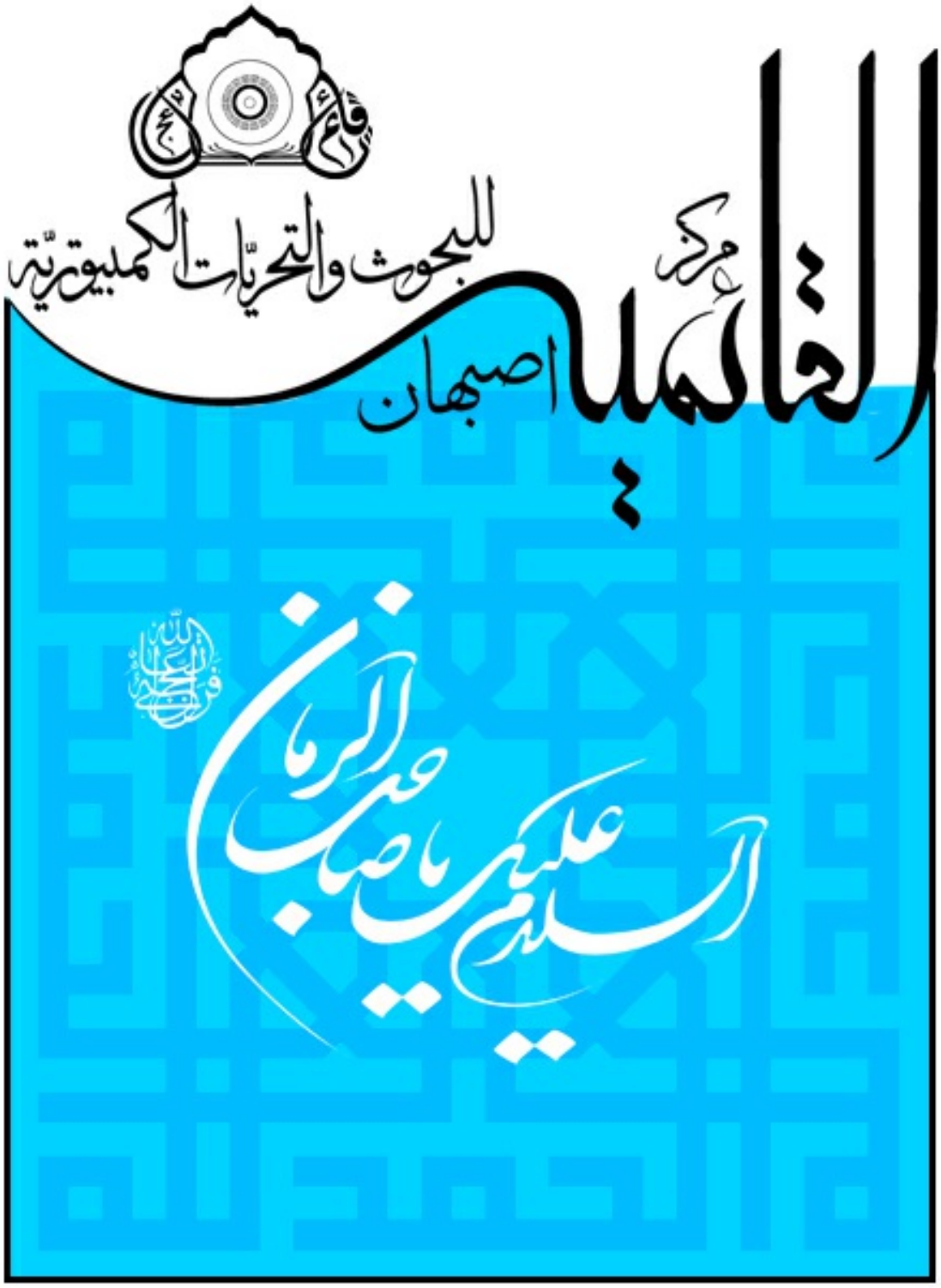

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مهـا مـازن المبـارك

العلل في النحو

لأبي الحسن محمد بن عبدالله

(المعـروف بالورّاق)

ت ٣٨١ هـ

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

بسم الله الرحمن الرحیم

العلل فى النحو

كاتب:

محمد بن عبدالله وراق

نشرت فى الطباعة:

دار الفكر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

العلل فی النحو ----- ۱۱

اشاره ----- ۱۱

اشاره ----- ۱۱

بین یدی الکتاب ----- ۱۵

المقدمه ----- ۱۷

الورّاق حیاته وثقافته ----- ۱۷

اشاره ----- ۱۷

- تمهید ----- ۱۹

- عصر الورّاق ----- ۱۹

- نسبه ----- ۲۱

- ثقافته ----- ۲۲

- شیوخه وتلامذته ----- ۲۳

- آثاره ----- ۲۴

- وفاته ----- ۲۵

المخطوط ومنهج العمل ----- ۲۶

- وصف النسخه المخطوطه ----- ۲۶

- منهج التحقیق ----- ۲۹

کتاب العلل فی النحو ----- ۳۱

اشاره ----- ۳۱

[باب علم ما الکلم؟] ----- ۳۳

باب حد الأسماء والأفعال والحروف ----- ۳۶

[باب مجاری أواخر الکلم] ----- ۳۸

باب التثنیه والجمع ----- ۵۴

باب [فى إعراب التثنيه والجمع] ---- ٥٦
باب ارتفاع الفعل المضارع ---- ٧٩
باب حروف النصب ---- ٨١
باب حروف الجزم ---- ٨٧
باب حروف الخفض ---- ٩٥
باب حروف القسم ---- ٩٩
باب الحروف التى ترفع الأسماء والنعوت والأخبار ---- ١٠٣
باب الحروف التى تنصب الأسماء والنعوت وترفع الأخبار ---- ١٢٠
باب الأفعال التى ترفع الأسماء وتنصب الأخبار ---- ١٣٠
باب ما ---- ١٤١
باب الابتداء وخبره ---- ١٤٥
باب الفاعل والمفعول به ---- ١٥٠
باب ما لم يسمّ فاعله ---- ١٥٦
باب ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها ---- ١٦٥
باب نعم وبئس ---- ١٦٩
باب حبذا ---- ١٧٤
باب الضمير ---- ١٧٥
باب اسم الفاعل ---- ١٧٨
باب ما يعمل من المصادر ---- ١٨١
باب ما يشتغل عنه الفعل ---- ١٨٦
باب حتى ---- ١٩١
باب ما تنصبه العرب وترفعه ---- ١٩٤
باب ... (وهو ما كان من الأفعال يتعدى بحرف جر) ---- ١٩٥
باب التعجب ---- ١٩٦
باب النداء ---- ٢٠٥
باب الترخيم ---- ٢١٩

باب الإغراء ---- ۲۲۵
باب المصدر ---- ۲۲۷
باب الظروف ---- ۲۳۳
باب الحال ---- ۲۳۷
باب حروف العطف ---- ۲۴۱
باب الصفه ---- ۲۴۴
باب التوكيد ---- ۲۵۰
باب التمييز ---- ۲۵۳
باب الاستثناء ---- ۲۵۵
اشاره ---- ۲۵۵
الحروف التى يجر بها فى حروف الاستثناء ---- ۲۵۷
باب كم ---- ۲۶۲
باب لا ---- ۲۶۴
باب الضمير ---- ۲۶۸
باب أىّ ---- ۲۷۸
باب من ---- ۲۸۰
باب الجواب بالفاء ---- ۲۸۳
باب المجازاه ---- ۲۸۸
باب إضافه أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ---- ۲۹۴
باب إنّ وأنّ ---- ۲۹۶
باب أم وأو ---- ۳۰۱
باب ما ينصرف وما لا ينصرف ---- ۳۰۴
باب أسماء الأرضين ---- ۳۱۴
باب ما كان من أسماء النساء معدولا ---- ۳۱۶
باب التصغير ---- ۳۱۹
اشاره ---- ۳۱۹

فصل ---- ۳۲۴
باب العدد ---- ۳۲۹
باب الجمع ---- ۳۵۳
باب النّسب ---- ۳۵۹
اشاره ---- ۳۵۹
النسب إلى الاسم المضاف ---- ۳۷۵
باب التضعيف ---- ۳۸۰
باب الألفات ---- ۳۸۲
باب حروف القسم التى يجر بها ---- ۳۸۶
باب ما يكون من [أسماء الفاعلين] ---- ۳۸۹
الفهارس العامه ---- ۳۹۱
اشاره ---- ۳۹۱
فهرس الآيات ---- ۳۹۳
فهرس الأمثال والأقوال المأثوره ---- ۳۹۵
فهرس الشعر ---- ۳۹۸
الهمزه ---- ۳۹۸
الباء ---- ۳۹۸
التاء ---- ۳۹۸
الراء ---- ۳۹۸
السين ---- ۳۹۹
الصاد ---- ۳۹۹
الدال ---- ۴۰۰
الكاف ---- ۴۰۰
اللام ---- ۴۰۰
العين ---- ۴۰۰
النون ---- ۴۰۱

الهاء ---- ۴۰۱
الميم ---- ۴۰۲
الياء ---- ۴۰۲
فهرس الأعلام والجماعات ---- ۴۰۳
اشاره ---- ۴۰۳
الألف ---- ۴۰۳
الباء ---- ۴۰۳
التاء ---- ۴۰۳
الجيم ---- ۴۰۳
الحاء ---- ۴۰۳
الخاء ---- ۴۰۳
الراء ---- ۴۰۴
الزاى ---- ۴۰۴
السين ---- ۴۰۴
الطاء ---- ۴۰۵
العين ---- ۴۰۵
الفاء ---- ۴۰۵
القاف ---- ۴۰۵
الكاف ---- ۴۰۵
الميم ---- ۴۰۵
النون ---- ۴۰۶
الياء ---- ۴۰۶
الباء ---- ۴۰۷
التاء ---- ۴۰۷
الحاء ---- ۴۰۷
الشين ---- ۴۰۷

الفاء ---------- ۴۰۷
القاف ---------- ۴۰۷
الکاف ---------- ۴۰۷
الواو ---------- ۴۰۸
الیاء ---------- ۴۰۸
فهرس اللغه ---------- ۴۰۹
المصادر ---------- ۴۱۲
فهرس الموضوعات ---------- ۴۳۰
تعریف مرکز ---------- ۴۳۷

العلل فی النحو

اشاره

سرشناسه : وراق، محمد بن عبدالله، ۳۸۱ ق.

عنوان و نام پدیدآور : العلل فی النحو / لأبی الحسن محمد بن عبدالله المعروف بالورّاق؛ تحقیق مها مازن المبارک

مشخصات نشر : دمشق : دارالفکر ، ۱۴۲۶ه = ۲۰۰۵م = ۱۳۸۳

مشخصات ظاهری : ۴۱۶ صفحه

یادداشت : عربی.

موضوع : زبان عربی -- صرف و نحو -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده: المبارک، مها مازن

توضیح : «العلل فی النحو»، تألیف ابوالحسن محمد بن عبدالله، معروف به الورّاق از نحویون قرن چهارم هجری است که با تحقیق مها مازن المبارک منتشر شده است. این اثر از مهم ترین منابع عربی است که علل نحوی را مورد بررسی قرار داده است و علمای نحوی پس از آن مانند: ابن انباری، عکبری از این اثر استفاده کرده اند.کتاب، مشتمل بر مقدمه محقق و متن اثر است. در مقدمه محقق، عصر نویسنده، نام، نسب و حیات علمی نویسنده و شیوه تحقیقی محقق بیان شده است. متن کتاب در ۶۲ باب تنظیم شده است. بیشتر ابواب کتاب با یک سؤال و با عبارت «إن قال قائل» آغاز شده است.

این اثر از جمله آثاری است که از اسلوبی روان برخوردار است و خواننده، به راحتی می تواند مطالب آن را بفهمد. البته محقق کتاب در تحقیق این اثر با دشواری هایی روبه رو بوده است؛ مهم تر از همه اینکه نویسنده، نحوی ای است که احدی از او یاد نکرده است و شرح حال نویسان، زندگانی او را ننوشته اند و بااینکه صاحب این اثرِ ارزشمند است، جزئیات زندگی او را ذکر نکرده اند.

ص: ۱

اشاره

بين يدى الكتاب

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسّلام على سيد المرسلين ، المبعوث رحمه للعالمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد ...

فقد بدأ تعليل الحكم النحوى منذ عصر الخليل وسيبويه ، ومن قبلهما ولكن كلامهم كان كلاما خافتا ، يظهر ويختفى ؛ لم يكونوا يعللون أحكامهم ، بل كانوا ينثرون العلل فى ثنايا كتبهم على تفاوت بينهم ، كما هو الشأن عند نحاه القرن الرابع الذين امتاز منهم فى هذا الباب الفارسى وابن جنّى ، ولم نعرف قبل كتاب (العلل) للوراق كتابا جامعا لعلل النحو مرتبا على موضوعاته ، وهو هذا الكتاب الذى بين أيدينا وهو يتصف بما يلى :

١ - أنه أكبر مصدر وصل إلينا يتناول العله النحويه ، ولا يخفى علينا ما للعله النحويه من أهميه فى الدرس النحوى.

٢ - أنه يقوم على كتاب سيبويه تفصيلا وتعليلا ، وكأن سيبويه إمام للوراق من خلال كتابه.

٣ - أنه يشكل حلقه مغموره فى تاريخ التعليل النحوى ، ويلقى الضوء على مبلغ الرقى الفكرى عامه والنحوى خاصه ، الذى بلغه العقل العربى فى القرن الرابع الهجرى.

٤ - أنه يكشف اعتماد النحويين الذين جاؤوا من بعده على أقواله واقتباسهم منه ، كابن الأنبارى والعكبرى وغيرهما.

٥ - أنه نص نفيس ينشر لأول مره ، لنحوى لم تكن له الشهره اللائقه به وبمؤلّفه.

ولم أجد لكتاب الوراق هذا إلا نسخه واحده ، ومع ذلك لم أحجم عن العمل فيها دراسه وتحقيقا ، فهى نسخه يغلب عليها الوضوح وسهوله الأسلوب ، فالوراق - على كونه من نحاه القرن الرابع - سلس الأسلوب ، بعيد عن التعقيد ، سهل الفهم على قارئ عصرنا هذا. غير أن هذا لا ينفى وجود صعوبات اعترضتنى فى طريق تحقيقى ؛ وأهمها أن صاحب النص نحوى لم يكتب عنه أحد ، وقصّر فى ترجمته أصحاب التراجم ، فلم يفصّلوا الحديث عن حياته ، مع أنه صاحب هذا الأثر الجليل فى الحديث عن العلل.

فمن الجدير بالذكر أن الوراق كان معاصرا للزجاجى صاحب (الإيضاح فى علل النحو).

وكان اعتمادى - إضافه إلى كتاب الوراق نفسه - على كتب النحاه ، الذين تناولوا العلل النحويه ، أو بثوها فى مؤلفاتهم ، وأبرزها كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وكتب الفارسى وابن جنى والزجاجى ، ممن جاء قبل الوراق أو عاصره ، وكتب ابن الأنبارى والعكبرى ممن جاء بعده.

ولعلنا نستطيع القول ، إذا أردنا أن نقوم كتب العلل : إن كتاب (الإيضاح فى علل النحو) للزجاجى كتاب موجز فى العلل من الناحيه النظريه ، أما العلل التطبيقيه فقليله جدا إذا ما قيست بما أورده فى كتابه من علل لمعظم موضوعات النحو وأحكامه. وكتاب (اللباب فى علل البناء والإعراب) للعكبرى أكثر الكتب النحويه تعليلا لما يورد من أحكام نحويه ، حتى يظن بأنه كتاب فى العلل. وأما كتاب (العلل فى النحو) للوراق ، فهو فى حقيقه أمره - كما رأيت - كتاب يعلل النحو الذى ضمه كتاب سيبويه ، فكأنه جعل تعليل الأحكام التى أطلقها سيبويه غايه له ، وهدفا يسعى إليه. وحسب كتاب الوراق اتصاله الشديد بكتاب سيبويه وتعليله لأحكامه ، وكأنه شرح من شروحه ، ولكنه مختص بميزه لم يشركه فيها شرح آخر وهى انصرافه إلى تعليل الأحكام التى أطلقها سيبويه. وبذلك تكون لهذا الكتاب منزله بين كتب النحو ، وهى منزله مزدوجه لأنه ذو قيمه فى نفسه أولا ، وذو قيمه ثانيه يستمدها من كتاب سيبويه الذى يتابع أحكامه ويعللها.

وفى الختام أقدم الشكر الخالص للأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلى ، الذى أشرف على هذا العمل ، وأسهم فى إخراج هذا الكتاب ، بما قدمه لى من عون ونصح وتوجيهات.

والشكر الجزيل لمركز جمعه الماجد للثقافه والتراث - بدبى - لما قدمه لى من تسهيلات فى سبيل الحصول على نسخه مصوره للمخطوط.

وكذلك الشكر كل الشكر للوالد الدكتور مازن المبارك ، الذى كنت ألجأ إليه بين الحين والحين ، سائله مستفسره ، فكان المرجع والمآل فيما يعترضنى من صعوبات.

وبعد ، فهذا ما وسعه الجهد والوقت ، فإن أكن قصرت أو سهوت فمنى ، وإن أكن أصبت فبفضل ربى ، له الحمد فى الأولى والآخره.

مها مازن المبارك

دمشق

فى ٢٠ جمادى الآخره ١٤٢١ه

١٩ / ٩ / ٢٠٠٠ م

المقدمه

الورّاق حیاته وثقافته

اشاره

- تمهید

- عصر الورّاق

- نسبه

- ثقافته

- شیوخه وتلامذته

- آثاره

- وفاته

– تمهيد

لا بـد قبل حـديثنا عن أى كتاب من أن نعرّف بكاتبه ، ومن أن نعطى لمحه ولو يسـيره عن عصـره وبيئته وثقافته وما إلى هنالك من أمور تعارف الدارسون عليها ، ونهجوا طريقها فى بحوثهم ودراساتهم ؛ فكيف بنا إذا كنا أمام نحوى لم يلق من الشـهره حظا كافيا ، بل إن كل ما عرف عنه وما ترجم له لا يتجاوز الأسطر القليله والمعلومات المتكرره عند المترجمين.

ومن هنـا كان علينا أن نعتمـد إضافه إلى ما وجـد فى كتب الأعلام كتابه "العلل" فى بعض ما نـذهب إليه فى حـديثنا عن ثقافته وشيوخه ، دون حياته أو نسبه ، فالكتاب خلو منهما ذلك أن الناسخ لم يذكر شيئا عنهما.

وإن ما نضـيفه فى حديثنا عن ثقافته وشيوخه لا يعدو كونه استنتاجا ، فهو قراءه لما وراء الأسطر ، ربما نصل من خلالها إلى ما لم يصل إليه المترجمون للورّاق.

لـذلك سوف أدرس فى هـذا الفصل حياه الورّاق بحسب ما توافر لدىّ من معلومات مجموعه إمّا مما كتب عنه أو مما اسـتنتجته أثناء تحقيقى لكتابه كما ذكرت سابقا.

ولا بد قبل الحديث عن الورّاق من نظره سريعه إلى عصره تلقى الضوء عليه من الناحيه السياسيه والفكريه.

– عصر الورّاق

عـاش الورّاق فى القرن الرابع الهجرى فى بغـداد عاصـمه الخلافه العباسـيه ، ولا يخفى علينا تاريـخ بغـداد فى هـذا القرن ؛ فمن الناحيه الدينيه اشتد ساعد الفرق

المختلفه كالمعتزله والقدريه والجبريه ، وهبّ أصحاب كل فرقه للدفاع عنها وتنافسوا فى التأليف فى ذلك.

أما سياسيا فقد كانت بغداد فى طريقها إلى الضعف والانحلال. وذلك أن العباسيين اعتمدوا الفرس والأتراك ، كما ظهرت بعض الدويلات المنافسه كالسامانيه والبويهيه والحمدانيه والغزنويه والسلجوقيه (١).

وفكريا عاشت بغداد عصرا ذهبيا فى الحركه العلميه ، تطورت فيها جميع العلوم من منطق وفلسفه ولغه وأدب وعلوم دينيه ، يكفى أن نعرف من عاش فى هذا القرن من الأدباء والحكماء وعلماء النحو ، ويكفى أن نذكر ما تركوه من آثار لنبيّن مدى ازدهار النشاط الفكرى (٢)

وإن نظره سريعه إلى أى من كتب التراجم تبيّن لنا هذا الكم الهائل من أعلام النحاه الذين عاشوا فى القرن الرابع وبرز منهم : إبراهيم بن السّرى الزجّاج (٣١١ ه) ، والزجّاجى (٣٣٧ ه) ، والسيرافى (٣٦٨ ه) ، والفارسى (٣٧٧ ه) ، والرمّانى (٣٨٤ ه) ، وابن جنّى (٣٩٢ ه).

وبالرغم من ذلك نجد إغفالا لذكر الورّاق فى بعض كتب التراجم ، فهو لم يلق حظا من الشهره ، بل إنّ كثيرا من النحاه لم ينقل عنه ، رغم تأليفه لأكبر كتاب وصل إلينا فى العلل من ذلك العصر.

وما يواجهنا فى بحث حياه الورّاق وترجمته هو موضوع الخلط بين الورّاقين ، فلقد شاعت شهره عدد من الأشخاص بهذا الاسم ، وذلك لمن يتقن مهنه الوراقه ، بل ربما وجدنا صله قرابه بين من أطلق عليهم هذا الاسم ، وهذا ما يزيد الأمر لبسا وإيهاما (كما فى الورّاق صاحب الكتاب الذى بين أيدينا فهو أبو الحسن

١- تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى : ٣ / ١.

٢- تاريخ الإسلام : ٣ / ٣٣٢ - ٣٥٨.

محمد بن عبد الله المعروف بابن الورّاق ، وسبطه أبى الحسن محمد بن هبه الله المعروف أيضا بابن الورّاق).

ومن الذين سمّوا بالورّاقين (١) :

الورّاق العنزى عمرو بن المبارك ٢٠٠ ه.

الورّاق محمود بن حسن ٢٢٥ ه ، والورّاق أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى الكرمانى ٣٢٩ ه ، والورّاق أبو عبد الله محمد بن يوسف ٣٦٢ ه ، وابن الورّاق أبو الحسن محمد بن هبه الله بن محمد ٣٩٨ ه ، وابن الورّاق محمد بن عبد العزيز ٧٥٧ ه ، والوراق محمد بن أحمد بن محمد ١٣١٧ ه.

وإذا انتقلنا إلى الورّاق محمد بن عبد الله صاحب كتاب (العلل فى النحو) وهو من نريد أن نترجم له ، وجدناه لم يلق حظا وافيا من الشهره ، ولم يذكره النحاه ، ولم يترجم له فى بعض كتب التراجم مثل : شذرات الذهب ، تاريخ بغداد ، وغيرهما.

وقد اقتصر من ترجم له على معلومات قليله ومتكرره ، فنحن لا نعثر على حديث مفصل عن نشأته وحياته وأسرته وثقافته ، بل توقف المترجمون عند ذكر اسمه وتصانيفه ، وقليل منهم ذكر بعضا من شيوخه. وهذا قصارى ما نجد فى كتب الأعلام.

- نسبه

(٢) :

هو محمد بن عبد الله بن العباس البغدادى أبو الحسن المعروف بابن الورّاق أو

١- انظر الأعلام ٨ / ١١٣. حيث ذكر عددا ممن سمّوا بالورّاق.

٢- ترجمه الورّاق فى : الفهرست ١٧٢ ، نزهه الألباء ٣٣٧ ، الإنباه ٣ / ١٦٥ ، إشاره التعيين ٣١٧ ، الوافى بالوفيات ٣ / ٣٢٩ البلغه ٢٢٧ ، البغيه ٥٣ ، الكشف ٢ / ١٢٩ (قديمه ط ١) ، ١١٦٠ (ط دار الفكر) ، إيضاح المكنون ٢ / ٥٨٨ ، الهديه ٢ / ٥٢ ، الأعلام ٦ / ٢٢٥ ، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٢١.

بالورّاق ، كان ختن أبى سعيد السيرافى على ابنته. ولم يذكر المترجمون تاريخا لولادته.

– ثقافته

لم يفصّل من ترجم له الحديث عن ثقافته ، بل اكتفوا بإطلاق جمل عامه تدل على نبوغه فى علم النحو وعلله ، وقد وصفه بذلك القدماء والمحدثون فمثلا قال عنه القفطى : " كان عالما بالنّحو وعلله" ثمّ بيّن مذهبه فقال : " وكان بغداديا ، وصنف فى النحو كتبا حسانا" (١).

وقال عنه ابن الأنبارى : " وكان جيد التعليل فى النحو" (٢).

وقال عنه الفيروز آبادى فى بلغته واليمانى فى إشارته : " كان إماما فى العربيه" (٣).

ومن المحدثين وصفه صاحب معجم المؤلفين ب : الفقيه ، والأصولى ، والنحوى.

وهذا يدلنا على معرفته لعلم الفقه والأصول إضافه إلى علم النحو ، حتى لقب بهذين اللقبين ووصف بهما.

وضعه ابن الأنبارى والصفدى فى طبقه أبى طالب العبدى ، وكان أبو طالب هذا نحويا ، لغويا ، قيما بالقياس ، وقد قرأ على السيرافى والرمّانى والفارسى كما جاء فى النزهه (٤) ومن هنا نقول : يحتمل أن يكون الورّاق أيضا قد قرأ على هؤلاء ، ولا سيما السيرافى ، فقد كان الورّاق زوج ابنته كما علمنا.

١– الإنباه ٣ / ١٦٥.

٢– النزهه ٣٣٧.

٣– إشاره التعيين ٣١٧ – البلغه ٢٢٧.

٤– انظر نزهه الألباء ٣٣٦.

وإن ذكر السّيوطى شيوخا قرأ عليهم الورّاق القرآن بالروايات ليفيدنا معرفه الورّاق علم القراءات والأحرف العشره وإتقانه ذلك حتى إنه أجيز وأجاز فى ذلك ، وقد بدا هذا الأمر واضحا فى كتابه ؛ فقد ذكر بعض الآيات واختلاف القراءات فيها (١) وكذلك قول السّيوطى" وروى عنه" سواء عند ذكر شيوخه أو تلامذته ليدلنا على أن الورّاق قد أخذ علم هؤلاء الشيوخ ورواه عنهم ، ثم أتى بعده من تلامذته من روى عنه هذا العلم.

وهذا ما تفيدنا به كتب التراجم عن ثقافته ، غير أن كتابه الذى بين أيدينا يشير إلى ثقافه واسعه شامله فى علم النحّو تجلّت من خلال مناقشاته وعرضه آراء النحاه منسوبه وغير منسوبه ، لقد ساير الورّاق عصره وأئمه عصره فى علم النحو.

أما ثقافته فى العلوم الأخرى فمن المؤكد أنه اطلع على علوم الفلسفه والكلام وأصول الفقه ، ولا سيما أنه قد ألّف فى موضوع لا يمكن أن ننكر الصله بينه وبين هذه العلوم وإن كان أثرها ضئيلا فى أسلوبه ، وإنّ الناظر إلى مؤلفاته يجد أن أغلبها قد ألّف فى النحو ، عدا كتاب منهاج الفكر ... فلا ندرى فى أى موضوع هو. مما يجعلنا نجزم أن ثقافته نحويه وأن شهرته نحويا ، وأنه ألّم بباقى العلوم كباقى علماء عصره ، لما لهذه العلوم من صله بعلوم العربيه ونحوها.

- شيوخه وتلامذته

لا نجد ذكرا لشيوخه وتلامذته عند معظم من ترجم له. غير أن السيوطى فى البغيه ذكر له شيخا ، قرأ عليه القرآن بالروايات وروى عنه ، هو : أبو بكر محمد

١- انظر ص ٣٣ - ١٢٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ من هذا الكتاب.

بن الحسن بن مقسم (١) وهو من قرأ عليه ابن جنّى أيضا (٢) ، ولعل هذا الخبر يفيدنا بكون الورّاق من القراء كما سبق أن ذكرت إلى جانب كونه من النحاه.

وإذا ما عرفنا أن هناك أيضا من تتلمذ على يديه فى القراءه كأبى على الأهوازى الذى قرأ عليه وروى عنه (٣) ، زدنا يقينا بما ذكر سابقا من كونه عالما بالقراءات متعلما ومعلما.

وهؤلاء الشيوخ ممن صرح المترجمون بهم ، إلا أنه يمكن أن نصل إلى شيوخ غير مباشرين للورّاق من خلال كتابه (العلل) فنقول : إنه لم يلتق سيبويه مثلا إلا أنه تتلمذ على كتبه ، فتكرار ذكره وذكر كتابه ومقارنه جميع الآراء برأيه ، وكذلك التأييد المستمر لما يذهب إليه يعد دليلا كافيا لذلك ، وقد علمنا أيضا أن للوراق شرحا لكتاب سيبويه يتكرر ذكره مرارا فى كتابه.

كما أنه ذكر غير مره الخليل ، والمبرد ، وابن السراج ، وأغلب الظن أنه اطّلع على كتبهم وأخذ منها ، وقد ذكر نحاه آخرين كالفراء والكسائى وغيرهم ، إلا أن هؤلاء كانوا كوفيين ، وقد ذكر آراءهم على سبيل المقارنه وإبراز الخلاف بين المذهبين لا على سبيل التتلمذ على أيديهم ، فالورّاق بصرى المذهب كما سنرى فى فصل قادم.

- آثاره

ذكر الذين ترجموا له عددا من الآثار (٤) منها شروح ومنها مؤلفات.

١- انظر ترجمته فى تاريخ بغداد ٢ / ٢٠٦ ، وفى معرفه القراء الكبار ١ / ٣٠٦ وجاء فيه "ابن الحسن بن مقسم الإمام أبو بكر البغدادى ، المقرئ ، العطّار ... وكان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين ، وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها ..." وانظر ترجمته أيضا فى ميزان الاعتدال ٣ / ٥١٩ ، ولسان الميزان ٥ / ١٣٠ - ١٣١ والبغيه ٣٦.

٢- انظر سر الصناعه : ١ / ٩.

٣- انظر ترجمه الأهوازى فى معرفه القراء الكبار ١ / ٤٠٢ ، وميزان الاعتدال ١ / ٥١٢ ولسان الميزان ٢ / ٢٣٧ - ٢٤٠ ، والبغيه ٥٣.

٤- ذكرت هذه الآثار مجموعه فى الهديه ٢ / ٥٢.

فمن شروحه : شرح مختصر الجرمى الأكبر وسمّاه : (الفصول فى نكت الأصول) ، والشرح الأصغر وسمّاه (الهدايه).

ومن مؤلفاته : كتاب (العلل فى النّحو) وهو الذى بين أيدينا.

وكتاب (منهاج الفكر فى الخيل) ، كما ذكر فى معظم الكتب ، وهو فى الكشف : (منهاج الفكر فى الحيل).

وقد ذكر الورّاق غير مره فى كتابه العلل أن له شرحا لكتاب سيبويه.

أمّا شرحه الأكبر لمختصر الجرمى فقد قال الصفدى فيه : " قال ياقوت : بلغنى أن كتاب الفصول أملاه عليه السيرافى فنسبه هو إلى نفسه ..." (١)

- وفاته

قال هلال بن المحسّن فى تاريخه : " فى سنه إحدى وثمانين وثلاث مئه مات أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق النحوى" (٢)

وقيل : يوم الأحد رابع جمادى الأولى سنه (٣٨١ ه). وقد أجمع كل من ترجم له على وفاته فى تلك السنه.

بعد حديثنا المفصل هذا عن الورّاق ثقافته وشيوخه ومؤلفاته لا بد لنا أن ننتقل إلى الحديث عن كتابه (العلل).

١- الوافى بالوفيات ٣ / ٣٢٩.

٢- الإنباه ٣ / ١٦٥ (اقتصر المجلد الثامن من تاريخ هلال بن المحسّن (وهو المجلد الوحيد) على حوادث خمس سنوات من سنه ٣٨٩ إلى سنه ٣٩٣).

المخطوط ومنهج العمل

– وصف النسخه المخطوطه

لم أجد من كتاب الورّاق سوى نسخه واحده هى نسخه دار الكتب الوطنيه بتونس (الصادقيه) برقم (٩٣١٨) ، ومنها صوره فى معهد المخطوطات العربيه بالكويت برقم (٢٥٥٣) ، وقد حصلت على صوره من هذه النسخه التونسيه من مركز جمعه الماجد للثقافه والتراث بدبى ، وهى محفوظه فيه برقم (٤٢١ ف) ، والنسخه كامله تامه مما جعلنى لا أحجم عن العمل فيها.

عدد الأوراق فى هذه النسخه تسع وثمانون ورقه ، تبدأ النسخه من الصفحه اليسرى فى الورقه الأولى وتنتهى فى الصفحه اليمنى من الورقه الأخيره وبذلك يكون عدد صفحاته إحدى وتسعين صفحه ، وفى كل صفحه خمسه وعشرون سطرا ، وفى السطر من أربع عشره كلمه إلى ثمانى عشره كلمه ، بدأ الكتاب من الورقه الثانيه بالحديث عن أقسام الكلام ، إذ إن الورقه الأولى كتبت عليها التملكات (انظر الصورتين فى ص ٢١ و ٢٢).

والكتاب مكتوب بخط مغربى خال من الشكل ، طمس المداد ألفاظا قليله فى مواضع متفرقه ، وقد ميز الناسخ عنوانات الأبواب بكتابتها بخط ثخين كبير الحجم ، واتّبع فى كتابته ما تعارف عليه النسّاخ من وضع إشاره عند السقط واستدراك ما سقط فى الهامش مع تذييله بكلمه (صح) ، غير أنه كان يمزج الشواهد من شعر وآيات بكلام المؤلف فى كثير من المواضع.

وأما الناسخ فهو كما جاء فی آخر النسخه ، بلقاسم بن أحمد بن سلیمان ، وقد نسخها سنه (۹۰۸ ه) وذکر ما یدل علی تمامها بقوله : (تمّ الکتاب بحمد الله وحسن عونه والصلاه علی سیدنا ومولانا محمد خیر النبین وسید المرسلین ، وکان الفراغ منه یوم الثلاثاء من شهر رمضان المبارک جعلنا الله فی برکته سنه ثمان وتسع مئه ، کتبه العبد الفقیر الراجی رحمه مولاه الغنی بفضله عما سواه : بلقاسم ابن أحمد بن سلیمان ، کتبه لنفسه غفر الله له ولوالدیه ولجمیع المسلمین ، ولا حول ولا قوه إلا بالله العلی العظیم. ونسأل الله أن یجعلنا من أهل العلم والعاملین به نحن وجمیع المسلمین آمین ...).

وفی الصفحه الأولی من النسخه المخطوطه کلام لم أتبین کل ألفاظه لکثره ما فیه من شطب وتعدیل (۱) ولکن فیه أن النسخه وقف فی جامع الزیتونه ، وأن مالکها هو الوزیر الأکبر خیر الدین ، وهو من قام بجعل النسخه وقفا فی جامع الزیتونه وسأذکر هنا بعض الجمل التی استطعت أن أقرأها ، یقول بعد الثناء علی صدر الوزاره ... (... دخل فی نوبه الفقیر إلی ربه ابن ... أمیر الأمراء جناب الوزیر الأکبر سیدی خیر الدین حمد الله تعالی مساعیه ووفر فی سبل الخیرات دواعیه أنه حین جمع هذا الکتاب المسمی (بالوراق فی تعلیل النحو) علی من له أهلیه الانتفاع به بشرط ألا یخرجه من مکتبه الجامع الأعظم جامع الزیتونه عمره الله تعالی بدوام ذکره شارطا فی حبسه هذا أن یجری فیه ... علی مقتضی الترتیب الممضی من الحضره العلیه الملکیه أیدها الله تعالی فی إداره المکتبه المذکوره المؤرخ ... سنه (۱۲۹۲ ه) ... بحیث یکون العمل بهذا التحبیس علی منواله وأن لا یعدل به عن یمینه إلی شماله قاصدا بذلک دوام النفع للعباد وأن ینادی باسمه فی المحسنین یوم التناد ویشهر.

۱- انظر صوره الأصل فی أول الکتاب.

انتقل إلى نوبه الهمام الأفخم جناب سيدى خير الدين أمير الأمراء بالشراء الصحيح وكتب فى شوال سنه (١٢٨٥ ه) وهو على أكمل حال ... ومثله لا يحوم الجدل حول ... فى رجب سنه اثنتين وتسعين ومئتين وألف) (١).

هذا ولم أذكر الكثير من الكلمات التى وجدت بين السطور ، فاقتصرت على ما استطعت قراءته بحيث يكون جملا منتظمه.

وقد كتب الناسخ كثيرا من الألفاظ بطريقه الرسم التى كانت شائعه فى عصره من مثل : عدم إثبات الهمزه نحو (اليا مساله) أو كتابتها على غير قواعدنا نحو (فجاءوا) ، ومثل قلب الألف المقصوره إلى ألف ممدوده نحو (ترا) ، ومثل إضافه ألف فى آخر بعض الكلمات نحو (يسموا يخلوا) ، وكتابه كلمه (لكنها) على هذا النحو (لاكنها) ، بل ربما خرج عن بعض قواعد النحو ، فنجد أخطاء فى الشكل وعدم مراعاه العوامل الجازمه والناصبه كقوله مثلا (لم يحتاجون) و (خواصا) ... إلى غير ذلك من الأغلاط النحويه التى أشرت إليها فى حاشيه التحقيق ، كما أنه أسقط بعض حروف الجر من جمل يحتاج إليها السياق وذلك نحو قوله : " وإنما وجب زياده هذين الحرفين لما ذكرناه [من] أن حروف المد أولى بالزياده ..." (٢) وقوله : " كما جعلوها عوضا من إحدى ياءى النسب [فى] يمان ..." (٣) ، ومن ذلك أيضا استخدامه الفعل (يدل) فى بعض الأحيان دون أن يعديه بحرف الجر (على).

وقد كتب فى رأس بعض الصفحات (عوفك يا كريم) أى عفوك يا كريم.

١- صفحه التملكات فى الورقه الأولى من المخطوط ، ولعله يعنى بالوزير خير الدين : خير الدين باشا التونسى : وزير ومؤرخ من رجال الإصلاح الإسلامى ... تقلد مناصب عاليه فى تونس آخرها الوزاره ، ثم أبعد عنها فخرج إلى الأستانه وتقرب من السلطان عبد الحميد فولّاه الصداره العظمى ، توفى سنه ١٣٠٨ ه. الأعلام ٢ / ٣٢٧.

٢- صفحه ٥١.

٣- صفحه ٣٦٢.

– منهج التحقيق

لقد قمت بتحقيق النص محاوله تقديمه بالصوره التى وضعها عليه مؤلفه ، فلم أتدخل إلا فيما كان من رسم الناسخ وبينه وبين مؤلفه فرق بعيد فى الزمن وفى العلم ، وأما ما كان من اقتراح يتصل بنقص أو زياده أو تعديل فقد أشرت إليه فى المتن وفصلته فى الحواشى ، مراعيه بذلك الأمانه والحذر فى تقديم النص كما هو أصلا ، ولعل ذلك أشد صعوبه من بناء نص جديد.

والتزمت فى عملى القواعد المتبعه والأمور المراعاه فى تحقيق النصوص التراثيه فقمت :

١ – بكتابه النص كما ورد فى الأصل دون أى تغيير ؛ إلا ما جاء مخالفا لقواعدنا الإملائيه أو مخالفا لقواعدنا النحويه فى الشكل ، لأن هذا من عمل الناسخ ولا يعبر عن علم المؤلف. وقد أشرت إلى الأصل فى الحاشيه.

٢ – ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم ودللت على أماكنها فى كتب التراجم ، واقتصرت على ترجمه العلم مره واحده لدى أول ورود له ، ورددت سائر المرات عليه.

٣ – خرّجت الآيات القرآنيه والقراءات ، كما خرجت الأشعار وعزوتها إلى قائليها ما أمكننى ذلك ورددتها إلى دواوينهم وأماكن وجودها ، كما أتممت فى الحاشيه الأبيات التى وردت أنصافا.

٤ – شرحت ما يحتاج إلى شرح من ألفاظ النص شرحا لغويا ، وكذلك شرحت بعض الأبيات الشعريه الغامضه المعنى.

٥ – دللت على أماكن المسائل النحويه التى وردت فى المخطوط فى أمهات كتب النحو ولا سيما كتاب سيبويه.

٦ – أشرت إلى نهايه صفحه وبدايه أخرى بخط مائل (/) مقرون بالحرف (أ) إن كانت الصفحه يمنى ، وبالحرف (ب) إن كانت يسرى.

٧ – حاولت تقويم بعض جمل النص لما وجدتها ناقصه غير تامه ، وذلك بأن وضعت الزياده بين معقوفين [] وأشرت إلى ذلك فى الحاشيه.

٨ – وتقويما للنص ، وحرصا على الفائده ، فقد أدخلت ما كان على هامش المخطوط فى صلب الكتاب ، وذلك بأن وضعت الزياده بين معقوفين [] أيضا ، وأشرت إلى ذلك فى الحاشيه ، فالذى يغلب على الظن أن معظمها سقط من الناسخ ثم استدركه ، وبعضها لتمام الفائده.

٩ – لم أثقل الحواشى بالتعليقات لأننى آثرت أن يكون ذلك فى موضعه من الدراسه لا من التحقيق.

١٠ – صنعت للنص فهارس لآيات القرآن الكريم وشواهد الشعر والأمثال واللغه والأعلام والأماكن.

کتاب العلل فی النحو

اشاره

لأبی الحسن محمد بن عبد الله الوراق

المتوفی سنه (۳۸۱ ه)

ص: ۲۱

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

صلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق رحمه الله وغفر له :

[باب علم ما الكلم؟]

(٢)

إن قال قائل : من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثه أقسام (٣)؟ قيل : لأن المعانى التى يحتاج إليها الكلام ثلاثه ؛ وذلك أن من الكلام ما يكون خبرا ويخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع اسما ، ومن الكلام ما يكون خبرا ولا يخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع فعلا ، ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع حرفا ، وليس ههنا (٤) معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثه فلهذا لا نشك فيما عدا هذه الأقسام ؛ إذ لا معنى يتوهم سواها (٥).

١- الورقه الأولى من الكتاب ذكرت فيها التملكات ، لذلك كانت بدايته من الصفحه الثانيه.

٢- قمت بوضع عنوانات جزئيه فى الصفحات الثلاثين الأولى ، وذلك لعدم وجود ما يفصل بين الفقرات.

٣- قال سيبويه : " فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" الكتاب ١ / ١٢ (هارون) ووجد الزجاجى هذا التقسيم فى عده لغات عرفها سوى العربيه ، انظر الإيضاح ٤١ و ٤٥.

٤- فى الأصل : هاهنا.

٥- انظر المرتجل ٥ ، إذ عرض ابن الخشاب نحوا من هذا الكلام.

ووجه آخر : أن المعانى قد أحطنا بعلم جميعها والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعانى (١) فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثه دلّ ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثه.

فإن قال قائل : فلم خصصتم القسم الأول بتلقيبه (٢) بالاسم ، والثانى بالفعل ، والثالث بالحرف؟ فالجواب فى ذلك من وجهين :

أحدهما : أن غرض النحويين بهذا التلقيب الفصل بين هذه الأقسام ؛ إذ كانت معانيها مختلفه ، فإذا كان القصد باللقب إلى الفصل فليس لأحد أن يقول لم لقبتم هذا القسم بهذا اللقب دون غيره؟ إذ لا لقب يلقب به إلا ويمكن أن يعترض بهذا السؤال ، وقد وجب بحاله أن يخص بلقب ، فإذا وجب الشىء لم يجب الاعتراض عليه.

والوجه الثانى : أنه يمكن أن يجعل لكل لقب معنى من أجله لقب به ، والوجه فى تلقيب ما صح أن يكون خبرا ويخبر عنه بالاسم ، لأن الاسم مشتق من سما يسمو أى ارتفع (٣) فلما كان هذا له مزيّه على النوعين الآخرين من أجل أنه شارك النوع الذى يكون خبرا فى هذا المعنى ويفضله فى أن الخبر يصح عنه ؛ وجب أن يلقب بما ينبئ عن هذه المزيه فلقب بالاسم (٤) ليدل بذلك على علوه وارتفاعه على النوعين الآخرين.

١- أثار الزجّاجى هذه العلّه ، انظر الإيضاح ٤١ - ٤٣ ، كما فصّل ابن الأنبارى هذا المعنى فى أسرار العربيه ٣ - ٤.

٢- فى الأصل : بتلقيب الاسم. وقد أثبت ما يناسب السياق.

٣- ذهب البصريون إلى أن الاسم من السمو لأنه سما على مسماه وعلا ما تحته ، وذهب الكوفيون إلى أنه من الوسم لأنه سمه على مسماه. انظر للتفصيل : الزجاجى ٤٣ ، وأمالى بن الشجرى ٢ / ٦٦ (دار المعرفه - بيروت) وأسرار العربيه ٤ والإنصاف فى مسائل الخلاف : المسأله الأولى.

٤- يعنى أن الاسم امتاز من قسيميه بأنه يجوز أن يخبر عنه ، وأن يخبر به ، ولذلك ارتفع عن الفعل الذى يخبر به ولا يخبر عنه ، كما ارتفع عن الحرف الذى لا يخبر به ولا عنه.

وأما النوع الثانی فلقب بالفعل ؛ وذلک أن قولک (ضرب) یدل علی الضرب والزمان ، والضرب هو فعل فی الحقیقه ، فلما کان ضرب یدل علیه لقّب بما دل علیه (۱).

فإن قیل : فلم صار تلقیبه بالفعل الدال علیه دون الزمان وهو أیضا دال علیه؟ قیل : لأنه مشتق من لفظ المصدر ، ولیس مشتقا من لفظ الزمان ، فلما اجتمع فیه الدلاله علی المصدر واشتقاق اللفظ کان أخص به من الزمان لوجود لفظه فیه.

فإن قیل : فلم اشتق الفعل من المصدر دون الزمان؟ قیل : لأن الزمان دائم الوجود والمصادر أفعال تنقضی ، وإنما الغرض فی اشتقاق الفعل من أحدهما لیدل علیهما ، فلما کانت الأفعال منقضیه والزمان موجودا ، وجب أن یقع الاشتقاق من المصادر لیدل لفظ / الفعل علیهما من غیر تذکار ، ولم یجتمع فی الزمان إلی ذلک لوجوده ؛ فلهذا وجب الاشتقاق من المصدر دون الزمان.

ووجه آخر أن أسماء الأزمنه قلیله وأسماء الأنفس کثیره ، فلو اشتق من الزمان لفظ الفعل ضاق الکلام ، ولم یکن فیه مع ذلک دلاله علی المصدر ، فاشتق لفظ الأفعال من المصدر لأنها لا تفارقه وإن لم یکن لها اسم یحصرها.

وأما تسمیه النوع الثالث بالحرف فالحرف فی اللغه موضوع لطرف الشیء (۲) ، و [لمّا](۳) کان هذا النوع إنما یقع طرفا للاسم والفعل معا خصّ بهذا اللقب کقولک : أزید فی الدار؟ والألف إنما أدخلت للاستفهام عن کون زید ولم تدخل (۴) هی لمعنی یختصها ، وهی فی اللفظ حرف مع ذلک ، فاعرفه.

۱- أی أن الفعل مشتق من المصدر ، ولم یشتق من الزمن مع دلالته علیهما جمیعا.

۲- الطرف : منتهی کل شیء. التاج (طرف) ۶ / ۱۷۶. وفی الإیضاح ۴۴" سمی حرفا لأنه حد ما بین هذین القسمین ورباط لهما ، والحرف حد الشیء". وانظر أسرار العربیه ۱۲.

۳- زیاده یقتضیها السیاق.

۴- مکرره فی الأصل.

باب حد الأسماء والأفعال والحروف

(١)

واعلم أن للاسم حدا وخواص (٢) ، فحده كل (٣) ما دلّ على معنى مفرد تحته غير مقترن بزمان محصّل فهو اسم ، كقوله : رجل وفرس وما أشبه ذلك (٤) ، ألا ترى أن هذه اللفظه داله على شخص مجرد من شيء سواه.

وأما الخواص فجواز دخول الألف واللام عليه ، والتنوين ، وحرف من حروف الجر ، ووقوعه فاعلا ومفعولا والإضافه والإضمار وما أشبه ذلك ، وأن يحسن معه ضرّ أو نفع (٥). وبعض النحويين لا يجعل علامه الاسم دخول هذه الأشياء ، فرارا من أن تلزمهم معارضه لقولهم : أتت الناقه على مضربها (٦) ، أى على الزمان الذى يضربها فيه الفحل ، وذلك أنه يقول إن المضرب قد دل على زمان وضرب ، وهو مع ذلك اسم ، وهذا ينقض حدّ الاسم!؟ فالجواب عن هذا السؤال أن يقال : إن المضرب وضع للدلاله (٧) على زمان فقط وإن كنا نفهم مع ذلك الضرب ، لاشتقاق اللفظ من الضرب ، وإذا كان المفهوم من دلاله وضع الاسم معنى واحدا

١- هذا العنوان ليس فى الأصل.

٢- فى الأصل : (وخواصا).

٣- فى الأصل : (كلما).

٤- لم يحد سيبويه الاسم بل قال : " الاسم كرجل وفرس وحائط". الكتاب ١ / ١٢ (هارون). أما المبرّد فجعل حد الاسم " كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم". المقتضب ١ / ٣ ، وانظر أصول ابن السراج ١ / ٣٦. وقد عرض الزجّاجى أقوال النحاه فى حد الاسم فى إيضاحه ٤٨ - ٤٩ ، وكذلك ابن فارس فى الصاحبى ٤٩ - ٥١ ، والخشّاب فى المرتجل أما التعريف الذى اعتمده الورّاق فهو عند الزجّاجى تعريف المنطقيين وهو غير صحيح عند النحويين للاختلاف بينهما مذهبا وغرضا. والعكبرى فى مسائله الخلافيه ٤٣ حيث ناقش جميع الأقوال ، وفى التبين عن مذاهب النحويين ١٢١ - ١٢٨.

٥- انظر التفصيل فى الأصول ١ / ٣٨ - والمرتجل ٨ - ١٣ ، إذ قسم ابن الخشّاب الخواص إلى قسمين لفظيه ومعنويه : فالمعنويه أن يكون فاعلا ومفعولا ، وأن يخبر عنه تاره ، ويخبر به أخرى ... وما دون ذلك فهى علامات لفظيه.

٦- الكتاب ٢ / ٢٤٧ (بولاق) ، والأصول ٣ / ١٤١ ، والتبيين للعكبرى ١٢٥ وفيهما : أتت الناقه على منتجها.

٧- فى الأصل : لدلاله.

فقد سلم لفظ الحد ، ونظير ما ذكرنا أن الأفعال إنما وضعت للدلاله على الزمان ، وإن كنا نفهم أن الفاعل منها يحتاج إلى مكان إلا أن ذلك نفهمه بالتأمل دون اللفظ ، فكذلك المضرب يجرى فى هذا المجرى ، يدل على صحه ذلك أن العرب إذا أرادت الدلاله على المصدر فقط قالت : المضرب ففتحوا الراء ، فلو كان المضرب يدل على المصدر لم يحتاجوا (١) إلى بناء آخر.

فإن قيل : فما قولكم فى ضارب وما أشبهه من أسماء الفاعلين؟

قيل : داله على الفاعل للضرب من جهه اللفظ ، وإنما يفهم معنى الزمان فيها بالنيّه ، وجاز ذلك لأن اسم الفاعل مشتق عن الفعل فجاز أن ينوى به الزمان لاشتقاقه من لفظ يدل على الزمان.

فإن قيل : أليس كان وأخواتها تدل على الزمان فقط ، فهلا جعلت اسما لدلالتها على معنى مفرد كدلاله (يوم) و (ليله) وما أشبههما؟!

قيل : إنها وإن كانت تدل على الزمان فقط فقد صرفت تصريف الأفعال ومع ذلك فالغرض من ذكرها العباره عن المعانى التى تقع فى خبر المبتدأ فصارت كأنها داله على ذلك المعنى والزمان جميعا ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيد قائما ، دللت ب (كان) على قيام زيد فى زمان واحد فلذلك وجب أن تجعل أفعالا.

وأما الفعل فحدّه أن يقال : / كل كلمه تدل على معنى وزمان محصل فهى (٢) فعل ، كقولك : ضرب وانطلق ، يدل على ضرب وانطلاق فى زمان.

وله أيضا خواص فمن خواصه التصرف نحو : ضرب يضرب ، وذهب يذهب وما أشبهه : ومنه صحه الأمر نحو : اضرب واقتل وما أشبهه (٣).

١- فى الأصل : يحتاجون.

٢- فى الأصل : فهو ، وانظر حد الفعل فى : مسائل خلافيه ، للعكبرى ٦٧.

٣- اكتفى الورّاق بذكر خاصتين من خواص الأفعال دون الباقى ، كدخول قد عليه أو السين وسوف ، أو اتصاله بالضمير ، أو بتاء التأنيث. انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٢٢ (مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق) وقد ذكر هنا خواص عامه وليست لنوع واحد من الأفعال كالماضى أو المضارع الذى يختص بالسين.

وأما الحرف (۱) فحده ما دلّ على معنى فى غيره نحو قولك : أخذت درهما من مال زيد ، ف (من) تدخل للتبعيض للمال ، والبعض هو الدرهم من المال. وإن شئت اعتبرته بامتناع حد الاسم والفعل منه أو بامتناع خواصهما منه (۲).

وأما إدخال الهاء فى (العربيه) (۳) ، فلأن المراد بالعربيه اللغه العربيه ، و (اللغه) مؤنثه فدخلت الهاء على المراد.

[باب مجارى أواخر الكلم]

وإنما قسمت العربيه على أربعه أضرب (۴) ، لأن أصل الإعراب هو الإبانه ، والإعراب إنما يدخل فى الكلام للإبانه عن المعانى (۵) وكأنا أردنا أن تنقسم العربيه من حيث كانت مبنيه عليه لا من حيث تصاريفها ، وإذا كان كذلك فالإعراب إنما هو بحركه أو سكون ، والحركه إنما تكون ضمه أو فتحه أو كسره ، لا يمكن أن توجد حركه مخالفه لهذه الثلاثه ، والسكون الرابع فلهذا انقسمت أربعه أقسام.

فإن قال قائل : فلم صار الرفع والنصب يدخلان على الأسماء والأفعال ، واختص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال (۶)؟ قيل : لأن أصل الإعراب إنما هو فى

۱- يريد هنا بالحرف : حروف المعانى أو الأدوات. وقد فصّل السيوطى الحديث عنها من خلال آراء النحاه فيها ، انظر الأشباه باب الحروف ، ۲ / ۲۶ (مطبوعات المجمع).

۲- كأنه هنا يعتمد على ما قاله الزجاجى. انظر الإيضاح ۵۴ - ۵۵.

۳- قال سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربيه. الكتاب ۱ / ۱۲ (هارون). وهذه هى كلمه العربيه التى يتحدث عنها.

۴- قال سيبويه فى باب علم مجارى أواخر الكلم من العربيه : " إنها تجرى على ثمانيه مجار ، وهذه المجارى الثمانيه لجمعهن فى اللفظ أربعه أضرب". الكتاب ۱ / ۱۳ (هارون).

۵- انظر شرح هذا التعريف فى الخصائص باب القول على الإعراب ۱ / ۳۵ (دار الكتب المصريه) ، وهو تعريف الزجاجى للإعراب ، الإيضاح ۶۹.

۶- عقد الزجّاجى بابين عن علّه امتناع الأسماء من الجزم ، وعله امتناع الأفعال من الخفض. الإيضاح ۱۰۲ - ۱۲۰.

الأسماء دون الأفعال ، والدلاله على ذلك أن الأسماء لو لم تعرب لأشكل معناها ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أحسن زيد ، لكنت ذاما له ، ولو قلت : ما أحسن زيد؟ لكنت مستفهما عن أبعاضه أيها أحسن ، ولو قلت : ما أحسن زيدا! لكنت متعجبا ، فلو أسقط الإعراب فى هذه الوجوه لاختلطت هذه المعانى ، فوجب أن تعرب الأسماء ليزول الإشكال (١).

وأما الأفعال فإنها لو لم تعرب لم يشكل معناها لأنها بنيت لأزمنه مخصوصه ، فإعرابها وتركها لا يخلّ بمعناها ، والإعراب زياده ، ومن شرط الحكيم ألا يزيد لغير فائده ، فكان حق الأفعال كلها أن تكون سواكن ، إلا أن الفعل الذى فى أوله الزوائد الأربع (٢) أشبه الاسم من أربع جهات (٣) :

أحدها : أن يكون صفه ، كما يكون الاسم كقوله : مررت برجل يضرب ، كما نقول : مررت برجل ضارب.

والثانى : أنه يصلح لزمانين أحدهما الحال والآخر الاستقبال ، ثمّ تدخل السين وسوف فتهيئه إلى الاستقبال ، كما أن قولك : ضارب لا يدل على شخص بعينه كما اختص الفعل بزمان بعينه.

والثالث : أن اللام التى تدخل فى خبر إنّ ، تدخل على الاسم وعلى هذا الفعل كقولك : إن زيدا لقائم ، وإن زيدا ليقوم ، ويقبح دخولها على الماضى نحو : إن

١- قال ابن فارس : " من العلوم الجليله التى خصت بها العرب ؛ الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئه فى اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ...". الصاحبى : باب ذكر ما اختصت به العرب ٤٢. وهذا الرأى السابق هو رأى جميع النحاه إلا قطربا ، انظر الإيضاح ٦٩.

٢- يعنى الفعل المضارع الذى يبدأ بواحد من حروف (أنيت).

٣- انظر شرح الأشمونى :(" وأعربوا مضارعا" بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهته إياه : فى الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد ...) ١ / ٢٣.

زيدا لقام ، فلما شارك الفعل المضارع الاسم فى حسن دخول اللام عليه علمنا أن بينهما مشابهه ، وإنما قبح دخول اللام على الماضى لأن هذه اللام أصل دخولها على المبتدأ ونقلت عن موضعها لدخول إنّ عليها (١) ، وحق خبر المبتدأ أن يكون هو المبتدأ فى المعنى (٢) ، فلما كان الفعل المضارع مشبها للاسم حسن دخول اللام عليه ولما بعد الماضى من شبه الاسم قبح دخولها عليه.

والرابع : أن قولك ضارب يصلح لزمنين ، وكذلك يضرب يصلح لزمانين ، وإنما صارت هذه / المشابهه لها تأثير لأن الاسم الواحد قد يقع لمسمّيات كثيره (٣) ، فلما وقع المضارع لزمانين صار كالاسم الواقع لمسمّيين. بذلك صار هذا الوجه معتدا به فى شبهه للاسم ، ولم يجز أن يعتد بكون ضرب دالا على الزمان الماضى ، فيجعل الماضى مشبها له فى هذه الوجوه ، لأن دلاله الفعل على معنى واحد لا يوجب شبها بالأسماء ؛ لأن الاتساع إنما وقع فى الأسماء لكون الاسم الواحد لمسميات لضيق الأسماء وكثره المسمّين بها ، فما أشبهها من هذه الوجوه يجرى مجراها وما دلّ على معنى واحد فهو على أصله ، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهات وجب أن يحمل على الاسم فيما يستحقه الاسم وهو الإعراب ، وإنما حمل على الاسم فى الإعراب دون ما يستحقه الاسم من الجمع والتصغير وغير ذلك مما يخص الأسماء دون الأفعال لأن الإعراب لا يغير معنى الفعل بدخوله عليه ، وصار ما ذكرته يوجب معنى تغير الفعل وإخراجه إلى أن يكون اسما إذ كانت المعانى التى اختص بها الاسم مما لا يصح دخولها على الفعل ، اختص بها من حيث كان اسما ؛ فلذلك وجب أن يحمل الاسم على الفعل من

١- لذلك سماها بعضهم اللام المزحلقه.

٢- هذا ما عبر عنه سيبويه بقوله : " واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو". الكتاب ١ / ٢٧٨ (بولاق).

٣- وهو ما يطلق عليه اسم المشترك اللفظى.

أجل ما أشبهه فى حكم لا يغير معناه ويلحقه (١) بمعنى الأسماء وهو الإعراب ، إلا أن الجزم لم يجز دخوله على الاسم (٢) لأنه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين : التنوين والحركه ، والاسم فى نهايه الخفه فكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به ، فسقط الجزم من الأسماء وأدخل فى الأفعال إذ كان الفعل ثقيلا يحتمل الحذف والتخفيف ، فاستقر الجزم للفعل كما ذكرنا وبقى من الإعراب ثلاثه أضرب وهى (٣) : الرفع والنصب والجر ، فالجر امتنع من الفعل (٤) لأن الجر إنما يكون بالإضافه ، والقصد بالإضافه تخصيص المضاف ، والفعل لو أضفت إليه لم تخص ما قبله ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلام ، لكان مبهما ، فإذا قلت : هذا غلام زيد اختص على زيد ، فلو قلت : جاءنى غلام يقوم لم يختص الغلام بإضافته إلى يقوم ، لأن القيام يكون من زيد ومن عمرو وسائر الناس ، فلهذا سقط الجر من الفعل. ووجه آخر وهو أن المجرور يقوم مقام التنوين ، والفعل لا يخلو (٥) من فاعل فكان يؤدى إلى أن يقوم مقام التنوين وهو وجه واحد ضعيف ، شيئان قويان وهما الفعل والفاعل ، فسقط الجر من الفعل وحصل فى الاسم إذ كان محلا للإعراب.

وبقى من الإعراب الرفع والنصب ولم يعرض فيهما ما يوجب اختصاصهما أو أحدهما بالفعل والاسم فوجب أن يدخلا عليهما وحازت إضافه أسماء الزمان إلى الأفعال (٦) لأنها تضاف إلى المصادر والفعل يدل على مصدره كقولك : من كذب كان شرا له (٧) ، أى كان الكذب شرا له ، فلما جاز أن تقول : أعجبنى يوم خروجك ، جاز أن تقول : أعجبى يوم تخرج.

١- فى الأصل : يحلقه.

٢- قال سيبويه : " وليس فى الأسماء جزم لتمكنها وللحقاق التنوين". الكتاب ١ / ٣ بولاق.

٣- فى الأصل : وهو. وهذا الضمير لا يناسب قوله" ثلاثه أضرب ...".

٤- فى الأصل : الرفع. وقد أثبت ما يناسب المعنى.

٥- فى الأصل : يخلوا. وسأعرض عن الإشاره إلى مثل ذلك لكثرته.

٦- انظر الإيضاح ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١٣٨. حيث فصّل الزجّاجى الحديث عن إضافه أسماء الزمان إلى الأفعال.

٧- انظر الكتاب ٢ / ٣٩١، (هارون - ط ٢) وانظر الأصول (١ / ٧٩ - ٢ / ١٧٦.

ووجه آخر : أن الفعل يدل على مصدر وزمان ، والزمان جزء من الفعل ، فلما جازت إضافه البعض إلى الكل / جازت إضافه الزمان إلى الفعل كما يجوز أن تقول : ثوب خزّ. وقال الأخفش (١) فى ذلك إن جميع ظروف الزمان يتعدى الفعل إليها بغير توسط حرف الجر ، وظروف المكان إنما يتعدى الفعل إلى المبهم منها بغير توسط حرف الجر فجعلت إضافه ظروف (٢) الزمان إلى الفعل عوضا من ذلك (٣).

فأما (حيث) من ظروف المكان فيجوز إضافتها إلى الفعل تشبيها ب (حين) لأنها مبهمه فى المكان كإبهام حين فى الزمان ، فلذلك جاز إضافتها إلى الفعل ، فاستقر بما ذكرنا أن الجر للأسماء والجزم للأفعال ، وبقى الرفع والنصب مشتركين للأسماء والأفعال.

فإن قال قائل : قد قلتم إن أصل الأفعال السكون ثم بينتم وجوب الإعراب للمضارع ، فمن أين اختلف فعل الأمر ، والفعل الماضى فبنيتم الماضى على الفتح ، والأمر على السكون؟ فالجواب (٤) فى ذلك أن الفعل الماضى قد حصلت له مشابهه بالاسم من وجه ، وذلك فى الصفه نحو قولك : مررت برجل قام ، كما تقول : مررت برجل قائم ، ويقع موقع المضارع فى الشرط كقولك : إن ضربت ضربت ، فهو بمنزله : إن تضرب أضرب ، وفعل الأمر لا يقع هذا الموقع فجعل للماضى مزيه على فعل الأمر ، ولم تبلغ هذه المزيه أن توجب له الإعراب ، فوجب أن يجعل الماضى حكمه بين حكم المضارع وبين فعل الأمر فمنع الإعراب لنقصه عن المضارع ، وفضل بحركه لمزيته على فعل الأمر.

١- هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعده المجاشعى ت ٢١٥ ، وكان بصريا. انظر : طبقات النحويين واللغويين ٧٤ ، والإنباه ٢ / ٣٦ ، وإشاره التعيين ١٣١ ، والبغيه ٢٥٨ ، ومعانى القرآن للأخفش ١ / ١٣.

٢- فى الأصل : حروف. وقد أثبت ما رأيته مناسبا.

٣- للتفصيل انظر معانى القرآن للأخفش ١ / ٨٨ - ٨٩ باب إضافه الزمان إلى الفعل.

٤- يشرح الورّاق هنا ما ذكره سيبويه فى الكتاب ١ / ١٦ (هارون).

فإن قال قائل : فلم جعلت تلك الحركه الفتحه؟ قيل : لأن الغرض بتحريكه أن تحصل له مزيه على فعل الأمر ، وبالفتح نصل إلى غرضنا كما نصل بالضم والكسر. إلا أن الفتح أخف الحركات فوجب استعماله لخفته. ووجه آخر : وهو أن الجر لما منع الفعل ، وهو كسر عارض ، والكسر اللازم أولى أن يمنع الفعل ، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر ولم يجز أن يبنى على الضم لأن بعض العرب (١) تجتزئ بالضمه عن الواو فتقول فى قاموا : قام ، قال الشاعر (٢) :

فلو أن الأطبا كان حولى

وكان مع الأطباء الأساه

فلو بنى على الضم لالتبس بالجمع فى بعض اللغات (٣) فأسقط للالتباس (٤) ، وأسقط الكسر لما ذكرناه ، فلم يبق إلا الفتح فبنى عليه.

فإن قال قائل : ما تنكرون أن يكون فعل الأمر مجزوما بلام محذوفه ، لأن الأصل فى قم : لتقم (٥) والدلاله فى ذلك قراءه النبى صلى الله عليه وآله : (فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) [يونس : ١٠ / ٥٨](٦) فحذفت اللام والتاء ، وبقى الفعل مجزوما كما كان.

قيل له هذا يفسر من وجوه :

١- قال الفراء فى معانى القرآن : " إن إسقاط الواو لغه فى هوازن وعليا قيس " ١ / ٩١.

٢- البيت من البحر الوافر ، ولم يعرف قائله وهو فى معانى القرآن للفراء ١ / ٩١ ، والإنصاف ١ / ٣٨٥ والروايه فيه (الشفاه) ، وأسرار العربيه ٣١٧ والروايه فيه (الشفاء) ، والمساعد ١ / ٨٥ ، ارتشاف الضرب ٣ / ٣٠٩ ، وشرح المفصل ٧ / ٥ - ٩ / ٨٠ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٥٥١ ، والهمع ١ / ٢٠١ ، والخزانه ٥ / ٢٢٩.

٣- فى الأصل : اللغاه.

٤- فى الأصل : للإتباس.

٥- هذا مذهب الكوفيين كما جاء فى شرح الأشمونى ١ / ٢٣. " وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدره ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل : قم : لتقم ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعه ...".

٦- والآيه : (قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) ،انظر حجه القراءات ٣٣٣ وفيه أن يعقوب قرأها عن رويس وجعلها هى الأصل ؛ لأنها عن النبى صلى الله عليه وآله ، والمبسوط فى القراءات العشر ٢٣٤.

أحدها : أن حروف الجزم أضعف من حروف الجر لأن الفعل أضعف من الاسم ، والجر على هذا يجب أن يكون أقوى من الجزم ، وعوامل الجر لا يجوز حذفها ، وما هو أضعف منها أولى أن يحذف (١).

ووجه آخر : وهو أن هذه الزوائد أوجبت للفعل المضارعه للاسم ، فوجب أن يزول الإعراب الذى وجب من أجلها.

ووجه آخر : وهو أن شرط المعرب أن تعتقب (٢) فى آخره الحركات (٣) باختلاف العوامل ، وشرط المبنى أن يلزم طريقه واحده ، فلما وجدنا فعل الأمر لا يزول عن السكون / وجب أن يلحق بحكم المبنيات دون المعرب (٤).

والأسماء لا يصح دخول الجزم عليها نحو : صه ومه : وما أشبه ذلك ، فقد بان بما ذكرنا أن فعل الأمر يجب (٥) أن يكون مبنيا على السكون (٦).

فإن قال قائل : لم صارت هذه الأسماء السته تختلف أواخرها ، نحو : جاءنى أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك ، وغيرها من الأسماء إنما تختلف أواخرها بالحركات؟ (٧) فالجواب فى ذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكونوا جعلوا هذه الأسماء مختلفه الآواخر توطئه لما يأتى من التثنيه والجمع ، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئه من غيرها لأنها أسماء لا تنفك من إضافه المعنى ، والإضافه فرع على الأصل ، كما أن التثنيه والجمع فرع على

١- فى الأصل : تحذف.

٢- مكرره فى الأصل.

٣- فى الأصل : الحركاه.

٤- جاء فى الأصل بعد (دون المعرب) : وليس معنى دخول معنى الأمر ، وفى الكلام اضطراب لا تستقيم معه الجمله.

٥- فى الأصل : يوجب.

٦- تفصيل العلّه فى الإنصاف المسأله : ٧٢ (فعل الأمر معرب أو مبنى؟).

٧- انظر الإنصاف المسأله : ٢ (الاختلاف فى إعراب الأسماء السته).

الواحـد ، فلما شابهت هذه الأسـماء التثنيه والجمع فى هذا الحكم كانت أولى من غيرها التى لا مشاركه بينها وبين التثنيه والجمع فى هذا الحكم.

والوجه الثانى : أن هذه الأسـماء تفرد فى اللفظ فيصـير إعرابها بالحركات نحو قولك : هذا أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب ، فقد لزمت أوساطهـا الحركات فلما ، ردّوها إلى أصـلها فى الإضافه وقـد كانت أوساطها تـدخلها حركه الإعراب أرادوا أن يبقوا هـذا الحكم فيها ليدل بذلك على أنها مما يصح أن يعرب بالحركات فى حال الانفراد فوجب أن يضموا أوساطها فى الرفع فلما ضموا أوسـطها انقلب آخرهـا واوا لأـن أصـلها فعـل فحق أواخرهـا أن تقلب ألفـا لتحركهـا وانفتاح ما قبلها ، والألف متى انضم ما قبلها صارت واوا وكـذلك إذا انكسـر ما قبلها صارت ياء ، فلهـذا وجب أن تختلف أواخر هذه الأسـماء بالحروف. واعلم أن الإعراب فى الحقيقه مقـدر فى هـذه الحروف إذ شـرط الإـعراب أن يكون زياده على بناء الاسم ، ولا يجوز أن يكون ما تفتقر إليه الكلمه من بنائها إعرابا ، وإذا كان كـذلك فالإعراب مقدر كما فى الأسـماء المقصوره ، وسـنبين لم وجب تقديره ولم يسـتحق اللفظ به فى موضعه.

فإن قال قائل : فلم وجب أن يكون الإعراب فى آخر الكلمه دون أولها ووسـطها (١)؟ فالجواب فى ذلك أن الأوائل لا يصح أن تكون مواضع الإعراب لوجهين :

أحـدهما : أن بعض الإعراب سـكون ، فلو أعربت الأوائل لأدّى ذلك أن يبتـدأ بالساكن ، وهـذا محال ؛ لأن المبتدأ مهيج للنطق فلا يجوز أن يثير تهيجه حركه مع

١- عقد الزجّاجى بابا عنوانه : لم يدخل الإعراب فى آخر الكلمه دون أولها ووسـطها؟ انظر الإيضاح ٧۶ وقد أيد الزجّاجى جميع النحاه فى أقوالهم ، والأشباه والنظائر ١ / ١٨١ ؛ فقد عرض السّيوطى آراء بعض النحاه فى هذه العلّه ، وأيّد الجميع فيما ذهبوا إليه أيضا.

الحرف ، ولو جاز الابتداء بالساكن لكان ذلك شائعا فى أكثر الحروف ، لأن الحركه غير الحروف ، فإذا جاز أن نجرد بعض الحروف من الحركه جاز ذلك فى سائر الحروف ، فلما امتنع هذا الحكم عند من يخالف فى هذا الموضع إلا فى حرف أو حرفين (١) يقدر أنها ساكنه ، وإنما هو اختلاس الحركه مع ما ذكرناه لأن الابتداء بالساكن ممتنع.

والوجه الثانى : أن الابتداء لا بد له من حركه تختصه لما ذكرناه فلو أعرب الأول لم تعرف حركه الإعراب من حركه البناء فلهذا لم يجز أن تدخل فى الأول.

ولم يجز أن تدخل فى الأوسط لوجهين : أحدهما أن الوسط به / يعرف وزن الكلمه هل هو : فعل أو فعل أو فعل ، فلو أعرب الوسط اختلطت أيضا حركه الإعراب بحركه البناء.

والوجه الثانى : أن من الأشياء ما لا وسط له ، وهو ما كان عدده زوجا نحو ما كان على حرفين ك (يد ودم) وما كان على أربعه أحرف نحو (جعفر) وما كان على سته أحرف نحو (عضرفوط) (٢) ، فلو أعرب الوسط لأدى ذلك إلى أن يختلف موضع الإعراب إذ كان ما ذكرناه من الأسماء لا وسط له ، فسقط أن تعرب الأوساط ، فلم يبق إلا الأواخر ، فلهذا صارت محلا للإعراب (٣).

ووجه آخر فى العلل (٤) ، وهو أن الإعراب قد بينا أنه دخل لإفاده المعنى ، وهو زياده على الاسم ، وإنما يعرف الشخص عند الفراغ من ذكر اسمه ، فيجب أن

١- مكرره فى الأصل.

٢- العضرفوط : وهو العذفوط : دويبه بيضاء ناعمه ، يقال لها العسولّه. ويقال العضرفوط : ذكر العظاء ، ويقال هو من دواب الجن وركائبهم. وتصغيره : عضيرف ، وعضيريف وجمعه : عضافيط ، وعضرفوطات ، وعضارف. اللسان (عضرفط) ، والتاج (عضرط) ، والقاموس المحيط (عضرط).

٣- هذا رأى المبرد كما نقل الزجّاجى ، انظر الإيضاح ٧۶.

۴- فى الأصل : اللعل.

يكون إذا فهم معنى الشخص أن يزاد عليه معنى الإعراب ، فإذا كانت معرفته إنما تقع عند الفراغ من الاسم فلا سبيل أن يكون الإعراب [إلا بعد](١) فهم الشخص ومعناه ولو كان على غير هذا لأشكل معناه.

فإن قال قائل : لم خصّوا التنوين من بين سائر الحروف فجعلوه علامه للانصراف؟ (٢) فالجواب فى ذلك أن أولى ما يزاد من الحروف للعلامه حروف المد واللين ، وإنما صارت أولى لكثره دورها فى الكلام إذ لا كلمه تخلو منها أو من بعضها فكرهوا أن يزيدوا حرفا منها علامه للانصراف ، إذ كانت هذه الحروف تدل على التثنيه والجمع فكان يؤدى زيادتها إلى أحد أمرين : إما اللبس بالتثنيه والجمع ، أو يؤدى ذلك إلى ثقل اللفظ ؛ فسقطت زيادتها ولم يكن للحروف شىء أقرب إليها من التنوين لأن التنوين نون خفيفه.

وإنما لقب بهذا اللقب ليفصل بين النون التى يوقف عليها : وبين النون أعنى التنوين الذى لا يوقف عليه.

وشبهت بحروف المد واللين أنها غنه فى الخيشوم ، فليس على المتكلم فيه كلفه إذ لا يعتمد له فى الفم ، فجرى مجرى الألف فى الخفه ، إذ كانت هواء فى الحلق فلهذا وجب أن يزاد التنوين علامه للانصراف.

فإن قال قائل : فما الذى أحوج إلى إدخال التنوين إلى الفصل الذى ذكرتموه؟ قيل له : لأن الأسماء كلها نوع واحد ثمّ دخل على بعضها ما أوجب له الشبه

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- قال سيبويه : " اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، والأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأولى وهى أشد تمكنا ، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون" الكتاب ١ / ٢٠ (هارون). والأصل أن التنوين عندهم علامه للأمكن ، وتركه علامه لما يستثقلون ، لذلك جعله سيبويه فارقا بين المتصرف من الأسماء وغير المتصرف ، وجعله لازما للمتصرف منها لخفته. وانظر التفصيل أيضا فى باب ذكر علّه دخول التنوين فى الكلام ووجوهه الإيضاح ٩٧.

بالحروف ، فهذا القسم يبنى على حركه أو سكون لأنه أشبه المبنى وهو الحرف وذلك نحو : أى ، وكيف وما أشبه ذلك ، ووجه شبهه بالحروف أنه ناب عنها ، وذلك قول القائل : أين زيد؟ ينوب عن قوله : أفى الدار زيد؟ وما أشبه ذلك من الأماكن نحو السوق وغيره فلما ناب عن حرف الاستفهام وجب أن يبنى كبنائه ، ومن الأسماء ما دخلت عليه علّه أوجبت له الشبه بالفعل ، فهذا القسم يعرب إلا أنه لا يدخله الجر والتنوين ، كما لا يدخل الفعل الذى أشبهه (۱). وقسم من الأسماء لم تعرض له علّه تخرجه عن أصله وهو الإعراب ، فلو لم يدخل التنوين عليه التبس بالمعرب الذى يشبه الفعل ، فلم يكن بد من علامه تفصل بينهما ، فهذا الذى أوجب أن يفصل بالتنوين بين المنصرف وغيره /.

فإن قال قائل : فلم أسقطتم التنوين فى الوقف؟ قيل له : لأن التنوين تابع للإعراب ألا ترى أنه يدخل فى المرفوع والمنصوب والمجرور ، فلما كان تابعا له والإعراب لا يوقف عليه وجب أن يسقط فى اللفظ إذ كان تبعه من جهه اللفظ ، ألا ترى أن التنوين لا يوجد إلا بعد حركه ، فإذا وجب إسقاط حركه ما قبله تبعها (۲) فى السقوط.

ووجه آخر قد ذكرناه وهو أى التنوين قد بينا أنه زياده على الكلمه ، وحكم الزائد أنقص من حكم الأصلى فأسقطوه فى الوقف ليدلوا بذلك على نقصه.

فإن قيل لك : هلا أسقط فى الدرج وأثبت فى الوقف؟

فالجواب فى ذلك من وجهين أحدهما : أن السؤال يرجع على السائل ، لو صرنا إلى ما قال. فلما لم يفدنا إلا ما نحن عليه من الفرق لم يكن لأحد أن يعترض بهذا الاعتراض ، إذ لو فعلوا ما سامنا السائل لكان جائزا.

۱- يعنى الممنوع من الصرف.

۲- فى الأصل : ما قبلها تبعه ، وقد أثبت ما يناسب السياق.

والوجه الثانى : أن ما فعلوه أولى مما سامنا وذلك أن الإعراب قد استقر أن يثبت حكمه فى درج الكلام وهو زياده على الاسم ويسقط فى الوقف فحمل التنوين عليه لاشتراكهما فى أنهما علامتان زائدتان على الاسم ، فلما وجب فى الإعراب كان ما ذكرناه لأنه عند الفراغ من الكلمه يجب أن تقع راحه المتكلم ، إذ كان آخر نشاطه آخر كلامه فأرادوا (١) أن يكون لفظه فى هذه الحال أخف من لفظه فى حال النشاط ، فجعل حال الدرج والتنوين لأنه موضع لاستراحته.

فإن قيل لك : فلم أبدلتم من التنوين ألفا فى الوقف (٢) ، وهذا قد أدى إلى التسويه بين الزائد والأصلى على ما علمتم لأنه قد ثبت فى الوقف والأصل ، لأن القصد من الفصل بين الزائد والأصلى أن يحصل للزياده حال نقص فى حال الوقف والدرج ، ولا يثبت فى حال واحده كثبات الأصلى ، والألف التى هى بدل من التنوين تسقط فى الدرج كما يسقط التنوين فى الوقف ، فقد فارق حكم الحرف الأصلى؟ وإنما أبدلوا من التنوين ألفا لأن الألف خفيفه ، وإن الإشاره إلى الفتح متعذره لخفائه فكان البدل من التنوين ألفا يجتمع فيه أمران : أحدهما : بيان الإعراب فيما قبله ، والآخر : أن تكون هذه العلامه بها حال تثبت فى الوصل والوقف حتى لا يسقط حكمها فى الوقف بحال.

وإنما احتيج إلى ذلك لأن شرط العلامه أن تثبت فى كل حال ، فلما عرض فى ثباتها فى جميع الأصول اللبس بالحرف الأصلى والتسويه بينها وبينه أسقط التنوين ، فيما ذكرناه وأثبت هاهنا لئلا يخل بحكمه.

١- فى الأصل : فأردوا.

٢- للتفصيل انظر التصريف الملوكى ٣١ (إبدال الألف من النون) ، وأسرار العربيه ٤٢ إذ يعرض ابن الأنبارى آراء النحاه فى مسأله الوقف وإبدال التنوين ألفا ، و ٤١٢ باب الوقف. وانظر : المبدع فى التصريف ١٦٢ - ١٦٣ ، والشافيه بشرح الجاربردى حيث تحدث فيها عن ثلاثه مذاهب فى إبدال التنوين أيضا فى الوقف ١ / ١٧١.

فإن قال قائل : لم يجب الوقف على السكون وعلى الإشاره إلى الضم والكسر (١)؟

قيل له : قد بينا أن الأصل إنما يجب أن يكون بالسكون ، والذى يشير إلى الضم والكسر ، فإنما غرضه أن يبين أن لهذا الحرف حال حركه فى الدرج ، وبعضهم يروم الحركه.

والفصل بين الروم (٢) والإشمام (٣) أن الإشمام إنما يفهمه البصير دون الضرير لأنه عمل بالشفه بعد الفراغ من الحرف ، فأما الروم فهو الاختلاس للحركه وهو / مما يدركه البصير والضرير ، وهذه الثلاثه الوجوه يجوز فى كل اسم قبل آخره ساكن ، فإن كان قبل آخره متحرك جازت الوجوه الثلاثه فيه وجاز وجه رابع وهو تشديد آخره كقولهم فى عمر : عمرّ ، وفى خالد : خالدّ ، وإنما شددوا لأن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكنا ، وقد علموا أن الجمع بين ساكنين لا يجوز فى درج الكلام ، فإذا شددوا علم بالتشديد أن الحرف الآخر لا بد أن يتحرك فى الوصل لسكون ما قبله (٤) وهو التشديد ، والتشديد أبين من روم الحركه ، فإذا وصلت سقط التشديد ، وهو إنما يجوز فى المرفوع ويجوز أيضا فى المجرور ، إلا الإشمام فإنه

١- انظر للتفصيل المصدر السابق. (الشافيه بشرح الجاربردى).

٢- الروم : هو عباره عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها ، فتسمع لها صويتا خفيا ، يدركه الأعمى بحاسه سمعه دون الأصم. أو كما عرفه الدانى هو : " تضعيفك الصوت بالحركه حتى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتا خفيفا يدركه الأعمى بحاسه سمعه ، ... ويكون عند القراء فى الرفع والضم ، والخفض والكسر ، ولا يستعملونه فى النصب والفتح لخفتهما ...".

٣- الإشمام : هو عباره عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت ، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى. ويعبر عنه ويراد به خلط حركه بحركه ... ، ويطلق أيضا ويراد به خلط حرف بحرف ، وقد عرفه الدانى بقوله : " هو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا ، ولا يدرك معرفه ذلك الأعمى لأنه لرؤيه العين لا غير إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركه ، ويكون فى الرفع والضم لا غير ، وقولنا : الرفع والضم ، والخفض والكسر ، والنصب والفتح نريد بذلك حركه الإعراب المنتقله ، وحركه البناء اللازمه. انظر التيسير فى القراءات السبع ، للإمام الدانى : ٥٩ ، شرح الشافيه للاستراباذى : ٢ / ٢٧٥ ، والتمهيد فى علم التجويد للجزرى ٧٣.

٤- فى الأصل : قبلها.

لا يستعمل فى المجرور لأن ذلك لا يؤدى إلى التسويه فى الصوره فلهذا رفض ، فأما المنصوب فإنه لا يستعمل فى شىء من هذا لأنه يبدل فيه من التنوين ألف فتظهر حركه الإعراب فى الوقف ويصير هذا المعنى عوضا مما تدخله الألف من التنوين ، وذلك إذا كان فى المنصوب ألف ولام أو كان لا ينصرف.

فإن قال قائل : فلم وقع الجزم فى الأفعال على ضربين مره بحذف حرف ومره بحذف حركه (١)؟ قيل له : أصل الجزم القطع ولا بد للمجزوم أن يحذف من آخره علامه الرفع ، وإذا كان الفعل معتلا سكن آخره علامه للرفع ، ولا بد أن يكون للجزم علامه وتأثير ، فلما لم يصادف فى آخر الفعل إلا حرفا ساكنا حذفه ليكون بينه وبين المرفوع فصل ، وجاز حذف الحرف لضعفه إذا كان ساكنا ، فجرى مجرى الحركه فى جواز الحذف عليه.

فإن قال قائل : فلم وجب حذف الواو من قولك : لم يقم دون حذف الميم؟ ولم وجب الحذف فى الجمله؟

فالجواب فى ذلك أنه ليس من كلام العرب الجمع بين ساكنين فى الوصل لأن الجمع بينهما فى الوصل محال ، ولكنه ليس بموجود فلم يكن بد من حذف أحد الساكنين أو تحريكه ليخرج إلى كلامهم.

وقد يمكن تعليل امتناع الجمع بين ساكنين بأن يقال : إن الحرف الساكن إذا تكلم به [ف](٢) إن المتكلم فى حكم الواقف عليه والمبتدى بما بعده ، وقد بينا أن الابتداء بالساكن محال ، فكان الجمع بينهما يشبه الابتداء بالساكن فلهذا امتنعوا.

١- قال سيبويه : " واعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزله الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركه ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ... وهو فى الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمى ، ويغزو ..." الكتاب ١ / ٢٣ (هارون) وناقش ابن الأنبارى هذه العلّه فى أسرار العربيه ٣٢٢ - ٣٢٣.

٢- زياده ليست فى الأصل.

وإنما وجب الحذف فى الواو دون الميم لوجهين :

أحدهما : أن الميم لو حذفت وبقيت الواو لجاز أن يلقاها ساكن ، ولا بد من حذف الواو أو (١) تحريكها ، فلو حذفت أدى ذلك إلى الإجحاف بالفعل ، ولو حركتها لأدى إلى الاستثقال إذ كانت الحركات فى حروف مستثقله ، فوجب أن تحذف الواو وتبقى الميم التى لا يستثقل عليها الحركه ، ولا يجب حذفها.

والوجه الثانى : أن حروف المد أضعف من غيرها ، فلما وجب حذف أحد الحرفين وجب حذف الأضعف وهو الواو.

فإن قال قائل : فلم لم تحركوا أحدهما؟

قيل : لو حركنا الآخر وجب تحريكه بالفتح أو الضم إذ الكسر ممنوع من الفعل. وإن الأصل فى التحريك لالتقاء الساكنين الكسر ، ولو حركنا الآخر بالضم أو بالفتح لم تعلم علامه الجزم لأنه أدى اللفظ إلى لفظ النصب أو الرفع ، ولو حركنا الأول لأدى / إلى الاستثقال إذ الحركات فى هذه الحروف مستثقله.

فإن قال : أليس قد حركتم إذا لقيها ساكن من كلمه أخرى بالكسر لسكونها وسكون الواو؟

فالجواب فى ذلك أنها لو حركت بالسكون من أجل الواو التى قبلها لصار الكسر لازما لها إذ كانت الواو لازمه ، فلما صار الكسر لازما والجر عارضا لا يدخل الفعل ، كان الكسر اللازم أولى بالمنع.

وأما الكسر لأجل الساكن من كلمه أخرى فجاز لأجل أن الكسر لا يلزم الحرف لأن الكلمه الثانيه لا تلزم الفعل فلما كان الكسر عارضا استعملوه لأنه الأصل وليس مما يلزم ، وأما اللازم فتجنبوه فهذا الفصل بينهما.

١- فى الأصل : و، واستخدام الواو هنا غلط فكيف لنا أن نجمع بين الحذف والتحريك؟!

ووجه آخر فی أصل المسأله وهو أن تقول : إن أصل الساکنین إذا التقیا أن یحذف أحدهما إلا أن یکون الحذف یوجب لبسا أو إجحافا بالکلمه فحینئذ تحرکه ، فأما إذا خلا من هذین الوجهین فالحذف أولی به ؛ لأنه إذا کان الجمع بینهما ممتنعا ، ولیس فی حذف أحدهما ضرر ، کان الحذف أولی من زیاده حرکه مستغنی عنها.

فإن قال قائل : قد قلت إن الواو لا ترجع عند تحریک المیم إذا قلت : لم یقم القائم ، لأن حرکه المیم عارضه ، فلم (۱) رجعت فی قولک : لم یقوما والتثنیه عارضه؟

فالجواب فی ذلک أن الجزم إنما هو داخل علی الرفع ، وإذا کان کذلک فالتثنیه إنما یجب أن تعتبر حالها فی الرفع (۲) قبل الجزم ، فلما وجب أن تقول : هما یقومان فتظهر الواو لأنه لا شیء یوجب إسقاطها ، ودخل الجزم حذفت النون وبقی الفعل علی صورته فی حال الرفع.

وأما قولهم : لم یقم القائم ، فالواو قد وجب إسقاطها قبل مجیء ما یوجب تحرک المیم ، لأن ما یدخل علی أول الکلمه أسبق مما یجیء بعد الفراغ منها ، وإذا کان کذلک صارت حرکه المیم عارضه إذ دخلت علی ما استقر له السکون والحذف ، ولیس حکم التثنیه کذلک لما ذکرناه.

۱- فی الأصل : فلو. وهی لا تناسب صیغه السؤال.

۲- قال سیبویه : " واعلم أن التثنیه إذا لحقت الأفعال المضارعه علامه للفاعلین لحقتها ألف ونون ، ولم تکن الألف حرف الإعراب ... ولکنک إنما ألحقته هذا علامه للفاعلین ... ، فجعلوا إعرابه فی الرفع ثبات النون" الکتاب ۱ / ۱۹ (هارون).

باب التثنيه والجمع

فإن قال قائل : لم اختلفت التثنيه والجمع هذا الاختلاف (۱)؟

فالجواب فی ذلک أنه لضروره أدت إليه ، وذلک أن الاسم المرفوع کان حقه أن يثنی بالواو ، لأن الضمير بالواو فيقال : جاءنی الزيدون ، بفتح ما قبل الواو ، وفی الجمع الزيدون بضم ما قبل الواو ، وکان يجب فی الجر أن يقال : مررت بالزيدين ، بفتح ما قبل الياء فی التثنيه وبکسره فی الجمع ، فيقع الفصل بين تثنيه المرفوع وجمعه وبين تثنيه المجرور وجمعه باختلاف الحرکات ، فإذا بنينا المنصوب علی هذا القياس لزم أن تقول : رأيت الزيدان ، لأن الفتحه من الألف ، ولو فعلنا هذا وأردنا الجمع لزم أن ترجع الألف فی الجمع کما رجعت الواو والياء فی جمع المرفوع والمجرور ، ولو فعلنا هذا لم يقع فصل بين تثنيه المنصوب وجمعه لأن الألف لا يکون ما قبلها إلا مفتوحا ، فلما کان هذا يؤدی إلی اللبس بين التثنيه والجمع أسقطت علامه المنصوب ، ولم يکن بد من حمله إذا ثنی أو جمع علی المرفوع أو المجرور فکان حمله علی المجرور أولی من أربع جهات : أحدها أنّ / المنصوب والمجرور قد يشترکان فی المعنی کقولک : مررت بزيد ، معناه : جزت زيدا فلاشتراکهما فی المعنی حمل النصب علی الجر.

والجهه الثانيه أنهما يشترکان فی الکنايه (۲) نحو قولک : مررت بک ورأيتک.

والجهه الثالثه : أن الجر ألزم للأسماء من الرفع ، لأن الرفع ينتقل إلی الفعل فکان حمل النصب علی الإلزام أولی من حمله علی المنتقل.

۱- تحدث الزجّاجی بالتفصيل عن هذه العلّه فی باب القول فی التثنيه والجمع ، انظر الإيضاح ۱۲۱ - ۱۲۹ ، وکذلک تحدث ابن الأنباری فی أسرار العربيه عن هذه العلّه ۴۷ - ۵۹ باب التثنيه والجمع.

۲- أی إن الضمير فی حالتی النصب والجر واحد.

والجهه الرابعه : أن الجر أخف من الرفع ، فلما أردنا حمل المنصوب وهو خفيف ، كان حمله على المخفوض أولى.

فإن قال قائل : فلم أدخلتم فى تثنيه المرفوع الألف ولم تبقوه على أصله؟

قيل له : لأنهم أرادوا أن يستعملوا الحروف الثلاثه فى التثنيه والجمع كما استعملوا حركاتها فى الواحد ، فلما وجب إسقاط الألف من المنصوب لما ذكرناه ، لم يبق موضع يدخل عليه سوى المرفوع أو المجرور فأدخلوها فى تثنيه المرفوع لما ذكرناه.

فإن قال قائل : فهلّا أدخلوها فى تثنيه المجرور؟

قيل له : إدخالها فى تثنيه المرفوع أولى لأن الواو أثقل من الياء ، فلما كان لا بد من إسقاط الواو والياء وجب إسقاط الأثقل.

فإن قال قائل : لم وجب فتح واو التثنيه وياء التثنيه فى الأصل؟

قيل له : لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، والتثنيه قبل الجمع ، فقد استحقت التثنيه الفتح فى النصب لأصل الألف ، وحملت الياء والواو على الألف ، وضم ما قبل الواو فى الجمع ، وكسر ما قبل الياء لوجهين :

أحدهما : أن الكسر من الياء ، والضم من الواو ، فكان أولى ما يجربه ما هو من جنسها.

والوجه الثانى : أن الفتح قد فات باستحقاق التثنيه له ، فلم يبق إلا الضم ، وكذلك لو ضم ما قبل ياء الجمع انقلبت واوا فكان يختلط الجر بالرفع ، ولم يبق إلا الكسر.

باب [فى إعراب التثنيه والجمع]

باب (١) [فى إعراب التثنيه والجمع]

واعلم أن الألـف فى التثنيه ، والواو فى الجمع ، والياء فى الجمع من حروف الإعراب (٢) عند سيبويه (٣) ، بمنزله الدال فى زيد ، والإعراب فيها مقدر كما يقدر فى أواخر المقصور نحو : عصا ، ورحى ، وإنما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب لأن معنى الكلمه إنما يكمل بها ، وصارت آخر حرف فى الاسم ، وقد بيّنا أن حكم الإعراب إنما يكون زياده على بناء الاسم ، فلهذا وجب أن تكون حروف الإعراب.

وإنما امتنع من الإعراب استثقالا للحركات (٤) فيها فحذف استخفافا وقدر فى التثنيه.

فإن قال قائل : فهلّا لزمت التثنيه والجمع لفظا واحدا ولم تتغير هذا التغير ، كما أن المقصور لما قدر فى آخره لزم وجها واحدا فلم يتغير؟

١- هكذا فى الأصل ، اكتفى بكلمه (باب) دون تبيين ، وقد وضعت العنوان المناسب.

٢- قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون فى الرفع ألفا ، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنيه والجمع ... ويكون فى الجر ياء مفتوحا ما قبلها ..." وقال : " وإذا جمعت على حد التثنيه لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المد اللين. والثانيه النون. وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ، حال الأولى فى التثنيه ..." الكتاب ١ / ١٧ - ١٨ (هارون). وعقد الزجّاجى بابا لهذه العلّه هو : القول فى الألف والياء والواو فى التثنيه والجمع أهى إعراب أم حروف إعراب؟ وعرض أقوال النحاه فى ذلك وقسمهم ثلاثه مذاهب : الكوفيون ويجعلونها الإعراب نفسه وأيدهم فى ذلك قطرب ، والمازنى والمبرد والأخفش ويجعلونها دليل الإعراب ، والخليل وسيبويه وقد سبق رأيه وهو الصواب عند الزجاجى. انظر الإيضاح ١٣٠. والوراق فى رأيه يذهب مذهب سيبويه كما سنرى وأثار ابن الأنبارى أيضا هذا الخلاف فى المسأله الثالثه من إنصافه ، الإنصاف ١ / ٣٣.

٣- سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠. انظر : طبقات الزبيدى ۶۶ ، الإنباه ٢ / ٣۴۶ ، البغيه ٣۶۶ ، الكتاب ١ / ٣ (هارون).

۴- فى الأصل : للحراكات.

فالجواب فى ذلك أن التغيير إنما لزم فى التثنيه والجمع ولم يلزم فى المقصور وإن استويا فيما ذكره السائل ؛ لأن المقصور يستدل على إعرابه بنظيره من الصحيح ، وبنعته فصار ما فى النعت والنظير من علامه الإعراب يغنى عن تغير آخر المقصور. ألا ترى أنك إذا قلت : هذه عصا معوجه ، بان الرفع فى معوجه ، وكذلك لو صغت فى مكانها اسما غير معتل لبان الإعراب فيه نحو : هذا جمل /.

وأما التثنيه والجمع فلا نعت لهما إلا بتثنيه أو جمع ولا نظير لهما إلا كذلك (١) ، فلو لزمت وجها واحدا لم يكن على إعرابها دليل فجعل تغيرها (٢) عوضا من عدم النظير.

فإن قال قائل : فلم دخلت النون فى التثنيه والجمع؟

قيل له : عوضا من الحركه والتنوين (٣).

فإن قال قائل : فلم وجب أن يعوض من الحركه والتنوين؟

قل له : لأن من شرط التثنيه وهذا الجمع أن يكون له علامه مزيده على لفظ الواحد فكان يجب أن تلحقه الحركه والتنوين فلما وجب أن يدخل التنوين والحركه التثنيه والجمع وعوض ما يمتنع من دخولهما وجب أن يعوض منهما ؛ لئلا يخل بما يوجبه ترتيب اللفظ. وقد بينا أن الحركه إنما سقطت استثقالا ، وأما التنوين فوجب إسقاطه لأنه ساكن وهذه الحروف سواكن فلم يكن يخلو من أحد أمرين :

١- قال ابن الأنبارى : " فإن قيل : ففى كم حكما تتبع الصفه الموصوف؟ قيل : فى عشره أشياء ، فى رفعه ونصبه وجره وإفراده وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه ، وتعريفه ، وتنكيره ..." أسرار العربيه ۲۹۴.

٢- فى الأصل : بغيرها.

٣- قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى ... وتكون الزياده الثانيه : نونا كأنها عوض لما منع من الحركه والتنوين" الكتاب ١ / ١٨ (هارون) وعرض ابن الأنبارى هذه العلّه واختلاف النحاه فيها. انظر أسرار العربيه ۵۴.

إما إسقاط هذه الحروف لسكونها وسكون التنوين فتزول علامه التثنيه والجمع والحركه فيؤول إلى الاستقبال.

أو تحرك التنوين فيصير نونا لازمه وتخرج عن حكم العلامه التى وضع لها ، فلم يبق غير حذفها فلهذا وجب إسقاط التنوين فلما دخلت النون عوضا لما ذكرناه دخلت ساكنه لأن الحرف إنما تحرك لزياده الحركه عليه وهى غيره ، فإذا زدناه مجردا من الحركه بقى ساكنا وقبله علامه التثنيه والجمع وهى ساكنه فالتقى ساكنان فحركت النون لالتقاء الساكنين.

فإن قال قائل : فلم كسرت فى التثنيه وفتحت فى الجمع (1)؟ ففى ذلك وجوه : أحدها : أن التثنيه قبل الجمع وحتى الساكن إذا حرك بالكسر فقد استحقت نون التثنيه الكسر على الأصل ؛ لأنها سابقه للجمع ، وجازت نون الجمع وقد فات كسرها ففتحت لئلا يلتبس بنون التثنيه ، فلم يبق لها من الحركات إلا الضم والفتح ، فالضم مستثقل فيسقط وبقى الفتح.

ووجه ثان وهو أن الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمه أو ياء قبلها كسره فكرهوا كسره النون لئلا يثقل بتوالى الكسرات أو يخرجوا من ضم إلى كسر فسقط الكسر وهو بالإسقاط أولى ، فلم يبق إلا الفتح فجعل الكسر للأخف والفتح للأثقل ليعتدلا.

فإن قال قائل : فما الذى أحوج إلى الفصل بين نون التثنيه ونون الجمع وصيغه التثنيه مباينه لصيغه الجمع وإن سقطت النون فما الحاجه إلى الفصل؟

قيل : قد يشكل جمع المقصور فى النصب والجر بتثنيه الصحيح كقولك : رأيت المصطفين ، فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحا كما تقول فى تثنيه زيد : رأيت الزيدين ،

۱- انظر للتفصيل الإيضاح ۱۲۱ ، وأسرار العربيه ۵۵ - ۵۶.

ومررت بالزيدين ، فلو لم يكسروا نون التثنيه ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور بتثنيه الصحيح فلما وجب الفصل بين هذين أجروا كل تثنيه وكل جمع على هذا لئلا تختلف طريقتهما.

فإن قال قائل : لم كانت النون بالزياده أولى من سائر الحروف؟

قيل له : لم يمكن زياده بعض حروف المد فى التثنيه والجمع استثقالا / لاجتماعهما ومع هذا فكان يجب إذا وقع حرف المد بعد ألف التثنيه أن يهمز لأن كل حرف مد وقع طرفا قبله ألف زائده فلا بد من همزه فكان ذلك يؤدى إلى تغيير الحرف عن أصله فوجب أن تزاد النون من بين سائر الحروف لما ذكرناه فى الجمع من مذهب سيبويه وهو الصحيح عندنا.

وأما أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرّد (١) ومن تابعهما فيقولون هذه الحروف دلائل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب (٢) وهذا قول فاسد ؛ لأنه يقال لقائله : خبرنا عن قولك إن هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب هل يدل على إعراب فى الكلمه أو فى غيرها؟

فإن قال قائل : تدل على إعراب فى الكلمه ، (فلا بد له من أن يقدر الإعراب فيها ، إذ كانت هى أواخر الكلم فيرجع قوله إلى قول سيبويه وتسقط هذه العباره ، أو يقول : تدل على إعراب فى غير الكلمه) (٣). فيقال له : فإذا [كان](٤) الإعراب لا فى الكلمه ، وما عدم إعرابه فهو مبنى ، ومن مذهبه أن التثنيه والجمع

١- أبو العباس المبرّد هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر شيخ نحاه البصره وصاحب المقتضب والكامل ت ٢٨٥ ، انظر ترجمته فى طبقات الزبيدى ١٠٨ ، الإنباه ٣ / ٢٤١ ، والبغيه ١١٦ ، وكتاب المبرد حياته وآثاره.

٢- أشرت إلى ذلك فى صفحه سبقت ص ٤٦ ، وأيدهم فى ذلك المازنى كما جاء فى الإيضاح ١٣٠ وجاء فى الكافيه : " وقال الأخفش والمازنى والمبرّد أنها دلائل الإعراب لا حروف الإعراب" ١ / ٣٠.

٣- ما بين قوسين استدركه الكاتب فى الأصل على الهامش.

٤- زياده ليست فى الأصل.

معربـان فينـاقض قوله ولو لم يعترف بإعراب التثنيه والجمع لكان لقوله مساغ وهو مـذهب أبى إسـحاق الزجاج (١) وأما الجرمى (٢) فجعـل انقلاب هـذه الحروف هو الإعراب (٣) وقوله أيضـا مختـل ؛ لأـن أول أحوال الاـسم الرفع فـإذا هو فى حال الرفع غير منقلب ، وإذا لم يكن منقلبـا وجب أن يكـون الاـسم غير معرب فيؤدى إلى أن يكون بعض التثنيه والجمع معربـا وبعضه مبنيـا قد روى عن غير هؤلاء (٤) أنهم جعلوا هذه الحروف هى الإعراب كالضـمه والفتحه والكسره وهذا القول هو أضعف الأقاويل ؛ لأن شرط الإـعراب ألّا يخـل سـقوطه بمعنى الكلمه إذ كان زائـدا على بنائها ونحن لو أسـقطنا هـذه الحروف التى تـدخل على التثنيه والجمع لزال معنى الكلمه فلهذا لم يجز أن يكون إعرابا.

واعلم أن المذكر والمؤنث يستويان فى التثنيه لأن طريقه التثنيه واحده (٥) إذا كان معناها لا يختلف ، وإذ كان الاثنان لا يكونان أكثر من اثنين فجعل لفظهما أيضا غير مختلف.

وأما الجمع وإن كان فرعا على الواحد كالتثنيه فإنه غير محصور ، فلم يجب أن

١- هو أبو إسـحاق إبراهيم بن السـرى بن سـهل الزجـاج ت ٣١٦ ، انظر : الإنبـاه ١ / ١٥٩ ، والبغيـه ١٧٩ ولتبين مـذهبه فى التثنيه والجمع انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٧ إذ لم يكتف ابن عقيل بتبيين مـذهب الزجّاج وإنما بيّن مذاهب عدد كبير من النحـاه كـالجرمى وابن عصـفور والأـعلم والأـخفش والمبرد وابن كيسان وابن ولّاد والكوفيين وقطرب بالإضافه للخليل وسـيبويه. وانظر أيضا : شرح الأشمونى ١ / ٣٩.

٢- هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى البصرى ، أخذ عن الأخفش ويونس (ت ٢٢٥ ه). انظر الإنباه ٢ / ٨٠ ، والبغيه ٢٦٨.

٣- جـاء فى الكافيه : " وقال الجرمى هى حروف الإعراب وانقلابها علامه الإعراب ..." ١ / ٣٠ وقد نسب ابن عقيل هذا المذهب لابن عصفور أيضا ، وقال : إن بعضهم نسبه لسيبويه. انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٧.

٤- يعنى الكوفيين كما جاء فى كتاب الكافيه فى النحو ١ / ٣٠.

٥- فى الأصل : واحد ، ولا بد من ضمير التأنيث لأنه عائد على طريقه التثنيه.

يكون لفظه محصورا فلهذا جاء مختلفا وفارق التثنيه وإن استويا فى أنهما فرعان على الواحد.

وأما الواحد فلم يجب أن يلزم لفظا واحدا لأنه أصل مبتدأ به موضوع على أشخاص يفصل بينهما بحدود وخواص فلا بد أن تكون ألفاظه مختلفه والتثنيه والجمع يراد بهما الشيئان (١) يضم بهما الشيء إلى مثله ، فلهذا كان يجب أن تكون ألفاظهما متفقه ولكن وجب الفصل بين التثنيه والجمع لما ذكرنا. فإذا أردت جمع المؤنث جمع السلامه زدت فى آخره ألفا وتاء.

وإنما وجب زياده هذين الحرفين لما ذكرناه [من](٢) أن حروف المد أولى (٣) بالزياده وكانت الألف أولى فى هذه المواضع لأنها أخف حروف المد والمؤنث ثقيل والجمع أيضا ثقيل فوجب أن يدخل أخف الحروف فكانت الألف أحق بذلك لخفتها ولم يجز أن تزاد معها من حروف المد واللين لما ذكرناه من وجوه قلبه (٤) إلى غير جنسه ، ولم يجز الاقتصار على الألف وحدها لئلا يلتبس بالتثنيه ، فطلبوا حرفا يكون بدلا من الواو التى هى حرف مد فجاؤوا (٥) بالتاء (٦) / ألا ترى أنها تبدل من الواو فى تخمه وتجاه والأصل وخمه ووجاه.

وكان أيضا إدخال التاء أولى لأنها مع مقاربتها للواو توجب حذف التاء التى فى الواحده فنقول فى مسلمه : مسلمات ، والأصل مسلمتات ، فأسقطوا التاء

١- فى الأصل : الشيئين.

٢- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

٣- فى الأصل : أولا.

٤- فى الأصل : قبله.

٥- فى الأصل : فجاءوا.

٦- انظر الكتاب ١ / ١٨ (هارون) قال سيبويه : " ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع فى الجر والنصب مكسوره ، لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزله النون لأنها فى التأنيث نظيره الواو والياء فى التذكير فأجروها مجراها".

الأولى اكتفاء بالثانيه وكانت أولى بالإسقاط لأن الثانيه تفيد معنى التأنيث ومعنى الجمع فلهذا كانت أولى بالإسقاط من الثانيه وإنما أسقطوها لئلا يجتمع تأنيثان (۱)

فإن قال قائل : ألست تقول فى حبلى : حبليات والألف فى حبلى للتأنيث فقد أثبتها فى الجمع وجمعت بين تأنيثين فهلا فعلت ذلك فى التاءين؟

فالجواب فى ذلك من وجهين :

أحدهما : أن علامه التأنيث فى حبلى الألف فإذا جمعت انقلبت الألف فزالت علامه التأنيث ، فعلى هذا الوجه لم يجمع بين تأنيثين.

والوجه الثانى : أن علامه التأنيث فى حبلى مخالفه لعلامه التأنيث فى الجمع ، ونحن فى مسلمات لو أقررنا اللفظ على هذا لكنّا قد جمعنا بين تأنيثين صورتهما واحده ، فلهذا حذفنا إحداهما ، فإذا أقررنا علامه التأنيث فى حبلى مع علامه الجمع لم نكن قد جمعنا بين صورتى تأنيث فيجوز الجمع بينهما لاختلافهما وهذا الوجه أيضا ذكرناه لنبين أن بين ما يجتمع فيه صورتا تأنيث وبين ما تختلف فيه الصورتان فرقا ، والعلّه الأولى كافيه.

فإن قال قائل : قد ادّعيت أن التاء علامه التأنيث ونحن نراها فى الواحد هاء فى الوقف؟ قيل له : أصله التاء وإنما وقف عليها بالهاء ليفصل بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل ، فإن قيل فما الدلاله على ذلك؟ قيل من وجوه :

أحدها : أنا نصل بالتاء كقولك : مسلمه يا هذا ، فأصل الكلام الدرج فوجب أن تكون التاء الأصل لثباتها ألا ترى أنك تقول : رأيت زيدا يا هذا ، فيثبت التنوين فى الدرج وتبدل منه فى الوقف ألفا ، وكذلك فعلت بالتاء أبدلت منها هاء فى الوقف.

۱- للإيضاح انظر أسرار العربيه ۶۰ - ۶۱.

ووجه ثان : وذلك أن بعض العرب يقف على التاء فيقول فى مسلمه : مسلمت وفى صالحه : صالحت.

قال الراجز (۱) :

الله نجاك بكفّى مسلمت

من بعد ما وبعد ما وبعدمت

صارت بنات النّفس عند الغلصمت

وكادت الحرّه أن تدعى أمت

فلما ثبتت التاء فى الوصل والوقف ولم نجد أحدا يصلها بالهاء إلا فى موضع لا يعتد به إذ كانت فيه علّه توجب ذلك ، علمنا بذلك أن التاء هى الأصل.

ووجه ثالث : وهو أنّا وجدنا التاء فى الفعل قد أدخلت علامه للتأنيث ، ووجدنا الاسم يدخله الهاء والتاء للتأنيث فى الوصل والوقف فوجب أن يحكم على التاء أنها الأصل فى التأنيث إذ لم نجد الهاء للتأنيث.

فإن قال قائل : قد وجدنا الهاء تستعمل للتأنيث فى قوله هذه أنثى؟

قيل له : ليست الهاء علامه للتأنيث وإنما هى بدل من يا لأنهم يقولون : هذى أمه الله ، فالهاء بدل من الياء التى فى هذى ، فدل أن الهاء ليست علامه / للتأنيث.

فإن قيل : فما الدليل على أنها بدل من الياء؟

قيل له : الدليل على ذلك أنك تقول فى تثنيه هذه تان فلو كانت الهاء أصلا فى نفسها لم يجز حذفها فى التثنيه ولوجب أن تقول : هان ، فلما وجدناهم قد أسقطوا الهاء فى التثنيه ورجعوا إلى أن قالوا تان ، كما قالوا فى الذى : اللذان ، وفى ذا : ذان ، علمنا أن الياء هى الأصل.

۱- استشهد به ابن جنى فى الخصائص ۱ / ۳۰۴ وورد البيت الثالث عنده : وصارت نفوس القوم عند الغلصمت ... وجاء : فى ارتشاف الضرب ۳ / ۳۲۴ واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل وقال : هى لغه فاشيه حكاها أبو الخطاب ۹ / ۸۱ ، ۵ / ۸۹ ، أوضح المسالك ۳ / ۲۹۱ ، وورد البيت أيضا فى الهمع ۵ / ۳۴۱ شاهدا على إبدال هاء من ألف ما و ۶ / ۲۱۶.

ووجه آخر وهو أن الكلمه لما استعمل فيها الهاء والتاء ووجدنا التاء أثقل من الهاء ولم نجد الهاء فى غير هذا الموضع تحتمل أن تكون للتأنيث ، وجب أن تقدر الهاء بدلا من التاء وذلك جائز لأنه عدول من الأثقل (۱) إلى الأخف ، فإذا كان ذلك محتملا وجب حمله على ما ذكرنا لئلا يخرج عما فى كلامهم.

فإن قيل : فما الحاجه فى الفصل بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل؟

قيل : لأن الفعل قد يسمى به فإن سمى بفعل فيه علامه تأنيث لزم أن يوقف عليه بالهاء كرجل سمى بقامت فيقال : جاءنى قامه فيوقف بالهاء ، فصار من الفصل بينهما بيان ودلاله على الاسم والفعل. فإذا قال : فلم كان الاسم بالتغيير أولى من الفعل؟ قيل له : لأن التاء إنما تلحق من الأفعال الفعل الماضى ، والفعل الماضى مبنى على الفتح فلزم طريقه واحده ، والاسم يلحقه الإعراب فيتغير آخره فلما احتجنا إلى تغيير أحدهما غيرنا ما يلحقه التغيير وهو الاسم.

فإن قال قائل : فلم كانت هذه الهاء أولى بالبدل من سائر الحروف؟

قيل : لأن الهاء حرف خفى وهو من مخرج الألف (۲) ، فكرهوا أن يبدلوا التاء ألفا فيلتبس بالألف التى هى بدل من التنوين فكانت الهاء أولى لذلك.

واعلم أن التاء فى جمع المؤنث حرف الإعراب فتضم فى حال الرفع وتكسر فى حال النصب والجر ، وقد بينا أن الكسر إنما دخلها فى حال النصب حملا على المذكر وقد اشتركا فى جمع السلامه فلما سوّى بين النصب والجر فى الأسماء المذكوره سوّى أيضا بينهما فى جمع المؤنث.

فإن قال قائل : قد قلتم إن الجمع السالم ما سلم فيه بناء الواحد وإن المكسر ما

۱- فى الأصل : الإثقال.

۲- للتفصيل انظر العين ۱ / ۵۲ ، والتمهيد فى علم التجويد ۱۱۳.

تغير فيه بناء الواحد ، ثم قلتم فى بنت وأخت فى حال الجمع بنات وأخوات ففتحتم أولهما وكان مكسورا ومضـموما وجعلتم هذا الجمع جمع السلامه؟

قيل : لأن الأصل فى بنت وأخت : بنوه ، وأخوه ، ولكنهما غيّرا فى الواحد. ووجه التغيير أنهم حذفوا من أخوه وبنوه الواو استثقالا ثم ألحقوا بنتا (۱) بجذع ، وأختا بقفل ، وإنما دعاهم إلى هذا الإلحاق لتحصل التاء على لفظ الحروف الأصليه فيصير هذا الحكم لها كالعوض من حذف الواو.

فإن قال قائل : فما الدليل على [أنّ](۲) أصل بنت وأخت ما ادّعيته؟

قيل له : إن الـدليل على ذلك أن المؤنث إذا كان على لفظ المذكر وجب أن تكون علامه التأنيث لاحقه لفظ المذكر كما تقول قائم وقائمه ، فلما كان لفظ بنت وأخت على طريق لفظ الأخ والابن وجب أن تكون علامه التأنيث لا حقه على لفظ المـذكر فلما كان الأخ يقال فى تثنيته : أخوان علمنا أن أصـله أخو ، وأن حق التأنيث أن يـدخل على هذا اللفظ فلهذا / وجب أن يكون أصـل أخت أخوه. وأما بنت فكما أنّا نقول فى المـذكر بنون علمنا أن الأصل الفتـح وأن بنتا كان حقها أن تجىء مفتوحه الباء (۳) على حـد الفتـح فى بنين ، ولكنها غيرت لما ذكرناه من الإلحاق ، فإذا جمعت لم يكن بـد من حـذف التاء فى الواحـد لأنها لم تخرج بالكلمه عن حكم علامه التأنيث ، بل فيها حكم العلامه وإن كانت قد أجريت مجرى الحذف الأصـلى وليست بتاء مجرده زيدت للإلحـاق المجرد ، لأـن مـا زيـد للإلحـاق المجرد لم يتغير فلمـا كـانت تـاء بنت وأخت ليست خـالصه للإلحاق ثم جمعوا الاسـم بالألف والتاء لم يكن بد من حذف التاء (۴) فى الواحد إذ فيها حكم التأنيث فلم يجز الجمع بين تأنيثين ، فلما وجب حذفها

۱- فى الأصل : بناتا وقد أثبت المناسب.

۲- زياده يقتضيها السياق.

۳- فى الأصل : الياء وهى لا تناسب المراد.

۴- فى الأصل : الياء.

بطل حكم الإلحاق فوجب أن ترد الكلمه إلى أصلها فلهذا وجب أن يكون الجمع فيها جمع سلامه وأن تغير الأول منه.

فإن قال قائل : فلم وجب فى الجمع المكسر أن يجرى بوجوه الإعراب؟

قيل له : لأن هذا الجمع استؤنف له البناء كما استؤنف للواحد فلما أشبه الواحد فى هذا الحكم وجب أن يجرى حكمه فى الإعراب بحكم الواحد.

وأما ما يمتحنه بعض النحويين بتصغير الواحد فإن ثبتت التاء أجروا الاسم بجميع الإعراب فليس بشىء ؛ لأنك تقول هذه بيوتات العرب ، ومررت ببيوتات العرب ، ورأيت بيوتات العرب فتكسر التاء ، ولو صغرت لثبتت التاء (١) فعلمت أن هذه العلامه ليست بأصل وأن الموجب لكسر التاء فى النصب جمع السلامه.

قال أبو الحسن (٢) : قد بيّنا أن من الأسماء ما أشبه الفعل فمنع التنوين والجر ومنها ما أشبه الحرف فاستحق البناء ومنها ما لم يعرض له علّه فجرى بوجوه الإعراب ونوّن.

فإن قال قائل : فلم كان ما أشبه الفعل يمنع من التنوين والجر؟

قيل له : لأن الفعل لا يدخله تنوين ولا جر فوجب أن يكون ما أشبهه حكمه كحكمه. وقد بينا لم امتنع الفعل من الجر. فأما التنوين فإنما امتنع من الفعل لأنه زياده ، والفعل ثقيل فلم يحتمل الزياده ومع هذا فالمعنى الذى من أجله دخل التنوين فى الاسم ليس بموجود فى الفعل فلم يجز أن يدخل الفعل التنوين. وإنما حمل النصب على الجر فى تثنيه الأسماء وجمعها لما بينهما من المشابهه ، [و](٣) حمل

١- فى الأصل : ولو صغرت التاء لثبتت التاء.

٢- يعنى الورّاق صاحب الكتاب ، وقد تكرر ذلك من الناسخ فى مواضع كثيره من الكتاب.

٣- زياده ليست فى الأصل.

الجر فيما لا ينصرف على النصب ، وأما من أى وجه أشبه بعض الأسماء الأفعال حتى منع الصرف؟ فله باب يبيّن فيه إن شاء الله (١).

وإنما وجب فيما لا ينصرف الانصراف إذا دخلت الألف واللام ، أو أضيف لوجهين:

أحدهما : أن الألف واللام والإضافه تقوم مقام التنوين وقد بينا أن وجود التنوين يوجب للاسم الانصراف ، فما قام مقامه أيضا يوجب أن يوجب الانصراف فلهذا انصرف كل ما تدخله الألف واللام وأضيف.

والوجه الثانى : أن الذى منع الاسم من الانصراف شبهه بالفعل ، والفعل لا يدخله الألف واللام ولا يضاف ، وأصل الأسماء الصرف فلما دخلها / ما يخرجها من شبه الفعل ردت إلى أصلها من الانصراف.

فإن قال قائل : حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف بقى على حاله من الامتناع من الصرف فهلّا صرفته فى هذه الحال إذ قد خرج من شبه الفعل كما خرج بدخول الألف واللام عليه والإضافه؟

قيل له : هذا يفسد من وجهين :

أحدهما (٢) : أن حروف الجر هى أحد عوامل الأسماء كالناصب والرافع ، فلو صرفنا الاسم بدخول حروف الجر عليه لوجب أيضا أن تصرفه بدخول النواصب والروافع عليه إذ كانت هذه العوامل لا يجوز دخولها على الفعل ، ولو فعل هذا لم يحصل فصل بين المنصرف وغيره فسقط الاعتراض بهذا السؤال.

١- يبين ذلك الورّاق فى باب ما ينصرف وما لا ينصرف.

٢- فى الأصل : أحدها.

والوجه الثانى : أن حروف الجر تجرى فيما بعدها مجرى الأسماء التى تخفض ما بعدها ، والأفعال قد تقع فى مواضع الجر بإضافه ظروف الزمان إليها كقولك : هذا يوم يقوم زيد ، فصار وقوع الاسم بعد حرف الجر لا يخلص للاسم إذا كان مثل هذا الموضع قد تقع فيه الأفعال.

فأما الألف واللام والإضافه فلا يجوز بحال أن تدخل على الأفعال فلما صار هذا الموضع يخلص للاسم دون الفعل وجب أن ينصرف.

فإن قال قائل : فلم صار التنوين يعاقب الألف واللام والإضافه؟

قيل له : لأن التنوين إنما يدخل على الاسم ليعلم أنه منصرف وقد بينا أن جميع ما تدخله الألف واللام والإضافه ينصرف فلما كان جميع الأسماء إذا دخلها ما ذكرنا انصرف لم يحتج إلى فرق فسقط التنوين للاستغناء عنه.

واعلم أنك إذا قلت : جاءنى قاض ، فالأصل أن تضم الياء فى الرفع وتجرها فى الجر ولكن (١) الضمه تستثقل فى هذه الياء والكسره فحذفنا فسكنت الياء فالتقى ساكنان الرفع والتنوين فتسقط الياء لالتقاء (٢) الساكنين ، وكانت أولى من التنوين لأن التنوين علامه والياء (٣) ليست بعلامه فكان تبقيه العلامه أولى (٤) فإذا وقعت على الاسم فقلت : هذا قاض فالاختيار حذف الياء أيضا فى الوقف.

فإن قيل : فهلّا زدت الياء قبل التنوين؟

قيل له : التنوين وإن سقط فى الوقف فهو مراعى الحكم فى الدرج وكرهوا رد الياء فى الوقف لما يلزمهم من حذفها فى الدرج فكان ذلك يؤدى إلى تعب

١- فى الأصل : لاكن.

٢- فى الأصل : للاتقاء.

٣- فى الأصل : التاء ، وقد كثر الخلط فى النقاط بين قوله : الباء ، والتاء ، والياء.

٤- انظر شرح الأشمونى ٢ / ٥١٩ - ٥٢١ ، فقد فصّل الحديث فى هذا الموضوع ، وبين مذاهب النحاه فيه.

ألسنتهم وهم يقدرون على إزاله التعب بهذا التأويل. ومن أثبت الياء اعتل بالسؤال الذى ذكرناه ، فإذا جررت الاسم فقلت : مررت بقاض ، فحكمه حكم المرفوع والعلّه واحده فإذا نصبت فقلت : رأيت قاضيا ، أثبت الياء لتحركها بالفتح فأبدلت من التنوين ألفا كما تعمل فى سائر الأسماء المنصرفه.

فإذا أدخلت الألف واللام على هذه الأسماء فالاختيار إثبات الياء لأن التنوين قد سقطت مراعاته لأنه لا يجوز إثباته مع الألف واللام بحال. فلما سقط حكمه ردت الياء ، وبعض العرب يحذفها ، ووجه ذلك أنه قدر إدخال الألف واللام على الاسم فى حال الوقف وقد حذف منه فبقى الحذف على حاله / كحكم الألف كقولك : هذا قاضى البلد ، وحذف الياء مع الألف واللام والإضافه ضعيف وإنما يحسن مثله فى الشعر.

فإن قال قائل : فلم صارت الواو لا تقع فى أواخر الأسماء إلا وقبلها ساكن ولم تجر مجرى الياء؟ قيل له : لأنه لا يخلو أن يقع قبلها ضمه أو كسره أو فتحه فلم يجز أن تثبت وقبلها فتحه ؛ لأن (١) كل واو تحركت وقبلها فتحه يجب أن تقلب ألفا ، ولم يجز أن يقع قبلها كسره لأن ذلك أيضا يوجب قلبها ياء ، ولم يجز أن تقع قبلها ضمه لأنهم أرادوا الفصل بين الاسم والفعل فى هذا الحكم فقلبوا كل واو تقع طرفا وقبلها ضمه إلى الياء ليفصلوا بين الاسم والفعل نحو : يغزو ويدعو (٢).

والدليل على ذلك أنهم يقولون فى جمع دلو : أدل ، فهكذا والأصل : أدلو ، كما يقال فى جمع فلس : أفلس ، فبان بما ذكرناه أنهم يقلبون كل واو تقع طرفا فى الاسم وقبلها ضمه إلى الياء لما ذكرنا ، ولا بد من كسر ما قبلها لتسلم لأنه لو

١- فى الأصل : لا ، وهو سياق لا يناسب النفى.

٢- فى الأصل : يغزوا ، يدعوا.

بقى ما قبل الياء مضموما عادت واوا فبان أنهم قصدوا الفصل بين الاسم والفعل بهذا التغيير(١)

فإن قال قائل : فلم صار التغيير بالاسم أولى من الفعل؟

قيل له : إن الاسم يلحقه فى آخره (٢) علامه الإضافه ، والنسبه ، ويدخله التصغير والجمع المكسر ، والترخيم مع الإعراب فصارت تغييرات تلحق الاسم دون الفعل فلما احتاجوا إلى تغيير أحدهما كان التغيير لما يلزمه التغيير فى كثير من أحواله ألزم وأولى مما لا يلزمه التغيير.

قال أبو الحسن الأخفش : اعلم أن الأسماء المقصوره إنما ألزمت وجها واحدا لأن أواخرها لا تخلو من أحد أمرين : إما أن تكون منقلبه من واو أو ياء ، أو تكون للتأنيث غير منقلبه والذى أوجب قلبها ألفات ؛ تحركها وانفتاح ما قبلها فلو حركتها رجعت همزات فلما كان الإعراب لا يسلم منها كراهيه إدخاله مع ما يوجب إسقاطه فيؤدى ذلك إلى التعب ، فلم يجز تحرك المقصور وقدر فيه الإعراب.

فأما ألف التأنيث فلو حركت لم تخل من أحد أمرين : إما أن تقلب إلى الياء أو إلى الواو أو إلى الهمزه فلم يجز قلبها همزه لأن ذلك يلتبس بما أصله الهمزه ، ولو قلبت واوا أو ياء لوجب أن يرجع إلى الألف لما ذكرنا من أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلها وجب أن تقلبا (٣) ألفا فلا يسلم الإعراب ، فلهذا وجب أن تقر على حالها ومع هذا فقلبها يبطل علامه التأنيث فكان بقاء العلامه أولى من إدخال الإعراب ، لأن الإعراب قد يسقط من جميع الأسماء فى الوقف فكان أولى

١- جاء ذلك مفصلا فى كتب الصرف ، انظر : المبدع فى التصريف ١٩٧ شذا العرف ١٥٥.

٢- فى الأصل : آخر.

٣- فى الأصل : تقلب ، وأثبت ما يناسب السياق.

هنا بالإسقاط. واعلم أن ما ينصرف من الأسماء المقصوره فعلامه انصرافه ثبات التنوين فيه فى الوصل ، فإذا أثبت التنوين وهو ساكن والألف فى آخر المقصور ساكنه التقى ساكنان فلم يكن بد من حذف أحدهما وكان حذف الأول أولى لأن التنوين علامه والألف ليست بعلامه فكان تبقيه العلامه أولى فإن وقعت سقط التنوين ورجعت الألف المحذوفه ، وإنما قلنا إن هذه الألف الثانيه فى الوقف هى الألف الأصليه وليست بدلا من التنوين لوجوه ، أحدها : جواز الإماله فيها وحسنها ، ولو كانت بدلا من التنوين لقبح إمالتها.

ووجه آخر : أن التنوين أصله أن يسقط / فى الوقف على ما ذكرناه فإذا سقط ردت الألف الذاهبه.

فإن قيل : كيف خالف المقصور باب قاض ، وقد زعمت أن التنوين إذا سقط فى الوقف لم ترجع الياء فهلّا وجب ذلك فى المقصور ، متى سقط التنوين ألا ترجع الألف؟

قيل له : الفرق بينهما من وجهين أحدهما : أن باب قاض قد ثبتت الياء فى حال النصب فلم يكن إسقاطها فى حال الرفع والجر إخلالا بها شديدا ، ولو أسقطنا الألف من المقصور فى الوقف لم يكن لها حال رجوع ، فكان ذلك يؤدى إلى الإخلال بها فوجب أن يردّوها (١) [و](٢) إذا وجب ، ردّها فى موضع من الإعراب وجب أن يرجع فى جميع الأحوال لأن لفظها (٣) واحد وحكم إعراب المقصور واحد.

والوجه الثانى : أن الألف خفيفه والياء ثقيله فمن حيث جاز أن يبدل من

١- فى الأصل : يروها.

٢- زياده ليست فى الأصل.

٣- فى الأصل : لفظا.

التنوين ألفا فى حال النصب ، وقبح البدل من التنوين ياء فى حال الجر ، لثقل الياء وخفّه الألف ، فكذلك ها هنا قبح رد الياء فى قاض لثقلها ، وحسن ردّ الألف فى المقصور لخفتها.

فإن قال قائل : ما الدليل على أن الأزمان ثلاثه حتى رتبتم الأفعال؟

قيل له : الدليل على ذلك أن الشىء قد تقع العده به فيكون متوقعا وهذا لزمان الاستقبال ، فإذا وجد فهذا الزمان هو زمان الحال ، فإذا مضى عليه وقتان أو أكثر (١) صار ماضيا ، فقد حصلت لنا بما ذكرناه أزمان ثلاثه (٢)

فإن قال قائل : فأى هذه الأزمنه أسبق (٣)

ففيه جوابات : أحدها : أن يكون زمان الحال هو السابق ، لأن الشىء أقوى أحواله حال وجوده ، فيجب أن يكون وجوده أولى ، ثم تقع العده به فيكون متوقعا ، ثم يوجد الموعود ويقضى فيصير ماضيا. وذلك أن الأزمنه إنما احتجنا إليها لأمر الموجودات ، والأمر فيما بيناه ، فلهذا (٤) وجب ترتيبها على ما ذكرناه.

والجواب الثانى : أن المستقبل قبل الحال والماضى ، لأنه بعد أن يقع بما ليس بموجود (٥) ثم يصير موجودا ثم يمضى ، فقد بان بما ذكرناه أن الماضى من الزمان بعد المستقبل والحال ، والمستقبل يجوز أن يكون بعد الحال ويجوز أن يكون الحال بعد المستقبل.

والوجه الثالث : وهو أقوى عندنا ، فإنما من جهه اللفظ فالماضى قبل المستقبل

١- فى الأصل : وكثر.

٢- قال فى ذلك سيبويه : " وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع". الكتاب ١ / ١٢ (هارون).

٣- ذكر لك الزجّاجى فى الإيضاح ٨٥ وأيّد الوجه الثانى.

٤- فى الأصل : فهذا ، وهى لا تناسب سياق التعليل.

٥- يعنى أنه يقع بعد أن لم يكن موجودا ، وفى تعبير الأصل اضطراب.

لأن قولك : ضرب ثلاثه أحرف ، فإذا قلت : يضرب فقد زدت عليه حرفا ، فما لا زياده فيه قبل ما فيه الزياده.

فإن قال قائل : فلم جعلتم للمستقبل والحال عباره واحده تدل عليهما ولم تشركوا بين الماضى والحال بعباره واحده (١)؟

ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن المستقبل قد حصل مضارعا للأسماء دون الماضى ، ووجدنا الأسماء قد تستعمل اللفظه الواحده منها لأشياء مختلفه ، ألا ترى أنهم قالوا : العين ، لعين الإنسان ، ولعين الماء ، ولعين الميزان ، ولحقيقه الشىء ، وللطليعه ، وغير ذلك ، فكذلك أيضا جعلوا عباره واحده تدل على معنيين فى الأفعال المضارعه كما جعلوا ذلك فى الأسماء. وأما الماضى فإنه لم يجب له هذا الحكم.

والوجه الثانى : أن الحال لما كان وقته قصيرا لم يستحق لفظا يخص به لقصر مدته فجعل تبعا فى العباره للزمان المستقبل لاشتراكهما فى تقدمهما للماضى ، فلهذا وجب أن ترتب الأفعال على الأزمنه / الثلاثه وقد بيّنا حكم الأفعال فى الإعراب والبناء فلهذا لم نعده(٢)

فإن قال قائل : فلم خص الفعل المضارع بهذه الزوائد من بين سائر الحروف؟

فالجواب فى ذلك أنّا قد بينا أن أول ما تزاد حروف المد ، إلا أن الواو لم يجز

١- عقد الزجّاجى بابا عن فعل الحال وحقيقته قال فيه : (... ففعل الحال فى الحقيقه مستقبل ، لأنه يكون أولا أولا فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار فى حيز المضىّ فلهذه العلّه جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك : زيد يقوم الآن ، ويقوم غدا ... فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف ...) والوجه الأول الذى ذكره الورّاق إجابه عن السؤال ، هو ما أجاب به الزجّاجى تماما حتى إن الاستشهاد بالعين مثلا ورد عند الاثنين. انظر الإيضاح ٨٧ - ٨٨. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد وفيه يبيّن ابن عقيل أن صلاحيه الحال للاستقبال هو مذهب الجمهور ١ / ١٢.
٢- تقدم الحديث عن ذلك فى ص ٢٩.

أن تزاد لأنها تستثقل وتبدل إذا كانت أصليه نحو قوله تعالى (١) : (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ) [المرسلات : ٧٧ / ١١](٢) وأرخ الكتاب والأصل : وقتت وورخ الكتاب ، فإذا كانوا يفرون منها إذا كانت أصليه وجب ألا يزيدوا ما يفرون منه ، فلما بطل أن تزاد الواو فى أول المضارع جعلوا فى موضعها حرفا تبدل (٣) منه وهى التاء لأنها قد تبدل من الواو فى مواضع منها : تجاه وتخمه (٤) ، ولم تجعل الهمزه بدلا من الواو وإن كانت تبدل منها لأنا نحتاج إلى أن نبدلها مكان الألف ، وهى أقرب إلى الألف منها إلى الواو ، والألف لا يجوز أن تزاد أولا لأنها ساكنه ، والابتداء بالساكن لا يجوز ، فجعلت الهمزه بدلا من الألف لقربها منها ، وبقيت الياء على أصلها (٥) واحتجنا إلى حرف رابع فكانت النون أولى من سائر الحروف لما ذكرناه من شبهها بحروف المد.

فإن قال قائل : فلم سكنتم الحرف الذى يلى حرف المضارعه فى الأفعال الثلاثيه وحركتموه فى الرباعيه؟ قلتم : هو يضرب فسكّنتم الضاد وكانت متحركه فى ضرب ، وقلتم : يدحرج فجئتم بالدال على أصلها؟

فالجواب فى ذلك أنهم لو أبقوا الضاد على حركتها لتوالى أربع حركات لوازم وهذا ليس فى كلامهم ، إلا أن تكون الكلمه محذوفه نحو : عليبط وهدبد

١- فى الأصل : تعلى.

٢- قرأها أبو عمرو بالواو (وقتت) ، انظر كتاب السبعه فى القراءات ۶۶۶ وكتاب الحجه للقراء السبعه ٣۶۴ ، والعنوان فى القراءات السبع ٢٠٢.

٣- فى الأصل : يبدل.

۴- جاء فى اللسان : " والتخمه بالتحريك الذى يصيبك من الطعام إذا استوخمته ، تاؤه مبدله من واو ..." (وخم).

۵- انظر الكافيه ٢ / ٢٢٧ حيث يبين ابن الحاجب أن دخول هذه الحروف على المضارع باعتبار معانيها يقول : " ... تبين لمعانى حروف المضارعه ليعلم أنها لا تكون للمضارعه إلا باعتبار معانيها ... فالهمزه للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا ، والنون للمتكلم مع غيره ... ويقول الواحد المعظم أيضا نفعل ، وفعلنا وهو مجاز من الجمع ... ، والتاء للمخاطب مذكرا كان أو مؤنثا ، مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ... والياء للغائب غيرهما ، أى غير المؤنث والمؤنثين فيكون للأربعه ...".

والأصل : علابط وهدابد ، لأنهم (١) يستعملون الوجهين جميعا بمعنى واحد فعلم أنهم خففوا اللفظه لطولها حتى صارت : علبط ، وهدبد (٢) ، وكذلك ضربنى جاز أن يجتمع فيه أربع حركات متواليات لأن المفعول لا يلزم الفعل فلم يعتبروا بتوالى الحركات إذ كانت غير لوازم ، فإذا صح أنه ليس فى كلامهم ما ذكرنا لم يجز تبقيه الضاد فى تضرب على حركتها. فإن قال قائل : لم صارت أولى بالإسكان؟

قيل : لأن الأول لا يجوز إسكانه لأنه ابتداء بساكن ، ولا يجوز إسكان آخر الفعل لأن ذلك يوجب بناءه وقد حصل مستحقا للإعراب بالمضارعه للاسم ، فلم يبق إلا الضاد ، والراء عين الفعل وبها يعرف اختلاط الأفعال مما هو على : فعل ، أو فعل ، أو فعل فلما كان الإسكان فى الراء يوجب لبسا لم تسكن ، ولم يبق إلا الضاد ، فلهذا صارت بالإسكان أولى ، فأما يدحرج فلم يعرض فيه توالى أربع حركات وجاء على الأصل.

فإن قال قائل : أليس أكرم على وزن دحرج ، والمضارع بإسكان الثانى من أكرم خلافا لدحرج فما وجه ذلك؟

قيل له : الأصل فى يكرم : يؤكرم كما تقول : يدحرج ولكن الهمزه حذفت ، والسبب فى حذفها أن المتكلم لو أخبر عن نفسه لزمه أن يقول : أنا أأكرم ، فتلتقى همزتان زائدتان ، وذلك مستثقل ، وقد وجدناهم يحذفون الهمزه الأصليه استثقالا لها كقولك : خذ وكل ، والأصل أخذ وأكل ، لأنه من أخذ وأكل ، فكان حذف الزائد أولى مع ما فيه من الاستثقال فوجب أن تحذف الهمزه.

١- مكرره فى الأصل.

٢- فى اللسان : عليبط : " رجل علبط وعلابط : ضخم عظيم ، وناقه علبطه عظيمه ، وصدر علبط عريض ، ولبن علبط : رائب ... والعلبط والعلابط القطيع من الغنم ..." (علبط). (هدد) ، الهدبد : كعلبط : اللبن الخاثر جدا ، كالهدابد ، والحفش ، وضعف العين ، وصمغ أسود ، والضعيف البصر والعشاء لا العمش. القاموس (هدد).

/ ثم أتبعوا سائر حروف المضارعه الحذف لئلا يختلف طريق الفعل ، والهمزه المحذوفه هى الثابته لأن الأولى دخلت لمعنى فكان حذف التى لا معنى لها أولى ، وأيضا فإن الثانيه هى الموجبه لثقل الكلمه إذ كانت الأولى لا تثقل بها الكلمه فكان الموجب للثقل (١) أولى بالحذف.

فإن قال قائل : فلم اختلف أول أفعال المضارعه ، وكان الرباعى منها مضموم الأول وما عداه مفتوح الأول؟

فالجواب فى ذلك أن الأصل الفتح فى جميع ذلك ، وإنما وجب الفتح لأنه أخف الحركات ، ونحن نتوصل به إلى الابتداء كما نتوصل بالضم والكسر فكان استعمال (الفتح أخف) (٢) وأولى (٣) إلا أن المضارع من الفعل الرباعى إذا كان أول الماضى همزه وقد بيّنا أنه يجب إسقاطها فيصير لفظ المضارع على أربعه أحرف فى الرباعى فيصير كمضارع الفعل الثلاثى ، فلو بقيناه مفتوحا التبس بالثلاثى فضم أول مضارع الرباعى ليفصل بينه وبين مضارع الثلاثى ثم أتبع سائر مضارع الرباعى لهذا القسم (٤) لئلا يختلف طريقه ويجرى الفعل على طريق واحد.

فإن قيل : فلم كان الفصل بالضم أولى؟

قيل له : لأن الضم هو الأصل والكسر مستثقل (٥) ، إذ كان الجر قد منع من الفعل فلم يبق إلا الضم.

١- فى الأصل : للثقيل.
٢- كتب فى الأصل على الهامش.
٣- كتبت الجمله دون ترتيب. فكان خف استعمال الفتح وأولى ، وقد أثبت ما يناسب المعنى.
٤- قال ابن الحاجب فى كافيته : " ... وأصل الأفعال ثلاثى ورباعى ، فتحت حروف المضارعه فى الثلاثى لأن الفتح لخفته هو الأصل ، فكان بالثلاثى الأصل أولى ، أو لأن الرباعى أقل فاحتمل الأثقل الذى هو الضم .." ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨.
٥- جاء فى الكافيه أيضا : " ... وتركوا الكسر لأن الياء من حروف المضارعه يستثقل عليها ، وكسر حروف المضارعه إلا الياء لغه غير الحجازيين إذا كان الماضى مكسور العين ... فلما ضموا فى الرباعى الأصلى حروفه ، حمل عليه الرباعى المزيد فيه ، كيفاعل ، ويفعّل ، وبقى غير الرباعى على أصل الفتح لخفته ..." ٢ / ٢٢٨.

ووجه آخر : أن الضم أقوى الحركات فأدخل على أول مضارع الرباعى ليكون عوضا من الحرف المحذوف.

فإن قيل : فلم صار الرباعى أولى من ضم الثلاثى؟

قيل : لأن الرباعى أقل فى الكلام من الثلاثى وكرهوا ضم الثلاثى لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون ، ووجه آخر : وهو أن الضم أقوى من الفتح ، وكان الرباعى قد حذف منه حرف ، فوجب أن يعطى الرباعى الحركه القويه ليكون فيه مع الفصل عوضا من المحذوف.

فإن سئل : لم ضممتم أول يدحرج وهو خمسه أحرف وليس يلتبس بالثلاثى؟

قيل : لئلا يختلف طريق الفعل الرباعى ، فلما لزم الضم فى بعضه لعلّه أجرى سائر تصاريفها عليها لئلا يختلف.

فإن قال قائل : فلم استوى لفظ المتكلم مؤنثا كان أو مذكرا وفصل ما بين المخاطب والغائب (۱).

قيل : لأن المتكلم لا يختلط بغيره ، فلما لم يقع فيه التباس لم يحتج إلى فصل ، فتقول : أنا أقوم وإن كان مؤنثا ، وكذلك : نحن نقوم للمذكر والمؤنث ، وسنبين لم استوى لفظ التثنيه والجمع للمتكلم فى باب الضمير إن شاء الله.

فأما المخاطب فيفصل بينه وبين المذكر والمؤنث فقيل : أنت تقوم للمذكر ، وأنت تقومين للمؤنث ، لأن المخاطب قد يشترك فيه المذكر والمؤنث فلا يعلم المراد منهما إلا بالفصل والتمييز فاحتيج إلى الفصل والتبيين ، فزيد على لفظه المؤنث ياء ونون فأما الياء فهى إظهار الفاعل وفيها علامه التأنيث ، وإنما اختص المؤنث بالعلامه لأنه فرع على المذكر فاحتاج إلى زياده لفظ على لفظ المذكر

۱- بيّن ذلك ابن الحاجب أيضا فى كافيته وقد أشرت إليه فى الصفحه ۶۴. الحاشيه رقم (۶).

كما تقول : قائم وقائمه ، ولم يجعل العلامه بالنقص فى اللفظ الـذى هو الأصل لئلا يزول معناه ، وإنما خص المؤنث بالياء علامه ، لأن علامه التأنيث قد تكون بالكسر وبالياء فى نحو : هذى أمه الله ، ورأيتك ذاهبه.

فإن قال قائل / من أين زعمتم أن الياء فى تضربين ضمير الفاعل دون أن تكون علامه محضه؟.

قيل إذا (١) ثنّينـا أسـقطنا الياء فقلنا : أنتما تضـربان ، فلو كانت الياء علامه محضه لم يجز إسـقاطها ، ألا ترى أنك تقول : قامتا ، وذهبتـا ، فثبتت التـاء مع إدخـال الضـمير ، فلمـا سـقطت اليـاء علمنا أنها ضـمير الفاعل لأن الألف تكفى (٢) منهـا وليست بعلامه محضه ولكنها علامه وضـمير ، وإنما زيدت عليها النون لأن الفعل لما ظهر فاعله ، والفعل والفاعل بمنزله شـىء واحد ، لم يخرج الفعل بإظهار الفاعل عما يوجب له (٣) الإعراب ، إذ كانت المضارعه ثانيه له وقد بطل أن يكون آخر الفعل حرف الإعراب لأنه قد لزمه اللين من أجل الياء ، فوجب أن تجعل فيه علامه الإعراب ، وقد بينا أن النون تشـبه حروف المد وهى أولى بالزياده بعدها فزيدت النون ، وجعلت علامه للرفع بمنزله الضمه فلهذا زيدت النون.

وأما الغائب فجعل لفظ المذكر المخاطب للمؤنث الغائب كقولهم : هى تقوم ، وإنما وجب ذلك لأن صيغه الفعل يكتفى بها فى العلامه من غير زياده لفظ آخر وجعلوا للمـذكر الغائب الياء فوقع الفصل بينهما بالياء والنون كقولك : يضـربن لجماعه المؤنث ، وهم يضربون لجماعه المذكر.

١- فى الأصل : إذ ، وهى لا تناسب السياق.

٢- فى الأصل : تكتفى.

٣- فى الأصل : لها. وقد أثبت المناسب.

باب ارتفاع الفعل المضارع

واعلم أن الفعل المضارع إنما يرتفع عند أهل البصره بوقوعه موقع الاسم (١) ، وسواء كان الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا كقولك فى المرفوع : زيد يقوم ، وهو فى موضع زيد قائم ، فأما المنصوب فنحو قولك : كان زيد يقوم فى موضع : كان زيد قائما ، وأما المجرور فنحو قولك : مررت برجل يقوم ، فهو فى موضع مررت برجل قائم.

وإنما استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين :

أحدهما : بأن وقوعه موقع الاسم معنى وليس بلفظ (٢) ، وهو مع ذلك متجرد من العوامل اللفظيه فمن حيث استحق المبتدأ الرفع أعطى الفعل فى هذا الموضع الرفع.

والوجه الثانى : هو أن الفعل له ثلاثه أحوال :

أحدها : أنه يقع موقع الاسم وحده كقولك : زيد يقوم ، وهو فى موضع قائم.

والثانى : أنه يقع موقع الاسم مع غيره كقولك : أريد أن تذهب ، فهو بمنزله أريد ذهابك.

والحاله الثالثه : ألا يقع موقع الاسم بنفسه ولا مع غيره كقولك : إن تأتنى

١- قال سيبويه : " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنه ، وللأفعال المضارعه لأسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائد الأربع " الكتاب ١ / ١٣ ، ٣ / ٩ - ١٠ (هارون). وقال الزجّاجى : " وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلّه مضارعه الأسماء " الإيضاح ٧٧.

٢- بيّن ذلك سيبويه فقال : " ويبيّن لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت : إنّ يضرب يأتنا ، وأشباه هذا ، لم يكن كلاما؟! إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما فى المعنى " الكتاب ١ / ١٤ (هارون).

آتـك ، وكـذلك : لم يقم زيـد ، لاـ يصـح أن يقع الاـسم موقع مـا ذكرناه ويكون بمعناه ، فلما كان الفعل قـد حصل على هـذه الأشـياء الثلاـثه ، وكـان الاـسم هـو الأصـل فى الإـعراب ، كـان وقـوع الفعـل فى موضـعه أقـوى أحواله ، فوجب أن يعطى أقوى الحركـات وهو الرفع ، ولما كان وقوعه مع غيره موقع الاسم دون ذلك فى الرتبه جعل له النصب ، ولما كان وقوعه فى موضع لا يصح وقوع الاسم فيه فبعد بذلك من شبه الاسم بعدا شديدا أعطى من الإعراب ما لا يصح دخوله على الاسم لبعد شبهه منه وهو الجزم.

والفراء (١) يقول : إن الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم (٢) ، وعند الكسائى / (٣) أنه يرتفع بما فى أوله من الزوائد ، فأما قول الكسائى فظاهر الفساد (٤) ؛ لأن (٥) هذه الزوائد لو كانت عامله رفعا لم يجز أن يقع الفعل منصوبا ولا مجزوما وهى موجوده فيه لأـن عوامـل النصب لاـ يجوز أن تـدخل على عوامـل الرفع لأـنه لو دخـل عليه لكان يجب أن تبقى فى حكمها فيؤدى ذلك إلى أن

١- هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبـد الله الفراء ، (ت ٢٠٧) ، انظر طبقات الزبيدى ١٤٣ ، الإنباه ٤ / ١ ، البلغه ٢٨٠ ، البغيه ٤١١ ، وكتاب (أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغه).

٢- جاء فى الكافيه : " ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو : يقوم زيد ، هذا وإن لم يصـرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامـل كما هو مـذهب الفراء ... ولعل اختيار الفراء لهـذا حتى يسـلم من الاعتراضات الوارده على مـذهب البصـريين ... وتلك الاعتراضـات مثـل أنه يرتفع فى مواضع لاـ يقع فيه موقع الاسم كما فى الصـله نحو : الـذى يضـرب ، وفى نحو : سـيقوم ، وسوف يقوم ، وفى خبر كاد نحو : كاد زيد يقوم ، وفى نحو : يقوم الزيدان ..." ٢ / ٢٣١.

٣- هو أبو الحسن على بن حمزه الكسائى إمام الكوفيين ، وأحد القراء السبعه المشهورين (ت ١٨٩ ه) انظر مراتب النحويين ٧٤ ، الطبقات للزبيدى ١٣٨ ، الإنباه ٢ / ٢٥٦ ، ومعرفه القراء الكبار ١ / ١٢٠ ، والبغيه : ٣٣٦.

٤- انظر أسـرار العربيـه ٢٨ - ٢٩ ، وانظر الكـافيه فى النحـو ٢ / ٢٣١ حيث جـاء فيهـا : " وقـال الكسـائى عامل الرفع فيه حروف المضارعه لأنها دخلت فى أول الكلمه فحدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع : إمّا الماضـى ، وإمّا المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف ؛ فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين والفراء ...".

٥- فى الأصل : ولأن.

يكون الشيء مرفوعا منصوبا فى حال وهذا محال ، فلما وجدنا هذا الفعل ينصب ويجزم والحروف فى أوله موجوده علمنا أنها ليست علّه فى رفعه.

وأما الفراء فقوله أقرب إلى الصواب وفساده مع ذلك هو (١) أنه جعل النصب والجزم قبل الرفع لأنه يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وأول أحوال الإعراب الرفع ، وقوله : فوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، فلهذا فسد فاعلمه.

باب حروف النصب

واعلم أن حروف النصب على ما ذكرنا تنقسم قسمين : قسم بنفسه (٢) ، وقسم يعمل بإضمار (أن).

وإنما وجب النصب ب (أن) وأخواتها لأن (أن) الخفيفه مشابهه ل (أنّ) الثقيله فى الصوره والمعنى فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم نصبت هذه الفعل ، وما ذكرناه من أخواتها محمول عليها ، ووجه هذا الحمل أن هذه الحروف أعنى : لن ، وكى ، وإذن ، تقع للمستقبل كوقوع (أن) له فلما كانت مشابهه ل (أن) فى إيجابها لكون الفعل للمستقبل نصبت لا غير كنصب (أن) وقد ذكرنا فى الفصل المتقدم (٣) علّه أخرى فى نصب (أن) فأغنى عن إعادته (٤).

واعلم أن ل (إذن) ثلاثه أحوال :

أحدها أن تنصب لا غير.

والثانيه : أن يجوز إلغاؤها وإعمالها.

١- فى الأصل : وهو.

٢- أى ينصب بنفسه.

٣- فى الأصل : المقدم.

٤- سبقت فى ص ۶۹.

والثالثه أن لا يجوز إعمالها.

الحال الأولى : أن تقع مبتدأه كقولك : إذن أكرمك.

والحال الثانيه : أن تقع وقبلها الواو أو الفاء (١) ، كقولك : أنا أحبك وإذن أكرمك ، وإن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، فمن نصب قدر الواو عاطفه جمله على جمله فصارت (إذن) (٢) فى الحكم كالمبتدأ فلهذا نصب ، ومن رفع جعل الواو عاطفه على الفعل الذى قبله وألغى (إذن) وإنما ساغ إلغاؤها لشبهها بظننت إذ توسطت بين الاسم والخبر (٣) ، وهذا التشبيه إنما ساغ لأن العرب قد ألغت (إذن) فى العمل كقوله تعالى : (وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ)(٤) إِلَّا قَلِيلاً [الإسراء : ١٧ / ٧٦](٥) ويجوز إنما حملهم (٦) على إلغائها ليكون فى الحروف التى هى أضعف من الأفعال ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء ، كما جاز فى الأفعال التى هى أقوى ، فلهذا جاز إلغاؤها وإعمالها.

والحال الثالثه : لا يجوز أن تعمل فيها وهى أن تقع بين كلامين لا بد لأحدهما

١- فى الأصل : الواو والفاء. جاء فى المقتضب : " واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الإعمال فيها والإلغاء ..." ٢ / ١١ (لجنه إحياء التراث الإسلامى).

٢- فى الأصل : إذا ، ولم ترد بالألف إلا فى هذا الموضع.

٣- قال المبرد : " اعلم أن (إذن) فى عوامل الأفعال كظننت فى عوامل الأسماء ، لأنها تعمل وتلغى كظنت ؛ ألا ترى أنك تقول : ظننت زيدا قائما ؛ وزيد ظننت قائم. إذا أردت : زيد قائم فى ظنى ، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها. وإذا كانت بين كلامين أحدهما فى الآخر عامل ألغيت ولا يجوز أن تعمل فى هذا الموضع ، كما تعمل (ظننت) ..." ٢ / ١٠ باب إذن وللتفصيل عن هذه الأداه انظر : التبصره والتذكره ، للصّيمرى ، ١ / ٣٩٦ ، وهو لم يكتف بالحديث عنها بل فصل الحديث عن نواصب المضارع ، ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى ٦٢ - باب إذن ، والمغنى ١ / ١٥.

٤- فى الأصل : خلفك ، وهى قراءه لنافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو بكر ، انظر : حجه القراءات ٤٠٨.

٥- وتمامها : (وَإِنْ كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْها وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً) وانظر مناقشه الخلاف حول عمل إذن هنا فى : نحو القراء الكوفيين ، ٤٩ - ٥٠.

٦- تعبير غير مألوف وهو يريد : ويجوز أن يكون ما حملهم ...

من الآخر كالمبتدأ والخبر والشرط والجزاء كقولك : زيد إذن يكرمك ، وإن تأتنى إذن آتك وأكرمك ، وكذلك إن وقعت بين القسم والمقسم به كقولك : [والله](١) إذن لأقوم ، وإنما ألغيت فى هذه المواضع لاحتياج ما قبلها إلى ما بعدها فجاز أن يطرح حكمها لاعتماد ما قبلها على ما بعدها.

وأما (كى) فللعرب فيها مذهبان :

أحدهما : أن يعملوها فى الفعل كعمل (أن) لما ذكرناه من التشبيه.

والمذهب الثانى : أن يجروها مجرى لام الجر فيكون النصب بعدها بإضمار (أن) ، وذلك (٢) / أن بعض العرب يقولون : كيمه ، كما يقولون : لمه ، فلما أجريت مجرى لام الجر لم يجز أن تعمل فى الفعل فوجب أن تضمر (أن) بعدها (٣).

واعلم أنه قد حكى الخليل (٤) رحمه الله أن أصل (لن) لا أن ولكنها حذفت فبقيت لن تخفيفا (٥) فردوا ذلك عليه بأن قالوا : إن ما بعد (لن) لا يعمل فيما قبلها ، ولو كانت (لن) على ما زعم الخليل لم يجز زيدا لن أضرب ، فتقدم ما بعد (لن) عليها وللخليل أن ينفصل من هذا بأن يقول : وجدت الحروف متى ركبت خرجت عما كانت عليه ، فمن ذلك (هل) أصلها الاستفهام ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها لو قلت : زيدا هل ضربت؟ لم يجز ، فإذا زيد على هل (لا) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يتقدم ما بعدها عليها قولك : زيدا هلّا ضربت ،

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

٢- جاء فى الإنصاف : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (كى) لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر ..." مسأله ٧٨ صفحه ٢٣٥ (ليدن).

٣- قال سيبويه : (فمن قال كيمه فإنه يضمر أن بعدها ، وأمّا من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عنده بمنزله أن ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن. ومن قال كيمه جعلها بمنزله اللام) الكتاب ٣ / ٦ (هارون).

٤- هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدى ت ١٧٥ ، انظر : الطبقات ٤٣ ، الإنباه ١ / ٣٤١ ، والبغيه ٢٤٣ ، وشذرات الذهب ١ / ٢٧٥.

٥- وإلى ذلك ذهب الكسائى أيضا. انظر المغنى : ٣١٤ وانظر الكتاب ٣ / ٥ (هارون).

فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت عليه قبل التركيب لم يلزم الخليل فى لا أن الذى ذكرناه ، إلا أن قول الخليل فى الجمله ضعيف من وجه آخر وهو أن اللفظ متى جاءنا على صفه ما وأمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضروره تدعو (۱) إلى ذلك ، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعى أن أصلها شيء آخر من غير حجه قاطعه ولا ضروره ، ويدل أيضا على ضعف قول الخليل أنه (۲) يجوز أن يليها الماضى و (أن) (۳) لا يليها إلا المستقبل ، فعلمنا أن حكم (أن) ساقط وأن (لن) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل.

فإن قال قائل : من أين زعمتم أنّ (أن) تضمر بعد (حتى) واللام و (الفاء) و (الواو) ، ولم تجعلها مقدره بعد (إذن) و (كى) و (إن)؟

فالجواب فى ذلك أن (لن) و (إذن) و (كى) تلزم الأفعال وتحدث فيها معنى وإن كان بعض العوامل قد يوقع عمله بالتشبيه باللفظ دون المعنى فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف فى أنها عامله فيما بعدها كحكم (أن) و (لن) لاشتراكهما فى لزوم الفعل ، وأما (حتى) و (الفاء) و (الواو) فالدلاله قد دلت على أنّ (أن) مضمره بعدها وذلك أنّ (حتى) قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء ولا يجوز لعامل الاسم أن يعمل فى الفعل ، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوبا وقد استقر لها الخفض وأمكن أن تجعل فى هذا الموضع على بابها بأن تقدر بعدها (أن) لأنّ (أن) والفعل بمنزله المصدر فتصير (حتى) فى المعنى خافضه ل (أن) وما تعلق بها ، وجب أن تقدر (أن) بعدها لئلا يخرجها عن أصلها وعن أحكام العوامل.

۱- فى الأصل : تدعوا.

۲- فى الأصل : أن.

۳- مكرره فى الأصل.

فإن قال قائل : فهلا جعلتم أصلها النصب للفعل إذا كان إظهار (أن) لا يجوز إذ صار أصلها النصب للفعل احتجتم إلى إضمار حرف يخفض الاسم إذا وليها كما فعلتم فى إضمار ما ينصب الفعل؟

فالجواب فى ذلك أن حروف الجر من شأنها أن تقوم بنفسها ومن شرط المحذوف ألا يحذف حتى تقوم دلاله على حذفه ، فلما وجدناهم يقولون : ضربت القوم حتى زيد ، ويخفضون علمنا أنها خافض.

فإن قال : أليس / يحسن أن تقول : ضربت القوم حتى انتهيت إلى زيد؟

قيل له هذا لا يجوز لأنا نكون قد أضمرنا فعلا وحرفا ، والأفعال التى تصل بحرف الجر لا يجوز إضمارها ، فلهذا سقط أن تقدر الخفض بعد (حتى) بحرف سواها.

وأما إضمار (أن) فله نظير لأنه تخفيف بعض الاسم ، وبعض الاسم موجود فى كلامهم فلهذا كان جعل (حتى) خافضه للاسم أولى من جعلها ناصبه للفعل.

ووجه آخر أن (حتى) معناها ومعنى (إلى) متقارب ، وقد ثبت أن (إلى) خافضه فيجب أن تكون [حتى](١) خافضه لقربها من (إلى) فى المعنى.

وأما اللام فوجب إضمار (أن) بعدها لأنها خافضه ، وقد بينا أن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال ويمنع هذا أنّ إضمار (أن) بعدها حسن كقولك : جئت لأن تقوم ، يدل على أنّ النصب بإضمار (أن) لا باللام.

واعلم أن هذه اللام إذا كان قبلها نفى لا يحسن إظهار (أن) بعدها (٢) كقولك : ما كان زيد ليقوم ، ولا يحسن ما كان زيد لأن يقوم ، وإنما لم يحسن

١- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

٢- قال سيبويه : " واعلم أن اللام قد تجىء فى موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك : ما كان ليفعل ..." ٣ / ٧ (هارون).

ذلك لأنه جواب لقولك ، كان زيد سيقوم فتقول : ما كان زيد ليقوم ، فلما كانت جوابا لشيئين و (ما) حرف لا يعمل أرادوا أن يكون الجواب أيضا بحرف لا يعمل فى الفعل ليشاكل الجواب ما هو جواب له ، فلهذا لم يحسن إظهار (أن).

فأما (الفاء) و (الواو) و (أو) فحروف عطف ، وحروف العطف لا تعمل شيئا لأنها لا تختص بالدخول على الفعل دون الاسم ولا بالدخول على الاسم دون الفعل ، وكل حرف كان على هذا السبيل لم يعمل شيئا ، فلما وجدنا الفعل بعد هذه الحروف منصوبا علمنا أنه انتصب بغيرها وهو (أن).

فإن قال قائل : فلم صارت (أن) بالإضمار أولى من أخواتها؟

ففى ذلك وجهان :

أحدهما : أنّ (أن) هى الأصل لهذه الحروف فى العمل لما ذكرناه فوجب أن يكون المضمر (أن) لقوتها فى بابها ، وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعا ولا يتصرف.

والوجه الثانى : أنّ (أن) يليها الماضى والمستقبل فصارت أشد تصرفا من أخواتها لأنه لا يليها إلا المستقبل فلما حصلت لها مزيه على أخواتها فى الإظهار كانت أولى بالإضمار ، وأيضا فإنّ (أن) ليس لها معنى فى نفسها كمعنى : (لن) و (إذن) و (كى) ، ولأجل نقصها فى معناها جاز أن تحذف ولم يجز إضمار أخواتها لكثره فائدتها.

فإن قال قائل : فهلّا يجوز القياس على هذا حتى يجوز إضمار (أن) فى كل موضع؟

قيل له : لا ، فإن قال : فلم خصت هذه المواضع بهذا؟

قيل له : إنما لم يجز إضمار (أن) فى كل موضع لأنه عامل ضعيف ، وليس من شرط العامل الضعيف أن يعمل مضمرا ، وإنما جاز إضماره فى هذه المواضع لأن

هـذه الحروف العوامل أعنى (اللام) و (حتى) وأخواتها صارت عوضا منها ، فجرت فى العوض مجرى (الواو) التى تقع عوضا من (رب) كقوله (١) :

وبلد (٢) عاميه أعماؤه

وبلده ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس (٣)

وكقوله (٤) : وبلده قطعت (٥) أى رب بلده قطعت ، فلما صارت عوضا من أن حسن حذفها.

باب حروف الجزم

فإن قال قائل : لم / صارت (لم) وأخواتها وحروف الشرط تختص بالجزم دون غيره (٦) من الإعراب؟

قيل له : قد بيّنا أن الجزم لا بد من دخوله على الفعل ليكون بإزاء الجر فى الأسماء ، ووجب أن تكون هذه العوامل عامله لأنها قد لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى وإنما خصت بالجزم لأن الشرط والجزاء يقتضى جملتين كقولك : إن تضرب أضرب ، فلطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختير له الجزم لأنه حذف وتخفيف.

١- البيت لرؤيه فى مجموع أشعار العرب ص ١ ، وفى كتاب الشعر للفارسى ١ / ٢٣٨ وفى أمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٣٤ ، وفى الإنصاف ٣٧٧ مسأله (٥٥) ، وفى اللسان (عمى) ، وفى شرح الشذور ٣٢٠ وروايته : وبلد مغبره أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه وفى العينى ٤ / ٥٥٧ وفيه : ومهمه مغبره أرجاؤه.

٢- فى الأصل : وبلده ، وأثبت ما جاء فى الروايات ودليل ذلك قوله : أعماؤه وليس أعماؤها.

٣- استشهد به فى : الكتاب ١ / ٢٦٣ - ٢ / ٣٢٢ ، معانى القرآن : ٢٨٨ - ١ / ٤٧٩ ، المقتضب ٢ / ٣١٩ - ٢ / ٣٤٧ - ٤ / ٤١٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٢ وأورده شاهدا على رفع اليعافير والعيس على لغه أهل الحجاز لأن اليعافير ليست من الأنيس ، شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ١٤٠ ، الإنصاف ونسبه ابن الأنبارى لجران العود ١ / ٢٧١ ، شرح المفصل ٧ / ٢١ - ٨ / ٥٢ - ٢ / ١١٧ ، أوضح المسالك ٢ / ٦٣ ، الهمع ٣ / ٢٥٦ ، الخزانه ١٠ / ١٥ - ١٦.

٤- لم أعثر عليه.

٥- فى الأصل : قطت.

٦- فى الأصل : غيرها. وقد أثبت المناسب.

وأما لم اختير الجزم لها [ف](١) لأنها ضارعت حروف الجزاء من أجل أن الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضى كما يقع الماضى بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال فلما تشابها من هذا الوجه جعل عملهما الجزم ، وأما (لا) فى النهى فإنما اختصت بالجزم لأن النهى نقيض الأمر والأمر مبنى على السكون إذ لم يكن فى أوله اللام فجعل النهى نظيرا له فى اللفظ ، فلهذا خص بالجزم ، وأما (لام) الأمر فجعلت لازمه للجزم لاشتراك الأمر باللام وغير اللام فى المعنى ، وخصت اللام بذلك لأنها تدخل على الغائب فشابهتلام التعريف لأنها تستعمل (٢) للعهد ولمن هو غائب ؛ فأدخلت اللام من بين سائر الحروف لهذا المعنى. وأما قولنا فى الكتاب (٣) : أفلم ، وأفلما ، فالأصل : لم ، وتدخل عليها فاء العطف وواو العطف وألف الاستفهام ، والجزم : إنما هو بلم إذ كان ما دخل عليها لا تأثير له.

وأما (لمّا) فالجزم يقع بها ، وبينها وبين (لم) فروق (٤) ذلك أن (لم) نفى لقولك : قام زيد ثم تقول : لم يقم زيد فإذا قلت : قد قام ، فنفيه : لما يقم ، وذلك أن (قد) فيها معنى التوقع فزيدت (ما) على (لم) بإزاء قد الداخله على الفعل فى أول الكلام ، والدليل على أن (لمّا) مخالفه فى الحكم ل (لم) أنه يجوز السكوت عليها فيقال فى الجواب : لما ولا يذكر بعدها شىء ، ولا يجوز ذلك فى لم فعلم الفرق بينهما.

فإن قال قائل : فما الذى أحوج إلى إبانه لفظ الماضى بعد (لم) إلى لفظ المستقبل؟

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- فى الأصل : لا تستعمل ، ووجود (لا) هنا ينافى المراد.

٣- لعله يريد فى الكتابه والاستعمال ، وإلّا فقوله (وأما قولنا) صوابه : وأما قوله يعنى كتاب الله تعالى أو كتاب سيبويه وقد ترددت (أفلم وأفلما) فيهما غير مرّه.

٤- فصّل ذلك ابن هشام فى المغنى ٣٦٧ - ٣٦٩.

قيل له : لما وجب ل (لم) عمل للفعل بما ذكرناه ، فلو ألزموه الماضى لما بان عمله (١) ، فوجب أن ينقل لفظ الماضى إلى لفظ المستقبل حتى يتبين الجزم.

فإن قيل : أليس أصل حروف الشرط أن يليها المستقبل كقولك : إن تضرب أضرب ، ثم جوزوا أن يليها الماضى فهلّا استقام مثل هذا فى (لم) وأوقعتم من بعدها الماضى والمستقبل جميعا؟.

قيل له : الفصل بينهما أن أصل حروف الجزاء أن يليها المستقبل لأن الجزاء إنما يكون فى المستقبل ، والفعل المضارع أثقل من الماضى إذ كان [الماضى](٢) أخف منه.

وأما (لم) فالأصل أن يليها الماضى ، وقد أوجبت العلّه إسقاط الأصل واستعمال الثقيل أعنى المضارع فلم يجز أن يرجع إليه ؛ لأنهم لو استعملوا الأصل الذى هو الخفيف وقع الجازم على غير ما بنى له ، والمعنى لا يشاكل (٣) المضارع فوجب إسقاط الأصل وأساؤوا (٤) استعمال المضارع فى موضعه فلذلك افترقا فاعرفه.

واعلم أن الأمثله التى تعلم (٥) نحو : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وأنت تفعلين ، فإنما وجب أن يكون إعرابها بالنون (٦) ، لأن هذه الأفعال لما لحقتها ضمائر الفاعلين / وكان الفعل والفاعل كالشىء الواحد وجب أن يظهر الضمير معها كبعض حروفها.

١- فى الأصل : شيئا.

٢- زياده ليست فى الأصل ؛ يقتضيها السياق

٣- فى الأصل : بشكل.

٤- فى الأصل : أساوا

٥- يعنى الأفعال الخمسه

٦- قال ابن مالك : واجعل لنحو (يفعلان) النّونا رفعا ، وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنّصب سمه كلم تكونى لترومى مظلمه شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ١ / ٧٨ - ٧٩ (دار الفكر).

وهـذه الضـمائر أعنى الألـف ، والواو ، والياء ، فى تضـربين إنهـا لاـ يكون مـا قبلها من حروف الإعراب لأنه لو جعل ما قبلها من حروف الإعراب لجاز أن يسـكن فى الجزم فيلتقى ساكنان فكان يؤدى ذلك إلى حـذف الضـمير لالتقاء الساكنين ، وكان أيضـا يجب أن تنقلب الألـف واوا إذا انضم مـا قبلها وكـذلك الياء فتختلط العلامات ، فلما كان يؤدى إعراب ما قبل هـذه المضـمرات إلى مـا ذكرنـا بطـل أن يكون مـا قبلهـا حرف الإـعراب ، ولم يكن لحاق هـذه الضـمائر بمزيل للفعل عن اسـتحقاق الإعراب لأن مضارعته لم تزل ولا بـد من إعراب ، وقـد فات حرف إعرابه أن يعرب فجعلوا النون بمنزله الضـمه ، وجعلت بعد هذه الضـمائر ، ولم يجز أن تجعـل هـذه الضـمائر حروف الإـعراب كمـا جعلت (الألف) و (الواو) و (الياء) فى تثنيه الأسـماء وجمعها ، لأن هـذه الضـمائر ليست بجزء من الفعل فى الحقيقه وإنما هى أسـماء فى أنفسها ، ولم يجز أن يكون إعراب الفعل فى غيره لأنها من جهه اللفـظ قـد جعلت كجزء من الفعـل فوجب أن يكون الإعراب بعـدها ، وكانت النون من سائر الحروف (١) لما ذكرناه من شـبهها بحرف المد ، وجعل تثبيتها علامه للرفع بمنزله الضـمه وأسـقط فى الجزم كما تسـقط الضـمه ، وحمل النصب على الجزم إذ كان لفظ هذه الأفعال قد صار كلغه تثنيه الأسماء وجمعها ، وحمل النصب على الجزم فى هذه الأفعال لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء(٢).

فـإن قـال قائـل : أنت تـذهبين إنما هو خطاب للواحـده فلم اسـتوى نصـبه وجزمه وليس فى الأسـماء المفرده ما حمل نصـبه على جزمه؟

قيل له : إن قلنا : أنت تضـربين ، وإن كان خطابا للواحده فهو مشبه للفظ الجمع ، ألا ترى أن الجمع فى حال النصب والجر يكون آخره ياء قبلها كسره كما أن فى

١- أى وكانت النون هى حرف الإعراب من بين سائر الحروف.

٢- انظر شرح ذلك فى الكتاب ١ / ١٨ - ١٩ (هارون).

الزيـدين قبل الياء كسـره ، والنون بعـدها كما هى بعـد الياء فى الجمع ، فلما شابه لفظ الجمع أجرى بمجراه لهـذه العلّه ، وفتحت النون تشبيها بنون الجمع فى اللفظ ، فأما كسر النون فى تضربان وفتحها فى تضربين فالعلّه فيها كالعلّه فى تثنيه الأسماء وجمعها.

واعلم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع وإنما يلحقها (١) علامه التثنيه والجمع على وجهين:

أحدهما : أن تكون الألف والواو ضمير الأسماء إذا تقدمت نحو قوله : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون.

والوجه الثانى : أن تكون الأسماء الظاهره بعد الفعل فتصير الألف والياء لاحقتين للفعل علامه للتثنيه والجمع وليست بضمير (٢) ، وإنما زادوها ليدلوا [على](٣) أن الفعل لاثنين وجماعه كما يلحقون الفعل علامه التأنيث كقولك قامت هند ليدلوا [على](٤) أن الفعل لمؤنث فتقول على هذا : قاما الزيدان وقاموا الزيدون وليس ذلك بالكثير فى كلام العرب (٥).

١- فى الأصل : يحلقها.

٢- قـال ابن مالـك فى ألفيته : وجرّد الفعـل إذا ما أسـندا لاثنين أو جمع كـ" فاز الشـهدا" وقـد يقال : سـعدا ، وسـعدوا والفعل للظّـاهر - بعـد - مسـند وقـال ابن عقيـل : " مـذهب جمهـور العرب أنه إذا أسـند الفعـل إلى ظـاهر - مثنى ، أو مجموع - وجب تجريـده من علامه تـدل على التثنيه أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسـند إلى مفرد ..." وقال : " ومـذهب طائفه من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب ، ... أن الفعل إذا أسـند إلى ظاهر ... أتى فيه بعلامه تـدل على التثنيه والجمع ؛ فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيـدون ، ... كما كانت التاء فى (قامت هنـد) حرفا تـدل على التأنيث عنـد جميع العرب ..." شـرح ابن عقيل ٢ / ٧٩ - ٨٠ (دار الفكر).

٣- زياده ليست فى الأصل ، فقد جاء فى القاموس (دلل) : دلّه عليه دلاله ، باستخدام حرف الجر (على).

٤- أيضا زياده ليست فى الأصل.

٥- وهـذا مـا يعـبر عنه النحويون بلغه (أكلونى البراغيث) انظر التعليقه على كتـاب سـيبويه ١ / ٣٧ - ٣٨ ، وشـرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ / ٤٩١ (دار المأمون) ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٥.

فإن قال قائل : فلم لم يلزموا الفعل علامه للتثنيه والجمع كما ألزموا الفاعل علامه التأنيث؟.

قيل له : الفصل بينهما (١)زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.(٢) أن التثنيه ليست بلازمه فى جميع الأحوال فلم تلزم / علامتها كما تلزم هى فى نفسها.

فأما التأنيث فلازم فى الاسم لا يفارقه فلهذا ألزمت علامه التأنيث الفعل.

فإن قال قائل : فلم زعمتم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع؟.

قيل له : فى ذلك وجوه : أحدها : أن لو جازت تثنيته مع الاسمين لجاز تثنيته مع الواحد ، لأن الواحد يفعل من الجنس الواحد من الأفعال ما يفعله الاثنان والثلاثه ، ولو كان ذلك شائعا لوجد فى كلامهم جمع الفعل مع الاسم الواحد فكان يقال : زيد قاموا ، فلما خلا ذلك من كلامهم علمنا [أنه](٢) لا يثنى ولا يجمع وما لحقه من علامه التثنيه والجمع إنما هو على ما شرحناه.

ووجه آخر : أن الفعل يدل على مصدر وليس هو فى نفسه بذات يقصد إليها حتى يضم إليها مثلها ، كما يجب ذلك فى الأسماء ، فلذلك لم يثن ولا يجمع.

ووجه ثالث وهو أن الفعل [يدل](٣) على مصدره ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه اسم للجنس يقع على الواحد فما فوقه كقولك : ضرب ، وأكل ، وشرب.

إلا أن يختلف فحينئذ يجوز جمعه كقولك : ضربت ضروبا ، إذا كان ضربا مختلفا ، فلما كان الفعل إنما دلّ على مصدر واحد ، والواحد من المصادر جنس واحد بينا أنه لا يثنى على هذا الوجه فكذلك لا يثنى ما يدل عليه.

١- انظر شرح ابن عقيل ٢ / ٨٠ الحاشيه رقم

٢- ، حيث فرق المحقق بين العلامتين.

٣- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

ووجه آخر : وهو أن الفعل لما كان دالا على الزمان والمصدر علم فى المعنى أنه اثنان فاستغنى عن تثنيته.

واعلم أن الفعل لجماعه المؤنث تلحقه النون على وجهين كما لحقت الواو فى المذكر على وجهين :

أحدهما : أن يكون اسما مضمرا يرجع إلى ما قبله كقولك : الهندات يضربن.

والثانى : أن يكون علامه الجمع فيكون على هذا الوجه حرفا كقولك : يضربن الهندات.

واعلم أن هذه النون إذا دخلت على الفعل أوجبت بناءه على السكون ، وإنما وجب ذلك لأنه اسم ، ومن شرط الأسماء المضمرات أن تبنى على حركه لأنها على حرف واحد ، وكرهوا أن يبنوها على السكون فيكون إجحافا بها فإذا أدخلناها على الفعل الماضى نحو قولك : الهندات ضربن ، وجب إسكان حرف من الفعل كراهيه أن يجتمع فى كلمه واحده أربع متحركات متواليات لوازم ، لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد ، إذ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، وليس فى كلامهم نظير هذا ، وقد بيناه قبل هذا ، فلم يكن بد من إسقاط حرف من جمله هذه الكلمه ، وإنما كانت الباء بالسكون أولى من وجهين :

أحدهما : أن الأول لا يجوز إسكانه لأنه لا يبتدأ بساكن ، ولا يجوز إسكان الثانى لأنه به يعرف اختلاف الأبنيه ، ولا يجوز إسكان النون لما ذكرناه من الإجحاف ، فلم يبق غير الباء فوجب إسكانها.

والوجه الثانى : أن أصل الفعل السكون ، فلما احتجنا إلى تسكين حرف كان ما أصله السكون أولى ؛ لأن ذلك ردّ إلى أصله ، فلهذا وجب إسكان الباء.

وأما تضربن فحمل على ضربن وإن لم تكن فيه علّه ضربن إلا من وجه النسبه

أن يضربن من جنس ضربن ، والباء التى سكنت فى يضربن هى الباء التى سكنت فى ضربن فحملوا المستقبل على الماضى من الوجه الذى ذكرناه لئلا يختلف طريق الفعل فإذا ثبت أن الفعل / المضارع إذا لحقته نون جماعه النساء بنى على السكون ، وجب أن يلزم طريقه واحده فى حال الرفع والنصب والجزم لأن ذلك شرط المبنيات ، وما ذكرناه فى الشرح من أن النون لو حذفت لالتبس بفعل المذكر ، وأيضا فإن حذف النون لا يجوز بحال فإنها اسم مضمر ولا يجوز حذف الاسم للجزم كما لا يجوز الياء من قولك : لم تضربى ، إذا خاطبت مؤنثا لأنها اسم وعلامه تأنيث.

واعلم أن الفعل المعتل إنما خالف ما آخره واو أو ياء لما آخره الألف لأن الألف قد بينا فى علّه المقصور أنها لا تحرك فى حال الإعراب فذاك يغنى عن الاعتلال هاهنا لأن حكمها سواء.

فإن قال قائل : للاسم أن يخفض اسما مثله ومن شرط العامل ألّا يكون من نوع المعمول فيه لأنه لو كان من نوعه لم [يكن](١) أحدهما بأن يعمل فى الآخر أولى من الآخر أن يعمل فيه؟.

قيل له أصل الجر إنما هو بالحروف دون الأسماء ، والإضافه فى الأسماء على معنيين ؛ أحدهما : بمعنى اللام ، والآخر بمعنى من ، فإذا قال القائل : جاءنى غلام زيد فالأصل غلام لزيد ، فزيد جر باللام ، وإذا حذفت اللام قام الغلام مقامها فيبقى جر زيد على ما كان عليه ، إذ قد قام مقام ما يخفضه شىء وهو الغلام ، وكذلك إذا قلت : ثوب خزّ فالأصل : ثوب من خز ، فلما حذفت (من) قام الثوب مقامها.

فإن قال قائل : ما الفائده فى حذف اللام ومن؟.

١- زياده ليست فى الأصل ، يقتضيها السياق.

قيل له : الفائده فى ذلك أنك إذا قلت جاءنى غلام لزيد ، فإنما تخبر أن واحدا من غلمان زيد جاءك ، وليس بمعروف بعينه ، فإذا أرادوا غلاما بعينه حذفوا اللام ، ووصلوا بين الغلام وزيد ، وجعلوا هذا الاتصال من جهه اللفظ دلاله على اختصاصه من سائر غلمانه ، فإذا قلت : جاءنى غلام زيد ، فمعناه : جاءنى الغلام المعروف لزيد.

وأما قولهم : ثوب خز ، فإنما حذفت (من) تخفيفا.

باب حروف الخفض

فإن قال قائل : لم صارت هذه (اللام) و (من) وسائر ما يجر من الحروف يعمل الجر دون النصب والرفع؟.

فالجواب فى ذلك أن حروف الجر تكون موصله (١) للأفعال إلى ما بعدها فتدخل مره على الفاعل ومره على المفعول به كقولك فى الفاعل : ما جاءنى من أحد ، والأصل : ما جاءنى أحد ، وتدخل على المفعول كقولك : ما رأيت من أحد ، ومعناه ما رأيت أحدا ، فلما كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول جعل حركتها بين حركه الفاعل والمفعول متوسطا وهو الكسر لأنه وسط اللسان ، والضم من الشفه ، والفتح من أقصى الحلق ، فلهذا خص بالجر.

واعلم أن (عن) تكون اسما وحرفا ، إذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر وصارت بمنزله الناحيه كقولك : زيد من عن يمين عمرو. قال الشاعر (٢) :

فقلت اجعلى ضوء الفراقد كلها

يمينا ومهوى النجم من عن شمالك

١- فى الأصل : موصوله. وقد أثبت ما يناسب المعنى.

٢- البيت من البحر الطويل استشهد به ابن الأنبارى فى أسرار العربيه ٢٥۴ وروايه الشطر الثانى : يمينا وضوء النجم من عن شمالك ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨ / ۴٠.

وإذا كانت حرفا لم يحسن دخول حرف الجر عليها كقولك : رميت عن القوس وما (١) أشبه ذلك.

وأما (على) فتكون / اسما وحرفا وفعلا ، فالفعل نحو قولك : علا ، يعلو (٢) ، والاسم نحو قولك : جاء النظر من عليه كما قال الشاعر (٣) :

أتت من عليه تنفض الطلّ بعد ما

رأت حاجب الشمس استوى وترفعا

من عليه : أى من فوقه ، وإذا كانت حرفا لم يحسن شيء (٤) مما ذكرناه فيها نحو قولك : على زيد مال.

وأما حاشا (٥) فلا تكون إلا حرفا عند سيبويه (٦) وتكون حرفا وفعلا عند المبرد (٧) ، وسنستقصى الحجج فى ذلك إذا انتهينا إليه إن شاء الله.

وأما خلا فتكون حرفا وفعلا بلا اختلاف (٨) ، وإذا قدرتها حرفا خفضت ما بعدها ، وإذا قدرتها فعلا نصبت ما بعدها.

١- فى الأصل : وأما.

٢- كتبت فى الأصل : على ، يعلوا ؛ وللتفصيل انظر : الأزهيه ٢٠٢ ، ورصف المبانى ٣٧١.

٣- نسب البيت ليزيد بن الطثريه فى الكامل ٢ / ١٠٠١ ، وهو فى المقتضب ٢ / ٣٢٠ - ٣ / ٥٣ ، والأزهيه ٢٠٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٣٧ ، وأسرار العربيه ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٨ ، المساعد ٢ / ٢٥٢ وجاء فيه نسبه للفراء أن (عن) و (على) مع (من) ، على ما كانا عليه من الحرفيه. وكانت بعض روايات البيت : غدت من عليه ...

٤- فى الأصل : شيئا ، بالنصب.

٥- فى الأصل : حاشى.

٦- قال سيبويه : "وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجرّ ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء" الكتاب ٢ / ٣٤٩ (هارون).

٧- انظر المقتضب ١ / ٣٩١. ففيه رأى المبرد فى ذلك.

٨- فى الأصل : ختلاف. قال سيبويه : "وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله ، فيجعل خلا بمنزله حاشا فإذا قلت : ما خلا ، فليس فيه إلا النصب ؛ لأن (ما) اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا" الكتاب ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ (هارون).

وأما الكاف التى للتشبيه فتكون حرفا واسما ، فإذا كانت اسما قدرتها تقدير (مثل) وجاز أن يدخل عليها حرف الجر كقول الشاعر (١) :

وصاليات ككما يؤثفين

...

فالكاف الأولى حرف الجر ، والثانيه اسم.

واعلم أن كل حرف من حروف الجر له معنى.

فأما (من) فتقع فى أربعه مواضع (٢) : أحدها : أن تكون لابتداء الغايه كقولك : مررت من الكوفه إلى البصره ، أى ابتداء سيرى كان من الكوفه.

والثانى : أن تكون للتبيين كقوله عزوجل : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ)(٣) [الحج : ٢٢ / ٣٠] ، لأن سائر الأرجاس يجب أن يجتنب فدخلت من لتبيين المقصود بالاجتناب من الأرجاس.

والثالث : أن تدخل مع النكرات لنفى الجنس كقولك : ما جاءنى من رجل ، وفائده دخولها أنك إذا قلت : ما جاءنى رجل ، احتمل أن يكون معناه رجل

١- وهو لخطام المجاشعى وجاء فى الكتاب ١ / ٣٢ ، ١ / ٤٠٨ ، ٤ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٢ / ٩٧ و ٤ / ١٤٠ ، ٤ / ٣٥٠ ، وفى شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٤٦ ، وفى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ / ١٣٨ وورد عنده بروايه أخرى : وغير سفع ككما يؤثفين. والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، وأسرار العربيه ٢٥٧ ، وشرح شواهد إيضاح الفارسى ، لعبد الله بن برّى ٦١١ ، وجاء فى حاشيته نسبه لبعض المصادر أن البيت لهميان بن قحافه ، وشرح المفصل ٨ / ٤٢ ، وشرح الكافيه لابن جماعه ٤٦١ والكاف عنده زائده للتشبيه ، وفى مغنى اللبيب ٢٣٩ ، والارتشاف ١ / ١١٨ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ٥٠٤ شاهدا على يؤثفين - وجاء أخيرا فى الخزانه ٢ / ٣١٣ وأضاف البغدادى أن الكاف الثانيه يمكن أن تكون مؤكده للأولى ، وخطّأ من عدّ البيت من الرجز ونسبه إلى عدم معرفه العروض ، والبيت عنده من السريع.

٢- فصّل ابن هشام القول فى ذلك ، انظر المغنى ٣٥٣ - ٣٥٨. (دار الفكر ط ١).

٣- فى الأصل : واجتنبوا. والآيه : (ذلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُماتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعامُ إِلَّا ما يُتْلى عَلَيْكُمْ. فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ).

واحـد ، ويجوز أن يكون قـد أتاك أكثر منه ، فإذا قلت : ما جاءنى من رجل ، نفيت جميع جنسه ، وإذا قلت : ما جاءنى من أحد ، ف (من) أيضا مفيده وإن كان (أحد) لا يستعمل إلا فى النفى ، فإنه قد استعمل فى بعض المواضع بمنزله الواحد ، فلو قلت : ما جاءنى أحد ، جاز أن يتوهم : ما جاءنى واحد ، فإذا قلت من أحد زال (١) هذا التوهم.

والوجه الرابع من وجوه (من) أن تكون للتبعيض كقولك : أخـذت درهما من مال زيـد ، وبعض الناس يعتقـد فى الوجه الثالث : أن (من) فيه زائده فى نحو قولك : ما جاءنى من أحد ، وقد بينا أن له فائده (٢)

واعلم أن (من) مع هذه الأوجه الأربعه يجوز أن تجعل كلها للتبعيض وإن شئت جعلتها لابتداء الغايه إلا الموضع الذى (٣) تدخل فيه على الأجناس ، ولأجل تقديرها زائده لم يثبت حكمها كالأوجه الثلاثه فاعرفه.

وأما (إلى) فمعناها الغايه كقولك : سرت إلى البصره ، أى انتهيت إليها.

وأما (اللام) فمعناها الملك والاستحقاق كقولك : المال لزيد ، أى هو يملكه ويستحقه (٤)

وأما (الباء) فمعناها الإلصاق ، وقد تكون باسـتعانه وغير استعانه كقولك : مررت بزيد أى ألصقت مرورى به ، والاستعانه : كتبت بالقلم ، أى ألصقت كتابى به وفيه استعانه مع ذلك.

١- فى الأصل : جاز.

٢- قولهم إنها زائده يعنى أنها زائده فى الإعراب ، والزائد فى الإعراب ليس زائدا فى المعنى ولا خاليا من الفائده.

٣- فى الأصل : التى.

٤- فرّق بعضهم بين لام الملك ولام الاستحقاق ، فجعل الثانيه هى التى تقع بين معنى وذات مثل : الحمد لله. انظر المغنى ٢٧٥.

وأما (الكاف) فتكون للتشبيه نحو قولك : زيد كعمرو ، أى شبهه.

وأما (عن) فلما عدا الشيء كقولك : أخذت عنه حديثا ، أى عدا إلىّ منه حديث.

وأما (على) فمعناها الاستعلاء كقولك : زيد على الجبل ، أى قد علا ، وكذلك على زيد دين ، أى قد علاه.

/ وهذا التمثيل بالأول (١).

وأما (حاشا وخلا) فنفسرهما فى باب الاستثناء إن شاء الله.

باب حروف القسم

إن سأل سائل فقال : لم زعمتم أن أصل حروف القسم الباء (٢)؟

قيل له : فى ذلك جوابان :

أحدهما : أن المقسم به معلق بفعل محذوف وذلك أن قولك : بالله لأفعلن ، معناه أحلف بالله ، وهذا الفعل إذا ظهر لا يجوز أن يستعمل معه إلا الباء ، فدلّ ذلك على أن الأصل الباء.

فإن قال قائل : لم لا يجوز أحلف والله؟. قيل له لأنه يلتبس أنك قد حلفت يمينين وذلك أن القائل قد يكتفى بقوله : أحلف ، وتجرى مجرى القسم فيقول : أحلف لأفعلن ، فلو قال : أحلف والله ، لجاز أن يتوهم أنه يمينان ، فلذلك لم يستعمل.

١- فصّل المتأخرون الحديث عن معانى الأدوات ، كما فعل الزجّاجى فى حروف المعانى ؛ واللامات ، والهروى فى الأزهيه ، والمالقى فى رصف المبانى ، وابن هشام فى المغنى.

٢- جاء فى المغنى فى معانى حرف الباء أنها تأتى للقسم قال : " الثانى عشر : القسم ، وهو أصل حروفه ؛ ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله لتفعلنّ " ..." ١ / ١١٢ (دار الفكر)

وأما إذا قلت : أحلف بالله لم يتوهم فى ذلك إلا يمين واحده (١) لأن من شأن الباء أن يلصق ما بعدها بحكم ما قبلها ولا يصح الابتداء بها.

فإن قيل : أيضا : فالواو لا يبتدأ بها؟

قيل له : لو كانت الواو غير مبدله من الباء لصارت فى القسم قائمه بنفسها لأنها ليست من الحروف التى تكون موصله الأفعال إلى ما بعدها كحروف الجر ، فلهذا وجب أن يقع اللبس بالواو ولا يقع مثله فى الباء ، وهذا الفصل الذى ذكرناه يجوز أن يجعل دلاله على أن الباء هى الأصل للواو.

فإن قال قائل : فلم لا يجوز أحلف والله ، وإذا ثبت أن الواو بدل من الباء ، وقد علم أنها إذا اتصلت بالفعل الذى قبلها أنها ليست بمبتدأه؟.

قيل إنما ذكرنا ذلك على الوجه الذى قدرناها فيه أنها أصل فى نفسها ، فأما الذى منع من استعمالها مع الفعل على هذا الوجه أيضا فلأجل أنها فرع فكرهوا أن يستعملوها مع إظهار الفعل ، فيصير بمنزله الأصل ولا يكون على إبدالها دليل فأسقطوها مع إظهار الفعل ليدلوا على أنها فرع.

فإن قيل : فلم صار إبدالها مع حذف الفعل أولى من إبدالها مع إظهاره؟.

قيل له : يجوز أن يكونوا خصوا البدل عند إضمار الفعل ، لأن حروف الجر لا يبدأ بها وقد تقع الواو فى الابتداء فى بعض المواضع كقولك : ضربت زيدا وأبوه قائم ، فهذه الواو تسمى واو الحال وما بعدها مبتدأ (٢) ، فلما كانت الواو تقع للمبتدأ حسن إبدالها عند حذف الفعل لما ذكرناه ، دلاله أخرى فى أصل المسأله وهو مأخوذ من استقراء كلام العرب ، وهو أنّا وجدنا العرب تستعمل الاسم

١- وهذا هو الجواب الثانى.

٢- للتفصيل انظر المغنى ١ / ٣٩٨.

المضمر والمظهر بعد الباء كقولك : بالله (١) وبه ، ولا يستعمل المضمر بعد الواو (٢) ، فلو لا أن الواو فرع لما منعت ما يستعمل فى غيرها ، فلمّا منعت ذلك دلّ على أنها فرع.

فإن قال قائل : فمن أى وجه جاز أن تبدل الواو من الباء دون غيرها؟.

فالجواب فى ذلك أن الواو من مخرج الباء وهى مع ذلك كثيره الدور فى الكلام وتزاد فى مواضع كثيره فلقربها من الباء وما فيها مما ذكرناه كانت أولى من غيرها.

فإن قال : أليس عندكم أنه لا يجوز حذف الفعل / إذا كان يتعدى بحرف جر فكيف جاز فى القسم أن تقول : بالله ، وأنت تقدر فعلا يتعدى بالباء ولا يجوز أن تقول : بزيد ، وأنت تريد مررت بزيد؟.

قيل له : إنما ساغ ذلك فى القسم لأنه كثير الدور فى كلامهم ، ومع هذا فإنه يحتاج إلى جواب فصار افتقاره إلى الجواب كالعوض من حذف الفعل مع كثره الاستعمال.

فإن قال قائل : فهل (الواو) التى هى بدل من الباء فى القسم تجرى مجرى [الواو التى](٣) هى عوض من (رب) هى واو العطف ، فالخفض بعدها [بإضمار](٤) رب؟.

قيل له : أما الواو فى القسم فهى بدل من الباء ، والخفض يقع بالواو دون الباء والدليل على ذلك أنه يحسن أن تدخل على واو القسم واو العطف كما تدخل على الباء فتقول : وو الله لأفعلن ، كما تقول وبالله ، فدل على أنها بمنزله الباء :

١- قال ابن هشام فى حديثه عن الباء فى المغنى ١ / ١١٢ : " ودخولها على الضمير نحو : بك لأفعلنّ ..." (دار الفكر).
٢- وقال ابن هشام أيضا عن واو القسم : " واو القسم ، ولا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف " ١ / ٤٠٠.
٣- فى الأصل كتبت على الهامش.
٤- كتبت فى الأصل على الهامش.

فأمّا الواو التى هى عوض من رب فلا يصح دخول واو العطف عليها فدلّ ذلك على أنها واو العطف ، وأنها عوض وليست ببدل ، وأما التاء فهى بدل من الواو ، والدليل على ذلك أن الحرف لا يجوز أن يبدل من الحرف إلا أن تكون بينهما مناسبه ، ولا مناسبه بينها وبين الباء ، لأنها ليست من مخرجها ولا قريبه منها فلا يشتركان فى شىء فلم تجعل بدلا منها ، وأما الواو فهى تشابه التاء لأنها من حروف الزوائد ، والباء (١) والتاء أقرب حروف البدل إلى الواو ، فلهذا كانت بدلا من الواو دون الباء : وكانت أولى من سائر الحروف أيضا ، والذى يدل على أنها ليست بأصل ، ما ذكرناه فى الواو وإنما خصت باسم واحد [لأنها لو استعملت فى اسمين لم يكن بينهما وبين ما سواهما حرف فوجب أن يلزم اسما واحدا](٢) ليدل بذلك على أنها بدل من بدل ، وأنها أضعف حكما من الواو ومع هذا فالتاء أنقص حكما منها ؛ لأنها تدخل على اسم الله تعالى فقط ، فدل على أنها ليست بأصل وقد بينا فى الشرح لم صار اختصاصها باسم الله تعالى أولى من سائر الأسماء ، ولم منعت الدخول على غيره بما يغنى عن إعادته.

وأما (أيمن الله) فاشتقاقها من أحد أمرين : إمّا أن يكون من اليمين ، لأن العرب قد تحلف بلفظ اليمين فتقول : يمين الله لأفعلن ، ثمّ غيّر إلى لفظ أيمن وقد بينا حكمه.

فإن قيل : كيف جاز أن يقال أم الله (٣) لأفعلن فتدخل ألف الوصل على الميم وهى متحركه؟.

١- فى الأصل : والبدل.

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

٣- فى الأصل (أيم) والذى أثبته هو المناسب لقوله : تدخل ألف الوصل على الميم وهى متحركه. وقوله بعد : داخله على الياء وهى ساكنه فلما حذفت ... انظر المسأله التاسعه والخمسين من مسائل الخلاف ، الإنصاف ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٩.

قيل فى ذلك جوابان :

أحـدهما : أن الأصل فى الكلمه : أيمن الله ، فالألف داخله على الياء وهى ساكنه فلما حذفت ولم يكن حذفها لازما بقى حكمها ، ولم تحذف ألف الوصل لتحرك ما بعدها إذ لم يكن لازما.

والوجه الثانى : أن حركه الميم حركه العرض تسقط فى الوقف (١) فلم تصر الحركه لازمه فلذلك بقيت ألف الوصل ، والدليل على ذلـك أن العرب تقول فى الأـحمر إذا حـذفوا همزه أحمر : (لاـحمر) فلاـ يحـذفون الأـلف لأـن حركه اللاـم ليست بلاـزمه وبعضـهم يقول : (لحمر) فيحذف ألف الوصل لتحرك ما قبلها ولم يجر ذلك فى أيمن الله كراهيه الإجحاف ، وصار ثبات ألف الوصـل فى أيمن الله عوضـا ممـا حـذف ، وأمـا قولهم (ها) فى قولك : لاها الله ، فهى بـدل من الباء وليس طريق بـدلها من الباء كطريق بدل الواو منها ولكنها (ها) التى للتنبيه تضارع الباء. /

من جهه أنها يتوصل بها فى التثنيه إلى المنبّه ، والباء موصله أيضا بالإلصاق فلما تضارعا من هذا الوجه أبدلت منه فاعرفه.

باب الحروف التى ترفع الأسماء والنعوت والأخبار

اعلم أنّا ذكرنا تفسير هذا الباب فى الشرح (٢) وتسامح الجرمى فيه ولكنّا نـذكر ههنا ما فات منها وعذر أبى عمر الجرمى ، فأما جواز إطلاقه على ما ذكر فى الباب من تسـميه ذلك بالحروف فلأن الأسـماء المـذكوره فى هذا الباب مبنيّه لمضارعتها الحروف فجاز أن يسـميها باسم ما ضارعته. وأما جواز قوله لأنها ترفع فإنه لما رأى أن الأسـماء أكثر ما تسـتعمل مبتـدأه بعد هذه الحروف نسب الرفع إليها للمجاوره ، فهذا تخريج قوله فاعرفه.

١- فى الأصل : فى الوصل ، وقد أثبت المناسب.

٢- يعنى شرحه لكتاب سيبويه الذى تكرر ذكره فى هذا الكتاب.

واعلم أن الحروف تنقسم ثلاثه أقسام : قسم يختص بالاسم ، وقسم يختص بالفعل ، وقسم يدخل عليهما (١) : فأما ما يختص بالاسم ولا يكون كجزء منه ولا بد أن يعمل فيه ، فنحو : إنّ وأخواتها ، وحروف الجر وما أشبه ذلك.

وأما ما يختص بالفعل ولا يكون كجزء منه ولا بد أيضا من عمله فيه فنحو : أن ولن وما أشبه ذلك.

وأما ما يدخل عليهما ولا يعمل شيئا فنحو حروف الاستفهام وحروف العطف وما أشبهها.

فإن قال قائل : فالألف واللام يختص بالاسم ولا يعمل فيه وكذلك (السين وسوف) قد يختص بالفعل ولا يعمل فيه (٢)؟.

قيل له : قد أخبرنا فى الأصل بأن قلنا : إن العامل من الحروف ما لزم الاسم ، والفعل ولم يكن كجزء منه ألا ترى أنها تحدث فى الاسم النكره تعريفا ، والتعريف قد يصح فى النكرات لمواطأه المخاطبين ، فدلّ أن ليس لها زياده حكم الاسم لأنها إنما تدخل لتعيينه ، وكذلك (السين وسوف) تعيّن الأفعال التى كان منها [ما](٣) يحتمل الحال والاستقبال ، وإنما عينت بهما ذات الفعل الذى كان يصح أن يفهم تخصيصه بغيرهما ، وكذلك (قد) إنما هى لتوقع ذات الفعل ، فلم تدل على أكثر ما تحتمله نفس الفعل فجرت مجرى بعض حروفه ، فلهذا لم تعمل شيئا وفارقت سائر العوامل ، وإنما وجب أن يكون ما دخل على الاسم مره وعلى الفعل مره لا يعمل شيئا لأن الأفعال نوع مخالف لنوع الأسماء فيجب أن يكون عاملها مختلفا ، فإذا اتفق دخول الحرف عليها ولم يختص أحدهما دون الآخر لم يجز أن يعمل فيها ، لأن ذلك يؤدى أن يصير

١- للتفصيل انظر الأصول ١ / ٥٤ - ٥٥.

٢- انظر الأصول : ١ / ٥٦ ، فقد أثار ابن السّراج التساؤل نفسه ، وأجاب عنه.

٣- زياده ليست فى الأصل. يقتضيها السياق.

ما يعمل فيها شيئا واحدا ، وقد بينا أن اختلاف نوعيهما يوجب اختلاف عواملهما فلهذا لم يعمل هذا النوع من الحروف.

فإذا قال قائل : لم شرط فى (هل) أن يكون بعدها اسمان؟

قيل له : لأن أصل حروف الاستفهام أن يليها الفعل وقبيح أن تليها الأسماء إذا كان بعدها سوى ألف الاستفهام نحو قولك : هل زيد قائم؟ ، فلهذا شرطنا ما ذكرناه وسنفسر أحكام الاستفهام فى بابه إن شاء الله (١) ...

فإذا قال قائل : لم صارت (ليت) إذا دخلتها (ما) أكثر فى العمل من أخواتها؟.

قيل له : إن (ليت) استعملتها بعض العرب بمنزله وجدت فعدّاها إلى مفعولين وأجراها مجرى الأفعال كقولك : ليتما زيدا شاخصا ، فلدخول هذا المعنى فيها صارت أقوى من أخواتها (٢) / واعلم أن سيبويه (٣) لم يجز فى (أن) و (لكن) العمل إذا دخلتها (ما) ، وأجاز ذلك أبو بكر السراج (٤) فى كتاب الأصول (٥) وأظن ذلك سهوا منه على مذهب أصحابنا.

والوجه فى إبطالها ومخالفتها لأخواتها أن (أن ولكن) بهما معان فى أنفسهما

١- ينتهى الكتاب ولا نجد فيه بابا للاستفهام.

٢- انظر الحديث عن الأداه (ليت) فى : رصف المبانى ٢٩٨ - ٢٩٩.

٣- قال سيبويه : " اعلم أن كل موضع تقع فيه أنّ تقع فيه أنّما ، وما ابتدئ بعدها صله لها كما أن الذى ابتدئ بعد الذى صله له. ولا تكون هى عامله فيما بعدها كما لا يكون الذى عاملا فيما بعده" الكتاب ٣ / ١٢٩ وقال : " هذا باب الحروف التى يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال ، وهى لكن ، إنما ، كأنما ، إذ ، ونحو ذلك لأنها حروف لا تعمل شيئا" ٣ / ١١٦ (هارون).

٤- هو : محمد بن السرى أبو بكر السراج (ت ٣١٦). انظر الإنباه ٣ / ١٤٥ ، البغيه ٤٤ ، إشاره التعيين ٣١٣.

٥- قال فى الأصول : " وتدخل (ما) زائده على (إن) على ضربين : فمره تكون ملغاه ، دخولها كخروجها : لا تغير إعرابا ، تقول : إنما زيدا منطلق ، وتدخل على (إن) كافه للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : إنما زيد منطلق ، ف (إنما) ها هنا بمنزله فعل ملغى ..." ١ / ٢٣٢.

أكثر (۱) من الإيجاب الذى يستحقه المبتدأ وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب وكان حقهما ألا يعملا شيئا ولكن شبّها بالفعل من جهه لفظهما دون معناهما فصار عملهما ضعيفا ، فإذا أدخلت عليهما (ما) حالت بينهما وبين ما يعملان فيه فضعفا عن العمل ، وأما أخواتها ففيها معانى الأفعال نحو التشبيه ، والترجى ، والتمنى ، وتزيل أيضا معنى الابتداء فقويت فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينها وبين ما تعمل فيه.

فإن قال قائل : فلم صار عمل هذه الحروف إذا دخلت (ما) بينها وبين ما تعمل فيه أضعف من حروف الجر إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه؟.

قيل له : إن حروف الجر تعمل على أنها أصل فى العمل وليست مشبهه بغيرها ، فأما هذه الحروف فإنها تعمل تشبيها بالفعل ، فما هو أصل فى نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره.

فإن قال قائل : فلم صارت (ما) بالزياده أولى من سائر الحروف؟.

قيل له : لأنها تصرف على جهات كثيره ، وليس مع هذا لها معنى فى نفسها إذا كانت زائده فحسن إلغاؤها من بين سائر الحروف لكثره تصرفها وزوال معناها ، وقد يمكن أن تجعل (ما) فى قوله تعالى : (فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ) [النساء : ۴ / ۱۵۵](۲) غير زائده وتكون اسما بنفسها مبهما و (نقضهم) بدل منها ، فعلى هذا الوجه لا تكون قد فصلت بين الباء وما تعمل فيه ، فإذا صح هذا الوجه لم يلزم الانفصال الأول بين (ليت) وأخواتها وبين حروف الجر وإن كانت أصلا فى العمل ، فهى وما تعمل فيه كالشىء الواحد ولا يجوز تقديم ما تعمل فيه ولا تأخيره ، فضعف الفصل بينها وبين ما تعمل فيه كما ضعف التقديم والتأخير.

۱- مكرر فى الأصل.

۲- والآيه (فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآياتِ اللهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِياءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْها بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا).

وأما حروف النصب وإن كانت مشبهه بالأفعال فيجوز أن يتأخر ما تعمل فيه عنها كقولك : ليت فى الدار زيدا ، فلهذا لم يقبح ولم يضر الفصل فيها كما لم يقبح التأخير فيها.

واعلم أن بعض النحويين يعتقد أن (ما) فى قولك : إنما زيد قائم ، وما (١) أشبهها من أخواتها اسم (٢) وموضعها نصب ، والجمله التى بعدها فى موضع الخبر ، وشبه ذلك بالهاء التى هى ضمير الأمر والشأن نحو قولك : إنه زيد قائم ، وقول هذا الرجل باطل من جهات أنه لو كانت فى هذا الموضع اسما وما بعدها خبر لوجب أن يرجع من الجمله ذكر إلى (ما) فلما (٣) لم يرجع إليها ضمير علمنا أنها زائده وليست باسم.

وجه آخر أن ضمير الأمر والشأن لا يضمر إلا بعد تقدم الذكر وتصير الجمله التى بعدها مفسره له ، إن هذا الضمير إنما يعتمد على الذكر الذى قد جرى فلهذا احتاجوا إلى تفسير وليس كضمير يختص اسما بعينه. وقولك : إنما زيد قائم ، لا يصح الكلام به من غير تقدمه خبر بوجه من الوجوه على أن (ما) نصب ب (أن) فعلم بذلك أن (ما) لا تشبه ضمير الأمر والشأن لأنه لا يضمر إلا بعد تقدمه الذكر ، وتصير الجمله التى بعده مفسره له.

/ ووجه ثالث أن (ما) إذا أدخلت على (أن) غيرت معناها ويدخلها معنى التقليل (٤) كقولك : إنما زيد قائم ، وهذا [يدل على](٥) أن (ما) تستعمل إذا

١- فى الأصل : وأما.

٢- قال ابن هشام : " وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزله ضمير الشأن فى التفخيم ، والإبهام ، وفى أن الجمله بعده مفسره له ، ومخبر بها عنه ، ..." المغنى ١ / ٣۴٠.

٣- فى الأصل : فلم ، وقد وأثبت المناسب.

۴- أى قصر الاسم الذى تدخل عليه إنما على صفه واحده من الصفات الكثيره التى يمكن أن يوصف بها.

۵- زياده ليست فى الأصل. يقتضيها السياق.

ذكرت لزيد أحوال فتخص أنت بعضها وتقصد بذلك إلى بعض أحواله. فلما كانت (ما) إذا دخلت على (إن) تزيل معناها علمنا أنها ليست باسم لأن شرط الاسم أن تغير معنى عمله عن معناه (١) ، فهذا الوجه يقوى ما ذكرناه عن سيبويه فى إبطال عمل (ما) ويضعف قول ابن السرّاج.

فإن قال قائل : قد حصل فى هذا الباب أسماء مبنيه نحو (متى) و (كيف) و (حيث) وما أشبهها وهى أبنيه مختلفه البناء فما الوجه فى بنائها واختلافها؟

فالوجه فى ذلك أنّا قد بينا أن أصل الأسماء الإعراب وإنما البناء منها فيما أشبه الحرف.

فأما (متى) فالذى أوجب لها البناء أنها نائبه عن حرف الاستفهام فى الاستفهام ، وعن حرف الجزاء فى الجزاء ، وذلك قول القائل : متى تخرج؟ هو نائب عن قولك : أتخرج يوم الخميس أو يوم السبت؟ ونحو ذلك ، فلما تضمنت حرف الاستفهام والجزاء ، والحروف مبينه وجب أن يبنى ما قام مقامه وناب منابه.

فإن قال قائل : فما (٢) الذى أحوج إلى إقامه (متى) مقام حرف الاستفهام وهلّا استغنى بحرف عنها؟

قيل له : فى استعمال ذلك حكمه ، عظيمه واختصار ، وذلك أن القائل لو قال : أتخرج يوم السبت؟ لجاز ألا يريد المخاطب الخروج إلا فى اليوم الثانى فتقول : لا ، فيلزم السائل تكرير السؤال مرارا كثيره ، ووجدوا (متى) تشتمل على الأوقات فأقاموها مقامها ليلزموا المسؤول الإجابه بوقت خروجه ، وينحذف هذا التطويل فلهذا أدخلت (متى) فى الاستفهام وكذلك حكمها فى الجزاء إذا قلت : متى

١- الاسم يتأثر بالعوامل ولا يتأثر معناه بها.

٢- فى الأصل : فلما وهى لا تناسب صيغه السؤال.

تخرج أخرج ، فهذا اللفظ يوجب التعيين عن خروجك للذى تخاطبه. فإن قلت إن تخرج يوم السبت أخرج معك ، فقد يجوز أن يخرج فى غيره من الأيام ، ولا يجب عليك الخروج ، فلما صارت (متى) فيها عموم للأوقات استعملت فى الجزاء وتضمنت معنى حروف الشرط ، فلهذا بنيت ، والله أعلم.

واعلم أن المبنيات على قسمين أحدهما أن يبنى الاسم على حركه والآخر أن يبنى على السكون ، فالذى يستحق أن يبنى على حركه كل اسم كان معربا قبل استحقاق البناء نحو : قبل وبعد ألا ترى أنهما كانا ينصبان ويخفضان قبل حال البناء نحو جئت قبلك وبعدك.

والذى يستحق أن يبنى على السكون كل اسم لم تكن له حال إعراب ولم يقع إلا مستحقا للبناء.

وإنما وجب ذلك لأن ما كان له حال تمكن أقوى فى اللفظ مما لا تمكن له ، والتمكين يستحق الإعراب فيجب أن يكون ما قرب منه وشابهه أقوى فى اللفظ مما بعد منه ، والحركه أقوى من السكون فلهذا وجب ما ذكرناه.

وأما (ما) فبنيت على السكون لأنها لم تقع متضمنه للحرف الذى يوجب له البناء فلهذا لم يزد على السكون.

وأما (أين) فسؤال عن المكان بمنزله (متى) فى السؤال عن الزمان ، وهى متضمنه لحرف الاستفهام والجزاء على ما شرحنا فى متى ، فاستحقت البناء لأنها لم تقع إلا متضمنه للحرف [و](١) وجب أن تبنى على السكون إلا أنه التقى فى آخرها ساكنان وهما الياء / والنون ولا يجوز الجمع بينهما فحركت النون بالفتح ، فكان الفتح أولى وإن كان الكسر الأصل ، لأن الكسر بعد الياء مستثقل فسقط

١- زياده ليست فى الأصل.

لاستثقاله ، والضم أثقل منه ، فلم يبق إلا الفتح وهو مع ذلك أخف الحركات ، ولم يجر تحريك الياء لأنها لو حركت انقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك يؤدى إلى الجمع بين ساكنين لأن الألف لا تكون إلا ساكنه ، فلما (١) كان تحريك الياء لا يسلم لها ، سقط حكمه ووجب تحريك ما ذكرناه.

وأما (كيف) فسؤال عن حال ، وهو ينوب عن حرف الاستفهام ، ويتضمن معنى حرف الشرط ، وإن لم تجزم ك (متى) و (أين) لعلّه سنذكرها ، فلما تضمن معنى الحرف وجب أن يبنى على السكون (كأين) وعلّه تحريكه كعلّه (أين).

فإن قال قائل : فلم صارت (متى وأين) تدخل عليهما حروف الجر ولا تدخل على (كيف) ، وقد تشاركت فيما ذكرتم (٢)؟

فالجواب فى ذلك أن (كيف) هى الاسم الذى بعدها وذلك أن قول القائل : كيف زيد؟ معناه أصحيح زيد أم سقيم (٣) ، والصحيح والسقيم هو زيد ، فلما كان دخول حرف الجر على ما نابت عنه (كيف) لا يجوز فكذلك لا يجوز دخول حرف الجر على (يف) ، ألا ترى أنك لا تقول أمن صحيح زيد (٤) ، وكذلك لا تقول : من كيف زيد.

فأما (أين ومتى) فإنهما نائبان عن قولك : أفى الدار زيد؟ وفى أى وقت يخرج زيد؟ فلما نابتا عما يدخل عليه [حرف](٥) الجر دخل عليهما.

١- فى الأصل : فلم.

٢- استدل ابن هشام على اسميه (كيف) من عده أمور منها : دخول الجار عليها بلا تأويل فى قولهم : " على كيف تبيع الأحمرين". المغنى ١ / ٢٢٥. ثم عاد فى تنبيهاته وفى حديثه عن قوله تعالى : (أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) حيث قال : " لا تكون (كيف) بدلا من الإبل ، لأن دخول الجار على (كيف) شاذ ، على أنه لم يسمع فى إلى ، بل فى على ..." ١ / ٢٢٧.

٣- انظر أيضا المغنى ١ / ٢٢٥.

٤- الأصل أصحيح زيد ثم دخلت (من) وقدمت الهمزه لأن لها الصداره.

٥- كتبت على الهامش فى الأصل.

فإن قال قائل : فلم صار قولك : من صحيح زيد (۱) ، لا يجوز وجاز فيما نابت عنه أين ومتى؟

قيل له : لأن (كيف) هى الاسم الـذى بعـدها على ما ذكرناه ، وكان خبر المبتـدأ الذى (۲) هو المبتدأ لا يحتاج إلى واصل يصـل بينه وبين المبتدأ لم يحتج إلى حرف.

وأما (أين ومتى) فهما غير الاسم الـذى بعدهما ولا بد لخبر المبتدأ ، إذا كان غير المبتدأ ، من واصـله توصل بينه وبين المبتدأ ألا ترى أنـك لو قلت : زيـد عمرو قائم ، فعمرو قائم غير زيـد ، وليس بينه وبين الجمله علاقه (۳) فلم يحسن الكلام حتى تقول من أجله أو فى داره ، فتعلق الجمله التى هى غير زيد بما ذكرناه من الضـمير لأنها غير الأول وكذلك لما كانت (۴) (متى وأين) غير الاسم بعدهما احتاجا إلى حرف فاعلمه.

فـإن قـال قائـل : كيف جـاز الجزم (بمتى وأين) ولم يجر الجزم ب (كيف) كقولـك : أين تكن أكن ، ومتى تقم أقم ، ولم يجر كيف تكن أكن (۵)؟

فالجواب فى ذلك من وجوه : أحدها أن قول القائل : أين (۶) تكن أكن ، إنما شرط له متى كان فى بعض البقاع

أن يكون هو أيضا فى تلك البقعه ، وكذلك شرط فى متى فى أى زمان قام أن يقوم هو فيه وهذا غير متعذّر (۷).

۱- قوله : صـحيح زيـد ، نابت فيه كلمه (صـحيح) مناب (كيف) فكما لم يجز دخول (من) على قولنا : صـحيح زيـد فكذلك لم يجز دخولها على كيف.

۲- فى الأصل كلمه لم أتبيّنها وقد أثبت ما يناسب المعنى.

۳- فى الأصل : علقه. فقد أثبت المناسب.

۴- فى الأصل (كانتا) وقد أثبت المناسب.

۵- نقل ابن هشام جواز الجزم بها مطلقا عن قطرب والكوفيين. المغنى : ۲۲۵.

۶- فى الأصل : كيف وقد أثبت المناسب.

۷- فى الأصل : معتذر.

فأما (كيف) فهى سؤال عن حال فظاهر الشرط لو شرط بها يقتضى فى أى حال كان المخاطب أن يكون السائل هو المستفهم فيها ، وهذا لا يجوز لأنه قد يكون المخاطب المسؤول عن أحوال كثيره يتعذر أن يتفق للمجازى أن يكون عليها ، فلما كان متعذرا ذلك عليه سقط الجزاء ب (كيف) وجاز فى (متى وأين).

فإن قال قائل : أليس قد أجزتم : كيف تكون أكون ، فظاهر هذا يقتضى ما منعتموه ، إذ جزمتموه (١)؟

قيل : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا / الفعل بعد (كيف) فإنا نقدر أن هذا الكلام قد خرج عن حال عرفها المجازى فانصرف اللفظ إليها فلهذا صح الكلام.

فإن قيل : فهلا كان أيضا التقدير فى الجزم هذا التقدير حتى يخرج عن حاله؟

قيل له : الأصل فى الجزاء ب (إن) وأنت إذا قلت : إن تأتنى آتك ، فوقت الإتيان غير معلوم ، فلما كان أصل الجزاء أن يقع مبهما وكذلك (متى وأين) قدرنا (كيف) أنها واقعه على حال معلومه عند المجازى خرجت من الإبهام وباينت حروف الجزاء فلهذا لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومه.

ووجه ثان فى أصل المسأله أن الجزاء أصله يقع بالحروف إلا أن يضطر إلى الأسماء لما ذكرناه من الفائده ، فإذا لم يضطر إلى استعمال الأسماء لم يجز أن يجازى بالأسماء ، ووجدنا (أيا) تنوب عن معنى (كيف) فاستغنى بها عن (كيف). ألا ترى أن القائل إذا قال : فى أى حال تكن أكن ، فهو فى معنى : كيف تكن أكن ، فلما كانت (أى) تتضمن الأحوال وغيرها استغنى بها عن (كيف).

وجه ثالث : أن الجزاء إنما هو ب (إن) وسنبين ذلك فى بابه وإن لم يختص بالمعرفه دون النكره ألا ترى أنك تقول : إن يقم زيد أقم ، وإن يقم رجل من

١- فى الأصل : جزتموه.

الناس أقم ، وكانت (متى وأين) يصح (١) أن يقع جوابهما معرفه ونكره كقولك : أين زيد؟

فيقول : فى الدار ، وإن شئت قلت : فى دار فى موضع كذا وكذا ، وكذلك حكم (متى) فى الأوقات ، وأما (كيف) فلا يقع جوابها إلا نكره فخالفت حروف الجزاء.

وأما (حيث) فالذى أوجب لها البناء أنها مبهمه لا تختص بمكان دون مكان فوجب أن تحتاج إلى ما يوضحها كما أن (الذى) اسم مبهم يحتاج إلى ما يوضحه فمن حيث وجب أن يبنى (الذى) وجب أن تبنى (٢) (حيث) ، والذى أوجب (الذى) أن يبنى أنه اسم لا- يتم إلا- بما يوضحه فجرى ما بعده مجرى بعض اسم مبنى ، فوجب أن يبنى (الذى وحيث) لما فيهما (٣) من الشبه لبعض الأسماء وكذلك حكم [(إذ) لأنها للزمان كله بوقت دون وقت فاحتاج إلى إيضاح.

فأما (إذا) ففيها من الإبهام ما فى (إذ)](٤) لأنها للزمان المستقبل كله ، وفيها مع ذلك شبه ب (إن) التى للجزاء من جهه المعنى ألا ترى أن (إذا) تحتاج إلى الجواب كاحتياج (إن) إلى ذلك فوجب لما ذكرناه أن يبنى.

فإن قال قائل : فهلّا أضفتم (حيث) إلى اسم مفرد نحو زيد وعمرو فقلتم : زيد حيث عمرو كما تضيفون أسماء الأماكن إلى اسم مفرد نحو خلف عمرو؟

قيل : قد بيّنا أنّ (حيث) مبهمه لا- تختص بجهه دون جهه كاختصاص غير مبهم (٥) من أسماء الأماكن ، والأسماء الداله على الشخص لاتخص الجهات وإنما

١- مكرره فى الأصل.

٢- فى الأصل : يبنى.

٣- فى الأصل : فيها.

٤- كتبت فى الأصل على الهامش.

٥- فى الأصل : مبهما ، وقد أثبت المناسب.

يعرف بما يضاف إليها ، فإذا قلتم : زيد خلف عمرو ، وعرفت هذه الجهه المخصوصه بعمرو فاختصت به من بين سائر الأشخاص ، فإذا قلت : زيد حيث عمرو ، تخبر عنه أنه فى مكان عمرو ومكان عمرو مبهم يجوز أن يكون خلفه (١) وقدامه وفى جميع أقطاره ، فلم يخرج بهذه الإضافه إلى أن يختص جهه دون جهه ، فوجب بهذا المعنى أن يضاف إلى جمله ؛ لأن الجمل تتضمن معنى الفعل فتصير (حيث) مختصه فتتعين. ألا ترى أنك لو قلت : رأيتك حيث قام زيد ، اختصت حيث موضع القيام ، فلما صارت الجمله تفيد فيها تخصيصا أضيف / إليها ولم تضف (٢) إلى اسم مفرد إذ كان لا يختص. وإن شئت قلت إن (حيث) لما كانت مبهمه فى المكان كإبهام (إذ) فى الزمان ، فمن حيث جاز إضافه (إذ) إلى الجمله جاز إضافه (حيث) إليها لاشتراكهما فى الإبهام (٣). فإن قال قائل : فلم جاز الضم فى (حيث) وخالفت (أين وكيف) ، وقبل آخر كل حرف منهما ياء؟

قيل له : إن (حيث) قد أشبهت (قبل وبعد) من جهه وهو ما بيناه ، وهو أن أصل (حيث) أن تضاف إلى اسم مفرد كإضافه أخواتها من الظروف فلما منعت ما تستحقه من الإضافه وأضيفت إلى الجمل أشبهت (قبل وبعد) من حيث حذف منهما المضاف إليه ، فمن هذا الوجه حرك آخر (حيث) بالضم ، وإن كان الضم فى (حيث) لالتقاء (٤) الساكنين وفى (قبل وبعد) لاستحقاق ذلك ومن كسر فى (حيث) فعلى [أصل](٥) ما يجب من التقاء الساكنين ولم يحفل بالياء (٦).

١- مكرره فى الأصل.

٢- مكرره فى الأصل.

٣- انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٤٣٤ ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث (مطبوعات المجمع).

٤- فى الأصل : لاتقاء.

٥- كتبت فى الأصل على الهامش.

٦- قال ابن هشام فى المغنى : " وطىء تقول : حوث ، وفى الثاء فيهما : الضم تشبيها بالغايات ، لأن الإضافه إلى الجمله ... ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف " ١ / ١٤٠ ، وانظر حاشيه الدسوقى ١ / ١٤٢ - ١٤٣.

فإن قال قائل : فمن [أين](١) استحقت (قبل وبعد) البناء؟ فالجواب فى ذلك أن قبل وبعد يضافان إلى الأسماء والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد فلما حذف ما أضيفا إليه ودلّا عليه جرى مجرى بعض الاسم ، وبعض الاسم مبنى فلهذا وجب أن يبنى.

فإن قال قائل : فلم استحقا أن يبنيا (٢) على حركه ولم يبنيا على السكون (كأين وكيف) (٣)؟ [فالجواب : أن ذلك](٤) لما بينا أن ما بنى من الأسماء وله حال تمكن توجب (٥) أن ينبى على حركه وجب أن يبنى على حركه.

فإن قيل : لم كانت الحركه الضم دون الفتح والكسر؟ ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن (قبل وبعد) يدخلهما فى حال النصب الإعراب والجر فلو بنيا على الفتح والكسر لجاز أن يتوهم أن حركتهما حركه إعراب ، فعدلا إلى الضم بهما ليزول هذا اللبس.

والجواب الثانى : أن الضم أقوى الحركات فلما كانت (قبل وبعد) قد حذف منهما المضاف حركا بأقوى الحركات ليكون ذلك عوضا من المحذوف.

فأما (من وما والذى) فإنما وجب بناؤها لأن (الذى) لا يتم إلا بصله فصارت كبعض اسم ، (ومن وما) إذا كانا استفهاما أو جزاء فبناؤها أيضا واجب لتضمنهما معنى حرف الاستفهام ومعنى حرف الجزاء ، وبنيا على السكون لأنهما لم يكن لهما ولا ل (الذى) حال تمكن ، فأما (أى) فهى معربه فى جميع الوجوه إلا فى موضع

١- زياده ليست فى الأصل ، وفى الأصل : فمن حيث استحقت قبل وبعد البناء؟

٢- فى الأصل : يبنى.

٣- أى لم استحقا أن يبنيا على حركه كأين وكيف ولم يبنيا على السكون؟

٤- زياده ليست فى الأصل.

٥- فى الأصل : يجب.

سنبيّنه ، وإنما استحقت الإعراب لأنها متضمنه للإضافه وهى مع هذا متمكنه مستعمله فى موضع الرفع والنصب والجر فلتمكنها فى الإخبار عنها وتضمنها للإضافه استحقت الإعراب ؛ لأن الإضافه تقوم مقام التنوين وما تلحقه على هذا السبيل الإضافه فلا بد من أن يكون معربا فلهذا خالفت (من وما والذى).

وأما الموضع الذى تبنى فيه (أى) فهو أن تجريها مجرى (الذى) وتصلها باسم مفرد كقولك : لأضربن أيّهم قائم ، وكان الأصل : لأضربن أيّهم هو قائم (١) ، فيكون هو المبتدأ وقائم الخبر والجمله صله ، (أى) ، كما تكون صله (٢) (الذى) وحذف (هو) ، وهو قبيح وإنما قبح لأنه يجوز أن يقع موقعه أخوه وأبوه وما أشبه ذلك فيقع لبس فى الكلام ، ومع هذا فإن المبتدأ لا بد له منه ، وإنما يجب الحذف للفضلات لما لا بد منه ، إلا أن العرب قلّ ما تستعمل حذف المبتدأ مع الذى ، وقد استعملوا حذفه مع أى (٣). /

قال سيبويه لما جاءت (أى) فى هذا الموضع الذى ذكرناه مخالفه لما تجىء عليه أخواتها بنيت على الضم لمخالفتها أخواتها أعنى (الذى ومن وما).

وقال الخليل رحمه الله هى معربه فى هذا الموضع وإنما رفعت على المعنى للحكايه ، والتقدير عنده : لأضربن الذى يقال له أيهم قائم.

وقال يونس : الفعل ملغى وشبهه بأفعال القلوب التى يجوز إلغاؤها (٤) وقول يونس ضعيف جدا لأن ضربت فعل مؤثر ومحال أن يلغى ماله تأثير ، وقول الخليل

١- يريد أن (أىّ) تبنى إذا كانت اسما موصولا وحذف صدر صلتها.

٢- فى الأصل : علّه وقد أثبت المناسب.

٣- جاء فى الأصول : " وإنما حذف المبتدأ من صله (أى) مضافه لكثره استعمالهم إياها ..." ٢ / ٣٢٤.

٤- قال سيبويه : " وزعم الخليل أن أيّهم إنما وقع فى اضرب أيّهم أفضل على أنه حكايه ، كأنه قال : اضرب الذى يقال له أيّهم أفضل ، ... وأما يونس فيزعم أنه بمنزله قولك : أشهد إنك لرسول الله ... وأرى قولهم اضرب أيّهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمه بمنزله الفتحه فى خمسه عشر ، و (بمنزله) الفتحه فى الآن (حين قالوا من الآن إلى غد) ، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا" الكتاب ٢ / ٣٩٩ - ٤٠٠ (هارون).

أقرب وإن كان فيه بعض البعد لأن تقدير الحكايه إنما يسوغ فيما جرى له ذكر ، ونحن نبتدئ الكلام بالمسأله التى ذكرناها ولم يبق ما يعمل عليه إلا قول يونس وقد طعن عليه أبو بكر ابن السراج (١).

فإن قال وجدت المفرد مما يستحق البناء ؛ فإذا أضيف أعرب نحو (قبل وبعد) فصارت الإضافه توجب إعراب الاسم ووجدنا (أيا) إذا أفردت أعربت وهذا نقض الأصول ، وهذا الذى حكيناه معنى قوله.

قال أبو الحسن : والذى قرره أبو بكر ليس بصحيح وذلك أن الإضافه تردّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء فى حال الإفراد. فإذا كان الموجب للبناء فى حال الإضافه ذلك الشىء كان حال الاسم مفردا أشد افتقارا إلى البناء ألا ترى أن (لدن) مبنيه وهى مع هذا مضافه لأنها استحقت البناء فى حال إضافتها ، وإذا كان ذلك على ما ذكرناه سقط ما اعتمد عليه أبو بكر (٢) وصح ما قال سيبويه ، وإنما وجب أن تعرب (أى) فى حال الإفراد لأن الإضافه تعاقب التنوين وهى متضمنه للإضافه فلما زال لفظ الإضافه رجع التنوين ومتى حصل التنوين الذى هو علامه الانصراف فى الاسم وجب أن يعرب.

فإن قال قائل : أليس الإضافه تقوم مقام التنوين ، فقد استويا فلم صار فى حال الإضافه أولى من حال الإفراد؟

قيل له : لأنها إذا بنيت فى حال الإضافه فإنما دخلها نقص واحد بالبناء ، فيحمل بناؤها فى هذه الحال لخفه حكمه ، فإذا أفردت كرهوا أن يجمعوا عليها

١- انظر ذلك فى الأصول ٢ / ٣٢٥ ، وأسرار العربيه ٣٨٣.

٢- قال أبو بكر بن السراج : " ... وأنا أستبعد بناء (أى) مضافه ، وكانت مفرده أحق بالبناء ..." الأصول ٢ / ٣٢٤.

حذف المضاف والبناء ، فإذا تمت بصلتها فلا بد من إعرابها وهذا يقوى ما قال سيبويه لأن معنى الحكايه لا يتغير بإظهار المبتدأ بعد (أيا). فلما وجدنا العرب تنصب (أيا) إذا تمت بصلتها وتضمها إذا حذفت منها المبتدأ علمنا أن الضم بناؤها دون ما سواه ، وتمامها أن تقول : لأضربن أيهم هو قائم ، وبعض العرب (١) يعربها وإن حذفت منها المبتدأ وهى لغه جيده ووجهها أن (أيا) قد بينا تمكنها واستحقاقها الإعراب وسبب الحذف بعدها للاستخفاف ولا ينبغى أن يكون ما حذف للاستخفاف يؤثر فى إزاله تمكن الاسم.

فإن قيل : فلم قبح استعمال الذى إذا حذف من صلته المبتدأ ولم يقبح ذلك مع (أى)؟

قيل : يجوز أن يكون ذلك لأن (أيا) لا تنفك من الإضافه فيصير المضاف إليه كالعوض من حذف المبتدأ فلهذا كثر فى (أى) الحذف من بين سائر أخواتها.

فإن قال قائل : قد ذكرت فى الباب أن (إذا) لا بد أن يذكر بعدها فعل وقد وجدنا العرب تقول : خرجت فإذا زيد قائم وقائما؟

قيل له : إن (إذا) تستعمل على / ضربين أحدهما : أن تكون للزمان المستقبل ويدخل فيها معنى الشرط والجزاء فهذه التى لا بد أن يذكر بعدها الفعل.

والضرب الثانى أن تكون (إذا) بمعنى المفاجأه وظاهرها أن تكون ظرفا من المكان فهذه لا تحتاج إلى الفعل إذ ليس فيها معنى الشرط والجزاء فإذا قلت :

١- قال سيبويه : " حدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرؤونها : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعِهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا) وهى لغه جيده ، نصبوها كما جرّوها حين قالوا : امرر على أيّهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذى إذا قلت : اضرب الذى أفضل ، لأنك تنزل أيا ومن منزله الذى فى غير الجزاء والاستفهام" الكتاب ٢ / ٣٩٩ (هارون) ، والأصول ٢ / ٣٢٤. وجاء فى الهمع أن الكوفيين والخليل ويونس ذهبوا إلى إعرابها فى قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَهٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا) وأولوها على الحكايه أو التعليق. مستدلين بقراءه النصب فيها ١ / ٣١٣ (دار البحوث العلميه).

خرجت فإذا زيد قائما (١) فزيد رفع بالابتداء و (إذا) فى موضع خبره ، ونصبت قائما على الحال ، والعامل فى الحال فعل تقديره : خرجت فحضرنى زيد فى حال قيامه ، أو فاجأنى زيد فتكون (إذا) فى موضع نصب بهذا الفعل فإن قال قائل : فلم لا تكون ظروف الزمان خبرا عن الجثث؟

قيل له : لأن المراد بالخبر فائده المخاطب وإعلامه ما يجوز أن يجهله فإذا قيل : القتال (٢) اليوم ، فقد يجوز أن يخلو اليوم من القتال ، فإذا أخبرت المخاطب بوقوعه فى اليوم فقد أخبرته ما كان يجوز أن يجهله ، وإذا قلت : زيد اليوم ، فالمعنى أن زيدا فى اليوم ، ونحن نعلم والمخاطب أن زيدا لا يخلو من اليوم حيا كان أو ميتا وكذلك سائر الناس ، فلم يصر فى الخبر فائده وما لا فائده فيه لا يجوز استعمال الكلام به ، فلهذا لم يجز أن تكون ظروف الزمان خبرا للجثث.

فإن قال قائل : فقد يقال : الهلال الليله ، والهلال جثه ، والليله ظرف من ظروف الزمان فقد جاز ذلك؟

قيل : إنما يقع هذا الكلام عند توقع حدوث الهلال ، فالتقدير : الليله حدوث الهلال ، والحدوث مصدر حذف (٣) ، وأقيم الهلال مقامه توسعا واختصارا ، وكذلك يجوز أن تقول : اليوم زيد ، إذا كنت تتوقع قدومه ، أى : اليوم قدوم زيد ، والدليل على أن المراد ما ذكرناه أنه لا يجوز أن تقول : الليله القمر ولا اليوم الشمس لأنهما لا يتوقعان ولا بد من طلوعهما.

فإن قال قائل : فما الذى أحوج أن تجعل العرب فى الأسماء أسماء نواقص؟

١- فى الأصل : قائم ، ودليل ما أثبته قوله : " ... ونصبت قائما على الحال ...".

٢- فى الأصل : القتلال.

٣- فى الأصل : يحذف.

قيل له : يجوز أن يكون الذى أحوج إلى ذلك [أن](١) الأسماء النكرات تنعت بالجمل ، فجاؤوا (٢) باسم يحتاج أن يوصل بالجمل وهو فى نفسه معرفه بالألف واللام أى (الذى) والجمله توضحه فتوصلها ب (الذى) إلى أن صارت الجمله فى المعنى كالنعت للمعرفه فهذا الذى أحوج إلى ما ذكرناه ، وحملت (من وما وأى) على (الذى) ولم يصح الوصف بها ؛ لأنها لا معنى لها فى نفسها ولا فيها ما يدل على العهد كالألف واللام فى (الذى) (٣) فجرت مجرى الأسماء الأعلام وسنبين أحكام النعوت فى بابها وأنه لا ينبغى أن ينعت إلا بفعل أو باسم فيه معنى الفعل والأسماء الأعلام خاليه من ذلك فلهذا لم ينعت بها ولا بما جرى مجراها.

باب الحروف التى تنصب الأسماء والنعوت وترفع الأخبار

فإن قال قائل : لم وجب أن تنصب هذه الحروف الاسم وترفع الخبر ، هلّا رفعت الاسم ونصبت الخبر؟ وبالجمله لم وجب أن تعمل؟

فالجواب فى وجوب عملها : أنها حروف تختص بالاسم ولا تدخل على الفعل وبعضها يحدث معنى فى الاسم ، وأواخرها كأواخر الفعل الماضى ، فلما شاركت الفعل فى لفظها ولزومها (٤) / الاسم وجب أن تعمل عمله ، والذى أوجب لها أن تعمل عملين الرفع والنصب (٥) أنها عباره عن الجمل وليس لها معنى فى العباره

١- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

٢- فى الأصل : فجاءوا.

٣- جاء فى الأزهيه أن الألف واللام دخلت على (الذى) للتعريف ، ويرى ابن هشام أن الألف واللام فيها زائده لازمه على القول بأن تعريفها بالصله. وللتفصيل انظر الأزهيه : ٣٠١ باب الأصل فى (الذى) واللغات فيها. والمغنى : ١ / ٥٢.

٤- سبق الزجّاجى الورّاق إلى هذه العلّه حين قال : " ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب فى ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّى إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظا ...". الإيضاح ٦٤.

٥- وهذا ما ذهب إليه البصريون ، أمّا الكوفيون فيجعلون الخبر باقيا على رفعه قبل دخولها انظر الإنصاف ٨٢ المسأله (٢٢) ، (ط ليدن).

عن الاسم المفرد فلما اقتضت اسمين وجب أن تعمل لما ذكرناه فيها ، ولا يخلو عملها فيها من أحد ثلاثه أشياء ، إمّا أن ترفعهما جميعا [أو تنصبهما جميعا (١) أو ترفع أحدهما وتنصب الآخر ، فلم يجز رفعهما جميعا لأنها](٢) قد جرت مجرى الفعل فى العمل والفعل لا يجوز أن يرفع فاعلين بغير اشتراك ولا تثنيه ، فلو رفعت الاسمين لخالفت ما شبّهت (٣) به وهو الفعل ، ولم يجز أن تنصبهما جميعا لأن الفعل الذى شبهت به لا يجوز أن ينصب بغير فاعل يكون معه ، فلو نصبنا بها الاسمين لصارت بمنزله فعل نصب مفعوله بغير فاعل وهذا لا يوجد فى الأصل والفرع ، وأولى ألا يوجد فيه ، فلم يبق من الأقسام إلا أن تعمل فى أحدهما رفعا وفى الآخر نصبا ليكون المرفوع كالفاعل ويكون المنصوب كالمفعول ، وإنما وجب أن يكون المرفوع (٤) مؤخرا والمنصوب مقدما وإن كان الأصل فى الفعل أن يكون فاعله قبل مفعوله (٥) لوجهين أحدهما : أن لو رفعنا الأول ونصبنا الخبر لجرى المفعول مجرى الفاعل ، فكان يجوز إضماره ولو أضمرناه لم يخل من أن يكون المضمر غائبا أو متكلما أو مخاطبا وإضمار الغائب مستتر فيما عمل فيه كقولك : قام زيد ، فلو قيل لك : أضمر زيدا لقلت : قام ، فلو جاز أن ترفع (إن) وأخواتها الاسم الذى يليها لوجب أن يستتر ضميره فيها إذا كان غائبا ويظهر تاء المتكلم نحو قولك : أنت ، لو تكلم به ، فكان ذلك يؤدى إلى اللبس بأنت ، وإلى إضمار فى

١- قال ابن هشام فى حديثه عن (إنّ): " ... وقيل : وقد تنصبهما فى لغه كقوله : إذا اسوّد جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ؛ إن حرّاسنا أسدا ..." المغنى ١ / ٣۶.

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

٣- فى الأصل : شبهته.

۴- فى الأصل : المفعول.

۵- قال المالقى : فى ذلك : " ... إلا أنه تقدم المنصوب لازم على المرفوع فى بابها ، تنبيها على أن عملها بحق الشّبه لا بحق الأصل ، ولم تتصرف تصرف الأفعال ، فلا يجوز فى معمولها تقدم آخرها على الأول ولا عليها لذلك" ١١٨ - ١١٩.

الحروف ، والحروف لا يجوز الإضمار فيها لأنها جوامد لا تتصرف ، وإنما جاز الإضمار فى الأفعال لأن فى أوائلها حروفا تدل على الضمير ، وحمل ما لا دلاله فيه على ما فيه الدلاله لاشتراكها فى الفعليه فهذا الذى يجوز فى الأفعال دون الحروف والأسماء (١).

فإن قال قائل : أليست قد شبهت بالفعل وهى حرف ومع هذا فقد رفعت الاسم ونصبت الخبر فلم يجب من حيث رفعت أن تضمر (٢) فيها مرفوعا فهلا عملت (إن) الرفع فيما يليها (٣).

قيل لم يكن على كونها حرفا دلاله إذ كان لفظها لفظ الفعل وعملها عمله ، وترك التصرف فى الشىء لا يدل [على](٤) أنه حرف ، لأن من الأفعال ما لا تتصرف نحو : نعم وبئس ، فلو رفعت (إن) الاسم لم يعلم أنها حرف فجعل عملها فيما بعدها مخالفا لعمل الفعل ليدل بذلك على أنها حرف لو لا ما ذكرناه لكان حقها أن ترفع الاسم وتنصب الخبر لتجرى مجرى الفعل الذى شبهت به.

وأما (ما) فلم تشبه الفعل من جهه اللفظ وإنما أشبهته من جهه المعنى فأعطيت عمله لأن اللبس يرتفع.

فأما ما ذكرناه فى (إن) من الإضمار فليس يعرض فى (٥) ما [لأن الضمير إذا اتصل به لا يوجب لبسا فى اللفظ كما يوجبه فى أن ، وإنما لم يلزم فى (٦) ما](٧)

١- لم يذكر المؤلف الوجه الثانى.

٢- فى الأصل : يضمر.

٣- فى الأصل : فيها.

٤- زياده ليست فى الأصل.

٥- فى الأصل : فيما ، وهو هنا يتحدث عن الأداه (ما).

٦- فى الأصل : فيما.

٧- كتبت على الهامش فى الأصل.

ولزم فى (أن) من الإضمار فيها لأن (أن) تعمل فى جميع اللغات عمل الفعل فكان يجب أن يقع الإضمار فيها كوقوعه فى الفعل ولم يجز أن يستتر الضمير فى (ما) ولا يتصل بها وإن عملت الرفع لأنه قد يبطل عملها فى جميع اللغات إذا تقدم خبرها فلم يعتد بها وجرت مجرى ما لا يعمل / من الحروف فلهذا لم يجب فيها من الحكم ما وجب فى (أن) وأخواتها ، وقد دخل فى هذا الفعل من علّه مخالفه عملها لعمل الفعل فى نصبها لما يليها ورفعها للخبر.

فإن قال قائل : أليس إذا نصبت الاسم ورفعت الخبر فقد عملت فى الخبر وقد قلت إن (ما) تعمل فى الاسم رفعا يجب أن يستتر فيها ضميره وهذا الشرط غير موجود فيها ، وإن رفعت؟

فالجواب فى ذلك أن الذى منع من استتار ضمير ما رفعته إذ كان مؤخرا أنه لا يجوز تقديمه إذا كان مظهرا فلما كان الظاهر لم يجز تقديمه إذا كان مظهرا لم يجز أيضا تقديم ضميره ، فلهذا لم يجز أن يستتر ضمير ما رفعته إذا كان مؤخرا ، ويجب استتاره لو وقع مقدما إذ لا مانع يمنع من ذلك.

فإن قيل : فهلّا كان المانع مما رفعته (أن) لو وقع متقدما هو أنها حروف لا يصح الإضمار فيها؟

قيل له : إنما يجب ما ذكرته لو كان لا طريق إلى إعمالها إلا على هذا الوجه ، فأما إذا جاز أن تعمل عمل الفعل على طريق يشبه عمل الفعل كان أولى من أن تعمل عمله ولا تجرى مجراه.

فإن قيل : فما الذى منع من التقديم والتأخير؟

قيل له : ضعفها فى أنفسها إذ كانت حروفا لا تصرف فى أنفسها فإنما عملت بالتشبيه به فألزمت وجها واحدا.

فإن قال : فلم خصت الظروف وحروف الجر بالفصل بينها وبين ما تعمل فيه؟

فالجواب فى ذلك : أن الظروف وحروف الجر ليس مما تعمل فيها (إن) وذلك أنك إذا قلت : إن زيدا عندك ، فعندك منصوب بإضمار فعل تقديره استقر عندك ، فاستقر فى التحقيق هو موضع الخبر والظروف مفعوله فيها ، فإذا قدمت فلم تقدم شيئا قد عملت فيه (إن) ، وإنما لم يجز تقديم ما عملت فيه (إن) لضعفها ، فأما تقديم ما عمل فيه غيرها فليس بمنكر إذا كان ذلك العامل فعلا ، والفعل يعمل فى مفعوله مقدما ومؤخرا.

فإن قال قائل : أليس عندكم أنه لا يجوز كانت زيدا الحمى تأخذ ، لأن زيدا منصوب (1) بتأخذ وتأخذ الخبر كما أن الظرف منصوب باستقر ، واستقر هو الخبر ، فمنعتم من وقوع زيد بين كان واسمها لأنه بمنزله الأجنبى فلم تجز الفصل بين كان واسمها إذا كان الفعل والفاعل كالشىء الواحد فهلّا منعتم من جواز الفصل بين إن واسمها بالظرف إذ قد صار كالأجنبى وحكم اسم إن كحكم اسم كان ، وإن كان أحدهما منصوبا والآخر مرفوعا لاشتراكهما فى أنهما كانا مبتدأين دخلت عليهما إن وكان؟

فالجواب فى ذلك : أن كان وإن حكمهما واحد فيما سألت عنه ونظير مسألتنا أنه يفصل بين كان واسمها بظرف قد عمل فيه الخبر كما جوزنا الفصل بين إن واسمها بظرف قد عمل فيه خبرها ، فلو قلت : كان خلفك زيد قائما ، لجاز ، ولو قلت : إن زيدا عمرا ضارب ، لم يجز فى كان.

فإن قال قائل : من أين خالفت الظروف لسائر الأسماء حتى جاز الفصل بها؟

فالجواب فى ذلك من وجهين :

۱- فى الأصل : منصوبا.

أحدهما : أن الظروف قد تقوم مقام الأخبار نحو قولك : إن زيدا خلفك ، فلما / كفت عن الخبر ، وقامت مقامه لم يضر كالأجنبى من الاسم ؛ وإن كانت فى تقدير مفعول الخبر ، فجاز الفصل بها لأنها قد صارت كالخبر ، فأما غيرها من الأسماء فلا تقوم مقام الخبر فصار أجنبيا محضا فلم يجز أن تتخلل بين شيئين أحدهما (١) مع الآخر كالشىء الواحد.

والوجه الثانى : أن الظروف فيها اشتمال على الجمله التى تتعلق بها فقدمت الظروف وأخرت فقد صارت بهذا الاشتمال على الجمله والتعلق بها والاحتواء عليها بمنزله بعض الجمله وما ليس بأجنبى من الاسم والخبر فجاز ذلك أن تفصل به ، فجاز الفصل بها ، ولم يجز بغيرها تقدير هذا المعنى والفصل به لأنه ليس له هذا المعنى الذى فى الظروف.

فإن قال قائل : فما الذى أحوج إلى تقدير فعل مع الظروف غير الاسم المتقدم نحو قولك : إن زيدا خلفك ، والخلف غير زيد وهو فى موضع خبره؟

قيل له : لا يجوز أن يكون ضمير فاعله وذلك الضمير يرجع إلى المخبر عنه ، فبان بما ذكرنا أن الخبر فى الحقيقه استقر وأنه لا بد من تقديره لما ذكرناه. فأما الفعل الماضى والمستقبل إذا وقعا فى خبر (إن) لم يتغيرا عن حالهما ؛ لأن (أن) قد بينا أنها من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال فسلمت الأفعال من عامل فيها ، فبقى الماضى على فتحه وارتفع المستقبل لوقوعه موقع الاسم.

فإن قال قائل : إذا كانت (إن) لا يجوز أن تعمل فى الماضى والمستقبل كما لم تعمل فى الظروف وقد جوزتم تقديم الظروف فهلا جوزتم تقديم الفعل؟

فالجواب فى ذلك : أن الفعل وإن لم تعمل فيه (إن) فقد عملت فى موضعه

١- فى الأصل : إحداهما.

رفعا ويصير فى المعنى كأنّا قدمنا ما عملت فيه ، وأما الظروف فقد بينا أن العامل فيها استقر ، وليس ل (إن) عمل فيها ولا فى موضعها فلذلك جاز تقديمها وكذلك حكم الجمله إذا حلت محل الخبر لا يجوز تقديمها فهذه هى العلّه [فى المنع](١) من تقديم الفعل.

ووجه آخر وهو أن (أنّ) مشبهه بالفعل فكما لا يجوز أن يلى فعل فعلا فكذلك لا يجوز أن يلى ما شبّه به.

فإن قال قائل : فلم جاز العطف على موضع (أنّ ولكن) ولم يجز العطف على موضع باقى (٢) الحروف أعنى أخواتها؟

فالجواب فى ذلك أن (أنّ ولكنّ) لا يغيران معنى الابتداء ، و (كأن وليت ولعل) تحدث معانى من التشبيه والتمنى والترجى فيزول معنى الابتداء ، فجاز العطف على موضع (أنّ ولكنّ) لبقاء المعنى مع دخولهما ولم يجز فى (كأنّ) وأختيها لزوال المعنى معها واستيلاء المعانى المذكوره قبل هذا مع دخولها.

فإن قال قائل : هل العطف يقع علّى موضع (إن) وحدها أو على موضع زيد أو على موضعهما جميعا؟

قيل له : بل على موضعهما جميعا والدليل على ذلك أن (إن) عامله فيما بعدها غير منفصله منه وليس لها فى نفسها حكم فيجوز العطف عليها ، فأما زيد فى نفسه فلا يصح أن يقال موضعه رفع لأنا إنما نقول موضع الشىء رفع أو نصب إذا لم يبن فيه أثر العامل نحو قولك : إن هذا زيد ، ف (هذا) تقول : إن موضعه نصب ، لأن (إن) لم تؤثر فى لفظ هذا ولو جاز أن تقول : إن موضع زيد رفع / لأدى ذلك إلى تناقض ، وذلك أنه لو جاز أن تقول : موضع زيد رفع لكنا إذا

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

٢- فى الأصل : باق.

قلنا : إن هـذا زيـد ، يجب أن تقول : إن هـذا موضـعه نصب ورفع لحلوله محل زيـد فى اللفظ والمعنى فقد بان بما ذكرناه أنه لا يصلح أن يكون موضع (إن) رفعا وحدها ولا موضع زيد ، وإنما استحقا هذا الحكم باجتماعهما.

وقـد امتنع بعض النحويين من جواز العطف على موضع (لكن) لـدخول معنى الاسـتدراك فى إبطال حكم الابتـداء كدخول (١) معنى التشبيه فى (كـأن) والتمنى فى (ليت) وهـذا الـذى قـاله ليس بشـىء وذلك أن (لكن) يسـتدرك بها بعـد النفى (٢) فتصير الجمله المسـتدركه بمنزله الابتـداء والخبر ألا ترى أن القائل إذا قال : ما زيد ذاهبا لكن عمرو شاخص ، فأدى ما يسـتفيد لو قال : عمرو شاخص فصار حكم الاسـتدراك لا تأثير له فى رفع حكم المبتدأ وإذا خففنا (لكن) كان رفع (٣) ما بعدها بالابتداء والخبر وحكم الاستدراك باق فثبت بما ذكرناه أن دخول هذا المعنى فى (لكن) لا يؤثر فى حكم المبتدأ.

فإن قال قائل : لم صار العطف على موضع (أن) أجود من العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد؟

قيـل : هو ضـعيف فى كـل موضع وإنما ضـعف لأن الفعل والفاعل كالشـىء الواحـد ، وربما يسـتتر الضـمير الفاعل فى الفعل فلو عطفنـا على الضـمير من غير توكيـد لصـرنا قـد عطفنـا على بعض الفعـل أو على نفس الفعل فقبـح العطف لهـذا المعنى فإذا أكد الضمير صار التوكيد عوضا من اتصال الضمير بالفعل واختلاطه به فكأنا قد عطفنا على ظاهر.

وأما العطف على موضع (أن ولكن) فحسن فى نفسه ، لأنه لا مانع يمنع منه ، فلما

١- فى الأصل : كدخوله.

٢- للتفصيل فى المسأله انظر : الرصف ٢٧٤ - ٢٧٦ ، والمغنى ٣٢٤.

٣- فى الأصل : رفعا ، وقد أكثر الناسخ من هذه الأخطاء الإعرابيه.

كان العطف على الموضع يعرض فيه ما ذكرنا من القبح وكان العطف على موضع الضمير المرفوع فى كل موضع قبيحا من غير توكيد فاجتمع مع شىء غير مستقبح وجب أن يكون العطف على الموضع أقوى من العطف على الضمير لسلامته من القبح ، وحصول القبح فى العطف على الضمير ، يدل على صحه ما ذكرناه أنه لا فرق بين أن تقول : جاءنى هذا وعمرو ، وبين قولنا : جاءنى زيد وعمرو وإن كان زيد يتبين فيه الإعراب وهذا لا يتبين فيه الإعراب ، فكذلك حكم (إن) وما بعدها لا فرق بين العطف على الموضع وبين العطف على المبتدأ لو تجرد من (إن).

فإن قال قائل : فهل يجوز أن تعطف على الموضع قبل (١) تمام الخبر نحو قولك : إن زيدا وعمرو قائمان؟

قيل له : لا.

فإن قال : فما الفصل بين جوازه بعد تمام الخبر وامتناعه قبل الخبر؟

فالجواب فى ذلك أن الذى منع من المسأله الأولى أن شرط ما يعمل فى الاسم أن يعمل فى الخبر ، فإذا قلنا : إن زيدا قائم ، فزيد نصب بإن وقائم رفع بإن ، وإذا قلنا : إن زيدا وعمرو قائمان ، وجب أن يرفع عمرو بالابتداء لأنه عطف على موضع الابتداء ووجب أن يعمل فى خبر عمرو الابتداء وفى خبر زيد أن وقد اجتمعا فى لفظه واحده وهو قوله : قائمان فكان يؤدى إلى أن يعمل فى اسم واحد عاملان وهذا فساد ، فلهذا صحت المسأله والفراء / يجيز مثل المسأله الأولى (٢) إذا كان اسمان أحدهما مكنى أو مبهم لا يتبين فيهما الإعراب نحو :

١- فى الأصل : فهل وهى لا تناسب المعنى المراد.

٢- قال الفراء : " ... ولا أستحب أن أقول : إن عبد الله وزيد قائمان لتبيّن الإعراب فى عبد الله وقد كان الكسائى يجيزه لضعف إنّ. وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا ... وقيار ليس هذا بحجه للكسائى فى إجازته (إن عمرا وزيد قائمان) لأن قيارا قد عطف على اسم مكنّى عنه ، والمكنّى عنه لا إعراب له فسهل ذلك" معانى القرآن ١ / ٣١١.

إنـك وزيـد ذاهبـان ، وإن هـذا وعمرو منطلقـان وما ذكرناه من الحجه فيما يتبين فيه الإعراب لا يغير حكم العامل عن عمله ، بل حكمه فيهـا وفيما يتبين فيه الإعراب سواء ، فإن قلت : إن زيـدا وعمرو قائم ، فأردت الخبر جازت المسأله ، والأجود فى تقـديرها أن يكون المحـذوف خبر الاسم الثـانى ، وإنمـا أخبرنـا الوجه الأول لأن الخبر يلى الاسم الثـانى فلا يبقى علينا من التوسع فى المسأله إلا حـذف خبر الأول ولو قـدرنا حـذف الثانى لأوجب ذلك اتساعين فى المسأله وهما حـذف الأول والتقـدير فى الخبر المذكور والمتقدم ، وقد جاء فى الشعر كقول الشاعر (۱) :

فمن يك أمسى بالمدينه رحله

فإنى وقيار بها لغريب

فأتى بخبر واحـد اكتفاء بما ظهر ، وإنما جوزنا الوجه الثانى لأنه صـحيح المعنى ، وهذا التقدير الذى جوزناه ليس بممتنع مثله فى الكلام إن شاء الله ، ويـدل على حسن الوجه الثانى إدخال اللام فى قوله : لغريب وإنما يحسن دخول هذه اللام فى خبر (إن) فأما دخولها فى خبر المبتـدأ فضـعيف ، وإنما يجوز ذلك على تقدير مبتدأ محذوف كأنك وقيار لهو غريب ، لأن حق هذه اللام ألا تدخل على المبتدأ فلما رأيناها فى هذا البيت داخله على الخبر دلّ ذلك على أن الخبر للأول.

۱- نسبه لضابئ بن الحارث البرجمى سيبويه فى الكتاب ۱ / ۷۵ ، والمبرد فى الكامل ۱ / ۴۱۶ ، والسيرافى فى شرح أبيات سيبويه ۱ / ۳۶۹ ، وابن الأنبارى فى الإنصاف ۱ / ۹۴ - ۹۵ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ۸ / ۶۸ ، والسيوطى فى شرح شواهد المغنى ۲ / ۸۶۷ وأورد بعضـا من قصـيدته. وجاء البيت أيضا فى : معانى القرآن للفراء ۱ / ۳۱۱ ، وشـرح أبيات سيبويه للنحاس ۳۳ وفى ۱۴۱ على أن الواو فى معنى (مع) ، وأوضـح المسالك ۱ / ۲۵۶ ، ومغنى اللبيب ۶۱۸ و ۸۱۱ ، وابن هشام مع كونها (لغريب) خبرا ، وقيار مبتدأ ، واستدل بها على جواز العطف على اسم إنّ بالرفع بشرطين ، استكمال الخبر ، كون العامل أنّ ، إنّ ، لكنّ ، والهمع ۵ / ۲۹۰ - ۲۹۱ ، والخزانه ۱۰ / ۳۱۲.

باب الأفعال التى ترفع الأسماء وتنصب الأخبار

(١)

إن قال قائل : لم وجب لهذه الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار وليست بأفعال مؤثره ، وإنما يخبر بها (٢) عما مضى ، ويخبر عما يستقبل ، ولا تخبر أنه قد وقع فعل على مفعول نحو قولك : كان زيد قائما؟

فالجواب فى ذلك : أن هذه الأفعال لما كانت عباره عن الجمل وجب من حيث كانت أفعالا أن تجرى حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال ، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنيه وهذا لا يوجد له نظير فى الأفعال الخفيفه فوجب أن يرفع أحد الاسمين ليكون المرفوع كالفاعل ، وتنصب الثانى ليكون كالمفعول فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار.

والدليل على أنها أفعال وجود التصرف فيها ، واتصال الضمير بها الذى لا يتصل إلا بالأفعال كقولك : كان يكون فهو كائن ومكون ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ، وتقول : كنت ، كما تقول : ضربت ، فهذا دليل قاطع على أنها أفعال وكذلك أيضا (ليس) فعل لأنه تقول لست كما تقول ضربت.

فإن قال قائل : فما الذى منع ليس من التصرف (٣)؟.

فالجواب فى ذلك أنه لما دخلها معنى النفى ضارعت (ما) التى للنفى ، حتى إن بعض العرب (٤) يجرى (ليس) مجرى (ما) ، فلما دخلها شبه الحروف والحروف لا تتصرف ، لم تتصرف هى أيضا وألزمت وجها واحدا.

١- أى الأفعال الناقصه ، ولم تكن هذه التسميه قد عرفت بعد.

٢- فى الأصل : يخبر عنه بهاعما ... ، وفيها زياده لا فائده منها.

٣- انظر الكتاب ١ / ۴۶ (هارون) و ١ / ٥٧ هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغه أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله.

۴- وهم أهل الحجاز الذين أعملوا (ما) عمل (ليس).

فإن قال قائل : فلأى زمان تستعمل؟

قيل له : لنفى الحال والاستقبال (١) / كقولك : ليس زيد قائما أمس.

فإن قيل : فلم خصت بنفى الحال دون الماضى؟

قيل : لما كان الأصل فيها أن تتصرف فى جميع الأزمنه الثلاثه ومنعت ما تستحقه من التصرف لشبه الحرف ، وجب أن يبقى لها أكثر حكمها ولا يزيلها الشبه من أكثر حكمها ؛ فجعلت لنفى زمانين ومنعت زمانا واحدا وهو الماضى (٢) ، لأن لفظ زمان الحال والاستقبال واحد لما تضمن من كثره الفائده ، ويجوز أن تكون لما تعينت لنفى الحال والاستقبال اللذين يدل عليهما لفظ الماضى استغنى عن أن يستعمل منها لفظ المضارع.

فإن قال قائل : فهلا استعمل لفظ المضارع ، وأسقط لفظ الماضى؟

ففى ذلك ثلاثه أجوبه :

أحدها أن الحروف أشبه بالفعل الماضى من المضارع ، لأن الماضى مبنى كبنائها ، وقد بينا أن بدخول النفى أشبهت الحروف فوجب أن يستعمل اللفظ الذى أشبه الحروف دون ما لا يشبهها فلهذا خصت بالماضى.

والوجه الثانى : أن الماضى أخف فى اللفظ من المستقبل فوجب أن يستعمل الأخف لأنّا نصل به إلى ما لا نصل بالأثقل.

والوجه الثالث : أن المضارع فرع على الماضى من جهه اللفظ ، ألا ترى أن لفظ الماضى ليس فيه زائد ولفظ المضارع يتضمن لفظ الماضى وزياده حرف ، فكان استعمال لفظ الأصل أولى من استعمال لفظ الفرع.

١- انظر فى ذلك الصاحبى ١۴٠.

٢- تفيد (ليس) نفى الحال ، ولا تنفى غيره إلّا بقرينه. انظر المغنى.

ويحتمل وجها رابعا : وهو أن هذا الفعل لما خولف به عن طريق أخواته من الأفعال جعل لفظه مخالفا لحكم ما ينفيه ؛ ليدل بهذا الخلاف فى اللفظ على أنه قد ألزم وجها واحدا ، ولو استعملوا من (ليس) المضارع لم يكن فى المستعمل على خروجه من الأصل وجاز أن يشك فى استعمال لفظ الماضى ، فعدل به إلى جهه ترفع الشك من هنا.

فإن قال قائل : فلم لزمت بعض هذه الأفعال (ما) نحو : ما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتئ ، وما دام ، وهل ل (ما) فيها حكم واحد؟

فالجواب فى ذلك أن (ما) فى دام وحدها مخالفه ل (ما) فى باقى الأفعال ، وذلك أن (ما) فى ما زال تبقى من سائر الأفعال للنفى وهى فى (مادام) لغير النفى (١) وإن (ما) مع ذلك بمنزله المصدر والنائب عن الفعل ، والدليل على ذلك أنه لا يصح الابتداء بها وإنما تستعمل متعلقه بفعل كقولك : إنى أنتظرك ما دمت قائما ، والمعنى : وقت دوام قيامك ، فموضع الوقت نصب بانتظارك ، فلما حذفت الوقت صار موضع (ما دام) نصبا لقيامه مقام الوقت كما تقول : انتظرك خفوق النجم ، ولو كانت فى مادام للنفى لوجب أن يبتدأ بها كما يبتدأ بأخواتها من الأفعال التى معها كقولك ما زال زيد قائما ، وما انفك عمرو ذاهبا فبان بذلك اختلاف حكم ما ذكرناه.

وإنما لزمت هذه الأفعال (ما) سوى دام لأن فيها معنى النفى ، وذلك أن قول القائل : زال زيد وبرح ، أى : انتفى من هذه المواضع ، وفتئ بمنزله زال فى المعنى ، وانفك معناه : افترق ، والافتراق / بمعنى الانتفاء لأنه زوال عن (٢) حال الاجتماع ،

١- قال الخليل فى حديثه عن (ما) فى موضع الظرف : " قول الله تبارك وتعالى : (ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ*) أى : بقاء السموات والأرض. وموضعها النصب". انظر كتاب الجمل فى النحو : ٣٠٨.
٢- فى الأصل : على ، وقد أثبت ما يناسب الفعل من حروف الجر.

فلما كانت هذه الأفعال متضمنه لمعنى النفى ومن شرط النفى إذا دخل عليه نفى صار إيجابا ألا ترى أن قول القائل : ما زال زيد ذاهبا معناه أنه ذاهب فلهذا خصت بالنفى ، وغيرها من الأفعال لا تتضمن النفى وإنما هى للإيجاب المحض نحو : كان ، وأصبح وما أشبههما ، فإن أردت الإيجاب جردتهما من حروف النفى ، فإن أردت النفى أدخلت (ما) فاعلمه.

واعلم أن كان تستعمل على ثلاثه أوجه (١) : أحدها : أن ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كما (٢) ذكرناه ، فهذه إنما هى عباره عن الزمان فقط.

والوجه الثانى : أن تقع ملغاه من العمل والمعنى ، وقد تكون ملغاه من العمل دون المعنى ، وأحسن ذلك فيها إذا أردت الإلغاء أن تؤخرها أو توسطها ، فمما جاءت فيه ملغاه فى المعنى واللفظ الإلغاء بعد التوكيد وتحسين اللفظ قوله تعالى : (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) [مريم : ١٩ / ٢٩](٣) ، والمعنى كيف نكلم من صار فى المهد صبيا ، فصبيا نصب على الحال والعامل فيه نكلم والتقدير : كيف نكلم من هو فى المهد فى حال الصبا ، ولو جعلت كان معنى الماضى يخرج عيسى عليه السلام من أن يكون له اختصاص بهذا الحكم من بين سائر الناس ، ألا ترى أن جميع الناس قد كانوا صبيانا فى المهود فدل بعجب القوم من قول مريم أن عيسى عليه السلام يتكلم فى حال الصبا (٤) فأما ما تدخل فيه ملغاه فى العمل دون المعنى فنحو قولك : زيد كان قائم ، والمعنى زيد قائم كان ، فقد أفادت (كان) معنى المضى وإن لم تعمل. واعلم أن (كان) متى ألغيت فلا بد لها من فاعل فى

١- للتفصيل انظر شرح ابن عقيل على الألفيه ١ / ٢٨٨.

٢- كتبت فى الأصل : كاما.

٣- والآيه : (فَأَشارَتْ إِلَيْهِ قالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ،) ذكر العكبرى فى التبيان الوجوه المختلفه فى إعرابها ؛ فذكر الحال ، وزياده كان ، كما ذكر كونها تامه وناقصه وبمعنى صار. ووجه الحال لا يحوج إلى معنى صار. انظر : إملاء ما منّ به الرحمن ١١٣.

٤- وهذا الكلام مطابق تماما لما قال المبرد فى المقتضب ٤ / ١١٧ - ١١٨ (لجنه إحياء التراث).

المعنى لأن الفعل لا يخلو من الفاعل فإذا قلت : زيد قائم كان ، فالمعنى كان الكون ، فالكون هو الفاعل لكان ، وهو بمعنى الجمله المتقدمه ومثله قول الشاعر (١) :

سراه بنى أبى بكر تساموا

على كان المسوّمه العراب

أى على المسومه العراب كان تساميهم.

والوجه الثالث من أحكام كان أن تكون بمعنى وقع وحدث فتكون فعلا حقيقيا ، فيرتفع الاسم بعد كان كارتفاعه بعد قام بقام ، ولا تحتاج إلى خبر ومتى ذكرت بعدها اسما صفه نكره كانت منصوبه على الحال كقولك : كان الأمر ، أى حدث ووقع ، فإن قلت : كان الأمر معجبا ، نصبت معجبا على الحال ، ومثله قوله تعالى (٢) : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ) [النساء : ٤ / ٢٩] فى قراءه من رفع التجاره ، أى إلا أن تقع التجاره ، ومثله قول الشاعر (٣) :

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى

إذا كان يوم ذو (٤) كواكب أشهب

أى إذا وقع يوم.

واعلم أن (زال) التى تحتاج إلى اسم وخبر أصلها : فعل ، يفعل ، كعلم يعلم تقول

١- البيت من البحر الوافر ، وجاء فى : أسرار العربيه ١٣٦ ، شرح المفصل ٧ / ٩٨ وورد عنده : جياد بنى أبى بكر تسامى ، وشرح الكافيه لابن جماعه ٤١٤ وورد الشطر الثانى عنده : على كان المطهمه الصلاب ، ارتشاف الضرب ٢ / ٩٨ - ٣ / ٢٩٠ ، أوضح المسالك ١ / ١٨١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٧٠ ، شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ١ / ٢٢٥ الهمع ٢ / ١٠٠ ، الخزانه ٩ / ٢٠٧. وشرح البيت كما جاء فى حاشيه شرح ابن عقيل : إن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربيه التى جعلت لها علامه تتميز بها عما عداها من الخيول ... ١ / ٢٩١ (ط ٢).

٢- والآيه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كانَ بِكُمْ رَحِيماً). وقد قرأها بالرفع أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب ، وقرأها بالنصب عاصم وحمزه والكسائى وخلف ، المبسوط فى القراءات العشر ١٧٨.

٣- ونسب لمقاس العائذى فى الكتاب ١ / ٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣ ، وهو فى المقتضب ٤ / ٩٦ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ / ٢٥٢ ، وأسرار العربيه ١٣٥.

٤- فى الأصل : ذوا.

من ذلك : زال يزال ، كما تقول : خاف يخاف ، فأما التى تقول فيها زال يزول ، فليست من هذا الباب فى شىء ولكنها تستعمل كغيرها (١) من الأفعال كقولك : زال زيد عن المكان يزول عنه ، وأما الأولى فلا تستعمل إلا / بحرف النفى لما ذكرناه.

وأما ما دام فقد تستعمل بغير (ما) إذا لم ترد المصدر والدلاله على الوقت كقولك : دام زيد على الشرب يدوم.

واعلم أن دام التى تستعمل مع (ما) لا يستعمل منها المستقبل ، لا يجوز أن تقول : ما يدوم زيد قائما ، وإنما ألزموه الماضى لأن القائل إذا قال : أنا أنتظرك ما دمت قائما ، فإنما يخبر عن حال وقت دوامه فلما كان هذا المعنى المقصود لا يحتمل إلا معنى واحدا لزم لفظا واحدا.

فإن قال قائل : فلم اخترتم أن يكون الاسم فى هذه الأفعال معرفه؟

قيل له : لأن هذه الأفعال ، وباب (إنّ) إنما تدخل على المبتدأ والخبر ومن شرط الخطاب أن يكون مبنيا على المعادله بين المتخاطبين فإذا أردت أن تخبر غيرك عن اسم بخبر لا يعرفه (٢) ، جاز أن ينصرف عن استماع خبره لأن الإنسان لا يهتم (٣) بخبر من لا يعرفه ، مع هذا فيكون المتكلم لم يعدل فى المخاطبه إذ لم يستو علم من يخاطبه فى معرفه المخبر عنه مع علمه ، فإذا كان المخبر عنه معرفه اهتم المخاطب بخبره وتساويا فى المخاطبه ، فلهذا اختير أن يكون المبتدأ معرفه ، وإنما جوزوا فى الشعر أن يكون الاسم نكره لإن الاسم والخبر يرجعان إلى شخص واحد ؛ ولا تشبه هذه الأفعال الأفعال المؤثره نحو قولك : ضرب زيد عمرا ، وإنما افترقت لدخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ، فوجب أن يكون ترتيب ما تعمل فيه كترتيب المبتدأ والخبر.

١- فى الأصل : فى غيرها.

٢- فى الأصل : لا تعرفه.

٣- فى الأصل : لا يتوهم.

وأما ضرب وأخواته من الأفعال فليست داخله على شيء مستغن قبل دخولها عليه ، وإنما يخبر بها عن سبب ما يقع عليه وليس ذلك أبدا يوجب أن يكون الفاعل أبدا معرفه للمتكلم ولا للمخاطب ؛ لأنه لا تحتاج أن يكون الفاعل معرفه لأنه لا يهتم (۱) بالفاعل أصلا ويكون اهتمامه وعنايته بالمفعول ، فإذا [كان](۲) كل واحد من الفعل والمفعول له حكم وفائده تختص دون صاحبه لم يجب اعتبار معادله الفاعل مع المفعول ، بل يجب أن يختبر اهتمام المخبر بالفاعل والمفعول فيقدم له ما يعلم أنه أهم عنده فاعلا كان أو مفعولا ، فلهذا اختلف حكم باب كان وحكم ما ذكرناه من الأفعال المؤثره ، ومما جاء فى الشعر فى جعل الاسم نكره والخبر معرفه قول الشاعر (۳)

كأن سلافه من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

العسل نكره وهى اسم كان ، والمزاج معرفه وهو الخبر ، وإنما حسن مثل هذا لأن العسل اسم جنس فتعريفه كتنكيره فى المعنى ، وقل ما يوجد فى أشعارهم أن يكون الخبر معرفه محضه والاسم نكره محضه لما ذكرناه من قبح ذلك.

فإن قال قائل : فلم يحسن فى النفى أن تخبر بالنكره نحو قولك : ما كان أحد مثلك ، وأحد نكره ومن أى وجه كان فى النفى ولم يجر فى الإيجاب؟

۱- فى الأصل : لا يتوهم.

۲- زياده ليست فى الأصل ، يقتضيها السياق.

۳- البيت لحسان بن ثابت وهو فى شرح الديوان ۳ ، الكتاب ۱ / ۴۹ ، ومعانى القرآن ۳ / ۲۱۵ ، والكامل ۱ / ۱۶۴ ، والمقتضب ۴ / ۹۲ وجاء فيه أن المازنى كان يروى البيت : يكون مزاجها عسلا وماء يريد : وفيه ماء ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ۲۰ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ۱ / ۵۰ ، ونسب للمازنى الروايه التى نسبها له المبرد فى المقتضب ، وشرح المفصل ۷ / ۹۳ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ۳۶ ، ومغنى اللبيب ۵۹۱ ، وشرح الكافيه لابن جماعه ۴۱۷ ، وارتشاف الضرب ۲ / ۹۲ - ۳ / ۳۳۶ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ۲ / ۸۴۹ ، والهمع ۲ / ۹۶ ، والخزانه ۹ / ۲۲۴ ونسب لبعضهم زياده (يكون). وهى لا تزاد بلفظ المضارع وقد وردت بعض روايات البيت : كأن خبيئه من بيت رأس ... ، أو كأن مدامه من بيت رأس ...

فالجواب فی ذلک : أن موضع کان موضع الإخبار للفائـده ، فمتی حصل فیها فائـده للمخاطب جاز اسـتعمالها ومتی بعـدت / من الفائـده لم یجز اسـتعمالها ، فلو قال قائل : کان رجل قائما ، لم یکن فی هذا الکلام فائده للمخاطب لأن المخاطب یعلم أن الدنیا لم تخل من رجل قائم ، ولو قال له : کان رجل فی الـدار قائما ، لکانت له فی ذلک فائـده لأن المخاطب قد یجهل أن یکون فی الـدار رجل قائم إذا کانت الدار معینه ، فقد بان بما ذکرناه أنه لا تختلف المعرفه والنکره فی الإخبار عنها إذا کان فی الخبر فائده إلا من جهه الحسن والقبح ، وجاز أن یخبر عن النکره لأن المخاطب مسـتفید ما قد کان یجوز أن یجهله. ألا تری أنک إذا تقول : ما کان أحـد مثلک ، فقد یجوز أن یکون یعتقد أن له مثلا ثم یسـتفید بخبرک عنه خلاف ما کان یعتقده ، فقد بان أن فی هذا الخبر وإن کـان نکره فائـده ، وإن لم یجز اسـتعمال عکس هـذا فی الواجب نحو : کان أحـد مثلک ، لأن أحـدا اسم عام والنفی یصح أن یقع علی عموم الأشیاء ولا یصح إیجابها ، ألا تری أنک لو قلت : ما جاءنی أحد ، لصح الکلام ، ولو قلت : جاءنی أحد ، کان محالا إذا أردت بأحـد الناس أجمعین وإنما اختص النفی بهـذا لأنه قـد یصح نفی الضدین ولا یصح إثباتهما نحو قولک : زیـد لیس بالأبیض ولا الأسود ، ولا یجوز أن تقول : زیـد أبیض أسود ، فجاز أن یختص النفی ببعض العبارات التی للعموم لأن فی العموم اجتماع الأضـداد ، کما جاز أن یختص بجواز نفی الضـدین ، ولم یجز وقوع العموم المختص بالنفی فی الإیجاب کما لا یجوز اجتماع الضدین فی جوهر واحد (۱).

فإن قال قائل : فلم جاز تقدیم الخبر علی هذه الأفعال ولم یجز تقدیم الاسم؟

قیـل له : إن الاسم المرفوع فی هـذه الأفعال مشـبه بالفاعل والخبر مشـبه بالمفعول ، ومن شـرط المفعول أنه یجوز أن یتقـدم علی الفاعل والفعل ولا یجوز تقدیم الفاعل

۱- انظر سیبویه ۱ / ۵۴ هذا باب تخبر فیه عن النکره بنکره. (هارون).

على الفعل لما سنبيّنه فى باب الفاعل والمفعول به ، فجوزنا تقديم الخبر على الفعل تشبيها بالمفعولات ، وامتنعنا من تقديم الاسم كما امتنعنا من تقديم الفاعل فاعلمه (١) ، واعلم أن سيبويه قد نص على جواز تقديم خبر ليس عليها فى مسأله (٢) ، وإن كان فيها معنى النفى ، ووجه جوازه أنّ (ليس) فعل فى نفسها وإنما منعت من التصرف للاستغناء عن نفى الزمان الماضى بغيرها ولما ذكرناه من العلل ، وهذا المعنى ليس ينقص به فى ذاتها وهى مع ذلك تعمل فى جميع الأسماء المعرفه والنكره والمضمره والظاهره ، فوجب أن يجوز تقديم خبرها عليها كما يجوز فى غيرها من الأفعال (٣). ولا يلزم جواز ما تعمل فيه نعم وبئس ، وفعل التعجب ، لأن نعم وبئس لا يعملان فى المعارف غير الأجناس فقد نقصتا من درجه ليس فجاز أن يمتنع تقديم المفعول عليها. وأما فعل التعجب فقد أجروه وإن كان فعلا مجرى الأسماء فصغروه كما يصغرون الأسماء ، فبعد عن حكم الأفعال الحقيقيه ، ومع هذا فلا يتصل بضمير الفاعل وإنما يضمر فيه الفاعل فقد نقص بما ذكرناه عن رتبه ليس ، ومع هذا لا يؤنث وهذا مما يوجب نقص فعل التعجب عن حكم ليس فقد افترقا فى / جواز تقديم المفعول.

فإن قال قائل : فعسى يتصل (٤) به ضمير الفاعلين ويؤنث ومع هذا فلا يجوز

١- قال سيبويه : " وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد". الكتاب ١ / ٤٥ (هارون).

٢- انظر ذلك فى الكتاب ١ / ٢٩ (بولاق).

٣- ناقش ابن عقيل هذه المسأله وبيّن اختلاف النحويين فى المنع والجواز فقال : " اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع ، وذهب أبو على وابن برهان إلى الجواز ؛ فتقول : (قائما ليس زيد) واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها ...". انظر شرح ابن عقيل على الألفيه ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ (ط ٢ دار الفكر).

٤- فى الأصل : يصل.

تقـديم مفعوله عليه نحو قولك : عسـى زيد أن يقوم ، فإن (يقوم) فى موضع نصب بعسـى ولا يجوز أن يتقدم المفعول نحو : أن يقوم عسى زيد؟

فـالجواب فى ذلـك أن عسـى - وإن كـانت على ما ذكره السائل - فليست مما تعمل فى جميع الأسـماء ؛ لأنه لا يجوز أن يكون مفعولهـا إلاـ (أن) مع الفعـل ولو قلت : عسـى زيـد القيـام أو قيامـا ، لم يجز لأنهـا جعلت لتقريب الفعـل ، وإذا دخلت على الفعل المضـارع كـان مسـتقبلا محضا ، فوجب أن يؤتى بلفظ الاسـتقبال المحض ليصـح تقريبه ، ولم يجز اللفظ بنفس المصـدر لأنه لا يدل على زمان بعينه ، فلما صارت عسـى تختص بالعمل فى بعض الأسـماء دون بعض نقصت عن رتبه (ليس) فمنعت من تقديم مفعولها.

فإن قال قائل : فهل يجوز تقديم الخبر على ما دام وما زال (١)؟

قيل له : لا يجوز ذلك عندى فأما امتناعه فى مادام فلأنه بمنزله المصدر وما تعلق بالمصدر فمن صلته وما فى الصله لا تتقدم على الموصول لأـنه يجرى منه مجرى بعض الاسم ، وبعض الاسم لا يتقـدم على بعض ، فلم يجز تقـديم خبر ما دام وما زال ، ف (ما) الـداخله على زال للنفى ومـا دخل فى حكم النفى لا يتقـدم عليه ، لأن الموجب للنفى حرف ، والحروف ضـعاف وليست لها قوه الفعل ، فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها ، فلهذا لم يتقدم الخبر على ما زال ولا على ما فى أوله (ما) للنفى من سائر الأفعال.

فـإن قـال قائـل : فلو كـانت (ما) فى ما زال للنفى لجاز أن تقول : ما [زال](٢) زيـد إلا قائما ، فلما امتنعت هـذه المسأله فى ذلك علمنا أنها مخالفه لحكم (ما) الداخله على كان فى قولك : ما كان زيد إلا قائما؟

١- للتفصيل انظر شرح ابن عقيل على الألفيه ١ / ٢٧٤ - ٢٧٧ (ط ٢ دار الفكر).

٢- فى الأصل : ما زيد إلا قائما ... ، وزال زياده ليست فى الأصل يقتضيها سياق المعنى.

فالجواب فی ذلک إن هذه المسأله إنما امتنعت من مازال لآن حکم الاستثناء أن یبطل حکم النفی إلا أنک إذا قلت : ما کان زید قائما ، نفیت القیام ، وإذا قلت : ما کان زید إلا قائما أثبت القیام ، فصار بمنزله قولک : کان زید قائما ، وکذلک لو جوزنا الاستثناء بعد (ما زال) لصار التقدیر : زال زید قائما ، وقد بیّنا أن ذلک لا یستعمل إلا بحرف النفی ، وإدخال حروف الاستثناء یبطل ما وضعت علیه ، فلهذا منعناها الاستثناء ولیس امتناعها من جواز الاستثناء لما ذکرناه یخرج عن أن تکون للنفی لأن (لیس) لا تخلو إذا أدخلت علی (زال) من أن تکون للنفی أو لغیره ، فلو کانت لغیر النفی لم یجز أن تخرج (زال) عن موضعها فی المعنی ، فلما وجدنا معناها ینقلب بدخول (ما) علیها ، علمنا أنها للنفی فوجب أن یجری علیها حکم النفی وإن کانت جمله الکلام فی معنی الإیجاب ، وقد أجاز بعض النحویین (۱) تقدیم خبر ما زال علیها لما ذکرناه من الشبه وشبهها بالإیجاب.

واعلم أن أمسی وأصبح وصار وأضحی قد تستعمل علی وجه آخر فیقال : صار زید إلی عمرو ، فلیست هاهنا الداخله علی المبتدأ أو الخبر لأنک لو أسقطتها من الکلام لم یجز أن تقول : عمرو إلی زید دون صار / فعلمنا بهذا التقدیر أنها لیست الداخله علی الابتداء والخبر ولکنها داخله لمعنی الانتقال والصیروره ، ولذلک جاز فیها هذا الاستعمال ، وصار زید إلی عمرو ، انتقل زید إلی عمرو ، وکذلک قد تقول : أمسی زید ، وأصبح عمرو ، وأضحی عبد الله ، وتسکت ویکون المعنی دخل زید فی وقت المساء ودخل عمرو فی وقت الصباح ودخل عبد الله فی وقت الضحی ، کما تقول : أظهر الرجل ، إذا دخل فی وقت الظهیره ، وبات تستعمل للّیل ، وأضحی للنهار ، وظلّ تستعمل فیهما جمیعا ، وإن کان الأشهر أن تستعمل فی النهار.

۱- وهم ابن کیسان والنحاس ، انظر شرح ابن عقیل علی الألفیه ۱ / ۲۷۶ (ط ۲ دار الفکر).

باب ما

إن قال قائل : ما الذى منع من تقديم خبر (ما) عليها (١)؟

قيل له : لأنها (٢) حرف مشبه بالفعل ، فلم تبلغ قوتها أن تتصرف فى معمولها إذ كانت هى فى نفسها لا تتصرف (٣).

فإن قال قائل : فما الذى أوجب إبطال عملها إذا فصلت بين الاسم والخبر بإلا (٤)؟

قيل له : لأن إلا توجب الخبر فبطل معنى (ما) فإنما هى مشبهه بليس من جهه المعنى لا اللفظ ، فإذا زال المعنى بطل عملها ؛ لأن الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها.

واعلم أن الأقيس فى (ما) ألا تعمل شيئا وإنما كان الأقيس فيها هذا لأنها تدخل على الاسم والفعل كما تدخل حروف الاستفهام عليهما (٥) ، وإنما يعمل العامل فى الجنس إذا استبدّ به دون غيره ، وهذا أصل فى العوامل ، و (ما) فى هذا ليست بالأسماء أولى منها بالأفعال ، ولكن أهل الحجاز لما رأوها بمعنى (ليس) تنفى ما فى الحال والمستقبل أجروها مجراها فى العمل ، وأصل موضع عمل الأفعال

١- قال الخليل : " ولا يقدمون خبر (ما) عليه ، لا يقولون : قائما ما زيد ، لأنه لا يقدم منفى على نفى ..." انظر الجمل فى النحو المنسوب للخليل ٣٠٥.

٢- فى الأصل : لأنه.

٣- قال سيبويه : " فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسىء من أعتب ، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ، كما أنه لا يجوز أن تقول : إنّ أخوك عبد الله على حد قولك : إن عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف إنّ كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته فكذلك ما". الكتاب ١ / ٥٩ (هارون).

٤- انظر المصدر السابق ، الصفحه نفسها.

٥- فى الأصل : عليها.

أن يكون فاعلها قبل مفعولها ، فرفع ما عملت فيه فقدم على منصوبها تشبيها ب (ليس) على أصل موضع عمل الأفعال ، فإذا زالت (ما) عن ترتيب الأصل زال عملها ورجعت إلى ما تستحقه من القياس ، وهذه العلّه كافيه فى (ما) وانصرافها عن العمل.

واعلم أن (إن) الخفيفه المكسوره الألف قد تدخل على (ما) زائده ، إلا أنها متى دخلت عليها بطل عملها للفصل بينها وبين ما تعمل فيه ، إذ كانت حرفا ضعيفا ، وجرت فى بطلان عملها إذا دخلت (إن) عليها مجرى (إنّ) إذا دخلت (ما) عليها نحو : إنما زيد قائم ، فصارت (إن) مع (ما) ك (ما) مع (إن) فى قولك : إنما زيد قائم.

فإن قال قائل : أيجوز إدخال الباء على خبر (ما) إذا تقدم؟ وما الفائده من إدخالها؟

فالجواب فى ذلك أنه غير ممتنع إذا أدخل الباء على خبر (ما) إذا تقدم كقولك : ما بقائم زيد ، والأحسن تأخيرها ، وأما فائده دخول الباء فلوجهين أحدهما : التوكيد للنفى.

والثانى : أن تقرر أنها جواب لمن قال : إن زيدا لقائم ، فالباء أدخلت بإزاء اللام فى خبر (إن).

فإن قال قائل : فلم كانت الباء أولى بالزياده من بين سائر الحروف؟ فالجواب فى ذلك أنها حرف واحد لا تفيد إلا الإلصاق. فلما أرادوا نفى الخبر أدخلوا الباء على الخبر لإلصاق (١) المعنى بالباء فلهذا كانت أولى من سائر الحروف بالزياده فى هذا الموضع على ما بيّناه ، وإنما قبح أن تلى الباء (ما) لما كان قبح أن تلى لام التوكيد ل (إن) ، وأما السبب فى قبح الموضعين أن اللام للتوكيد و (إن) للتوكيد فاستقبح الجمع بين توكيدين.

١- فى الأصل : للإلزاق.

والباء / قد بينا أنها لتوكيد (١) النفى فقبح أيضا أن يجمع بينهما لاشتراكهما فى المعنى.

فإن قال قائل : فقد جوزت أن تلى (الباء) (ما) فى قولك : ما بقائم زيد ، (واللام) لا يجوز أن تدخل على (أن) بحال فما الفصل بينهما؟

فالجواب فى ذلك أن (اللام) مجردها يفيد التوكيد للجمله التى تدخل عليها كما تفيد (أن) ، وهما جوابان للقسم فقبح الجمع بينهما لاشتراكهما فى معنى واحد ، وأما (الباء) فليست فى نفسها للنفى وإنما هى مؤكده لمعناها ، ولأجل مخالفتها فى المعنى لحكم النفى جاز أن يليه ، فلهذا خالفت اللام (الباء) لما ذكرناه.

فإن قال قائل : أليس تقول : جاءنى القوم كلهم أجمعون (٢) ، فتجمع بين توكيدين ، فهلّا جاز الجمع بين اللام و (إن)؟

فالجواب فى ذلك أن أجمعين يفيد ما لا يفيده كلهم ، وذلك أن قول القائل : جاءنى القوم كلهم ، يفيد مجيئهم ، والدليل على أنه لم يبق بعضهم ، وأجمعون يفيد ما أفاد كلهم ويزيد اجتماعهم فى حال المجىء ، فلما اختلف (٣) معنيا التوكيدين جاز الجمع بينهما ، وقبح الجمع بين (اللام) و (إن) لا تفاقهما فى المعنى.

فإن قال قائل : أليس قد تقول جاءنى القوم أجمعون أكتعون أبصعون ، فكل هذه الألفاظ التى بعد أجمعين لا تفيد إلا ما تفيد أجمعون وقد جمعت بين توكيدين بمعنى واحد؟

فالجواب فى ذلك : أن الأسماء التى بعد أجمعين لا معنى لها فى نفسها ولا تستعمل بحال مفرده ، وإنما أتبع أجمعين بها لتحسين المعنى وتوكيده ، فلهذا جاز

١- فى الأصل : للتوكيد.

٢- انظر الأصول ٢ / ٢١ - ٢٣ ، فقد تحدث ابن السرّاج عن التأكيد الذى يجىء للإحاطه والعموم (أجمعون ، كلهم).

٣- فى الأصل : اختلفت.

الجمع بينهما ، وتقول : ما زيد قائما ولا قاعدا أبوه ، فلك فى قاعد الرفع والنصب ، فالنصب على أن تعطف قاعدا على قائم ، وترفع الأب بقاعد ، فعلى هذا الوجه إذا ثبتت المسأله قلت : ما الزيدان قائمين ولا قاعدا أبواهما ، أفردت الفعل ؛ لأنه فعل الأبوين ، ومن شرط الفعل إذا ظهر فاعله بعده ألا يثنى ولا يجمع ، وإن كان اسما أجروه مجرى الفعل فى هذا الموضع فلهذا أفردته ، وأما قائم فإنما تثنيه فى المسأله ؛ لأن فيه فاعلا ومضمرا يرجع إلى زيد. وأما الرفع فى قاعد فعلى أن تجعل الأب مبتدأ وقاعدا خبره ، فإذا قدرته هذا التقدير صار ابتداء وخبرا ، لأنك إذا أفردت ما بعد حرف العطف فالخبر مقدم قبح الرفع ، وإن لم تقدر ما بعد حرف العطف فالرفع واجب ؛ لأنه ابتداء وخبر ، وعلى هذا الوجه ثنى قاعدا فتقول : ما الزيدان قائمان ولا قاعدان أبواهما ، لأن النيه فى قاعدين التأخير ففيها ضمير فاعل فى النيه فلهذا وجب. وتقول ما كل إبراهيم أبو إسحاق ، تنون إبراهيم ولا تنون إسحاق وإن كانا (١) معرفتين أعجميين ، والفصل بينهما أن كل اسم مفرد فلا بد من أن يكون نكره يدل على جنسه ؛ أعنى المسمى باسمه إذا نحى به هذا النحو ، و (كل) إحاطه ، فإذا وقعت على علم نكرته ودلت بالواحد الذى تقع عليه على جنسه ، فلما جاء إبراهيم بعد كل صار نكره أى أحد أمه كل واحد [منها](٢) يقال له إبراهيم انصرف ولحقه التنوين ، وأما إسحاق فلم يدخل عليه ما يزيله عن تعريفه فبقى على امتناعه / من الصرف ولو قلت : ما كل أبى إسحاق إبراهيم ، لصرفت إسحاق لوقوعه بعد كل ولم تصرف إبراهيم لبقاء تعريفه ، [ولم تصرف](٣) سوداء (۴) ولا بيضاء فى الكتاب وإن وقعت

۱- فى الأصل : كان.

۲- زياده ليست فى الأصل ، يقتضيها السياق.

۳- انقطاع فى الكلام ، يدل على سقط. قال سيبويه : " ... وتقول ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه وإن شئت نصبت شحمه ، وبيضاء فى موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت لا كلّ بيضاء ...". الكتاب ۱ / ۳۳ (بولاق).

بعد كل ، لأن كل اسم علم ممتنع من الصرف فى المعرفه ، ينصرف فى النكره لخفه النكره ، وكل صفه على فعلاء لا تنصرف فى معرفه ولا نكره ، فلهذا امتنع سوداء وبيضاء من الصرف ولم تؤثر فيه كل فاعرفه ، وتقول : ما زيد قائما بل قاعد ، ترفع قاعدا ؛ لأنه وقع بعد (بل) ، و (بل) فيها معنى الإضراب عن الأول والإثبات لما بعدها ، فصارت بمنزله (إلا) فلهذا وجب الرفع فى قاعد ، وتقول : ما زيد قائما ولا أبوه ، فترفع الأب بقيامه ، وأبو العباس يقدر هذه المسأله على تقدير : ما زيد آكلا شيئا إلا الخبز (١) ، وكذلك ما زيد قائما أحدا إلا أبوه والذى دعاه إلى هذا التقدير أن الاستثناء يجب أن يكون من الجمله و (إلا) بابها الاستثناء فيجب أن تقدر فيها ما يصح أن يكون الذى بعدها مستثنى (٢) منه وليس أحد وشىء وإن كانا مقدمين فى المعنى من جهه اللفظ بل الأب مرتفع بقائم ، والخبر منتصب بالأكل لا على طريق البدل ، وإنما قال أبو العباس : ذلك من جهه المعنى ، يدلك على صحه ذلك أن أحدا لم يجر له ذكر فيجوز إضماره ، وكذلك الشىء يقبح إضماره ؛ لأنه مفعول لا يستتر فى الفعل فعلم أن التقدير إنما هو من جهه المعنى لا اللفظ.

باب الابتداء وخبره

فإن قال قائل : لم استحق المبتدأ الرفع وبأى شىء يرتفع؟

فالجواب فى ذلك : أن الرافع له التعريه من العوامل وليست بلفظ ، فالجواب فى ذلك أن العوامل اللفظيه إنما جعلت علامات للعمل لا أنها تعمل شيئا ، فإذا كان معنى العامل اللفظى إنما هو علامه فالعلامه قد تكون حدوث الشىء وعدمه ، ألا ترى أن ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفصل بينهما فسودنا أحدهما لكان

١- فى الأصل : ما زيد آكلا شريرا إلا الخبز.

٢- فى الأصل : مستثنا.

المسود منفصلا من الآخر والآخر منفصلا منه ، وإن لم تكن فيه علامه ، فكذلك عدم العامل علامه أيضا ، فإذا قد ثبت أن التعريه من العوامل عامل فالذى يجب أن يبين لم خص بعمل الرفع دون غيره؟ وإنما خص بالرفع ؛ لأن المبتدأ أول الكلام ، فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركه الحروف مخرجا وهو الضم.

ووجه آخر هو أن المبتدأ محدّث عنه كما أن الفاعل محدّث عنه ، فلما استحق الفاعل الرفع لعلّه سنذكرها فى بابه حمل المبتدأ عليه.

وأما أبو إسحاق الزجاج فكان يجعل العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم من معنى الإخبار (١) ، قال ؛ لأن الاسم لما كان لا بدّ له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ. والصحيح ما بدأنا به ؛ لأنه لو كان الأمر كما رتبه أبو إسحاق لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه ؛ لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم ، فلو كان ذلك المعنى عاملا لما جاز أن يدخل عامل وهو باق ، وأما العلّه الأولى فلا يلزم عليها هذا السؤال ؛ لأن العامل فى / المبتدأ على ما رأيناه تعريته من العوامل اللفظيه ، فمتى دخل عامل لفظى على المبتدأ زال العامل الذى هو التعريه فلم يدخل عامل على عامل.

فإن قال قائل : من أين وجب الرفع لخبر المبتدأ؟

فالجواب فى ذلك أن المبتدأ لما كان لا بد له من خبر كما أن الفعل لا بد له من فاعل ، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل ، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر.

ووجه آخر أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعريه من العوامل وليست بلفظ ،

١- قال ابن يعيش فى شرح المفصل : " وكان أبو إسحاق يجعل العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم ، يعنى من الإخبار عنه ، قال : لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ ...".١ / ٨۵ (الطباعه المنيريه).

وكان الخبر هو المبتدأ وجب أن يحمل عليه فى الإعراب كما يحمل النعت على المنعوت (١).

فإن قال قائل : قد رأينا المبتدأ ينصب والخبر مرفوع كقولك : إن زيدا أخوك ، فلو كانت علّه رفعه أنه هو المبتدأ فى المعنى ، وقد جرى كالنعت (٢) لوجب أن ينتصب كما ينصب المبتدأ؟!.

فالجواب فى ذلك أنا قد احترزنا من هذا السؤال ، وذلك أنا جعلنا العلّه فى جواز عمل الخبر على المبتدأ أن العامل فى المبتدأ غير لفظى وإذا كان العامل لفظيا فى هذا أعنى : إن زيدا أخوك ، لم يلزم هذا السؤال وإنما انفصل العامل اللفظى فى هذا الحكم ؛ لأن العامل مشبه بالفعل ، والفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فلم يجز أن يتبع فى مثل هذا الخبر المبتدأ إذا كان منصوبا ، لأنه لا يجوز أن يخلو الفعل من فاعل أو ما يقوم مقامه ، ولا يجوز أن يتجه بعامل لفظى نحو إن زيدا أخاك ، لأنه لا يكون للفعل فاعلان ، فلهذا لم يلزم السؤال عن العلّه الأولى ، وجاز أن يجعل الخبر كالمبتدأ فى الإعراب ويشبه بالنعت من حيث كان العامل غير لفظى.

فإن قيل : قد علمنا بما ذكرت العامل فى المبتدأ فما العامل فى الخبر؟

ففى ذلك جوابان :

أحدهما أن الابتداء وحده عامل فى الخبر كما كان فى المبتدأ ، وإنما وجب أن يعمل فى الخبر قياسا على العوامل اللفظيه نحو : إنّ ، وكان ، وظننت ، فكل هذه عامله فى المبتدأ والخبر ، لأن نظير الابتداء ظننت ، لأن ظننت قد عملت فى المبتدأ والخبر عملا واحدا وهو النصب (٣).

١- عقد ابن الأنبارى لذلك مسأله فى كتابه الإنصاف ١ / ۴۴ القول فى رافع المبتدأ ورافع الخبر ، وانظر اللباب ١ / ١٢٥ - ١٢٩ حيث فصل الحديث عن رافع المبتدأ والخبر.

٢- فى الأصل : النعت ، وهو يريد أن الخبر لو جرى على المبتدأ كما جرى النعت على المنعوت ...

٣- فى الأصل : الرفع.

والوجه الثانى أن يكون العامل فى الخبر المبتدأ أو الابتداء جميعا ، وإنما وجب ذلك ؛ لأن المبتدأ لا ينفك من الابتداء فلا يصح للخبر معنى إلا بتقدمهما جميعا فوجب أن يكونا جميعا العاملين وكلا القولين جيد.

واعلم أن المبتدأ إذا كان خبره ظرفا أو اسما متعلقا بحرف جر فتقديمه وتأخيره سواء ، كقولك : زيد عندك ، وعندك زيد ، فزيد مرتفع بالابتداء فى الوجهين جميعا ، وكذلك : المال لزيد ولزيد المال.

فإن قال قائل : أليس إذا قلنا زيد عندك ، فعندك منصوب بإضمار فعل تقديره زيد استقر عندك ، فإذا قدمت عندك على زيد فكيف يصلح أن ترفع زيدا بالابتداء وقد تقدمه استقر وهو فعل؟ فالجواب فى ذلك أن استقر لو كان تقديره على ما سألت عنه لم يجز أن ترفع زيدا بالابتداء وإنما استقر مؤخر بعد ذكر الابتداء وخبره.

فإن قيل : / فمن أين لك أن التقدير يجب على ما ذكرت دون أن يكون على ما سألنا عنه؟

قيل له الدليل على ذلك أنّا نقول : إن عندك زيدا ، فتنصب زيدا بإن ، ولو كان استقر مقدرا بين عندك وزيد (١) لم يجز أن تتخطاه (إن) فتعمل فى زيد ، فقد بان بما ذكرنا أن الظرف تقدم أو تأخر فلا يمنع الاسم من الابتداء ، وأما أبو الحسن الأخفش فكان يجيز أن يرفع زيدا بتقدير استقر إذا تقدمت الظروف (٢) ويجيز ما ذكرناه سيبويه فإذا لزم الأخفش ما ذكرناه من قولك : إن عندك زيدا ، لم يلزمه

١- فى الأصل : وزيدا.

٢- انظر شرح الكافيه فى النحو للاستراباذى ١ / ٩۴ (دار الكتب العلميه) ، وفيه يبين قول الأخفش هذا ، وعده أحد قوليه ، أى أن له رأيا آخر فى المسأله. وقد نسب هذا الرأى أيضا للكوفيين لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جمله.

على هذا المذهب الذى يرفع زيدا باستقر وتبطل المسأله ، وهذا القول ضعيف ، لأنه ليس أحد من العرب حكى عنه الامتناع من قولك : إن عندك زيدا ، وما أشبه هذا من المسائل ، فلو كان ما ذهب إليه الأخفش من أحد الوجهين صحيحا لوجب أن يحكى ذلك عن العرب ، ولو أسقطت عنه الإلزام من جهه العرب لكان القياس يؤيد قول سيبويه ويضعف قول الأخفش فيما يقرره به وذلك أنه لا خلاف فى جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ نحو قولك : عمرا زيد ضارب فإذا ثبت جواز هذا فنرجع إلى قولنا : زيد عندك ، زيد مبتدأ بلا خلاف وعندك نائب عن الخبر وهو استقر والظرف مفعول فيه فإذا قدمنا الظرف فيجب أن يبقى المبتدأ على ما كان عليه ؛ لأن تقديم مفعول الخبر لا يوجب تقديم الخبر ألا ترى أنك تقول : زيد ضارب عمرا فإذا قدمت عمرا على زيد لم تخرج زيدا من أن يكون مبتدأ ولم يجب تقديم ضارب مع تقديم زيد ، وكذلك إذا قدمنا الذى يعمل فيه الخبر لم يجب تقديم الخبر فاعلمه.

واعلم أن المبتدأ إذا كان جثه لم يجز أن يكون خبره ظرفا لزمان كقولك : زيد يوم الجمعه ، وإنما امتنع عن ذلك ؛ لأن الغرض فى الخبر إفاده المخاطب فلا يجوز أن يجهله ، قد علمنا أن زيدا وغيره من الأشخاص لا يخلو من الزمان حيا كان أو ميتا ، فلما كان هذا الخبر يعلمه المخاطب لم يستفد به شيئا ، فوجب أن يسقط التكلم به إذ لا فائده فيه ، وأمّا إذا كان المبتدأ غير جثه فظرف الزمان يكون خبرا (١) كقولك : القتال يوم الجمعه ، وإنما صح ظرف الزمان أن يكون خبرا لّما

١- انظر شرح المفصل ١ / ٨٩ (إداره الطباعه اللمنيريه) ، وشرح الكافيه للاستراباذى ١ / ٩۴ (دار الكتب العلميه) وجاء فيها : " واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفه له لعدم الفائده ، إلا فى موضعين : أحدهما : أن يشبه العين المعنى فى حدوثها وقتا دون وقت نحو : الليله الهلال ، الثانى : أن يعلم إضافه معنى إليه تقديرا نحو قول امرئ القيس : اليوم خمر وغدا أمر ... ولو قلت : الأرض يوم الجمعه ، أو زيد يوم السبت ، لم يجز لأنه لا فائده لتخصيص حصول شىء بزمان هو فى غيره حاصل مثله ...".

ليس بجثه أعنى المصادر للفائـده الواقعه فى الخبر إذا كان القتال قد يخلو من يوم الجمعه ، فصار المخاطب مستقبلا للخبر فلهذا صح الكلام.

فإن قال قائل : أليس قد قالوا الهلال الليله (١) ، والهلال جثه ، فما وجه ذلك؟

قيل له : إنما استعمل هذا الكلام عند توقع رؤيه الهلال ، فإن كان جائزا أن يحدث وجائزا أن يظهر ضمن الكلام معنى الحدوث فصار التقـدير : الليله حدوث الهلال ، ثم حذفت الحدوث وأقمت الهلال مقامه ، فلم يخرج ظرف الزمان فى هذه المسأله من أن يكون خبرا لمصدر دون جثه ، وعلى هذا الوجه يجوز أن تقول : اليوم زيد ، إذا كنت متوقعا لقدومه [فيصير التقدير : اليوم قدوم زيد ، والدليل على أن المراد عند العرب ما ذكرناه](٢) أنهم لا يقولون : القمر الليله ، ولا الشمس اليوم لأنهما كائنان لا محاله.

باب الفاعل والمفعول به

إن قال قائل : لم وجب / أن يرفع الفاعل وينصب المفعول به؟

ففى ذلك أوجه :

أحـدها : أنهم فعلوا هـذا الفعـل بين الفاعل والمفعول به (٣) ؛ لأـن الفاعـل أقل من المفعول فى الكلام ، وذلك أن الفعل الـذى يتعـدى يجوز أن تعـديه إلى أربعه أشـياء ، فلما كان الفاعل أقل فى الكلام من المفعول جعلت له الحركه الثقيله وجعل لما تقدم (٤) فى كلامهم الحركه الخفيفه ليعتدلا.

١- انظر كتاب الشعر للفارسى ٢ / ٣٣٣ ، باب حذف المضاف وفيه يقول : " كقولهم : الليله الهلال ، يريد : الليله ليله الهلال ..." والأصول ١ / ٦٣ ، وقد سأل السؤال نفسه الذى أثاره الورّاق هنا؟

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

٣- فى الأصل : أنهم فعلوا هذا الفعل بين الفاعل والمفعول به بالنصب لأن الفاعل ...

٤- من أسلوب الكاتب استخدام (تقدم) بمعنى (أكثر).

ووجه آخر : وهو أن الفاعل قد بينا أنه مشبه للمبتدأ إذ كان هو والفعل جمله فحسن عليها السكوت ، كما أن [المبتدأ](۱) والخبر جمله يحسن عليها السكوت فلما وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعا حمل الفاعل عليه.

ووجه آخر : وهو أن الفاعل لما كان فى الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يعطى حركه أول الحرف مخرجا كما أنه قبل المفعول ، وإنما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول لأن (۲) الفعل منه يحدث فصار أحق بالتقديم من المفعول فوجب لهذه العلّه أن يرتب قبله ، وأيضا فإن الفعل يستغنى بالفاعل عن المفعول ، نحو : قام زيد ، فصار المفعول فضله يذكر بعد الفاعل فلهذا وجب تقديم الفاعل عليه.

ووجه آخر فى استحقاق الفاعل الرفع أن الفاعل أقوى من المفعول ؛ لأنه يحدث الفعل فوجب أن يعطى أقوى الحركات وهو الضم والمفعول لما كان أنقص أعطى أضعف الحركات وهو الفتح.

فإن قال قائل : بأى شىء يرتفع الاسم وينتصب؟

فالجواب فى ذلك أن الاسم إنما يرتفع بالإخبار عنه ، فلهذا لم يختلف حاله فى النفى والإثبات ؛ لأنه فى كلا (۳) الحالين مخبر عنه ، والفعل هو العامل فيه وفى المفعول ، وبعض النحويين يجعل العامل فى المفعول الفعل والفاعل معا (۴) ، وهذا خطأ ؛ لأن الفعل قد استقر أنه عامل فى الفاعل فيجب أيضا أن يكون هو عاملا فى المفعول ، لأن الفعل بمجرده لا يصح أن يعمل فى المفعول ، فإذا استقر للفعل العمل لم يجز أن يضيف إليه فى العمل ما لا تأثير له فى هذا الباب ، إذ كان زيد

۱- كتبت فى الأصل على الهامش.

۲- فى الأصل لأنه.

۳- فى الأصل : كل.

۴- منهم الفراء كما جاء فى شرح الكافيه للاستراباذى ۱ / ۱۲۸.

وعمرو وما أشبهها لا يصح أن يعملا فى غيرهما من الأسماء ؛ لأنه لو جاز للاسم أن يعمل فى الاسم لم يكن المفعول فيه أولى بالعمل من العامل فيه إذ هما مشتركان فى الاسميه. فإن قال قائل : فهلّا اقتصروا على أن يكون الفاعل مقدما عن المفعول واستغنوا عن الإعراب؟

قيل له : لو فعلوا هذا لضاق الكلام عليهم ، وفى كلامهم الشعر الموزون ولا بد أن يقع فيه تقديم وتأخير لينتظم وزنه ، فجعلوا للفاعل علامه يعرف بها أين وقع وكذلك المفعول.

فأما إذا كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب فالواجب أن يكون الفاعل المقدم والمفعول المؤخر ، كقولك : ضرب موسى عيسى ، فإن نعت أحدهما بما يتبين فيه الإعراب جاز التقديم والتأخير لزوال اللبس ، نحو : ضرب عيسى الظريف موسى ، وكذلك إن كان أحد الاسمين لا يصح أن يكون إلا فاعلا أو مفعولا جاء التقديم والتأخير ؛ لأن هذا المعنى بين فى الإعراب نحو : كسرت الحبلى العصا ، فالكسر إنما يقع على العصا / دون المرأه فيجوز التقديم والتأخير.

فإن قال قائل : المفعول إذا تقدم على الفعل بقى مفعولا ، والفاعل إذا تقدم على الفعل خرج من أن يكون فاعلا وارتفع بالابتداء؟

فالجواب فى ذلك : أن المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثم عامل آخر يوجب نصب المفعول ، فيجب ألا يخرج عما كان عليه فى حال التأخير ، وأما الفاعل فإنه إذا تقدم على الفعل أمكن أن يقدر له عامل غير الفعل وهو الابتداء ، وعمله رفع كعمل الفعل فى الفاعل فلما كان الابتداء سابقا لذكر الفعل وجب أن يعمل فيه.

وأما المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثم قبله عامل لفظى ولا وهمى غير الفعل الذى قدم قبله إذا خلا ذلك الفعل من ضمير ، ولا سبيل إلى ضمير حتى

يرجع إلى مذكور قبله فرتبه المفعول باقيه مع التقديم لما ذكرناه ، ورتبه الفاعل ذاهبه مع التقديم من أجل الابتداء الذى لا يظهر له عامل لفظى.

فإن قال قائل : فهلا نوى بالفاعل التأخير ، وإذا نوى به التأخير لم يجز كونه مبتدأ؟

فالجواب فى ذلك : أن هذا لا يصح وذلك أن شرط الفاعل إذا كان بعد الفعل أن يقوم مقامه غيره وهو موجود نحو : قام زيد ، فمحال أن تذكر فاعلا للقيام من غير عطف ولا تثنيه مع وجود زيد ، فلما كان زيد إذا تقدم على الفعل بهذه المنزله استحال وجود فاعل سواه فإذا جاز أن يكون لهذا الفعل فاعل سوى زيد علمنا بهذه الدلاله أن زيدا قد خرج من أن يكون فاعلا نحو قولك : زيد قام أبوه ، فالقيام للأب لا محاله ، فوجب أن يكون زيد مرتفعا بغير هذا الفعل وهو الابتداء.

ووجه آخر : وهو أن الفاعل لو كان مرتفعا بفعله إذا تقدم لم يختلف حال الفعل ، فلما وجدناه مختلفا علمنا أنه ليس مرتفعا بفعله إذا تقدم على الفعل وذلك ظهور علامه التثنيه والجمع كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا.

فإن قال قائل : قد قالت العرب : أكلونى البراغيث ، فأظهروا علامه الجمع فى الفعل وإن كان الفاعل ، كما يظهرونها إذا تقدم على الفعل؟ قيل له : إنما يحكى مثل هذا على طريق الشذوذ وليس بمستقيم فى كلامهم ، ولو كان لا فرق بين تقديم الفاعل وتأخيره لوجب أن يستوى استعمال الفعل فى كلامهم ، فلما اختلف على ما ذكرناه حال الفعل لم يصح الاعتراض بما يجرى مجرى الشذوذ.

فإن قال قائل : فما السبب فى إظهار علامه التثنيه والجمع فى الفعل إذا تقدمه الفاعل ولم يحسن إذا تأخر الفاعل؟

فالجواب فى ذلك أن الفاعل إذا تقدم الفعل ارتفع بالابتداء ، ولا بد للفاعل من فعل ، فإذا لم يظهر الفاعل بعده استتر فيه ضمير الفاعل كقولك : زيد قام ،

والتقدير : زيد قام هو ، وإذا ثنيت زيدا ثنيت ضميره فقلت : الزيدان قاما ، وإذا جمعت زيدا جمعت الضمير فقلت : الزيدون قاموا ، وإذا تقدم الفعل لم يجعل فيه ضمير ، والأفعال لا تثنى فى أنفسها ولا تجمع فلهذا أفردت لفظها فقلت : قام الزيدان (١) / وقام الزيدون.

فإن قال قائل : فلم استتر ضمير الواحد إذا كان لواحد ولم يستتر إذا كان لاثنين فصاعدا؟ فالجواب فى ذلك أن الفعل لا يخلو من أن يكون له فاعل واحد وقد يخلو من اثنين فصاعدا ، فإذا قدمنا اسما مفردا قبل المفعول لم نحتج إلى إظهار الفاعل لدلاله تقدم الأسماء عليه وإحاطه العلم به ، فإنه لا بد للفعل من هذا الفاعل ، وأما إذا ثنيت الاسم ، فلو أفردت فعلهما لم يعلم أن الفعل للاثنين إذ قد يخلو من ذلك فوجب أن تظهر علامه التثنيه لئلا يدخل الكلام لبس ، ولئلا يعتقد المخاطب انقطاع الفعل عن الاسمين المتقدمين وأنه خبر مبتدأ.

فإن قال قائل : فما وجه قول العرب : (أكلونى البراغيث)؟

قيل له : فى ذلك وجوه :

أحدها : أن يكون الكلام على التقديم والتأخير أى : البراغيث أكلونى ، وهذا الأشبه به ، ووجه آخر : أنه يجوز أن يكون الإضمار على شريطه التفسير ، فيكون البراغيث بدلا من الواو ، ووجه ثالث : وهو الذى قصده سيبويه أن تكون الواو علامه للجمع كما التاء فى الفعل علامه للتأنيث ويراد بها أن الفعل لمؤنث فكذلك يراد بالواو أن الفعل لجماعه.

فإن قال قائل : إذا كان الفعل ، قد يكون لواحد ، وقد يكون لجماعه ، كما يكون للمذكر والمؤنث فهلّا لزمت علامه التثنيه والجمع فى الفعل كما لزمت

١- انظر الأصول ١ / ١٧٢ حيث ناقش ابن السرّاج هذه الفكره (تثنيه الأفعال وجمعها).

علامه التأنيث؟ فالفصل بينهما أن التأنيث لازم للاسم ؛ لأنه معنى لا ينفك منه المؤنث فوجب أن تلزم علامته ، وأما التثنيه والجمع فليست بلازمه ؛ لأن ما يثنى ويجمع يجوز عليه الإفراد فلهذا لم تلزم علامتهما كما تلزم فى الاسم فاعرفه.

واعلم أن الواو التى تكون علامه للجمع هى حرف وليست باسم ، والتى هى ضمير أسماء الفاعلين هى اسم لا حرف ، وإنما وجب أن تكون الأولى حرفا لأنها دخلت علامه كما تدخل تاء التأنيث علامه ، والعلامه حقها أن تكون بالحروف لا بالأسماء فلهذا افترقا.

فإن قال قائل : ما الدليل على أن لفظ التثنيه والجمع اللاحقين للفعل هما علامه على ما ذكرتم وليستا بتثنيه الفعل ولا جمعه؟

فالجواب فى ذلك أن الأفعال لا تصح تثنيتها ولا جمعها من وجوه :

أحدها أن الفعل لو ثنى وجمع من أجل أنه من اثنين أو جماعه لجاز أيضا أن يثنى ويجمع مع فاعل واحد ؛ إذ كان الفعل قد يتكرر من الفاعل الواحد كما يتكرر من الفاعلين ، فكان أولى بتثنيته وجمعه مع الواحد ؛ لأن الفاعل إذا كان أكثر من واحد جاز أن يقتصر بما ظهر من تثنيه الفاعل وجمعه عن تثنيه الفعل وجمعه ، فلما كان هكذا أسقط تثنيه الفعل وجمعه من كلامهم علمنا أن الفعل فى نفسه لا يثنى ولا يجمع.

ووجه آخر أن الفعل يدل على معنى وزمان وليس أحدهما (١) دون الآخر وصار فى المعنى كأنه اثنان ، ومحال أن تدخل تثنيه على تثنيه فلهذا لم يثن.

ووجه آخر وهو ثالث : أن الفعل يدل على مصدر مبهم ، والمصدر المبهم لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما يدل عليه ، وإنما سقطت / تثنيه المصدر ؛ لأنه اسم لجنس

١- فى الأصل هما.

الضرب والأكل وما أشبههما ، والجنس يدل على الواحد فما فوقه فلا معنى للتثنيه والجمع إلا أن تختلف أنواعه كقولك : ضربت زيدا ضربتين ، إذا كان أحدهما شديدا والآخر خفيفا ، وعلى هذا قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا) [الأحزاب : ۳۳ / ۱۰][(۱)] أى ظنونا مختلفه.

فإن قال قائل : هلّا غيرت أوائل الأفعال المستعاره نحو : مات زيد ، ورخص السعر ، لأن فاعلها لم يذكر ؛ كما يغير أول الفعل إذا لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد.؟

فالجواب فى ذلك : أن أفعال الاستعاره ينبغى أن يكون ما ارتفع بها فاعلا ؛ لأن المعنى قد علم وذلك أن الموت والرخص لا يصح أن يفعلهما غير الله تعالى عزوجل ، وكذلك إذا قلت : سقط الحائط ، لم يكن للحائط فعل فى الحقيقه ، وإنما الفعل فى ذلك لله تبارك وتعالى [(۲)] ، وعلم هذا غير خفى على أحد من الأمم ، فلما أمن اللبس فى هذه الأفعال لم يحتج إلى فاعل وأما قولك : ضرب زيد عمرا ، فزيد فاعل للضرب وعمرو مفعول ، وقد يتأتى من عمرو الضرب ، فإن حذفت زيدا أقمت عمرا مقامه ، فلو لم تغير الفعل لم يعلم أعمرو فاعل أم مفعول؟ ، فلهذا وجب تغيير الفعل.

باب ما لم يسمّ فاعله

إن قال قائل : لم وجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع.؟

فالجواب فى ذلك أن الفعل لا يخلو من فاعل ، فلما حذف فاعله على الحقيقه استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسما مرفوعا ، ألا ترى أنهم قالوا : مات زيد ، وسقط الحائط فرفعوا هذه الأسماء وإن لم

۱- والآيه هى (إِذْ جاؤُكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زاغَتِ الْأَبْصارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَناجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا).

۲- فى الأصل : تبرك وتعلى ، على حذف الألف فيهما اختصارا وتخفيفا على عادتهم.

تكن فاعله فى الحقيقه ، وإن شئنا جعلنا الرفع فى المفعول الذى قام مقام الفاعل بعلّه أخرى وهى (١) حمله على الفاعل من جهه اشتراكهما فى [أن](٢) الفعل صار خبرا عن المفعول الذى يتعدى الفعل إليه مفعولا آخر كما أقيم مقام الفاعل ، قيل : لا يجب ذلك ؛ لأن الفعل ليس يفتقر إلى المفعول كافتقاره إلى الفاعل ألا ترى أنك قد تقتصر على الفاعل وحده فى الفعل المتعدى فلا تذكر المفعول كقولك : ضربت وأكرمت ، فإذا جاز إسقاطه فى هذا الموضع من غير إقامه شيء مقامه ، فكذلك أيضا إذا أقيم مقام الفاعل لم يجب أن تقيم غيره مقامه.

فإن قال قائل : لم وجب ضم أول الفعل وكسر ثانيه إذا لم يسم فاعله وهلّا ترك الفعل على حاله؟ قيل له : إنما يجب تغيير الفعل إذا حذفت الفاعل ؛ لأن المفعول يصح أن يكون فاعلا للفعل ، [و](٣) هل المفعول فاعل فى الحقيقه وقد قام مقام الفاعل ، فلهذا وجب تغيير الفعل ، وإنما خص أوله بالضم ؛ لأن الضم من علامات الفاعل ، وكان هذا الفعل دالا على فاعله فوجب أن يحرك بحركه ما يدل عليه.

وقد بيّنا فى شرح كتاب سيبويه الكلام فى هذا والخلاف فيه ، وإنما نذكر هنا النكت التى لا بد منها ولا يلزم عليها سؤال.

فإن قال قائل : فلم كسر ثانيه؟

قيل : لما حذف فاعله الذى لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء من أبنيه الأسماء ولا من أبنيه الفعل الذى / قد سمى فاعله فبنى على هذه الصيغه لهذه العلّه ، ولو فتح ثانيه أو حرك بالضم لم تخرج عن الأمثله التى فى الأسماء.

١- فى الأصل : وهو.

٢- فى الأصل : من جهه اشتراكهما فى الفعل صار خبرا ...

٣- زياده ليست فى الأصل.

فإن قال قائل : فلم كانت الأفعال المعتلّه مكسوره الأوائل نحو : سير وقيل.؟

فالجواب فى ذلك أن أصل أوائلها الضم وفيها ثلاث لغات للعرب (١) أجودها : كسر أوائلها ، والثانيه بالإشاره إلى الضم من غير تحقيق ، والثالثه وهى أضعفها ضمها على الأصل ، وقلب ما يليها واوا نحو قولك : سور وقول وبوع وصوغ الخاتم إلا أن الكسر يستثقل فى الواو والياء فقلبت إلى أول الكلمه وسكنت الواو والياء فتسلم لانكسار ما قبلها ، وأما الواو فتقلب لسكونها وانكسار ما قبلها ياء ، وأما من أشار إلى الضم فأرادوا الدلاله على أن أصل أوائل هذه الأفعال الضم ، وأما الذى يضم فيحذف الحركه من الواو والياء ولا ينقلها إلى ما قبلها فتسكن الواو والياء. وقيل : كل واحده منهما ضمه فأما الواو فتسلم لانضمام ما قبلها ، وأما الياء فتنقلب واوا لانضمام ما قبلها ، وكذلك تنقلب إذا كان ما قبلها مضموما فى سائر الكلام نحو قولك : موقن وأصله الياء ؛ لأنه من أيقنت ، وكذلك حكم الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها أن تنقلب ياء فى جميع الكلام كقولك : ميزان وميعاد ، فأصل الياء الواو لأنها من الوعد والوزن ، وإنما اخترنا الوجه الأول وهو نقل الحركه إلى أول الكلمه ؛ لأنه أخف فى اللفظ إذ كان ذوات الواو

١- قال ابن مالك فى ذلك : واكسر أو اشمم فاثلاثىّ أعلّ عينا ، وضمّ جا ك" بوع" فاحتمل وقال ابن عقيل فى شرحه عليه : " إذا كان الفعل المبنى للمفعول ثلاثيا معتل العين سمع فى فائه ثلاثه أوجه : ١ - إخلاص الكسر ، نحو (قيل ، وبيع) ... ٢ - إخلاص الضم ، نحو (قول وبوع) ... وهى لغه بنى دبير ، وبنى فقعس [وهما من فصحاء بنى أسد]. ٣ - الإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركه بين الضم والكسر - ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخط ..." انظر شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ٢ / ١١٤ - ١١٧ (دار الفكر - ط ٢). وقد عدّ ابن هشام اللغه الثانيه لغه شاذه ، انظر : شرح جمل الزجّاجى ١٦۴. وأخطأ المحقق فى الحاشيه رقم (٢) فى الصفحه نفسها (١۶۴) حين نسب - على لسان ابن عقيل - لغه الإشمام لبنى دبير وبنى فقعس.

كـذوات الياء ، ويكون بعض الحروف المنقلبه (١) حاصـلا فى الكلمه ، فلهذا كان الوجه الأول مختارا ، والوجه الثانى يقرب من الأول ولفظ الوجه الأول موجود فيه ، وإنما فيه زياده فى الدلاله على أصل الكلمه ، وإنما لم تكن هـذه الزياده أقوى من الوجه الأول ؛ لأن على المتكلم مشقه فى الإشاره إلى الضم مع حصول الكسر فى الحرف فيصير كأنه جامع بين كسره وضمه فى حال واحـده ، وهـذا محال ، فلما قارب فى هـذا الحكم لهذه الزياده المحال وهو مع هذا فيه تكلف كان الأول السالم مما ذكرنا أجود إن شاء الله.

فإن قال قائل : كيف ساغت العباره فى قولكم : إن الأفعال تنقسم قسـمين : أحدهما غير متعد ثم قلتم مع هذا ما لا يتعدى يتعدى إلى أربعه أشياء ، وهذا فى الظاهر متناقض(٢)؟

فـالجواب فى ذلـك أن هـذه الأربعه الأشـياء لا يقصـر فعل من الأفعال أن يتعـدى إليها فلما كانت هـذه الأفعال كلها متساويه فى التعـدى إليهـا ، وكان بعضـها يتعـدى إلى زياده عليها ، وبعضـها لا يتعـدى إلى هـذه الزياده صار ما جاز تعـديته إلى زياده عليها متعديا إذ زاد حكمه على الفعل الذى لا يجاوز هذه الأشياء الأربعه فلهذا ساغت العباره بما سألت عنه.

فإن قال قائل : فمن أين وجب أن يكون كل فعل لا يقصر عن التعدى إلى هذه الأشياء الأربعه؟ قيل له : لأن كل فعل إنما يتعدى على حسب دلالـته على مـا يتعـدى إليه ومتى لم يـدل الفعـل على / ما يتعـدى إليه لم يصـح تعـديته إليه ، فإذا كان الأمر على ما ذكرنا وقد علمنا أن المصدر يدل على المصدر وعلى الزمان ، فقد

١- فى الأصل المنقلب.

٢- قال ابن هشام : " كل فعل متعـد أو غير متعد فإنه يتعدى إلى أربعه أشـياء وهى : المصدر ، والظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والحال ...". انظر شرح جمل الزجّاجى لابن هشام ١٢٩.

حصل فيه دلالة على المصدر فيتعدى إليه وهو المفعول المطلق ، وتعدى أيضا إلى الزمان وهو مفعول فيه ، لدلالته عليه وقد أحاط العلم أن الفعل لا بد له من مكان يعمل فيه ، فصار فى الفعل أيضا دلاله على المكان إلا أن للفعل دلالته على الزمان وعلى المصدر من جهه لفظه ودلالته على المكان من جهه المعنى ولأن الفعل لا يخلو من فاعل ولا بد للفاعل من هيئه يكون عليها وهو الحال نحو قولك : قام زيد ضاحكا ، فصار فى الفعل أيضا دلاله عليه (١) ، فلهذا نعدى كل فعل إلى هذه الأشياء الأربعه لاشتراك الفعل فى الحكم الذى ذكرناه.

فإن قال قائل : فلم منعتم أن تقوم الحال مقام الفاعل؟

قيل : لأن كل فاعل يجوز أن يضمر ، فلو أقمت الحال مقام الفاعل لجاز إضمارها ، وكل مضمر بعد ذكره يجب أن يكون معرفه ، وهى لا تكون إلا نكره ؛ فلهذا لم يجز أن تقوم مقام الفاعل.

وأما الظروف والمصادر فتكون معرفه ونكره فلهذا جاز أن نقيمها مقام الفاعل ، وإذا لم تسم الفاعل فى الأفعال غير المتعديه أقمت [المصدر](٢) والظرف من الزمان أو المكان مقام الفاعل ، والأحسن إذا أقمت هذه الأشياء مقام الفاعل أن تكون معرفه أو منعوته كقولك : ذهب ذهاب حسن ، وذهب يوم الجمعه ، ولو قلت ذهب ذهاب أو ذهب ، ووقفت (٣) لم يحسن ؛ لأنه [لا](٤) فائده فى ذلك إذ كان الفعل يدل على وقوع ذهاب فى وقت. واعلم أن الظروف متى أردت أن تقيمها مقام الفاعل فلا بد من أن تخرجها من حكم الظرف وتجعلها مفعولات كزيد وعمرو على سعه الكلام.

١- فى الأصل : على.

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

٣- فى الأصل : وقت.

٤- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

فإن قال قائل : فما الفصل بين جعلها منصوبه على الظرف وبين أن تجعل مفعولات كزيد؟ قيل له : الفصل بينهما أنه إذا كانت منصوبه على الظرف تضمنت (فى) وإنما تحذف (فى) استغناء بدلاله الظرف عليه ألا ترى أن قولك : ثقمت اليوم ، إنما معناه (١) : قمت فى اليوم ، فحذف (فى) فوصل الفعل إلى اليوم ، وإنما ينفصل حكم الظرف وغيره من المفعولين فى الإضمار إذا قيل لك أضمر اليوم ، قلت : قمت فيه ، فأظهرت حرف الجر ، وإذا قيل لك أضمر زيدا فى قولك : ضربت زيدا ، قلت : ضربته ، فانفصل الإضمار فى اللفظ ، وإنما أظهرت المضمر ؛ لأن لفظ المضمر يدل على اللفظ دون غيره فأظهرت (فى) لتدل بها على أن المضمر ظرف فلما كان الظرف يتضمن فى وهو مفعول شبه بالمفعول الذى لا يتضمن حرف الجر لاشتراكهما فى كونهما مفعولين ، فصار حمل الظرف على المفعول يفيدنا تخفيف اللفظ وإسقاط حرف الجر من تقديرنا ، ولم يجز حمل المفعول على الظرف ؛ لأن تلك توجب فعلا فى النيه ، واللفظ إنما حمل المفعول على الظرف لما ذكرناه من الخفه فإذا جعلت الظرف مفعولا على سعه الكلام أضمرته كما تضمر المفعول / فقلت اليوم قمته ، كما تقول : زيد ضربته ، قال الشاعر (٢) :

ويوم شهدناه سليما وعامرا

قليل سوى الطعن النهال نوافله

فإن قال قائل : فما الذى أحوج إلى نقل هذه الظروف إذا أقيمت مقام الفاعل؟

قيل له : لأن الفعل لا يتعلق به الفاعل بواسطه بينه وبين الفعل ، فلو لم تنقل هذه الظروف إلى باب المفعول كما قد أقمناها مقام الفاعل وهى مع ذلك

١- فى الأصل : منعناه.

٢- البيت من البحر الطويل جاء فى الكتاب ١ / ١٧٨ ، الكامل ١ / ٤٩ ، المقتضب ٣ / ١٠٥ - ١٠٧ ، كتاب الشعر للفارسى ١ / ٤٥ ، أمالى ابن الشجرى ٣ / ٢٢٦ ، شرح المفصل ٢ / ٤٦ ، ارتشاف الضرب ٢ / ٢٧٠ ، مغنى اللبيب ٦٥٤ ، الهمع ٣ / ١٦٦ ، وقد نسبه بعضهم لرجل من بنى عامر.

متضـمنه لحرف الجر وليس ذلك حـد الفاعل ، وكذلك ينبغى أن يكون ما قام مقامه لا يحتاج إلى حرف الجر فهذا سبب نقل هذه الظروف.

فإن قال قائل : فالمصدر لا يتضمن حرف الجر فهل يحتاج إلى نقل؟

قيل له : نعم وإنما وجب نقله ؛ لأن الفعل يدل عليه ، وإنما نذكره بعد الفعل توكيدا كقولك : ضـربت ضـربا ، والذى أوجب لها النقل شـيئان أحـدهما : أن الفعل لا بـد له من فاعل فصار اعتماد الكلام على الفاعل والمصـدر لو لم يذكر لدل عليه الفعل ، فلم يجز أن تقيمه مقام الفاعل على أصـله ؛ لأن ذلك يؤدى إلى أن يصـير الفاعل لا يحتاج إليه ، فوجب أن تنقله إلى حكم المفعول الذى يدل الفعل عليه لتحصل الفائده ، ولا يجوز إسقاطه.

والوجه الثـانى : أن المصـدر لما كان يـذكر لتوكيـد الفعل جرى مجرى الفعل فصار قولك : قمت قياما ، فلما كان الفعل لا يقوم مقام الفاعل ، وكذلك ما يقوم مقامه وهو المصدر لا يجوز أن تقيمه مقام الفاعل حتى تغيره وتنقله إلى حكم المفعول به.

واعلم أن الفعل الـذى لا يتعـدى يجوز أن تعـديه بإدخال الهمزه على أوله كقولك : ذهب زيد ، ثم تقول : أذهب زيد ، ويجوز أن تعديه بحرف الجر فتقول : ذهب زيد بعمرو ، وهذان القسـمان يطّردان ، ويجوز أن تعديه بتشديد عين الفعل كقولك : عرّف زيـد عمرا ، وتقول : عرّفت زيـدا عمرا ، فـإذا عـديت الفعـل بحرف جر فلـك أن تقيم الاسم المجرور مع الحرف مقـام الفـاعل كقولك : ذهب (١) بزيـد ، فإن ذكرت بعده ظرفا أو مصدرا فأنت بالخيار إن شـئت أقمت الظرف والمصدر مقام الفاعل ، فصار موضع حرف الجر مع المجرور نصبا ، وإن شئت أقمت حرف الجر مع الاسم مقام الفاعل ونصبت الظرف والمصدر ، وإنما كنت بالخيار ؛ لأن

١- فى الأصل : ذهبت.

الاسم المجرور إنما يحسن أن تقيمه مقام الفاعل بأن تقدره تقدير اسم غير مجرور ، كأنك قلت : أذهب زيد ، إذا كانت الباء والهمزه تقومان مقاما واحدا ، فلما كان المجرور يحتاج إلى تقدير فعل كما تحتاج الظروف والمصادر استوى حكمها ، فلهذا صارت بالخيار. وإن كان مع المجرور اسم ليس بظرف ولا مصدر لم يجز أن تقيم المجرور مع حرف الجر مقام الفاعل كقولك : أعطى بزيد درهم ، فإنما لم يجز ذلك ؛ لأن الدرهم مفعول يحتاج إلى ضرب من النقل فوجب إذا ذكر الفاعل أن يستعمل ما لا يحتاج إلى نقل إذ كان أسبق فى الحكم مما يحتاج إلى نقل فلهذه العلّه لم يجز أن تقيم الظروف والمصادر مقام الفاعل إذ كان معها مفعول (١) غير مستعمل بحرف جر إذ كانت المصادر والظروف / تحتاج إلى نقل ، والمفعول به لا يحتاج إلى نقل.

واعلم أن المتعدى إلى مفعولين ينقسم قسمين أحدهما : أن تدخل على المبتدأ والخبر نحو ظننت وأخواتها ، والآخر : ألا يدخل على المبتدأ والخبر نحو أعطيت وكسوت (٢) ، وامتحانها بأن تسقط الفعل وإن كان ما بقى من المفعولين يصح منه كلام فهو القسم الأول ألا ترى أنك إذا تقول : ظننت زيدا أخاك ، فحذفت ظننت جاز (٣) أن تقول : زيد أخوك ، فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، ثم حذفت أعطيت ، فالوجه أن تقيم مقام الفاعل المفعول الأول كقولك : أعطى زيد درهما ، وإنما كان الاختيار هذا ؛ لأن المفعول الأول فاعل فى المعنى لأجل المفعول الثانى ؛ لأنه أخذه فوجب أن تقيم مقام الفاعل من هو فاعل فى الحقيقه ، إلا أنه يجوز أن تقيم الثانى مقام الفاعل إذا لم يشكل أنه مأخوذ كقولك : أعطى درهم زيدا ، وإنما جاز ذلك لاشتراكهما فى الفائده وإن الفعل تعدى إليهما على طريقه

١- فى الأصل : مفعولا.

٢- انظر الكتاب ١ / ٣٧ - ٤١ (هارون) هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين.

٣- فى الأصل : وجاز.

واحده ، ألا ترى أنک إذا قلت : أعطيت ، فليس فى الكلام دلاله أن المعطى زيد وعمرو حتى تقول : زيدا وعمرا ، فتبينه وكذلك ليس فى اللفظ دلاله على ما أعطى زيد حتى تبيّنه فتقول : درهما ، أو دينارا ، فلهذا جاز إقامه الثانى مقام الفاعل. فأمّا إذا كان الثانى مما يصح أن يكون آخذا للأول فلا يجوز أن تقيم مقام الفاعل إلا الأول لئلا ينقلب المعنى. ألا ترى أنک إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا ، فإنما يعلم أن زيدا أخذ عمرا بترتيب اللفظ لأنک لو قدمت عمرا وأخرت زيدا لصار عمرو هو الآخذ لزيد فقد بان لک أن الفاعل منهما يعلم بترتيب اللفظ دون الإعراب فلهذا وجب أن تقيم الأول مقام الفاعل ، وأما قولک : أعطيت زيدا درهما فقد علم أن الدرهم مأخوذ ، ولا يجوز أن يكون آخذا لزيد فلم يشكل رفعه إذ كان معناه يدل على المراد.

وأما ظننت فالوجه أن تقيم المفعول الأول أيضا مقام الفاعل كقولک : ظننت زيدا أخاک ، فإذا لم تسم الفاعل قلت : ظنّ زيد أخاک ، وإنما اختير هذا الوجه ؛ لأن قولک ظننت أخاک يدل على أن زيدا معروف ، والأخوه مشكوک فيها ، لأن الشک إنما يقع فى الخبر ، فلو قدمت الأخ وأخرت زيدا لصار ترتيب اللفظ يدل على هذا المعنى ، فلو جوزت التقديم والتأخير انقلب المعنى ، فلهذا لم يجز إلا أن تقول : ظننت زيدا أخاک ، فيكون الأول معرفه والثانى نكره ، فيجوز على هذا الوجه أن تقيم [المفعول](۱) الثانى مقام الفاعل إلا أن المبتدأ حقه أن يكون معرفه والخبر نكره فصار من أجل هذه الدلاله ظاهر الكلام يدل على أن الشک وقع فى خبر زيد لا فى زيد.

وأما [ما](۲) يتعدى إلى ثلاثه مفعولين (۳) فإنه وجب أن يقوم الأول منهم مقام الفاعل ؛ لأنه الفاعل فى المعنى ألا ترى أنک إذا قلت : علم زيد عمرا خير الناس ،

۱- كتبت فى الأصل على الهامش.

۲- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۴۱ هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثه مفعولين (هارون).

وجب أن يكون زيـد فاعلا ، فإن قلت : أعلم الله زيـدا عمرا خير الناس ، صار زيد مفعولا فإذا لم تسم الفاعل وجب أن تقيم مقام الفاعل من كان فاعلا فى الأصل.

واعلم أن الاـسم إذا قـام مقام الفاعل جرى / مجرى الفاعل فى الإضـمار والإظهار فنقول على هـذا إذا أقمت نفسك مقام الفاعل ضربت ، كما تقول قمت إذا كانت فاعلا على الحقيقه وكـذلك تقول : زيـد ضـرب ، فترفع زيـدا بالابتـداء أو يسـتتر ضـميره فى الفعـل كما تقول : زيـد قام ، وإنما وجب ذلك ؛ لأنه قام مقام الفاعل فى اللفظ فى حال الإضـمار كما وجب أن يساويه فى حال الإظهار.

باب ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها

إن قال قائل : لم وجب أن تتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين؟

قيل له : لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر (١) ، والمبتدأ لا بد له من خبر فوجب لدخولها عليهما (٢) أن ينتصبا.

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : ظننت زيدا خارجا ، فالشك إنما وقع فى خروجه لا فى زيد ، فلم وجب أن ينتصب زيد؟ (٣).

وأما الفائـده فى ذكره فليعلم من الذى وقع الشك فى خروجه ، فلو لم [يذكر](٤) زيد لم يعلم صاحب الخروج فلهذا وجب ذكر زيد وإنما عمل فيه

١- انظر الأـصول ١ / ١٨١. يقول ابن السرّاج : " واعلم : أن ظننت وحسـبت وعلمت ومـا كان نحوهن لا يجوز أن يتعـدى واحد منها إلى أحـد المفعولين دون الآخر. لا يجوز : ظننت زيدا ، وتسـكت حتى تقول (قائما) وما أشـبه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر ، كذلك (ظننت) لا تعمل فى المفعول الأول بغير مفعول ثان".

٢- فى الأصل : عليها.

٣- يعنى بالسؤال ما الفائده من ذكره ونصبه؟ أى (فلم وجب أن يذكر وأن يكون منصوبا).

٤- كتبت فى الأصل على الهامش.

الفعل نصبا إذ كان هو والخبر شيئا واحدا ، والفعل قد استغنى بفاعله فوجب نصبه إذ قد جرى مجرى المفعول المحض.

فإن قال قائل : فلم جاز التعدى فى هذه الأفعال فى الجمله وليست بمؤثره فى المفعول إذ كان الفاعل يخبر عما استقر فى قلبه من علم أو شك؟

قيل له : هى وإن لم تكن مؤثره فقد تعلق الظن بمظنون ، وليس كل فعل يعمل يكون مؤثرا ، ألا ترى أنك تقول : ذكرت زيدا ، وإن كان ميتا فإذا حصل الفعل تعلق بمفعول تعدى إليه ، فلهذا جاز أن تتعدى هذه الأفعال.

فإن قال قائل : فلم جاز إلغاؤها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت (١)؟

قيل له : لأنك إذا ابتدأت بالاسم فقد حصل على لفظ اليقين [فلما](٢) كانت هذه الأفعال ضعيفه فى العمل ووجب أن يحمل الخبر على ما اعتقد عليه الكلام وهو اليقين وجعل الفعل فى هذا الموضع فى تقدير الظرف وإن أوجب شكا فى الجمله كقولك : زيد منطلق فى ظنى ، فلما كان قولك : فى ظنى لا يعمل فيما قبله ، جعلوا أيضا : زيد منطلق ظننت ، كأنك قلت : فى ظنى ، وأما من أعمل الفعل إذا توسط أو تأخر فلأنه حمل الكلام على ما فى نيته من الشك ، فصار الفعل وإن تأخر مقدما فى المعنى فلهذا جاز إعماله.

فإن قال قائل : فقد وجدنا العرب تقول : حسبت ذاك ، فتكتفى باسم واحد ، وكذلك تقول : حسبت أن زيدا منطلق ، ف (أنّ) وما (٣) بعدها فى تقدير اسم لأنها بمنزله المصدر كأنك قلت : حسبت انطلاق زيد [مؤكدا](٤) ، ولو لم تتكلم (٥) بهذا التقدير لم يصح؟

١- انظر تفضيل ذلك فى شرح ابن عقيل على الألفيه ٢ / ۴۴ - ۴٧.

٢- زياده ليست فى الأصل.

٣- فى الأصل : وأما.

۴- زياده ليست فى الأصل.

۵- فى الأصل : لم تكلم ، وقد أثبت المناسب.

قيل : أما قولهم حسبت ذاك ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون ذاك إشاره إلى المصدر (١) كأنك قلت : حسبت ذاك الحسبان ، وكل فعل يجوز أن يقتصر على فاعله إن شئت عديته إلى المصدر أو الظرف أو الحال ، فلما كان ليس يراد به المبتدأ حتى تحتاج إلى خبر جاز قولك : حسبت ذاك فجرى مجرى حسبت فقط.

والوجه الثانى : أن ذاك يعبر عن الجمله ، فلما صار عباره عن الجمله جاز أن يكتفى به عن المفعولين ، ألا ترى أن القائل يقول : زيد منطلق / فتقول له : قد بلغنى ذاك ، تريد به ما تقدم من الجمله ، وأما (٢) اقتصارهم ب (إن) وما بعدها عن المفعولين فلأن (إن) تدخل على المبتدأ والخبر كدخول ظننت عليهما فلما حصل بعد (إن) ما تقتضيه هذه الأفعال استغنى الكلام بذلك ؛ لأن الفائده قد حصلت ، وصار دخول (إن) لتوكيد الظن ، وأما إذا أسقطت لفظ الجمله بعد (إن) وجئت بلفظ المصدر لم يجز الاقتصار على ذلك ؛ إذ كانت ليست فى لفظ الجمله وإنما هو اسم مفرد ، وقد بينا أن هذه الأفعال لدخولها على المبتدأ والخبر لا يقتصر بها على مفعول واحد ، وفى إيجاب المفعولين بعد هذه الأفعال علّه أخرى ، وهو أن قولك : حسبت زيدا منطلقا قد بينا أن الحسبان قد وقع فى الانطلاق ، فلو اقتصرت على ذكر الانطلاق لم يعلم لمن هو ، ولو ذكرت زيدا وحده كنت قد أتيت باسم لم يقع فيه شك فاقتصرت عليه ، ولا يجوز أن تأتى بلفظ لا فائده له فصار كل واحد من المفعولين لا بد له من الآخر فاعرفه.

فإن قال قائل : فلم صار بعض هذه الأفعال قد يجوز أن تتعدى إلى واحد مره وإلى اثنين وهو ظننت ، ورأيت ، وعلمت ، ووجدت ، والقسم الثانى ليس له إلا طريقه واحده؟

١- انظر الأصول ١ / ١٨١ فقد أشار ابن السرّاج إلى ذلك وتحدث عنه.

٢- فى الأصل : وما.

قيل له : لأن حسبت ، خلت ، قد علمت أن بابها الشك ، وهو التعدى إلى مفعولين ، وحوّلت ظننت من باب الشك إلى باب التهمه إذ كان ذلك إخراجا لها عن أصلها ، وجواز هذا المعنى فى واحدها يغنى عن سائرها ، فلهذا خالفت ظننت أخواتها ، فأما علمت ، ورأيت ، ووجدت ، فاستعملت على المعنيين اللذين ذكرناهما فى الشرح فجاز أن يختلف عملهما لاختلاف معناهما (۱).

وأما الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين إذا لم يسم فاعلها نحو : أعلمت ، وأريت ، وأنبئت ، ونبّئت ، فالأصل : علم ورأى ونبأ ونبّأ فلما دخلت عليها الهمزه وشددوا عين الفعل صارت متعديه إلى ثلاثه مفعولين ، وقد بينا أن المفعول كان فى الأصل فلم يجز إلا تعديتها ، كان أبو عثمان المازنى (۲) يجيز الاقتصار على المفعول الأول كقولك : أعلمت زيدا [وتنبأت وعلى هذا القياس يجوز ذلك فى ثانى الأفعال ليجرى الأمر فيها مجرى واحدا (۳). واعلم أن أعلمت](۴) إذ لم تسم الفاعل فيها ثم وسطتها بين المفعولين فالقياس فيها ألا تلغى (۵) كإلغاء ظننت لأنها قد صارت بالنقل الذى دخل فيها بمنزله الفعل المتعدى فى الحقيقه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعلمت زيدا عمرا خير الناس ، فقد أوصلت إلى زيد علما ، كما أنك إذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقد أوصلت إلى زيد درهما فلهذا خالفت باب ظننت وأخواته فاعلمه.

۱- فى الأصل : معناها.

۲- هو : أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازنى (ت ۲۴۸ ه) ، وقد اختلف فى اسم أبيه وتاريخ وفاته ، أخذ عن الأخفش. انظر : طبقات الزبيدى ۹۲ ، والإنباه ۱ / ۲۴۶ ، والبغيه ۲۰۲ ، وكتاب (أبو عثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو) ، لرشيد عبد الرحمن العبيدى.

۳- فى الأصل : واحد.

۴- كتبت فى الأصل على الهامش.

۵- نقل ذلك السيوطى معزوا إلى الورّاق (كما صرّح به الورّاق فى علله) فى كتابه الأشباه والنظائر (باب ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم) ۴ / ۴۴ مؤسسه الرساله. وهذا المذهب أيضا أخذ به ابن السرّاج حيث أجاز الاقتصار على المفعول الأول مطلقا ، انظر : شرح الكافيه للاستراباذى ۲ / ۲۷۶ ، وانظر : الهمع ، جواز حذف المفاعيل أو بعضها : ۲ / ۲۵۰ (دار البحوث العلميه)

باب نعم وبئس

إن قال قائل : لم وجب أن يلى نعم وبئس الجنس؟

ففى ذلك وجهان :

أحدهما : يحكى عن الزجاج أنهما لما وضعا للمدح والذم العام خصا بأن يليهما لفظ عام.

والوجه الآخر : أن لفظ الجنس إنما وجب تقديمه إلى جنب نعم وبئس ليدل بذلك على أن الممدوح قد حصل له من الفضل ما فى الجنس فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، دللت بلفظ الرجل أنه فاضل فى الرجال وكذلك إذا قلت : نعم الظريف زيد ، دللت بذلك أن زيدا / ممدوح فى الظرّاف ، فلهذا وجب تقدير الجنس.

فإن قال قائل : من أين جاز فى نعم وبئس أربع لغات (١) وكذلك جميع ما ثانيه حرف حلقى مما هو على ثلاثه أحرف اسما كان أو فعلا نحو : فخذ ، وحروف الحلق سته وهى الهمزه والهاء والحاء والخاء والعين والغين (٢)؟

فالجواب فى ذلك أن حروف الحلق لما كان بعضها مستعليا وبعضها قريب من الألف ، فالهمزه مقاربه الألف والفتح قريب من الكسره اتبع الفتح الكسر ليكون الكلام على طريقه واحده كما يتبع الفتح الألف الممالة ، فلما جاز إتباع الكسره تتابع فى الفعل كسرتان فيسكن الثانى للاستثقال.

١- اللغات الأربع هى : نعم بفتح النون وكسر العين ، ونعم بفتح النون وسكون العين ، ونعم بكسرهما ، ونعم بكسر النون وسكون العين. وانظر تفصيل هذه اللغات فى المسأله الرابعه عشره من كتاب الإنصاف. قال سيبويه فى اللغه الثالثه : " وأما قول بعضهم فى القراءه إن الله نعما يعظكم به فحرك العين فليس على لغه من قال نعم فأسكن العين ، ولكنه على لغه من قال نعم فحرك العين ، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغه هذيل". الكتاب ٤ / ٤٣٩ - ٤٤٠ (هارون).

٢- للتفصيل انظر المقتضب ٢ / ١٤٠ (لجنه إحياء التراث الإسلامى).

فإن قال قائل : إذا كان الإسكان جائزا فى أصل الفعل قبل إتباعه ففيم الإسكان بعد ذلك؟ قيل له : لأن الإسكان بعد الإتباع أقوى ؛ لأن إسكان فتحه بعدها كسره أقوى من إسكان كسره قبلها فتحه لثقل الكسرتين ، فيجوز أن يكون اتبعوا ليكون أعدل فى الإسكان.

فإن قال قائل : فمن أين زعمتم أن أصل هذين الفعلين : فعل ، وهلا كان على فعل أو فعل (١)؟ قيل له : الدليل على أن فعل لا يجوز إسكانه خفه (٢) الفتح فسقط أن يكون على فعل (٣) وجواز كسر أولهما دلاله فعل دون فعل ؛ لأن الثانى لو كان مضموما فيهما لم يجز كسر الأول ؛ لأنه لا كسر بعده فتكسر الأول للكسره (٤) التى بعده ، ولا يجوز أن يكون الأصل فيهما كسر الأول وضم الثانى ؛ لأنه ليس فى أبنيتهم ولا يوجد فى كلامهم كسره بعدها ضمه لازمه فوجب أن يكونا فعل لما ذكرناه. فإن قال قائل : فلم زعمتم أنهما فعلان ، وقد وجدنا العرب تدخل عليهما حرف الجر كقول الشاعر (٥) :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته

...

وروى أن أعرابيا بشر بمولوده فقيل له : نعم المولوده مولودتك ، فقال : والله ما هى بنعم المولوده نصرتها بكاء وبرّها سرقه (٦)؟

١- قال سيبويه : " وأصل نعم وبئس : نعم وبئس ، وهما الأصلان اللذان وضعا فى الرداءه والصلاح ، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى". الكتاب ٢ / ١٧٩ (هارون).

٢- فى الأصل : لخفه ، وقد أثبت المناسب للسياق.

٣- فى الأصل : فعل.

٤- مكرره فى الأصل.

٥- البيت من البحر الطويل وتمامه : أخا قلّه أو معدم المال مصرما والبيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ، انظر شرح الديوان ٣٦٩ ، وهو فى أسرار العربيه ص ٩٧ ، وفى الإنصاف ١ / ٩٧ ، وفى شرح المفصل ٧ / ١٢٧.

٦- انظر : شرح المفصل ٧ / ١٢٨ ، والكافيه فى النحو ٢ / ٣١١.

قيل له : أما الدليل على أنهما فعلان (۱) ثبات علامه التأنيث فيهما على حد ثباتها فى الفعل نحو : نعمت وبئست ، كما تقول : قامت وقعدت ، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء ، فلما وقف عليهما بالتاء علم أنهما فعلان وليسا باسمين وأما كونهما حرفين فلا شبهه فى بطلانه لاستتار الضمير فيهما ولا يستتر ضمير الفاعل إلا فى الأفعال ، وأما جواز دخول الباء عليهما فإن ذلك عندنا على معنى الحكايه ، كأنه حكى ما قال له ، وحروف الجر تدخل على الفعل الذى لا شبهه فيه على هذا الوجه كما قال : [والله ما زيد بقام صاحبه](۲) فإذا جاز دخول (۳) الياء على طريق الحكايه فليس بمنكور دخول الباء على نعم التى فيها بعض الإشكال ، فقد ثبت بما أوردناه (۴) انها فعل لا اسم (۵) والله أعلم.

فإن قال قائل : إذا نصبتم النكره بعد نعم وبئس على التشبيه بالمفعول به لأنهما فيهما إضمار الفاعل ، فهل يجوز إظهار ذلك الفاعل مع بقاء المنصوب؟

فالجواب فى ذلك أن سيبويه يمنع منه ، وأما أبو العباس المبرد فقد اختاره (۶) وهو قولك نعم الرجل رجلا زيد ، فأما امتناع جوازه فلأن أحد الرجلين يكفى

۱- ذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وأيدهم من الكوفيين الكسائى. وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن. وقد ذهب الورّاق هنا مذهب البصريين ، انظر تفصيل ذلك فى الإنصاف ۱ / ۹۷.

۲- أصل الروايه : والله ما ليلى بنام صاحبه ، وانظر الخصائص ۲ / ۳۶۶ (دار الكتب) وأسرار العربيه ۹۹ ، ونص البيت فى اللسان : تالله ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اللّيان جانبه اللسان (نوم) ۱۶ / ۷۶.

۳- فى الأصل : دوخول.

۴- فى الأصل : أوردناها.

۵- فى الأصل : لاسم.

۶- انظر الكتاب ۱ / ۳۰۰ - ۳۰۱ (بولاق) وما ذكره الورّاق صحيح من أن المبرد خالف سيبويه فى ذلك قال الأستاذ عضيمه : " ... والمبرد نقد سيبويه فى قوله (ج ۱ / ۳۰۰ هذا باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمرا ، فقال المبرد : نقض جميع ذلك بقوله فى هذا الباب ، وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله ... عمل (نعم) فى الرجل ولم يعمل فى عبد الله ... أطال المبرد فى نقده على خلاف عادته وهو نقد تحامل فيه وقد ردّ عليه ابن ولاد فى الانتصار ، انظر ۱۴۴ - ۱۴۸". انظر المقتضب ۱۲ / ۱۴۱ حاشيه رقم (۲). وقد أجاز ذلك أيضا (أى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا) ابن السرّاج والسيرافى واستدلوا على ذلك بقول الشاعر : نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت ردّ التحيه نطقا أو بإيماء ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا ، والورّاق هنا يؤيد المنع. انظر شرح التصريح على التوضيح ۲ / ۹۵ - ۹۶.

عن الآخر ؛ لأن كل واحد منهما اسم للجنس فلا وجه للجمع بينهما / وأبو العباس أجازه على طريق التوكيد.

فإن قال قائل : فلم خصت بجواز الإضمار قبل الذكر؟

قيل له : لأن المضمر قبل الذكر على شريط التفسير فيه شبهه من النكره إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى تفسره ، وقد بينا أن نعم وبئس لا يجوز أن يليهما معرفه محضه ، فصار الضمير على شريطه التفسير لما فيه الألف واللام من أسماء الجنس.

فإن قال قائل : فما الفائده فى هذا الإضمار وهلا اقتصروا على قولهم : نعم الرجل زيد؟ قيل له : الفائده تخفيف اللفظ وذلك أنهم إذا أضمروا فيها احتاجوا إلى مفسر نكره منصوبه وهى أخف من معرفه فيها الألف واللام ، فلما كان المضمر لا يظهر وكان ما يفسره خفيفا أضمروا فيها ليخف اللفظ عليهم ، ولو اقتصروا على إظهار الفاعل لكان ذلك شائعا.

فإن قال قائل : فهلا ثنوا الضمير وجمعوه كما يثنون الاسم الظاهر نحو : نعم الرجلان الزيدان؟ فالجواب فى ذلك : أنهم إنما أضمروا على شريطه التفسير ليخف اللفظ ، فلما كان المفسر يثنى ويجمع وفيه دلاله على أن المضمر يجرى مجراه استغنوا عن تثنيه الضمير بما أظهروا من تثنيه المفسر وجمعه فلو ثنوا الضمير

وجمعوه لولى نعم وبئس اسمان ليس فى لفظهما دلاله على الجنس فلهذا لم يثن ويجمع المضمر فيهما.

فإن قال قائل : إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فزيد رفع بالابتداء ونعم الرجل خبره ، وليس فى الجمله ضمير يرجع إلى المبتدأ ، ومثل هذا لا يجوز فى غير هذين الفعلين؟

قيل له : لم يجز فى غيرهما من الأفعال لوجهين :

أحدهما أن قولك : زيد قام الرجل ، لو جوزناه لالتبس الكلام ؛ لأن قولك : قام الرجل ، يجوز أن يكون كلاما تاما قائما بنفسه فلا يعلم هل هو خبر الابتداء أو هو استئناف جمله أخرى منقطعه مما قبلها ، وأما نعم الرجل ، فلا يتوهم فيه ؛ لأنه لا يقتصر عليه فصار تعلقه بما قبله كتعلق الضمير بما قبله كقولك : زيد قام فجرى المظهر بعد نعم وبئس مجرى المضمر فى غيرهما من الأفعال.

والوجه الثانى : أن قولك : زيد نعم الرجل ، محمول على معناه إذ كان قولك : نعم الرجل ، يقوم مقام زيد الممدوح فى الرجال ، فلما قام مقامه فى المعنى اكتفى به ، ولم يكن فى غيره من الأفعال هذا المعنى فلهذا اختلفا.

فإن قال قائل : من أين حسن إسقاط علامه التأنيث من نعم وبئس إذا وليهما مؤنث ولم يجز فى غيرهما من الأفعال (١)؟

قيل له : قد ذكرنا فى الشرح وجها آخر أجود منه وهو أن المؤنث الذى يلى نعم وبئس يجب أن يكون اسم جنس يجرى مجرى الجمع ، والفعل إذا كان للجماعه وإن كانوا مؤنثين ذكّر فعلهم كقولك : قام النسوه ، فلهذا حسن التذكير فى هذين الفعلين.

١- قال سيبويه : " واعلم أن نعم تؤنث وتذكر ، وذلك قولك : نعمت المرأه ، وإن شئت قلت : نعم المرأه ، كما قالوا : ذهب المرأه ، والحذف فى نعمت أكثر". الكتاب ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ (بولاق).

باب حبذا

إن قال قائل : ما الأصل فى حبّ؟

قيل له : الأصل فيه فعل على وزن كرم فحذفت الضمه من الباء الأولى وأدغمت فى الباء الثانيه ، وإنما حكمنا عليها بفعل من وجهين :

أحدهما : أن اسم الفاعل منها حبيب وفعيل أكثر ما يكون / لما ماضيه على فعل نحو كرم فهو كريم.

ولأن الأفعال إذا أريد منها ما يراد فى نعم وبئس فأكثر ما يستعمل على فعل كقولك : حسن رجلا زيد ، فلما استعملت حبذا استعمال نعم وإن كانت نعم على وزن فعل وجب أن يحمل حبذا على فعل لكثره فعل فى هذا الباب.

فإن قال قائل : فما الذى أحوج أن يجعل حب مع ذا اسما واحدا (١)؟

قيل : يجوز أن يكون الغرض تخفيف اللفظ ؛ لأنهم إذا قدروها بمنزله شىء استغنوا عن تثنيه (ذا) وتأنيثه ، فلهذا جعلا شيئا واحدا.

فإن قال قائل : فلم صار لفظ التذكير أولى من لفظ التأنيث؟

قيل له : لأن المذكر قبل المؤنث ، وهو كالأصل له فلما أرادوا تركيب [فعل مع](٢) اسم كان تركيبه مع المذكر السابق للمؤنث أولى من المؤنث.

فإن قال قائل : فلم خص بالتركيب مع (ذا) من بين سائر الأسماء؟

١- قال سيبويه : " وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزله حب الشىء ، ولكن ذا وحبّ بمنزله كلمه واحده نحو لو لا ، وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابن عمّ ، فالعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ، ولا تقول حبذه ، لأنه صار مع حبّ على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل". الكتاب ٢ / ١٨٠ (هارون).

٢- زياده يقتضيها السياق ، وفى الأصل فلما أرادوا تركيب حرف اسم ...

قيل له : لأن ذا اسم مبهم ينعت بأسماء الأجناس ، وقد بينا أن لفظ الجنس يستحق أن يقع بعد نعم وبئس ؛ فوجب أن يجرى مجراها فركبوها مع اسم يقتضى النعت بالجنس.

فإن قال قائل : فلم غلّبتم على حبذا الاسميه وقلتم إنهما صارا بمنزله اسم واحد؟

قيل : وجدنا فى الأسماء اسمين جعلا بمنزله اسم واحد فوجب أن يحمل حبذا على حكم الاسميه لوجود النظير فى الأسماء ولم يجز حملها على الفعل لعدم التنظير.

والوجه الثانى : أن الاسم أقوى من الفعل فلو جعلا شيئا واحدا وجب أن يغلب عليهما حكم الاسميه لقوه الاسم وضعف الفعل فإذا وجب هذا جاز أن تقول : حبذا زيد ، فتجعلوا حبذا اسما مبتدأ ، وزيد خبر فاعرفه ... (١)

باب الضمير

(٢)

إن قال قائل : ما وجه تكرير العرب الأسد الأسد والطريق الطريق إذا أرادوا (٣) التحذير؟

قيل له : وجه ذلك أنهم جعلوا أحد الاسمين عوضا عن الفعل المحذوف ، والدليل على ذلك أنهم إذا أسقطوا أحد الاسمين جوزوا إظهار الفعل كقولك :

١- جاء فى شرح الأشمونى ٢ / ٣٨١ فى الحديث عن حبذا : " ولهم فيه مذهبان : قيل غلبت الفعليه لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غلبت الاسميه لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرّد وابن السرّاج ، ووافقهما ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضهم كون (حبذا) خبرا مقدما".

٢- يعنى بذلك باب الإضمار.

٣- فى الأصل : أرودوا.

احذر الأسد ، فإذا كرروا لم يظهروا الفعل ، فدل ذلك على أنهم جعلوا الاسمين عوضا عن الفعل ، والوجه أن يكون العوض هو الأول كما أن الفعل يجب أن يكون مقدما على المفعول.

فإن قال قائل : فلم قدرتم الفعل فى إياك بغير تكرير كقولك : إياك تريدون ، إياك احذر؟

قيل له : لأن إياك لا يجوز أن يقع فعل قبلها لأنك لا تقدر الكاف ولا يجوز أن تقول : ضربت إياك ، لأنك تقدر أن تقول ضربتك ، فلهذا وجب تقدير الفعل بعد إياك(١).

فإن قال قائل : فلم لا تضمر الفعل إذا كان يتعدى بحرف جر؟

قيل له : لو أضمرنا لوجب أن يبقى الاسم مجرورا لتقدير حرف الجر ولو فعلنا هذا لكنا قد أضمرنا حرف الجر وهذا لا يجوز ؛ لأن حرف الجر يجرى فى الضعف مجرى حروف الجزم وحروف الجزم لا تضمر وكذلك حروف الجر وجمله الأمر أن جميع الحروف لا يجوز إضمارها لضعفها وإنما جاز إضمار الفعل لقوته إذ كان متصرفا ويعمل فى التقديم والتأخير ، فلما كانت هذه الحروف ناقصه عن حكم الفعل لم يجز أن تعمل مضمره ، وأيضا فإن / المصدر إذا كان يمكن أن يقدر فعلا ينصب بنفسه وأمكن أن يقدر فعلا يصل بحرف جر وجب تقدير شىء واحد إذ كان تقديره ينوب عن شيئين وصار بذلك أولى لخفه حكمه.

واعلم أن إضمار الفعل يقع فى كلام العرب على ثلاثه أوجه :

أحدها : لا يجوز إظهاره.

والآخر : يجوز أن يضمر ويظهر.

١- انظر للتفصيل شرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٩٢.

والثالث لا يجوز إضماره.

فأما ما لا يجوز إظهاره فنحو ما ذكرناه من إياك وزيدا ، وكذلك ما تكرر من الأسماء نحو : الطريق الطريق وكذلك [إن كان](1) أحد الاسمين معطوفا على الآخر لم يجز إظهار الفعل ، كقولك : رأسك والجدار.

وأما ما يجوز إظهاره وإضماره فإنه يجرى ذكر الفعل أو يكون الاسمان فى حال الفعل كقولك : زيدا إذا سمعت ذكر ضرب أو رأيت إنسانا يريد أن يضرب ، فأنت بالخيار إن شئت قلت : اضرب زيدا وإن شئت حذفت الفعل لدلاله الحال عليه.

فأما الوجه الثالث فأن تقول : زيدا فتضمر الفعل ، وهو لم يجر له ذكر ، فهذا لا يجوز ؛ لأنه لا يدرى أنك تريد اضرب زيدا أو أكرمه ، فلما لم يكن على الضمير دليل لم يجز.

فإن قال قائل : فلم خصت العرب إياك وحدها من بين سائر أخواتها فلم يستعملوا معها الفعل وإن أفردت كقولك : إياك إذا أردت احذر؟

فالجواب : فى ذلك أن إياك أقاموها مقام فعل الأمر ، فلم يجز إظهار الفعل معها ، أما غيرها من الأسماء فلم يقم مقام الفعل معه ، فجاز إظهار الفعل معه ، وإنما خصّ إياك بهذا لأنها اسم لا يقع إلا علامه للمنصوب ، فصار لفظه يدل على كونه مفعولا ، وأما غيره من الأسماء فيصح أن يقع منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا ، فلما لم يختص من الأسماء اختصاص النصب الذى يقتضيه الفعل الناصب لم يقم مقامه ، ولما اختصت إياك بهذا المعنى جاز أن تقوم مقام الفاعل فاعرفه.

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

باب اسم الفاعل

إن قال قائل : لم وجب لاسم الفاعل أن يجرى مجرى الفعل إذا أريد به الحال والاستقبال ، ولم يجز هذا المعنى فيه إذا أريد به المضى ولزم وجها (١) واحدا وهو الجر؟ قيل له ؛ لأن أصل الأسماء ألا تعمل إلا الجر وأصل الأفعال أن تعمل فى المفعول إلا أن الفعل المضارع قد أشبه الاسم من وجوه قد ذكرناها فى صدر هذا الكتاب (٢) أوجبت له الإعراب بعد أن كان مستحقا للبناء على السكون فكذلك الاسم أيضا حمل على الفعل المضارع فعمل عمله ، وأما الفعل الماضى فلم يشابه الاسم مشابهه قويه فلهذا لم يزد على البناء على الفتح وكذلك يجب فى الاسم الذى بمعناه ألّا يزال عن أصله ، والأصل فى الأسماء ألا تعمل إلا الجر لما ذكرناه أيضا فى باب الجر فبقى اسم الفاعل إذا أريد به الماضى على أصله ، وجاز فى اسم الفاعل أن ينصب إذا أريد به الحال والاستقبال حملا على المضارع لما بينهما من الشبه.

فإن قال قائل : فلم جاز فى اسم الفاعل إذ أريد به الحال والاستقبال الجر وقد استقرت مشابهته للفعل ، وهلّا امتنع من الجر كما امتنع / الفعل المضارع من البناء إذ كان بحصول شبهه بالأسماء يستحق الإعراب؟

١- قال سيبويه : «تقول جئت إذ عبد الله قائم. وجئت إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها فى فعل قبيحه ، نحو قولك : جئت إذ عبد الله قام» الكتاب ١ / ١٠٧ (هارون). وقال الزجّاجى : " ضارب تعمل عمل يضرب ، كما أن يضرب أعرب لأنه ضارعه ، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إياه ، فحمل كل واحد منهما على صاحبه" الإيضاح ١٣٥. وشروط عمل اسم الفاعل : أنه إن كان اسم الفاعل مجردا من (ال) عمل عمل فعله ، إن كان دالا على الحال أو الاستقبال ، وإن كان دالا على الماضى لم يعمل. قال ابن مالك : كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيّه بمعزل وذلك لأن اسم الفاعل يعمل حملا على شبهه بالفعل المضارع ، والمضارع إنما يدل على الحال أو الاستقبال ، فإذا دلّ اسم الفاعل على زمن ماض لم يبق له شبه بالمضارع فزال عمله. انظر شرح ابن عقيل على الألفيه ٣ / ٧١ (دار الفكر بيروت).

٢- راجع ص ٢٩ - ٣٠.

قيل له : لأن اسم الفاعل وإن أجرى مجرى الفعل لم يخرج عن حكم الاسميه ، ولأجل كونه اسما جاز أن يجر ما بعده ، ولأجل ما بينه وبين المضارع من الشبه جاز أن ينصب ، وأما الفعل المضارع فقد جاز فيه أيضا الرد إلى أصله وهو السكون ، وذلك إذا لحقته علامه جماعه النساء ، كقولك : الهندات يضربن ، فقد استوى حكم نون الفاعل والفعل المضارع فيما سألت عنه ، وأيضا فإن بين حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع وبين حمل الفعل على الاسم فرقا ، وذلك أن الفعل حمل فى التثنيه بما يختص الاسم ، من حمل على الفعل بهذا المعنى أيضا ، فصار حمل الاسم على الفعل أنقص حكما من حمل الفعل على الاسم ، فإذا كان كذلك وجب ألا يزول عن الاسم ما كان يستحقه من جواز الجرّ به ، ولم يجز فى الفعل السكون ، لأنه قد انتقل عن أصله لحصول الشبه فيه.

فإن قال قائل : فلم جاز فى اسم الفاعل إذا أريد به المضى أن يتعدى إلى المفعول الثانى نحو قوله : زيد معطى عمرو درهما أمس؟ ، قيل له فى ذلك وجهان :

أحدهما : أن يكون الاسم منصوبا بفعل مقدر تقديره : أخذ درهما أمس.

والوجه الثانى : وهو أجودهما أن الفعل الماضى لما كان قد بنى على حركه لما بينه وبين الاسم من الشبه وجب أن يكون لهذا الشبه تأثير فى الاسم فجعل هذا فى المعنى يجوز أن يتعدى إلى المفعول الثانى (١).

فإن قال قائل : فلم جاز أن تقول هذان الضاربان زيدا ، وأنت تريد الماضى بهذا القول؟

فالجواب فى ذلك أن أصل الكلام هذان اللذان ضربا زيدا ، فانتصب زيد بالفعل ؛ لأن العرب تختص بعض كلامها فتنقل لفظ (الذى) إلى الألف واللام (٢) ؛

١- ويروى هذا الوجه عن السيرافى كما جاء فى شرح الأشمونى ٢ / ٣٤٤.

٢- (ال) إذا دخلت على أسماء الفاعلين والمفعولين كانت موصوله ، انظر المغنى.

لأن الفعل لا يصح دخول الألف واللام عليه فلا بد أن ينقل إلى لفظ الاسم وهو ضارب ليصح دخول الألف واللام عليه وصار لفظ الضاربان زيدا منصوبا بمعنى الفعل المقدر فلهذا جازت المسأله فاعلمه.

واعلم أن المفعول لا يتقدم على اسم الفاعل إذا كانت فيه الألف واللام نحو قولك : هذا الضارب زيدا ، فلو قلت : زيدا هذا الضارب ، لم يجز وإنما لم يجز ، لأن الألف واللام بمعنى (الذى) فما بعدها فى صله (الذى) وما فى الصله لا يتقدم على الموصول فلهذا لم يجز.

فإن قال قائل : فمن أين جازت الإضافه مع الألف واللام مع التثنيه والجمع فى هذا الباب كقولك : هذان الضاربان زيد والضاربو (1) عمرو ولم يجز ذلك فى المفرد نحو قولك الضارب زيد؟

قيل : أما جواز الإضافه فى التثنيه والجمع فلأن النون إذا ثبتت وجب نصب الاسم بعدها كما يجب نصبه إذا نونت الاسم فى قولك : ضارب عمرا ، فكما أنه إذا حذفت النون خفضت الاسم وجب أيضا إذا حذفت النون من التثنيه والجمع أن تخفض الاسم. وأما قولك : هذا الضارب زيدا فالألف واللام قد قامت مقام التنوين فلم يكن فى الاسم شىء يحذف منه لأجل الإضافه ، فلهذا لم يجز الجر فيه.

فإن قال قائل : فقد قالوا : زيد الضارب / الرجل فأضافوا إلى ما فيه الألف واللام وإن لم يكن فيه تنوين؟

قيل له : جازت الإضافه تشبيها من جهه اللفظ ، كقولك : زيد الحسن الوجه ، وكما قالوا : الحسن الوجه ، تشبيها بقولك : الضارب الرجل ، وسنبين وجه الشبه

١- فى الأصل : الضاربوا.

بينهما فى باب الصفه (١) فصار جواز إضافه الضارب إلى ما فيه الألف واللام بالشبه الذى ذكرناه.

فإن قال قائل : فهلّا جازت الإضافه فى التثنيه والجمع فى الأسماء غير المشتقه من الأفعال نحو قولك : هذان الغلاما زيد كما قلت الضاربا زيد؟

قيل له : الفصل بينهما أن جواز الإضافه فيما بعد الضارب لما ذكرناه من جواز وقوعه منصوبا بعدها بحال ، فلهذا لم تجز إضافتها ، ألا ترى أنك لو قلت : هذان الغلامان زيدا. لم يجز ، فلهذا لم تجز الإضافه؟

فإن قال قائل : فهلّا جوزت الإضافه فى هذا من غير هذا التقدير؟

قيل له : إنها لم تجز ؛ لأن القصد (٢) فى الإضافه تخصيص المضاف وتعريفه فإذا كانت فى المضاف الألف واللام تعرّف بهما ، ولم يحتج إلى تعريف آخر من جهه الإضافه فلهذا لم يجز فاعرفه.

باب ما يعمل من المصادر

إن قال قائل : من أين جاز أن يعمل المصدر وهو أصل الفعل عمل الفعل؟

قيل له : من وجهين :

أحدهما : أن الفعل لما كان مشتقا منه ، وكان فى المصدر لفظ الفعل جاز أن يعمل عمله ؛ إذ كل واحد منهما يدل على الآخر.

والوجه الثانى : أنك إذا قلت : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فالمعنى : أن ضرب زيد عمرا ، فلما كان المصدر مقدّرا بأن والفعل صار العمل فى المعنى للفعل ، فلما

١- انظر باب الصفه ص ٢٣۴ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : الفصل.

حذف لفظ الفعل بقى حكمه (۱) فلهذا جاز أن يقع بعد الاسم مرفوعا ومنصوبا إذا نونته أو أدخلت فيه ألفا ولا ما ، وإذا أسقطت الألف واللام أو التنوين وجبت الإضافه ؛ لأن المصدر اسم ما لم يحل بينه وبين ما يعمل فيه الحائل أعنى التنوين [ف](۲) وجب خفض ما بعده.

فإن قال قائل : قد ادّعيت أن المصدر اسم للفعل فمن أين وجب له ذلك؟

قيل له فى ذلك وجوه :

أحدها اجتماع النحويين على تسميته مصدرا ، والمصدر فى اللغه هو الموضع الذى تصدر منه الإبل وترده ، فلما استحق هذا الاسم وجب أن يكون الفعل هو الصادر عنه.

ووجه آخر وهو أن الفعل يدل على مصدر وزمان ، والمصدر يدل على نفسه فقط ، فلما كان المصدر أحد الشيئين اللذين دلّ عليهما الفعل بالواحد من الاثنين فلهذا وجب أن يكون المصدر أصلا للفعل.

ووجه ثالث : وهو أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه كقولك : ضربك وجيع (۳) كما تقول : والدك عالم ، فقد لحق المصدر بالأسماء بالقيام بنفسه ، والفعل لا يستغنى عن الاسم ، فإذا كان كذلك وجب أن ما لا يحتاج إلى غيره أصلا فى نفسه هو (۴) الاسم وما افتقر إلى غيره فرعا هو (۵) الفعل ، وهذا الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر ؛ لا أن المصدر مأخوذ من الفعل (۶).

۱- انظر شرح الأشمونى ۲ / ۳۳۴.

۲- زياده ليست فى الأصل.

۳- فى الأصل : وجميع ، وقد أثبت ما يناسب المعنى.

۴- فى الأصل : وهو.

۵- فى الأصل : وهو.

۶- انظر فى الإنصاف المسأله (۲۸) : القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر؟

فإن قال قائل : فقد وجدنا المصدر يؤكد به الفعل كقولك : ضربت ضربا والتأكيد بعد المؤكد؟

قيل : هذا غلط / وذلك أن المصدر وإن أطلقنا عليه أنه توكيد فإنما يقتضى أنه بعد المؤكد فى اللفظ ، كما أنك لو قلت : ضربت ضربت ، وجاءنى زيد زيد ، وكررت الاسم والفعل لكان المكرر توكيدا للأول ، وليس الأول أصلا له من سبب أنه جاء قبله ، وأيضا فإن قولك : ضربت ضربا ، معناه أنك أوقعت فعلا ، فالمصدر مفعول كقولك : ضربت زيدا ، فلو اعتبرنا ترتيب اللفظ وكون الفعل عاملا فيما بعده وجعلناه أصلا لهذه العلّه لوجب أن يكون الفعل قبل الاسم ، أعنى قبل زيد فى قولك : ضربت زيدا ، وكذلك سائر الأسماء ووجب ما هو أقبح من هذا ، وهو أن تكون الحروف أصلا للفعل والاسم ، إذ (١) كانت عوامل فيهما فلما بطل هذا سقط الإلزام.

فإن قال قائل : قد وجدنا المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته كقولك : قام قياما ، والأصل قواما ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وجرى المصدر على فعل ، وقد اعتل ، فإذا قلت : قاوم فصححت الواو وقلت فى المصدر : قواما فلم تقلب الواو لصحه الفعل ، فلما كان المصدر يتبع الفعل فى اعتلاله وصحته وجب أن يكون الفعل أصلا له؟

قيل له : هذا غلط بيّن ، وذلك أن الشىء يحمل على الشىء ؛ لأنهما من نوع واحد ، لأن أحدهما أصل للآخر يحمل عليه لئلا يختلف طريق تصاريف الكلمه ، ألا ترى أنك تقول وعد يعد فتحذف الواو لوقوعها بعد ياء وكسره حملا على يعد (٢) وليس يعد أصلا فى (عد) ولكنه من نوعه ؛ فحمل عليه لئلا يختلف

١- فى الأصل : إذا ، وقد أثبت المناسب.

٢- فى الأصل : على ما يعد.

تصريف الفعل ، وكذلك المصدر لما كان مشتقا من لفظه صار بينهما مناسبه من جهه اللفظ فحمل عليه ، ومما يدل أيضا على فساد ما ألزمنا المخالف أن من مذهبه فى الفعل الماضى فى القبح على أن التثنيه فرع على الواحد ، فإذا جاز للفراء أن يحمل الأصل على الفرع ، وهو المخالف لنا فى هذه المسأله ، جاز لنا أن نحمل المصدر وإن كان أصلا للفعل فى باب الإعلال وقد استقصينا هذه المسأله بأكثر من هذا الشرح فى شرح كتاب سيبويه.

واعلم أن المصدر يقدر بأن والفعل متى لم يعمل فيه فعله المشتق منه ، فإن عمل فيه فعله لم يقدر بأن ، مثال قولك : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فالتقدير : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا ، فلو قلت : ضربت زيدا ضربا لم يجز أن تقدره ب (أن) فتقول : ضربت زيدا ، وإنما وجب ما ذكرناه ؛ لأن لفظ المصدر لا يدل على معنى معين. فإذا قلت : أعجبنى ضرب زيد ، لم يعلم أنه ضرب ماض أو مستقبل أو حال فتفصل بأن والفعل ، لأن لفظ الفعل يدل على زمان مخصوص فلهذا قدر ب (أن) إذا عمل فيه غير فعله ، وأما إذا عمل فيه فعله فلا حاجه بنا إلى تقديره ؛ لأن الفعل المتقدم قد دلّ على الزمان الذى وقع الضرب فيه ، وأمّا قوله تعالى : (أَوْ إِطْعامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَهٍ يَتِيماً ذا مَقْرَبَهٍ) [البلد : ٩٠ / ١٤ - ١٥] ، إن قيل : أين فاعل الإطعام؟

قيل : هو محذوف من الكلام للدلاله عليه. فإن قيل : فما الذى يدل عليه؟ قيل قوله تعالى : (وَما أَدْراكَ مَا الْعَقَبَهُ) [البلد : ٩٠ / ١٢]. / هذا خطاب للنبيصلى الله عليه وسلم ، دلّ ذلك على أن الفاعل هو المخاطب ، والتقدير أو إطعام أنت يتيما.

فإن قيل : فهلّا كان الفاعل مضمرا فى الإطعام كما يضمر فى اسم الفاعل كقولنا : أنت مطعم ، ففى مطعم ضمير مستتر كما استتر فى الفعل إذا قلت تطعم؟ فالجواب فى ذلك : أن المصادر لا تقبل الضمير وإن عملت عمل الفعل ،

وإنما لم يصح فيها هذا لأنها أصل الأفعال ، فجرت مجرى أسماء الأجناس نحو : رجل وفرس ، فلما كانت هذه الأسماء لا تقبل الضمير وجب أن يكون المصدر كذلك ، فإذا لم يظهر الفاعل بعدها فإنما ذلك لأجل حذفه للدلاله عليه لا لاستتاره.

فإن قيل : ألستم تزعمون أن الفعل لا يخلو من فاعل مظهر أو مضمر ، فالمصادر أجريتموها فى العمل مجرى الفعل فكيف جاز أن يخلو من لفظ الفاعل؟.

قيل له : إن المصدر وإن عمل عمل الفعل فيظهر فى نفسه اسم وهو متعلق بالفاعل والمفعول ، فهو فى نفسه اسم وهو متعلق بالفاعل والمفعول كما قلت إذا كان الفاعل أحدثه والمفعول به وقع به ، فصار ما تعلق به كالشىء الواحد ، وكما يجوز أن يحذف فى بعض الكلام للدلاله عليه جاز أيضا حذف الفاعل.

فإن قيل : فهلّا أجرى اسم الفاعل مجرى المصدر ؛ لأنه اسم من المصدر ، وكيف جاز أن يقبل الضمير ولم يقبله المصدر؟

قيل له : لأن اسم الفاعل والفعل جميعا فرعان للمصدر ، فلما جاز استتار الفاعل فى الفعل جاز استتاره أيضا فى اسم الفاعل لاشتراكهما فى الفرعيه ، إلا أن بين استتار الفاعل فى الفعل وبين استتاره فى اسم الفاعل فرقا ، وهو أن ضمير الفاعل المستتر فى الفعل يظهر فى التثنيه والجمع كقولك : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، وفى اسم الفاعل يستتر فى النيه ولا يظهر فى اللفظ ، فإنما وجب ذلك فى اسم الفاعل ؛ لأنه اسم فى نفسه فلا بد أن تلحقه تثنيه تخصّه لنفسه ، فلم تجز إظهار تثنيه الضمير مع تثنيه الاسم ؛ لأن ذلك يوجب الجمع بين تثنيتين ، وهذا محال.

فإن قال قائل : كيف تقدّرون قولهم : أعجبنى أكل الخبز والخبز مفعول؟

قيل فى ذلك تقديران :

أحدهما أن يكون المصدر مقدرا بأن وفعل لم يسم فاعله ، فالتقدير : أعجبنى أن أكل الخبز.

والثانى أن المصدر اسم متعلق بالفاعل والمفعول ، وقد بيّنا أنه يجوز أن يكتفى بالفاعل مع المصدر وحده ، وكذلك يكتفى بالمفعول مع المصدر ، فجاز إضافه المصدر إلى المفعول إذ ليس مفتقرا إليه من جهه اللفظ فاعرفه.

باب ما يشتغل عنه الفعل

(١)

اعلم أنك إذا قلت : زيد ضربته ، فالاختيار الرفع فى زيد ، والنصب جائز ، وإنما اختير الرفع ؛ لأن الرفع بغير إضمار ، والنّصب بإضمار ، فكان ترك الإضمار أولى ؛ لأنه أخف مؤنه من النصب وليس أيضا فى الكلام ما يقتضى إضمار فعل ، فلهذا كان الرفع أولى ، وأما إذا قلت : ضربت زيدا وعمرا كلمته ، فالاختيار نصب عمرو / والرفع جائز وإنما اختير النصب فى عمرو ؛ لأن واو العطف حقها أن يكون ما بعدها مشاكلا لما قبلها ، فلما بدأت بالفعل كان إضمار الفعل بعد الواو أولى لتكون قد عطفت فعلا على فعل فلهذا اختير النصب ، والرفع جائز على أن يجعل ما بعد الواو النصب متى كان الفعل الذى بعد الواو ابتداء وخبرا فتصير عاطفا جمله على جمله.

واعلم أنه متى كان المبتدأ به الفعل فالاختيار فيما بعد الواو النصب متى كان الفعل الذى بعد الواو ناصبا لضمير الاسم الذى يلى الواو عاملا فى سببه ، وسواء كان الفعل المبتدأ به مما ينصب أو يرفع أو يتعدى بحرف جر ، كقولك : فيما يرفع : جاء زيد وعمرا كلمته ، وكذلك لو قلت : جاءنى زيد وعمرا

١- انظر : الكتاب ١ / ٨٠ (هارون) هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم (الاشتغال).

كلمت أباه ، لأنك بدأت فى جميع هذه المسائل بالفعل ، فإن قلت : إنّ زيدا قائما وعمرا كلمته ، فالاختيار فى عمرو الرفع لأنك لم تبتدئ بفعل إذ كانت (إنّ) حرفا ، وهى وإن غيرت اللفظ فما بعدها فى حكم المبتدأ ، فلهذا اختير الرفع فى عمرو ، ويجوز النصب كما جاز فى الابتداء بإضمار فعل مثل الفعل الذى قد عمل فى الضمير ، فإن قلت : ضربت زيدا وعمرو قائم أو يقوم ، لم يجز فى عمرو إلا الرفع ، لأنك لم تذكر بعد الواو فعلا يجوز أن يعمل فى عمرو ، وليس بمعطوف على الاسم الأول ، فيدخل فى حكمه ، ولكنه عطف جمله قائمه بنفسها على جمله مثلها ، فلهذا لم يجز نصب ما بعد الواو ؛ لأنك لو نصبته بقى الفعل أو الاسم الذى بعده متعلقا ، إذ لا يتعلق بما قبله من الكلام ، فإن قلت : زيد ضربته وعمرو كلمته ، كنت فى عمرو بالخيار إن شئت نصبته وإن شئت رفعته ، وإنما اعتدل النصب والرفع هاهنا لأنك بدأت بالاسم فى أول الكلام وشغلت الفعل بالضم ، وإن قدرت ما بعد الواو كأنه معطوف على الهاء اختير النصب فى عمرو ؛ ليكون ما بعد الواو الفعل كما أن المضمر محمول على الفعل ، فإن قدرت ما بعد الواو اسما مبتدأ بمنزله المعطوف عليه رفعت ، واختير الرفع ، فإن دخلت ألف الاستفهام على الاسم وقد اشتغل الفعل اختير النصب كقولك : أزيدا ضربته ، وإنما اختير النصب ؛ لأن الاستفهام وقع على الفعل فصار حرف الاستفهام يطلب الفعل فيجب أن يضمر الفعل ، ويكون الموضع الذى يقتفى الفعل أولى بالإضمار ، فإذا وجب إضمار الفعل قبل الاسم وجب النصب. والرفع جائز على المبتدأ أو الخبر ، وإنما جاز الرفع ؛ لأن الاستفهام قد يقع بعده المبتدأ والخبر كقولك : أزيد قائم؟ فكما جاز الابتداء بعد حرف الاستفهام وإن كان خبره لمبتدأ اسما ، فكذلك يجوز الرفع فى الاسم وإن كان خبرا لمبتدأ فعلا ، إذ الفعل المشتغل بالضمير لا تسلط له على المبتدأ فجرى مجرى الاسم ، فلهذا جاز فاعرفه ، وكذلك إذا أدخلت عليه / حرف النفى كقولك : ما

زيـد ضـربته وعمرا كلمته ، وإنما اختير النصب ؛ لأن النفى لمّا كان غير واجب ضارع الاسـتفهام فاختير فيه النصب كما يختار فى الاستفهام ، والرفع أحسن فى الاستفهام ؛ لأن النفى تقديره أن يدخل على الموجب كأنك أدخلت (ما) على قولك : زيد ضربته ، فلما دخل النفى على شىء قد استقر فيه الرفع كان بقاؤه على ما كان عليه حسنا.

فإن قيل : فهلّا كان الرفع المختار لأجل هذه العلّه؟

قيل له : إنما ذكرنا أن النفى يـدخل على لفظ الإيجاب على طريق التقـدير وليس ذلك بواجب ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءنى أحد ، ولو قدرت الكلام موجبا لم يجز ، فبان أن النفى قائم بنفسه وإن دخل (١) على الكلام الموجب ، فإذا كان كذلك يدخل النفى بطـل الإيجـاب ، وصار الحكم للنفى ، وحصل مضارعا للاسـتفهام ، واختير النصب بحصول مضارعته للاسـتفهام فى اللفظ وحسن الرفع لما ذكرناه من التقدير.

واعلم أنـك إذا جئت فيه بالأمر والنهى والمجازات فالرفع فيها بعيـد كقولك : زيـد اضـربه ، وزيـد لا تضـربه ، وإن زيـد تكرمه يأتك ، والنصب هو المختار والرفع قبيـح ، وإنما قبح الرفع ؛ لأنها أشـياء لا تكون إلا بالفعل ، فبعدت من الرفع ، وإنما جاز الرفع لأنك بـدأت بزيـد ، وشـغلت الفعل عنه بضـميره فامتنع عن العمل فى زيد ، فشـبه بقولك : زيد ضـربته ، إذا كان الرفع لا يضـير المعنى ، واستخف إذا كان فيه إسقاط تقدير فعل مضمر وهذا الذى ذكرناه يجوز فى الأمر والنهى.

فإن قال قائل : من شـرط خبر المبتـدأ أن يجوز فيه الصدق والكذب والأمر والنهى لا يجوز أن يكون فيهما ، فكيف جاز أن يقعا خبرا للمبتدأ؟

قيل : جاز ذلك بحمل الكلام على معناه ، وذلك أن الأصل اضرب زيدا ، فإذا

١- فى الأصل : وإن ربما دخل على الكلام ... ، وربما هنا زائده.

قدمت زيدا مرفوعا وشغلت الكلام بضميره فمعنى الكلام باق ، وإنما رفع بشبه لفظه بالمبتدأ أو الخبر ، فلما وجدنا مساغ جواز رفعه ؛ لأن فيه تقدير إسقاط تقدير الفعل جوزنا رفعه وحمل فى الحكم على معناه ، وأما إذا رفعت الاسم بعد حرف الجزاء فلا يجوز أن ترفعه بالابتداء ، لأن حروف الشرط ألفاظ تقتضى الفعل فلا يجوز أن يخلو منه ، ومع ذلك فلو رفعت الاسم بالابتداء لم يجز جزم الفعل بعده لفصلك بين حرف الشرط وما قد عمل فيه الاسم ، لأن الجازم مع المجزوم كالجار مع المجرور أضعف حالا ، فلهذا لم يجز رفع الاسم بالابتداء ، وأما الأمر والنهى فليس قبل الاسم حرف يقتضى الفعل حتى يحتاج إلى إضمار فعل ، فلهذا فارق الجزاء الأمر والنهى وإن اشتركا فى قبح الرفع فيهما.

فإن قال قائل : فبأى شىء يرفع الاسم بعد حرف الجزاء وقد شغلت الفعل بضمير ، وهو مفعول فى المعنى؟

قيل له : يرفع على إضمار فعل ما لم يسمّ فاعله ، كأنك قلت : إن يكرم زيد تكرمه يأتك ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن الفعل إذا لم يسم فاعله لا يتغير معنى ، ولو سميت فاعلا لم يكن ينقص عمله فجريا مجرى واحدا ؛ فوجب إضمار فعل ما لم يسم فاعله ليصح رفع زيد. فإن قال قائل : أليس / إذا رفعت زيدا بالفعل المضمر فقد جزمت الفعل الظاهر ب (إن) وقد فصلت بينهما فكيف جاز ذلك وقد امتنعت منه إذا لم يظهر الفعل؟

فالجواب فى ذلك أن (إن) عملت فى الفعل المضمر والفعل الظاهر تبيين له وتوكيد ، والفصل بين التوكيد والمؤكد والبيان والمبين بشىء يتعلق بالأول جاز ، فلهذا حسن جزم الثانى إذا أضمرت الفعل.

واعلم أن حكم (هلّا) و (إلّا) و (لو لا) و (لو ما) (۱) فی اختیار النصب بینهما کحکم حروف الجزاء کقولک : هلّا زیدا ضربته ، فإن رفعت فعلی إضمار فعل ما لم یسم فاعله ، ولا یجوز رفعه بالابتداء ؛ لأنها حروف تقتضی الفعل إذ کان فیها معنی الأمر والتحضیض فجرت مجری الجزاء.

واعلم أن الفعل إذا کان لا یصل إلا بحرف جر لم یضمر ، ولکن یضمر فعل فی معناه ؛ لأن حرف الجر لا یجوز إضماره ، وحرف الجر مع المجرور کالشیء الواحد ، وعمل حروف الجر کعمل حروف الجزم ، فکما لا یجوز إضمار الجازم ، فکذلک لا یجوز إضمار الجار ، وعلّه ذلک أجمع أنها عوامل ضعاف إذا کانت حروفا وإنما یحذف العامل لقوته کالفعل لجواز عمله مقدما ومؤخرا فلمّا (۲) کانت هذه الحروف لا یعمل فیها ما قبلها وهی جوامد فی أنفسها لم یجز إضمارها ، إذ کان عملها مؤخره أضعف من عملها فیما قبلها فاعرفه.

فإن قال قائل : فقد أجزتم إضمار رب فی قوله :

وبلده لیس بها أنیس (۳)؟

...

قیل له : إنما جاز ذلک ؛ لأن الواو صارت عوضا.

فإن قال قائل : فلم جوزتم إضمار من باتفاق النحویین فی قولهم : بکم درهم اشتریت ثوبک؟ قیل له إنما جاز إضمار من هنا لدخول الباء فی کم ؛ لأنهم استثقلوا إحاطه حرفین خافضین (۴) باسم ، والمعنی لا یشکل وقوّی من فی هذا الکلام فکان قوه معناها فی قولهم : بکم درهم ، عوضا منها.

۱- للتفصیل انظر : الجمل فی النحو للزجّاجی ۳۱۱ ، وکتاب حروف المعانی للزجّاجی ۳ - ۵ والمغنی ۳۰۲ - ۳۰۶.

۲- فی الأصل : فلم ، وقد أثبتت المناسب.

۳- سبق هذا الشاهد ۷۷.

۴- فی الأصل خافظین.

باب حتى

إن قال قائل : ما الأصل فى حتى ؛ أن تكون عاطفه أم جاره؟

قيـل له : الأصل فيها أن تكون جاره (١). ودخولها فى باب العطف حملا على الواو. والـدليل على أن أصـلها الجر أنها إذا جعلت عاطفه لم تخرج من معنى الغايه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءنى القوم حتى زيـد ، ومررت بالقوم حتى زيد ، فزيد بعض القوم ، وإذا رجعت أيضـا على العطف فهو بعض القوم ، ولو كـان أصـلها العطف لوجب أن يكون مـا بعـدها من غير جنس ما قبلها ، إذ (٢) كانت حروف العطف هكـذا حكمها نحو قولك : جاءنى زيد وعمرو ، ولا يجوز جاءنى زيد حتى عمرو ، وكذلك لا يجوز الخفض (٣) على الغايه ، فهذا دليل على أنها أصل الغايه.

فإن قال قائل : فمن أين أشـبهت الواو؟ قيل ؛ لأن أصل الغايه أن تـدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها ، ألا ترى أن قولك : ضـربت القوم حتى زيـد ، معناه أن الضـرب وقع على زيـد كما أنك لو قلت : ضـربت القوم وزيدا ، لكان زيد مضـروبا ، فلما اشتركا فى المعنى حملت حتى على الواو.

فإن قال قائل : فلم وجب أن يكون ما بعد حتى جزءا مما قبلها؟

١- قـال الزجّاجى فى حـديثه عن حتى : " وأمـا دخولها على الأسـماء المفرده ، فإن الوجه أن تكون خافضه لها ، وربما أجريت مجرى حرف عطف ..." انظر كتاب الجمل فى النحو ۶۷. وانظر : الجنى الدانى فى حروف المعانى ۵۴۲.

٢- فى الأصل : إذا.

٣- فى الأصل : الخفظ.

قيل له : لأن معناها أن تأتى لاختصاص ما يقع عليه ، إما لرفعته أو لدناءته ، وذلك أنك إذا قلت : ضربت القوم ، فلا بد أن يكون القوم عند المخاطب / مخصوصين معروفين وفيهم دنىء ورفيع ، فإذا قلت ضربت القوم حتى زيد ، فلا بد أن يكون زيد إما أرفعهم أو دونهم ، ليدل بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو إلى الأدنياء ، ولم يكن زيد بهذه الصفه لم يكن لذكرك (١) إياه فائده ، إذ كان قولك : ضربت القوم ، يشتمل على زيد ، فلما كان لا بد من ذكر زيد على الوجه الذى ذكرناه وجب أن يكون بعضا مما قبله ليدل على هذا المعنى ، ولهذه العلّه لا يجوز أن تقول : ضربت الرجال حتى النساء ، لأن النساء لسن (٢) من نوع الرجال ، ولا يتوهم دخولهن مع الرجال ، فلهذا لم يجز ، وإذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته فذكرت بعد حتى اسما وفعلا من جنس الفعل المتقدم وكان ناصبا لضمير الاسم ، فلك فيه ثلاثه أوجه : الخفض على الغايه وإذا خفضت الاسم صار الفعل الذى بعد الاسم مؤكدا للفعل المتقدم ولا موضع له من الإعراب ، كما أن الفعل الأول لا موضع له ، وإن نصبته أضمرت فعلا ينصبه وصار الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المضمر ، ولا موضع لهما من الإعراب ، لأن الفعل المضمر معطوف على المبتدأ به ، فلما كان الفعل المبتدأ به لا موضع له من الإعراب فكذلك حكم ما عطف عليه ، والمفسر له يجرى مجراه ، فإذا رفعت الاسم صار مبتدأ والفعل الذى بعده فى موضع خبره ، وعلى هذا الوجه يصير موضع الفعل رفعا ؛ لأنه فى موضع خبر المبتدأ ، وأما إذا كان بعد حتى اسمان فلا يجوز الرفع على الابتداء والخبر وذلك أن حرف الجر لا يجوز أن يخفض أكثر من اسم واحد إلا على طريق الاشتراك أو النعت ، فلو خفضت الاسم الأول فى قولك : ضربت القوم حتى زيد غضبان ، بقى غضبان بلا شىء يخفضه ولا يرفعه

١- فى الأصل : لذكره.

٢- فى الأصل : ليس.

ولا ينصبه وهذا يستحيل أن يكون مفرد معرب بغير شيء نعربه ، فلهذا يبطل الجر وصار حتى ها هنا بمنزله الواو ، وأما بيت الفرزدق (١) :

فوا عجبا حتى كليب تسبنى

كأن أباها نهشل أو مجاشع

فلو ذكرنا قبل حتى لفظ السب كقولك : يا عجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى ، لجاز فى كليب الرفع والجر ، فالرفع على الابتداء والخبر والجر على الغايه (٢) ويكون يسبنى توكيدا للسب المتقدم ، وإذا رفعت فعلى الابتداء والخبر ، إلا أن البيت لمّا لم يذكر فى أوله السب لم يجز أن يخفض كليبا ؛ لأنه يبقى يسبنى معلقا بغير شيء ، فلهذا لم يجز عندنا إلا الرفع ، وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفه (٣) وحملو الكلام على المعنى ، والأجود قولنا ؛ لأن اللفظ له حكم وليس كل ما جاز على المعنى يجوز على اللفظ (٤) فاعرفه.

١- البيت من البحر الطويل وهو فى الديوان : ١ / ٤١٩ وجاء فى الكتاب ٣ / ١٨ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٣٨ والمقتضب ٢ / ٤١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧١ ، وشرح المفصل ٨ / ٨ و ٨ / ٦٢ ، ومغنى اللبيب ١٧٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ١٢ - ١ / ٣٧٨ ، وأورد شيئا من القصيده ، والهمع ٤ / ١٦٩ ، والخزانه ٩ / ٤٧٥. والفرزدق : هو همّام بن غالب بن صعصعه بن ناجيه بن مجاشع ، وسمّى كذلك لأنه شبّه وجهه بالخبزه. طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٩٨.

٢- وهذا ما ذهب إليه ابن هشام فقال فى المغنى : " ولا بد من تقدير محذوف قبل (حتى) فى هذا البيت ، يكون ما بعد (حتى) غايه له ، أى : فوا عجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى ..." ١ / ١٣٧ (ط ٢ دار الفكر).

٣- قال الفراء فى البيت : " فإن الرفع فيه جيد ، وإن لم يكن قبله اسم ، لأن الأسماء التى تصلح بعد حتى منفرده إنما تأتى من المواقيت ، كقولك : أقم حتى الليل. ولا تقول : أضرب حتى زيد ، لأنه ليس بوقت ، فلذلك لم يحسن إفراد زيد وأشباهه ، فرفع بفعله ، فكأنه قال : يا عجبا أتسبنى اللئام حتى يسبنى كليبٌ ، فكأنه عطفه على نيه أسماء قبله. والذين خفضوا توهموا فى كليب ما توهموا فى المواقيت ، وجعلوا الفعل كأنه مستأنف بعد كليب ، كأنه قال : قد انتهى الأمر إلى كليب ، فسكت ، ثم قال : تسبنى". انظر معانى القرآن ١ / ١٣٨.

٤- فى الأصل : العطف.

باب ما تنصبه العرب وترفعه

إن قال قائل بأى شىء تنصب وراءك فى قولك وراءك أوسع لك؟

[قيل][(١)] : المعنى المقدر هو تأخر وراءك.

فإن قال قائل : فلم حسن النصب فى قولك : ما صنعت وأباك؟

قيل له : لأن ضمير المرفوع لا يحسن العطف عليه إلا أن يؤكد فعدل به إلى النصب لقبح العطف على الضمير المرفوع ، فإن أكدت الضمير قلت : ما صنعت أنت وأبوك؟ حسن الرفع ، والنصب / جائز فاعرفه.

واعلم أنه ليس كل فعل يحسن فيه هذا لو قلت : قمت وعمرا ، لم يحسن ويجوز مع ذلك ، والأحسن أن يستعمل هذا الباب فى كل فعل تعلق بمعنى (مع) ، ألا ترى أن قولك : ما صنعت يقتضى (مع) إذ كان قولك ما صنعت يقتضى مصنوعا معه ، فلهذا حسن تقدير (مع) فى هذه الأفعال.

فإن قال قائل : فمن أين جاز أن تنوب الواو عن معنى (مع)؟

قيل له : لأن (مع) تقتضى مشاركه ما بعدها مع ما قبلها كقولك : جاءنى زيد مع عمرو ، فعمرو قد شارك زيدا فى المجىء كما شاركه لو قلت : جاءنى زيد وعمرو ، فلهذا قامت مقامه.

واعلم أن المفعولات التى ذكرناها إنما نسبت إلى ما ذكرناه من أجل المعنى فسمى المصدر مفعولا مطلقا ؛ لأن العامل أحدثه.

وسمى زيد وما جرى مجراه من المفعولات مفعولا به ؛ لأن الفاعل لم يفعل زيدا وإنما هى أفعال تحل بزيد ، فلأجل تقديرنا أن الفعل حلّ به سمى مفعولا به.

١- زياده ليست فى الأصل : يقتضيها السياق.

وكذلك سمى الظرف مفعولا فيه ؛ لأن معنى الفعل أنه حلّ فيه ، وكذلك الحال إذ كان معنى قولنا : أقمت ضاحكا أى إقامتى فى هذه الحال ، وكذلك قولنا : جئتك مخافه الشرّ. فسمى أيضا من أجله ؛ لأن اللام مقدره (١).

باب ... (وهو ما كان من الأفعال يتعدى بحرف جر)

(٢)

اعلم أن الأصل فى هذا الباب أن يتعدى بحرف الجر ، وإنما حذف حرف الجر استخفافا ولا يقاس عليه ، وأكثر ما يحذف منه حرف الجر إذا كان فى الفعل دليل عليه ، ألا ترى أن قولك : اخترت الرجال زيدا ، أن لفظ الاختيار يقتضى تبعيضا ، فلهذا جاز حذف (من) لدلاله الفعل عليها.

ومنه ما يحذف استخفافا لكثرته فى كلامهم كقولهم : نصحت زيدا ، وسميتك زيدا وكنيتك أبا عبد الله (٣) ، لأن هذه الأشياء قد كثرت فى كلامهم فاستخفوها فحذفوا حرف الجر. وكلتك ، ووعدتك حذفوا حرف الجر إذ لا يشكل معناها ، فأما الباء فى قولك : لست بمنطلق ، فليست ما تقتضيه منها ليس اقتضاء الأفعال لحرف الجر ، إذ كانت (ليس) تعمل فى الخبر كعمل كان فى خبرها ، وإنما تدخل فى خبر (ليس) على طريق التوكيد للنفى لما ذكرناه فى باب (ما) فاعرفه ، وقد تحتمل أن تجعل من [فى](٤) قولك (من رجل) مفيده ذلك ؛ لأن أحدا تستعمل بمعنى العموم ، فإذا قلت ما جاءنى أحد ، جاز أن يتوهم ما جاءنى واحد فإذا دخلت (من) بطل هذا المعنى ، وصار اللفظ مختصا لنفى الجنس.

١- أى : لمخافه الشر.

٢- كتبت فى الأصل فى سياق المتن وليس مع العنوان.

٣- أى نصحت لزيد ، وسميتك بزيد ، وكنيتك بأبى ... وانظر شرح المفصل ٧ / ٦٣ - ٦٤ (إداره الطباعه المنيريه).

٤- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

باب التعجب

إن قال قائل : لم خصت (ما) من بين سائر الأسماء بالتعجب؟

قيل له : لأنها مبهمه (۱) ، والشيء إذا أبهم كانت النفس مشوقه (۲) إليه ، والدليل على أن (ما) أشد إبهاما من (من) و (أى) (۳) أنها تقع على ما لا يعقل وعلى صفه من يعقل ، و (من) تختص بمن يعقل فصارت (ما) أعم ومع ذلك فإن (ما) واقعه على الشيء الذى يتعجب منه ، وذلك أن الشيء ليس مما يعقل فلم يجز إدخال (من) هنا.

وأما (أى) فهى متضمنه للإضافه ، والإضافه توضحها فلذلك لم تقع هذا الموقع.

فإن قال قائل : فهلا استعملوا الشيء إذ كان أبهم الأشياء (۴)؟ قيل له : إن الشيء ربما يستعمل للتقليل / ولو قلت : شيء أحسن زيدا ، لجاز أن يعتقد أنك تقلل المعنى الذى حسّن زيدا فتجنبوه لهذا الوجه ، وأيضا فإن الغالب على قولك : شيء حسّن زيدا أنه إخبار عن معنى مستقر ، وما يتعجب منه ينبغى أن يسرك فى الحال ، فأما ما قد استقر وعرف فلا يجوز التعجب منه ، فلهذا خصت من بين سائر الأسماء بالتعجب.

۱- كتبت فى الأصل : مها.

۲- فى الأصل : مشرقه.

۳- انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ۱ / ۱۹۶ - ۱۹۷. فقد أثار العكبرى الفكره نفسها وناقشها.

۴- انظر شرح المفصل ۷ / ۱۴۳ حيث جاء فيه : " ... فإن قيل : فإذا قلتم إن تقدير ما أحسن زيدا ، شيء أحسنه وأصاره إلى الحسن ، فهلّا استعمل الأصل الذى هو (شيء)؟ فالجواب : أنه لو قيل : شيء أحسن لم يفهم منه التعجب ؛ لأن شيئا وإن كان فيه إبهام إلا أن (ما) أشد إبهاما ، والمتعجب معظم للآمر ، فإذا قال : ما أحسن زيدا ، فقد جعل الأشياء التى يقع بها الحسن متكامله فيه ، ولو قال : شيء أحسن زيدا ، كان قد قصر حسنه على جهه دون سائر جهات الحسن ، لأن (الشيء) قد يستعمل للقليل ...".

فإن قال قائل : فلم خص فعل التعجب بأن يكون منقولا من الثلاثى (١)؟

قيل له : لأن النقل لا يكون إلا بالأفعال الثلاثيه كقولك : قام زيد ، ثم تقول : أقمته ، وكذلك نقول حسن زيد فتخبر عنه ثم تقول : أحسنته ، إذا أردت أنك حسّنته ، نقلت هذه الأفعال إلى لفظ الرباعى ، فصار ما أحسن زيدا بمنزله شيء أحسن هو زيدا فصار زيد مفعولا يجعل الفعل لغيره (٢).

فإن قال قائل : فلم لا يجوز فى الأفعال الرباعيه فى غير التعجب؟

قيل له فى ذلك وجوه :

أحدها : أنه لو جاز النقل فى الرباعى لجاز فى الخماسى والسداسى ، ولو جاز ذلك أيضا لصار السداسى سباعيا وليس فى الأفعال ما هو على سبعه أحرف ، فلما كان نقل الرباعى يؤدى إلى الخروج عن الكلام لم يجز.

ووجه آخر أن الأفعال الأصول تقع على ضربين ثلاثى ورباعى فى نقل الثلاثى ليحمل على الرباعى الذى هو الأصل ، فلو نقل الرباعى لم يكن لنا أصل يرد إليه فلهذا لم يجز.

ووجه ثالث : وهو أن الثلاثى أخف الأبنيه فلخفته جاز أن تزاد عليه الهمزه للنقل ، وما زاد على الثلاثى فهو ثقيل ، فلم تجز الزياده فيه.

فإن قال قائل : فلم خصت الهمزه من بين سائر الحروف؟

قيل له : لأنها أقرب إلى حروف المد إذ (٣) كانت من مخرج الألف ، والألف لا

١- فى الأصل : الثانى.

٢- قال ابن يعيش فى شرح المفصل : " ولا يكون هذا الفعل إلا من الأفعال الثلاثيه نحو : ضرب ، علم ، ظرف ..." ، ٧ / ١٤٤ (إداره الطباعه المنيريه). وانظر : كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ١١٨ (ط بولاق).

٣- فى الأصل : إذا.

يكون الابتداء بها ، فكان أولى من الهاء لأنها قد كثرت (١) زيادتها فى هذا الموضع نحو أصفر ، وأحمر ، وما أشبه ذلك ، فلما كثرت زيادتها أولا كانت أولى من سائر الحروف.

فإن قال قائل : فمن أين زعمتم أن (أحسن) فى التعجب فعل (٢) ، وما تنكرون أن يكون اسما لوجهين أحدهما أن التصغير يدخله كقوله : ما أحيسن زيدا ، والثانى أنه يصح كما تصح الأسماء ، كقولك : ما أقوم زيدا ، والفعل يعتل فيقال : أقام زيد عمرا ، ولا يقال : أقوم زيد عمرا؟

قيل له : الدليل على أنه فعل لزوم الفتح لآخره ، ولو كان اسما لوجب أن يرفع إذا كان المبتدأ ألا ترى أنك تقول : زيد أحسن من عمرو ، ترفع وإن كان تعجبا قلت ما أحسن زيدا تنصب ، ولو كان الذى بعدها اسما لارتفع فلما لزمه الفتح دلّ على أنه فعل ماض (٣).

فإن قال قائل : فمن يذهب إلى قول الفراء إنما يفتح آخره ليفرق بينه وبين الاستفهام والأصل فيه الاستفهام (٤)؟

قيل له : هذا لا يجوز وذلك أن الاستفهام معنى مباين (٥) لمعنى التعجب ، وإذا

١- فى الأصل : كثر.

٢- زعم الكوفيون أن أفعل فى التعجب بمنزله أفعل فى التفصيل ، واحتجوا بجواز تصغيره ، وبأنه تصح عينه فى التعجب نحو ما أقوله ، وما أبيعه وهذا يكون فى الأسماء ... انظر شرح المفصل ٧ / ١٤٣ (إداره الطباعه المنيريه). وقد وافق الكسائى البصريين فى فعليته انظر : الكافيه فى النحو شرح الاسترباذى ٢ / ٣٠٨.

٣- انظر الكافيه فى النحو شرح الاسترباذى ٢ / ٣٠٨.

٤- انظر المصدر السابق ٢ / ٣١٠ ، وجاء فيه : " وقال الفراء وابن درستويه ما استفهاميه ما بعدها خبرها وهو قوى من حيث المعنى لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب. قيل :مذهبه ضعيف من حيث أنه نقل من معنى الاستفهام إلى التعجب ، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت".

٥- فى الأصل : مبانيا.

تباينت (١) المعانى لم يجز أن يجعل أحدهما أصلا للآخر ، فإذا كان قد فسد أن يجعل الاستفهام أصلا للتعجب ثبت ما ذكرناه ، وأما احتجاجهم بالتصغير فساقط ، وذلك أن فعل التعجب قد لزم طريقه واحده فجرى فى اللفظ مجرى الأسماء ، فأدخلوا عليه التصغير تشبيها بالاسم ، وليس يجب أن يكون الشىء إذا حمل على غيره لشبه بينهما أن / يخرج من جنسه ، إلا أنّ اسم الفاعل قد عمل عمل الفعل ، ولم يخرجه ذلك عن أن يكون اسما (٢) ، وكذلك فعل التعجب وإن صغّر تشبيها بالاسم فلا يجب أن يكون اسما.

ووجه آخر وهو أن الفعل يدل على مصدره وإذا زادوا ياء التصغير أرادوا تحقير الجنس الذى وقع فيه التعجب ، وهو المصدر بعينه فلم يمكنهم لعدم لفظ المصدر فأدخلوا التصغير على الفعل وهم يريدون به المصدر ؛ لأنه مشبه (٣) به ودال عليه ، فإذا كان التصغير دخل على الفعل على طريق العاريه لا على طريق التحقيق لم يكن تصغيره دلاله على أنه اسم ، وأما تصحيحه فلما ذكرناه من تشبيهه بالاسم إذ قد لزم طريقه واحده ، كما يصح الاسم.

فإن قال قائل : فما أوجه تصحيح الاسم؟

قيل له : ليفصل بينه وبين الفعل ، وذلك أن ما كان على أفعل وهو صفه لا ينصرف ، فإذا لم ينصرف لم يدخله الجر ولا التنوين ، كما أن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين ، فلو أعللنا الاسم كما يعل الفعل لم يقع بينهما فصل فجعل التصحيح فصلا بينه وبين الاسم. وإنما كان الاسم بالتصحيح أولى من الفعل ، لأن الفعل يتصرف فتدخل الحركات على حروف المد فى تصاريف الفعل وذلك مستثقل ، والاسم يلزم طريقه واحده والحركه إنما تدخل على حرف المد فى الاسم فى موضع واحد فكان أولى بالتصحيح من الفعل لما ذكرناه.

١- فى الأصل : تباين.
٢- فى الأصل : إلى أن يكون اسما.
٣- فى الأصل : مشيب.

وأما (دار) و (باب) فإنما أعلّا ؛ لأن الجر والتنوين يدخلهما فيقع لهما الفصل بين الاسم والفعل ، فلم يجب تصحيحهما فحملا على الفعل فى الإعلال ؛ لأنه أخف.

واعلم أنك إذا قلت ما أحسن ما قام زيد ف (ما) الثانيه مع الفعل مصدر وزيد فاعل للقيام ولا تحتاج (ما) إلى ضمير يرجع إليها عند سيبويه ، لأنها بمنزله (أن) فى هذا الموضع وإن كانت بمنزله (الذى) لم تجز المسأله لأنها فى صلتها ضمير يرجع إليها ، فإن أردت أن تجعلها بمنزله (الذى) قبح وكان لفظه : ما أحسن ما قام زيد إليه ، وكذلك تقول : ما أحسن ما كان زيد إذا جعلت (كان) بمنزله وضع وجعلت (ما والفعل) مصدرا فإن نصبت زيدا بكان جعلتها بمنزله (الذى) وجعلت فى كان ضميرا يرجع إليها ونصبت زيدا على خبر كان ، وإنما قبح أن تجعل (ما) بمنزله (الذى) فى هذا الموضع ؛ لأن (ما) إنما تقع لذات ما لا يعقل ولصفات ما يعقل ، ولا يحسن أن تقع على ذات ما يعقل ، ألا ترى أنك لو قلت : ما كان فى الدار؟ لكان الجواب : حمار أو ثور ، ولا يجوز أن يكون الجواب : زيد ولا عمرو ، إلا أنه جاز ما ذكرناه ؛ لأن الصفه هى (١) الموصوف ، فإن قلت : ما أظرف ما كان زيد ، و [ما أعلم ما كان زيد](٢) ، كان محالا ؛ لأن كان مع الفعل بمنزله المصدر فيصير التقدير : ما أظرف كون زيد ، وما أعلم كون زيد ، والكون لا يوصف بالظرف ، والعلم ، فإن نصبت زيدا على أن تجعل (ما) بمنزله (الذى) أجز ذلك ، فاعرفه.

واعلم أن الألوان والخلق إنما لم يشتق منها فعل للتعجب لوجهين (٣) :

أحدهما : أن أصل أفعالها أن يستعمل على أكثر من ثلاثه أحرف ، وذلك أن

١- فى الأصل : هو.

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

٣- انظر شرح المفصل ٧ / ١۴۵.

عور أصله فى الاستعمال : اعورّ ، وكذلك حول / أصله : احولّ ، وما زاد على الثلاثى من الأفعال فى باب الاستعمال لم يجز أن يبنى منها فعل التعجب ؛ لأن ذلك يؤدى إلى إسقاط الزوائد منه حتى يرجع إلى ثلاثه أحرف ، ثم تدخل عليه همزه التعدى وإسقاط الزوائد منه يبطل معناه ، فلهذا لم يجز أن يبنى من الألوان (١) فعل التعجب ولا مما زاد على ثلاثه أحرف من الأفعال ، وإن كان زائدا (٢) إلا أن تكون الزوائد لو حذفت لم يخل بالمعنى فقولك : ما أفقر زيدا ، وإن كان المستعمل افتقر زيد ، لأنك رددت افتقر إلى فقر ، فكان اللفظ لا يغير من معنى الكلمه فلهذا جاز ، وكذلك تقول : ما أعطاه للدرهم وأولاه بالجميل ، لأنك رددت أولى وأعطى إلى أصلهما ثم نقلتهما بالهمزه فأصلهما واحد ، فلهذا جاز نقل أعطى وأولى (٣).

فإن قال قائل : فمن أين زعمتم أن الأصل فى عور اعورّ وما تنكرون أن أصله عور لا اعورّ؟

قيل الدليل على ما ذكرناه من وجهين :

أحدهما : أنه قد اطرد فى هذه الألوان والخلق أن يجىء على أفعل كقولك :أصفر وأخضر ولا يجىء على فعل نحوه (٤). فدل امتناع فعل التعجب من جميعها أنه مرفوع فى الاستعمال فإن الأصل فى الاستعمال الفعل المطرد فى جميع الباب.

١- فى الأصل : الأولوان.

٢- فى الأصل : زيدا.

٣- قال سيبويه فى باب ما لا يجوز فيه ما أفعله : " وذلك ما كان أفعل وكان لونا أو خلقه ألا ترى أنك لا تقول :ما أحمره ولا ما أبيضه ، ولا تقول فى الأعرج : ما أعرجه ... إنما تقول : ما أشد حمرته ... وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به رجلا ، ولا هو أفعل منه لأنك تريد أن ترفعه من غايه دونه ..." وللتفصيل انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ (بولاق) ، وشرح المفصل ٧ / ١٤٤ - ١٤٦.

٤- فى الأصل : نحوا.

والوجه الثانى : أن أفعل أثقل من فعل ، ومن كلامهم جواز التخفيف من الثقيل ، أعنى أنهم ينتقلون من الثقيل إلى الخفيف ، وإنما نقل عور من اعورّ وحول من احولّ ، وليس من كلامهم أن ينقلوا الخفيف إلى الثقيل إذا اتفقا فى المعنى أعنى الخفيف والثقيل ؛ لأن ثقل الخفيف يوجب تكلّفا لا فائده فيه إذا كانا فى هذا الموضع قد اتفقا فى المعنى ، ومثل هذا لا يقع من حكيم ، فدل استعمالهم عور واعورّ بمعنى واحد أن عور مخفف من اعورّ ، ويجوز أن يعتل فى امتناع اشتقاق الفعل من الألوان والخلق بما يحكى عن الخليل (١) أن هذه الأشياء لما كانت مستقره فى الشخص ، ولا تكاد تتغير جرت مجرى أعضائه الثلاثه التى لا معنى للفعل فيها كاليد والرجل ، فكما لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله ، إذ كانا اسمين ليس بجاريين على فعل ، فكذلك لا يجوز فى الألوان والخلق اشتقاق فعل للتعجب حملا على اليد والرجل.

واعلم أنك إذا قلت : أحسن بزيد ، وأظرف بعمرو ، فالباء يجوز أن يكون موضعها رفعا ونصبا ، والأظهر أن يكون موضع الباء وما بعدها رفعا ؛ لأن (أحسن) فعل ولا بد للفعل من فاعل ، ووجب أن تكون [الباء مع](٢) الاسم فى موضع الفاعل فهذا هو الظاهر ، وأما من جوز أن يكون موضعها رفعا ونصبا فإنه يقول : فى الفعل الفاعل وهو الحسن كما أضمر فيه إذا كان بعد ما ، فإذا قدر الثانى مضمرا صار حرف الجر مع ما تعلق به فى موضع المفعول ، وهذا القول ضعيف ، وإنما ضعف وفارق ما أحسن زيدا ، وإنما جاز الإضمار فى ما أحسن لتقدم (ما) عليه ، و (ما) اسم مبتدأ ، وأحسن فى موضع خبره ، فلم يكن بد من

١- قال سيبويه : " وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا فى هذه ما أفعله ، لأن هذا صار عندهم بمنزله اليد والرجل ، وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله ، إنما تقول : ما أشدّ يده ، وما أشد رجله ونحو ذلك ..." الكتاب ٢ / ٢٥١ (بولاق).

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

تقدير ضمير يرجع إلى المبتدأ ، وأما قوله : أحسن بزيد فلم يتقدم قبله ما يدل على الإضمار / فإذا أمكننا أن نحمل الكلام على ظاهره كان ذلك أولى من التأويل البعيد.

فإن قال قائل : فما وجه استعمال فعل التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه؟

قيل له : يجوز أن يكون أرادوا بذلك المبالغه فى المدح فأدخلو الباء لأنهم قدروه بأحسن أثبت بزيد ، فلما أرادوا هذا المعنى أدخلوا الباء إذ كان أثبت يتعدى بحرف الجر ودخله معنى حسن جدا ؛ لأن لفظ الأمر فيه طرف من المبالغه ، فلهذا أجازوه ، ويجوز فى إدخال الباء وجه آخر ، وهو أنهم أرادوا أن يفصلوا بين لفظ الأمر الذى هو يراد به التعجب وبينه إذ كان أمرا فى الحقيقه. واعلم أن لفظ (أحسن بزيد) ، لا يتغير (١) لواحد خاطبت أو لاثنين أو لجماعه أو لمؤنث أو لمذكر كقولك : يا زيد أحسن بعمرو ، يا هند أحسن بعمرو ، وإنما لم يختلف لفظه لأنك لست تأمره أن يفعل شيئا ، وإنما هذا اللفظ بمنزله قولك : ما أحسن عمرا فبما أن (ما أحسن عمرا) لا يتغير فكذلك ما قام مقامه.

واعلم أن الفصل بين فعل التعجب وما عمل فيه لا يجوز هكذا ذكر سيبويه (٢). وقد أجاز بعضهم الفصل بينهما بالظروف وحروف الجر ، فأما امتناع الفصل ؛ لأن أحسن قد لزم طريقه واحده فقد شابه من هذا الوجه الحروف فى العمل ،

١- فى الأصل : لا تغير.

٢- ذكر سيبويه أن هذه الصيغه لا يزال فيها شىء عن موضعه لأنهم لم يريدوا أن تتصرف فجعلوا لها مثالا واحدا تجرى عليه قال : " ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يحسن ولا شيئا مما يكون فى الأفعال سوى هذا ... هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثالا واحدا يجرى عليه ...". انظر الكتاب (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه) ١ / ٣٧ (بولاق).

وكان المنصوب بعده وإن كان معرفه يشبه التمييز وإن كان ليس بتمييز فى الحقيقه ، ووجه شبهه بالتمييز أنك إذا قلت ما أحسن ، فقد أبهمت فإذا ذكرت زيدا أو عمرا بينت من الذى قصد بالإخبار عنه بهذا المعنى ، وإن لم تجعل نصبه على هذا المعنى ؛ لأن فعله مقول عنه ، فجرى مجرى المفعول الذى يتعدى (١) إليه الفعل ، وخرج عن حكم التمييز ، وهو مع ذلك يجرى مجرى المثل لا يفارقه لفظه فى المذكر والمؤنث والتثنيه والجمع ، والأمثال حقها ألا تغير عما سمعت ، فلما اجتمع فى فعل التعجب هذه الجهات التى ذكرناها منع الفصل بينه وبين مفعوله إذ كانت الأشياء حقها ألا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه ، فأما من أجاز الفصل بينه وبين معموله بالظرف وحروف الجر (٢) فقال إن فعل التعجب وإن لم يتصرف فليس يكون أضعف من الحروف ؛ لأنه لم يخرج من الفعل إذ لم يتصرف ، وقد وجدنا الحروف الناصبه يفصل بينها وبين ما تعمل فيه بالظرف ، فكان [فعل التعجب](٣) أولى بجواز الفصل ، وهذا لا يدخل على ما ذكرناه ؛ لأن اجتماع الأمور التى ذكرناها مجموعها منع الفصل ، وأما إذا انفرد بعض أوصافه فليس يجب أن يجرى حكمه مجرى مجموع الأوصاف.

فإن قال قائل : قد قالت العرب ما أحسن بالرجل أن يفعل الجميل [وقد فصل بين](٤) التعجب وما عمل فيه بحرف الجر؟

قيل له : لا يلزم ، وذلك إن كان أوقع التعجب بأن ، وقع بها فهى وما بعدها مصدر والمصدر إنما يقع من الرجل المخصوص ؛ لأن معنى الكلام : ما أحسن فعل

١- فى الأصل : يتعدا.

٢- أجاز ذلك الفراء ، والجرمى ، وأبو على ، والمازنى ، وأجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعيه ، ومنع ذلك الأخفش والمبرد. انظر تفصيل ذلك فى شرح المفصل ٧ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والكافيه شرح الاسترباذى ٢ / ٣٠٩.

٣- كتبت فى الأصل على الهامش.

٤- زياده ليست فى الأصل.

الأجمل بالرجل ، فالمدح والذم إنما يقعان بأصحاب الأفعال ، فصار بالرجل وإن كان مخصوصا يرجع التعجب إليه فلم يقع الفصل ؛ لأنه فى المعنى هو المتعجب منه ، فأما ما / كان من حروف الجر والظروف التى لا تجرى هذا المجرى فيما تعلقت به فلا يجوز الفصل بينها لما ذكرناه من الفصل بينهما.

واعلم أنك إذا رددت فعل التعجب إلى نفسك قلت : ما أحسننى ، زدت نونا قبل ياء المتكلم ليسلم الفعل (١) ، وأنت بالخيار إن شئت سكنت النون الأولى وأدغمتها فى النون الثانيه وإن شئت أظهرت النونين ، وهذا أجود ؛ لأن المفعول منفصل مما قبله ، وكذلك إذا جمعت ، فأما إذا رددت إلى نفسك فى حال الاستفهام زدت ياء (٢) مجرده عن النون وكسرتها ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، فإن ثنيت أو جمعت قلت : ما أحسننا ، فرجعت الضمه إلى النون لزوال الياء ويجوز أيضا الإدغام ، فأما إذا رددت الفعل فى النفى إلى نفسك قلت : ما أحسنت سكنت النون لمجىء تاء المتكلم ، وقد بينا ذلك فيما مضى ، فإن جمعت قلت : ما أحسنّا بالإدغام لا غير ؛ لأن النون فى أحسن تسكن ، ولا يجوز تحريكها فلما لقيتها النون الثانيه وهى متحركه التقى حرفان من جنس واحد ، وهما فى تقدير كلمه واحده ، وإذا كان الفعل والفاعل كالشىء الواحد فلهذا وجب الإدغام.

باب النداء

إن قال قائل : ما بال الاسم المفرد مبنيا والمضاف معربا ، وإذا (٣) مثلت ما انتصب عليه المضاف كان هو والمفرد فى ذلك سواء كقولك : دعوت زيدا ، ودعوت عبد الله فإذا جئت ب (يا) اختلفا؟

١- انظر كتاب قطر الندى ، ١١٩ (بولاق).

٢- فى الأصل : تاء.

٣- فى الأصل : وإذ.

قيل : هـذا الـذى ذكرت إنما هو عباره الكلمه وأنت إذا قلت : يا زيـد ، فلست مقبلا على مخاطب بهـذا الحـديث عن زيـد ، إنما خطابك فيه لزيـد ، وإذا قلت : دعوت زيـدا ، فأنت مخاطب غير زيـد بهـذا ، ولو خاطبت بهـذا زيـدا لقلت : دعوتك ، ولم تقل دعوت زيدا ، والتأويل تأويل فعل ، والمعنى معنى خطاب ، فوقع زيد بين حالتين ، بين المخبر عنه وهو غائب ؛ لأنه معرض عنك ، وبين المخـاطب ؛ لأنـك تريـد غيره فضـارع المكنى ؛ لأنك إذا خاطبت فإنما تقول أنت فعلت ، وإياك أردت ، وهما اسـمان مبنيـان ، فلمـا خوطب المنادى باسـمه الـذى يقع فيه الحـديث عنه عنـد من يخاطب صار غير متمكن فى هـذا الموضع فعـدل عن الإعراب إلى البناء ؛ لأنه وقع موقع اسم مبنى.

فإن قال قائل : ما بال هذا المفرد كان بناؤه على حركه؟

قيـل له : لأن المنادى من قبل كان مستحقا للإعراب ، وكل اسم كان معربا ثم أزيل عنه الإعراب لعلّه عرضت فيه وجب أن يبنى على حركه ، ليكون بينه وبين غيره من الأسـماء التى لم تقع قط معربه فرق نحو : من ، وكم ، وما ، فلهـذا وجب أن يبنى المنادى على حركه.

فإن قيل : فلم صار الضم أولى من سائر الحركات؟

قيـل له : لأـن الفتـح مبنى على أصـل لو بنى عليه لم يعلم أمعرب هـذا أم مبنى ، إذ كـان فى الأسـماء مـا لاـ ينصـرف ، فلو ناديته وفتحته لم يعلم أنه منصوب على أصل ما يستحقه المنادى أو مبنى فسـقط الفتح لما ذكرناه ، ولم يجز الكسر / لأن المضاف إلى المتكلم الاختيـار فيه حـذف اليـاء والاـجتزاء بالكسـره عنها نحو : يا غلام أقبل ، فلو كسـرت المنادى لم يعلم أنه مفرد أو مضاف فسقط الكسر أيضا فلم يبق إلا الضم ، فلهذا خصّ بالضم.

ص: ١٩٦

فإن قال قائل : أليس النكره [و](۱) المضاف مخاطبين كالمفرد ، فهلا بنيا (۲) لوقوعهما موقع المكنى كما يبنى المفرد؟

قيل له : الفصل بينهما من وجهين :

أحدهما : أن المفرد وقع بنفسه موقع المكنى ، ألا ترى أنه يتعرف بنفسه كما يتعرف المكنى ، وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه ، فلم يقم مقام المكنى فى جميع أحكامه كما وقع المفرد ، وأما النكره فبعيده الشبه بالمكنى لم يجز بناؤها ، والوجه أنّا لو سلمنا أن المضاف والنكره وقعا موقع المكنى كوقوع المفرد لم يلزم بناؤهما ؛ لأنه عرض فى المضاف ما يمنع البناء وكذلك ما يقوم مقامه ، وأما النكره فنصبت للفصل بينها وبين النكره المقصود قصدها فبنيت النكره المحضه على أصل البناء وبنيت النكره المقصود قصدها إذ كانت هى المخرجه عن بابها ، وكانت أولى بالتغيير.

فإن قال قائل : فقد وجدنا مضافا مبنيا كقوله تعالى (۳) : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) [النمل : ۲۷ / ۶].

قيل له : إنما تردّ الإضافه الاسم إلى الإعراب إذا لم يكن المضاف مستحقا للبناء فى حال الإضافه ، وهو متضمن للإضافه كالمنادى. ألا ترى أنه لا تلزمه الإضافه فى جميع أحواله وأما لدن [ف](۴) ليس لها حال تنفك بها من الإضافه ، فلما كان البناء يلزمه فى حال إضافته لم يجز إعرابه.

فإن قال قائل : أليس إذا خاطبت إنسانا فقلت له : أنت تفعل ، فقد يجوز أن

۱- زياده ليست فى الأصل.

۲- فى الأصل : يبنى.

۳- والآيه (وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ).

۴- الفاء زائده ليست فى الأصل.

يشكل عليه خطابك له إذ كان هذا اللفظ يصح أن يكون له ولغيره ، فهلّا جعل المنادى كالمضمر إذ كان مخاطبا وإن وقع فيه اللبس الذى ذكرته.

قيل : الفصل بينهما أن المنادى معرض عمن يناديه ، وليس يعلم أنه المقصود إلا بنفس اللفظ فقط ، واللفظ لا يدل عليه دون غيره فاحتجنا إلى ذكر اسمه ليعرفه (١) ، وأما المخاطب غير المنادى فثم إشاره بيد أو عين مع اللفظ ، فصار هذا المعنى يضطر المخاطب إلى العلم بأنه مقصود بالخطاب ، فلهذا استغنى بالمضمرات عن الأسماء الظاهره.

واعلم أن المنادى المعرفه فيه اختلاف فمن النحويين من يقول : إن تعريفه الذى كان فيه قبل النداء قد بطل وحدث فيه تعريف آخر بالنداء (٢). وأما ابن السراج فيقول تعريفه باق فيه (٣) ، والأجود القول الأول وإنما كان أجود ؛ لأن الاسم العلم تعريفه من جهه القصد ، وإذا اجتمع معنى القصد إلى النداء تعرف المنادى. ألا ترى أن قولك : يا رجل ، معرفه بالقصد و (يا) ، فوجب إذا نادينا زيدا وما أشبهه أن يبطل تعريفه من جهه النيه ، ويصير ما حصل له من التعريف بالقصد

١- فى الأصل : ليرعفه.

٢- قال المبرد : " قد علمنا أن المضاف معرفه بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء ، والنكره فى حال النداء ، كما كان قبل ذلك ، و (زيد) وما أشبهه فى حال النداء معرفه بالإشاره ، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف. ألا ترى أنك تقول إذا أردت المعرفه : يا رجل أقبل ، فإنما تقديره : يا أيها الرجل أقبل ، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشاره النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفه بما صارت به المبهمه معارف" ، المقتضب ٤ / ٢٠٥.

٣- قال ابن السرّاج : " فأما : يا زيد ، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف مثل النداء ، وهو فى النداء معرفه كما كان ، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه ، ويحيل قول من قال إنه معرفه بالنداء فقط ، إنك قد تنادى باسمه من لا تعلم له فيه شريكا ، كما تقول : يا فرزدق أقبل ، ولو كنت لا تعرف أحدا له مثل هذا الاسم ، ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به ، ومن قال إذا قلت : يا زيد : إنه معرفه بالنداء ، فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندى ..." وقال أيضا : " وإنما ادّعى من قال : إن : يا زيد معرفه بالنداء لا بالتعريف الذى كان له". الأصول ١ / ٣٣٠ - ٣٣١.

و (يا) إذ كان هذا التأويل معنى فى زيد وما أشبهه فحمل الشيء على معناه ، وما هو حاصل له فى الحال أولى. وأما ما ذهب إليه ابن السراج فإنه رأى أن بعض الأسماء لا يقع فيها اشتراك نحو : الفرزدق / قال : والتنكير إنما هو باشتراك الأسماء وهذه شبهه ضعيفه ؛ لأنه لا يمتنع أن يسمى بالفرزدق أشخاص كثيره إذ كانت التسميه ليست بمحظوره ، وإذا كان كذلك صار حكم جميع الأسماء واحدا فى جواز الاشتراك فيها فوجب أن يكون الأمر على ما ذكرنا أولا ، ولا يجوز وجه آخر فى إيجاب تنكير الأسماء أن يقال لما كان المكنى لا يختص بشخص دون شخص فى حال النداء ثم ذكرنا أنّ الاسم العلم وقع فى موضعه وجب أن يحصل فى موضعه جهاله حتى يتبين بالقصد إليه كما حصل ذلك فى المضمر الذى قام مقامه.

واعلم أن المفرد المعرفه إذا نعته بمفرد معرفه فلك فى النعت وجهان الرفع ، والنصب ، فأما الرفع فبالحمل على اللفظ ، وأما النصب فبالحمل على الموضع (١).

فإن قال قائل : أما الحمل على الموضع فمسلم ؛ لأن الموضع نصب ، فمن أين حمل النعت على اللفظ ، وهذه الحركه ليست بحركه إعراب ، فإذا جاز الحمل على اللفظ فهلّا جاز أيضا النعت على لفظ ما لا ينصرف كقولك : مررت بعثمان الظريف؟

قيل له : إنما جاز حمل النعت على اللفظ فى المنادى ؛ لأن الضم قد اطرد فى كل مفرد ، فصار اطراده يجرى مجرى عامل أوجب له ذلك ، فشبهت الضمه فى المنادى بحركه الفاعل لما ذكرناه من الاطراد وإنما يجب ذلك فى عامل الرفع ، وإنما قبح فيما لا ينصرف فى حال الجر فليس ذلك بمطرد فى كل اسم فصارت الفتحه عارضه ، فلم تبلغ من قوتها أن تشبه بالحركه التى تجب من أجل عامل فإذا كان

١- قال سيبويه : " قلت أرأيت قولهم يا زيد الطويل ، علام نصبوا الطويل؟ قال : نصب لأنه صفه لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعنى ، فقلت : أرأيت الرفع على أى شيء هو إذا قال : يا زيد الطويل؟ قال : هو صفه لمرفوع ..." الكتاب ١ / ٣٠٣ (بولاق).

كذلك ، جاز (١) حمل النعت على الموضع الذى قد عمل فيه عامل واحد ولم يجز حمل النعت على حركه عارضه لما ذكرناه.

فإن قال قائل : كيف جاز أن يكون النعت معربا والمنعوت مبنيا؟

قيل له : لأن المنعوت استحق البناء لعلّه فيه وهو كونه منادى ، وأما النعت فليس بمنادى فلم تعرض له علّه البناء فوجب أن يكون معربا رفعته أو نصبته ، ألا ترى أن ما لا ينصرف ينعت بالمنصرف إذا لم تعرض فيه علّه تمنع الصرف ، وقد بان ذلك أن المنادى وإن كان مبنيا فنعته معرب.

فإن قال قائل : فلم لا يجوز الرفع فى نعت المضاف حملا على لفظ المنادى كما يجوز الرفع فيه إذا كان مفردا؟

قيل له : لأن نعت المفرد كان حقه أن يحمل على الموضع لأنه الأصل ، وإنما تحمله على اللفظ لاجتماع علّتين إحداهما ما ذكرناه من اطراد الضم فى كل مفرد ، والثانيه أن يجوز حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، فلما كانت الصفه المفرده لو حلت محل المنادى ضمت جاز فيها الرفع كما يجوز فيها الضم ، وأما الصفه المضافه فليس لها هذا الحكم ، ألا ترى أنها لو قامت مقام الموصوف لم تكن إلا منصوبه ، فلم يكن لدخول الضم وجه فلزمت وجها واحدا وهو النصب ، فأما ما لزمه النصب إذا كان منادى فليس له إلا طريقه واحده ونعته أيضا لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو النصب كقولك : يا عبد الله الظريف ، ويا رجلا صالحا ، ويا خيرا من زيد.

واعلم أن حكم المعطوف أن يجرى حكمه / على ما يستحقه لو وليه عامل المعطوف عليه إذ كان شريكا له ، فإذا عطفت على المنادى فاعتبره فى نفسك فإن كان مفردا وجب له الضم ، وكان المعطوف مثله أيضا مضموما ، وإن كان مضافا أو نكره أو مضارعا للمضاف نصب كقولك : يا زيد ، ويا عبد الله ، ويا زيد ورجلا

١- فى الأصل : فإن.

صالحا ، ويا زيد وخيرا من عمرو ، وكذلك لو قدمت هذه الأسماء التى تستحق النعت ثم عطفت عليها بمفرد معرفه ضممته إذ كان حكم كل واحد منهما كأنه منادى فى نفسه إلا أن يكون المنادى معرفه منفرده فعطفت عليها باسم فيه ألف ولام فإنه يجوز ذلك فيما فيه الألف واللام الرفع ، والنصب كقولك : يا زيد والحارث (١) ، وإن شئت نصبت الحارث وقد قرئ بالوجهين جميعا ، (يا جِبالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ) [سبأ : ٣٤ / ١٠](٢) ، وقرأ الأعرج بالرفع (٣) ، فأما الرفع فعلى العطف على اللفظ ، وأما النصب فبالعطف على الموضع ، وإنما جاز فيه الوجهان لأن (يا) لا يصح أن يدخل [على](٤) ما فيه الألف واللام ، أن يلى (٥) حرف النداء لم يكن له حكم يختص به كما كان ذلك لما ذكرناه من الأسماء المضافه والمفرده ، فلما لم يكن له حكم يختص به وكان الاسم الذى قبله له لفظ ومعنى حمل ما فيه الألف واللام على اللفظ مره إذ كان اللفظ قد يجرى مجرى لفظ المرفوع ، وحمل مره على الموضع إذ كان نصبا.

واعلم أن الرفع عند سيبويه ومن تابعه الوجه (٦) ، وأما أبو عمر الجرمى وأبو عثمان (٧) ومن تابعهما فإنهم يختارون النصب (٨) والحجه لمن اختار الرفع قويه

١- فى الأصل : الحرث.

٢- والآيه (وَلَقَدْ آتَيْنا داوُدَ مِنَّا فَضْلًا يا جِبالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ).

٣- قرأ روح وزيد عن يعقوب (يا جِبالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ) بالرفع مثل قراءه عبيد بن عمير والأعرج وغيرهما ، وقرأ الباقون ورويس (والطير) بالنصب. المبسوط فى القراءات العشر ٣٦٠ ، ومعجم القراءات القرآنيه ٥ / ١۴۶.

۴- زياده ليست فى الأصل.

۵- فى الأصل : يليه.

۶- قال سيبويه : " وتقول : يا زيد ويا عمرو ، وليس إلا أنهما قد اشتركا فى النداء فى قوله : يا ، وكذلك يا زيد وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد أو عمرو ، لأن هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر كما دخل فى الأول ، وليس ما بعدها بصفه ولكنه على يا ... ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيد والنضر وقرأ الأعرج ... ، وقال الخليل : هو القياس كأنه قال ويا حارث ...". الكتاب ١ / ٣٠۵ (بولاق).

٧- يعنى المازنى وقد مرت ترجمته.

٨- قال المبرد : " واعلم أن المعطوف على الشىء يحل محله ، لأنه شريكه فى العامل نحو : مررت زيد وعمرو ... فعلى هذا تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، لأن (عبد الله) إذا حل محل (زيد) فى النداء لم يكن إلا نصبا ...". وقال أيضا : " فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا. أما الخليل ، وسيبويه ، والمازنى فيختارون الرفع ... وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمى فيختارون النصب ...". ثم يقول : " والنصب عندى حسن على قراءه الناس ..." المقتضب ۴ / ٢١١ - ٢١٣. ونرى المبرد هنا يضع المازنى بين من يختار الرفع ، فى حين صنّفه الورّاق بين من يختار النّصب ، وكذلك إذا عدنا إلى شرح المفصل نرى ابن يعيش يؤيد المبرد فى مذهب المازنى. شرح المفصل ٢ / ٣.

وذلـك أن مـا فيه الأـلف واللاـم لفظه لفظ المفرد ، وهو معرفه فصار التعريف فيه بالألف واللام كالتعريف بالقصـد مع (يا) ، ألا ترى أن قولـك : يـا رجـل ، إذا قصـدت قصـده فجرى فى التعريف مجرى مـا فيه الألف واللام بمنزله المفرد المعرفه العلم ، ولو عطفت على الأـول أعنى الـذى فيه الأـلف واللاـم لم يجز فيه إلاـ الضم ، ووجب أن يختـار مـا يشاكله وهو الرفع ، وأما من اختار النصب [فقد](١) جعـل الألف واللام مقام التنوين والإضافه ، فلو كان الاسم مضافا أتوا (٢) بالنصب فكذلك ما قام (٣) مقامهما فوجب لهمـا النصب وهـذه العلّه فيهـا إدخـال ، وذلك أن التقـدير لو كان صـحيحا لوجب النصب فى النعت إذ كانت فيه الألف واللام ولم يجز رفعه كما يجوز رفع المضاف ، فلما كانت الألف واللام فى النعت لم توجب نصبه علمنا أنهما لا يجعلان الاسـم كالمضاف ، وإذا كان كـذلك جرى ما فيه الألف واللام مجرى المفرد العلم المعرفه ، فكان الأولى فيه أن يكون مرفوعا ليشاكل لفظ ما قبله.

واعلم أن مـا فيه الألف واللام لا يجوز أن تـدخل [يا](٤) عليه ؛ إلاـ اسم الله تعالى (٥) ، وإنمـا لم يجز ذلك ؛ لأن الألف واللام تعريفهما من جنس تعريف (يا)

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- فى الأصل : أمنوا.

٣- فى الأصل : مقام.

٤- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

٥- قال سـيبويه : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتّه ، إلا أنهم قد قالوا يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الأـلف واللام لا يفارقانه ، وكثر فى كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزله الألف واللام التى من نفس الكلمه ...". الكتاب ١ / ٣٠٩ (بولاق) ، وشرح المفصل ٢ / ٩ (إداره الطباعه المنيريه).

مع القصد وهما لفظ ممكن إسقاطه من الكلمه ، فلما نابت (يا) مع القصد عنهما لم يحتج إليها والدليل / على أن تعريف الألف واللام من جنس تعريف (يا) مع القصد لأنك لو قلت فى ضروره الشعر : يا الرجل ، لكان كمعنى يا رجلا ، لأن الألف واللام تبطل مع العهد ويصير تعريفها للجنس فقط ، والدليل على أن العهد ساقط أعنى مع العهد أنه يجوز للشاعر أن يقول : يا الرجل (١) من غير تقدمه (٢) ذكر فإذا كانت يا تنوب عنها لم يحتج إليها فهذا هو الأصل وإن اضطر شاعر فأدخل يا على الألف واللام جاز كما قال (٣) :

فيا الغلامان (٤) اللذان فرا

إياكما أن تكسبانا شرا

فوجد ذلك أنه أراد : يا أيها (٥) الغلامان ، فحذف (المنادى) (٦) وهو (أى) وأقام الصفه مقامه ، واما اختصاص (يا) باسم الله تعالى فجواز دخول يا عليها فلاجتماع أشياء فيه ليست موجوده فى غيره أحدها : كثره الاستعمال ، ومنها أنه جرى مجرى الأسماء الأعلام ، ومنها أن الألف واللام لا يفارقانه ، ومنها أن الأصل فيه إله (٧) ، فلما أدخلت فيه الألف واللام أسقطت همزه إله فأدغمت لام التعريف فى اللام التى بعدها فصارت الألف واللام عوضا من الهمزه الساقطه

١- فى الأصل : يا لرجل.

٢- فى الأصل : تقديمه.

٣- لم يعرف قائله ، وهو فى المقتضب ٤ / ٢٣٤ وكان المبرد يرى إنشاده على هذا الوجه غير جائز ، ويرى صوابه : فيا غلامان اللذان ... ، وهو أيضا فى اللامات ٥٣ ، وفى أسرار العربيه ٢٣٠ - ٢٣١ ، وفى الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٥٠٣ ، وشرح الكافيه لابن جماعه ١٢١ ، وفى شرح ابن عقيل ٣ / ٢٤١ ، والعينى ٤ / ٢١٥ ، والهمع ٣ / ٣٧ ، والخزانه ٢ / ٢٩٤. وهناك خلاف حول بحر هذا البيت فمنهم من قال إنه من السريع ومنهم من جعله بيتين من الرجز.

٤- فى الأصل : فيالغلامان.

٥- فى الأصل : يأيها ، وقد كتبت على طريقه القدماء بحذف الألف.

٦- كتبت فى الأصل على الهامش.

٧- فى الأصل : إلاه.

فجرت الألف واللام فيه مجرى بعض حروفه فلاجتماع هذه الجهات جاز دخول (يا) عليه.

فأما (الذى) و (التى) فلا يجوز دخول (يا) عليهما وإن كانت الألف واللام لا يفارقانهما لأنهما صفتان ولم يكثر استعمالهما ففارقتا اسم الله تعالى ، وكذلك لو سميت رجلا بالحارث ، وأبو العباس لم يجز إدخال (يا) عليهما لما ذكرناه فى قله استعمالهما ، ولأن الألف واللام ليستا فيه بعوض من حرف ، فقد بان لك اسم الله تعالى لم اختص بما لا يشاركه فيه اسم فلهذا جاز أن يختص بدخول (يا) عليه.

واعلم أنك إذا ناديته تعالى قطعت ألفه يا ألله (١) اغفر لى ، وإنما قطعت الألف لتدل بقطعها أنها فى هذا الموضع قد خالفت سائر ما فيه الألف واللام ، لأن هذا اسم قد نودى نداء ما فيه الألف واللام أصليه فوجب أن يؤتى بلفظها على لفظ الألف واللام الأصليه ليطابق لفظها الحكم الذى قد اختصت به إن شاء الله.

واعلم أنه يجوز أن تدخل (ما) (٢) مشدده آخر هذا الاسم بدلا من (يا) فلهذه العلّه شددت ليكون التشديد بمنزله يا إذ كانت حرفين فتقول : اللهمّ اغفر لى ، فتجرى مجرى يا ألله اغفر لى ، ولا يحسن الجمع بينهما إلا فى ضروره الشعر ، وإنما فتحت الميم ؛ لأن الحروف أصلها السكون فإذا زدت الميمين وهما ساكنان لم يجز الجمع بين ساكنين ، فحركتا الميم الثانيه بالفتح لالتقاء الساكنين ، وصار الفتح أولى لخفته وثقل التشديد ، وقد حكى عن الفراء أن الميم عوض من قولك : يا الله أمّنا [منك](٣) بخير ، فحذفت الياء وبقيت الميم (٤) التى فى أمّنا مشدده مفتوحه وهذا القول ليس بشىء من وجهين :

١- فى الأصل : يألله.

٢- فى الأصل : مما.

٣- كتبت فى الأصل على الهامش.

٤- وهو رأى الكوفيين ، قال الفراء : " .. ونرى أنها كلمه ضمّ إليها ، أمّ : يا الله أمّنا بخير ، فكثرت فى الكلام فاختلطت ..." معانى القرآن ١ / ٢٠٣ (دار الكتب المصريه). وانظر الإنصاف المسأله ٤٧ ١٥١ (ليدن).

أحدهما : أنه يستحسن أن يقال : يا الله أمّنا منك بخير ، فيأتى ب (يا) فى أول الكلام ، وأمّنا فى آخره ، ولو كان على ما قال لحسن : يا اللهم اغفر لنا ، فلما قبح الجمع بين الميم و (يا) علمنا أن الأمر فيها على ما ذكرناه دون ما ذكره.

والوجه الثانى : أنه مستحسن / اللهم أمّنا منك بخير ، فلو كانت الميم المراد بها ما ذكر لحصل فى الكلام الذى ذكرناه تكرار والتكرار مستقبح ، وحسن استعماله دليل على فساد ما قال إن شاء الله.

فقد ثبت بما ذكرناه أن يا لا تدخل على ما فيه الألف واللام ، فإن أردت أن تذكر اسما فيه الألف واللام جئت ب (أى) ، وأوقعت حرف النداء عليها كقولك : يا أيها الرجل أقبل ، ف (أى) هنا مبنيه على الضم ك (زيد) وموضعها نصب ؛ لأن لفظ النداء وقع عليها ، والرجل مرفوع وهو نعت ل (أى) بمنزله قولك : يا زيد الظريف ، إلا أن الرجل لا يجوز فيها النصب كما يجوز فى الظريف (١) ، والفصل بينهما أن (أيا) إنما تدخل وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام فصارت معه كالشىء الواحد فجرى مجرى المفرد ، فأرادوا أن يكون لفظه كلفظ المفرد ، فلهذا لم يجز النصب فى نعت (أى) ، وقد أجاز المازنى النصب فيه تشبيها بنعت زيد (٢)

١- قال سيبويه : «هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ... وذلك قولك : يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ... وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أىّ ولا يا أيها وتسكت لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزله اسم واحد كأنك قلت يا رجل». الكتاب ١ / ٣٠٦ (بولاق) وقال المبرد : " وإذا كانت الصفه لازمه تحل محل الصله فى أنه لا يستغنى عنها لإبهام الموصوف لم يكن إلا رفعا لأنها وما قبلها بمنزله الشىء الواحد ... وذلك قولك : يا أيها الرجل أقبل ..." المقتضب ٤ / ٢١٦ ، وانظر مجالس ثعلب ٥٢ و ٦٥٤.

٢- قال ابن يعيش : " فتقول يا أيها الرجل أقبل ، فيكون أى والرجل كاسم واحد ، فأىّ مدعو ، والرجل نعته ، ولا يجوز أن يفارقه النعت لأن أيا اسم مبهم لم يستعمل إلا بصله إلا فى الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل ألزم الصفه لتبينه كما تبينه الصله ، وقد أجاز المازنى نصب ذلك حملا على الموضع قياسا على غير المبهم ، والصواب ما ذكرنا للمانع المذكور" شرح المفصل ٢ / ٣ - ٤.

والوجه ما بدأنا به لما ذكرنا من العلّه ، وأيضا فإن حق اللفظ أن يكون اللفظ آخذا من المعنى ، والضم فى المنادى قد اطرد حتى جرى مجرى المفعول ، فلما كان المنادى فى المفرد له لفظ ومعنى حمل [النعت على](١) اللفظ أكثر ، وقد يجوز أن يحمل على المعنى إذ كان المنادى يصح السكوت عليه فيقع التصرف فى النعت ، فإذا (٢) كان المنادى لا يصح السكوت عليه لم يجز التصرف فى نعته وحمل على لفظه.

فإن قال قائل : فمن أين خصت (أى) من بين سائر الأسماء المبهمه بأن جعلت وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام؟

قيل له : لأن (أيا) لا معنى لها فى نفسها ، وإنما يحسن معناها بما يضاف إليها وأما هذا ، وذاك ، وما أشبههما فلها معان فى أنفسها ، فلما أرادوا إدخال اسم لغير (٣) فائده فى نفسه ، بل للوصله إلى غيره كان (أيا) إذ لا معنى له فى نفسه ، فكان أولى بالزياده مما له معنى فى نفسه.

فإن قيل : فلم زيدت (ها) على أصلها؟

قيل : فى ذلك أقوال أحدها : أن (أيا) تستعمل مضافه ولا ينفصل من الإضافه إلا فى النداء فلما حذف منها المضاف عوضت (أى) (ها).

وقول آخر : أنهم أدخلوها توكيدا للنداء.

ووجه ثالث : أن ما فيه الألف واللام هو المنادى فى المعنى ، فلما لم يصح دخول (يا) عليه لما ذكرناه أدخلوا على (أى) (ها) للتنبيه ، فليكن قائما مقام حرف النداء الذى يستحقه الألف واللام.

واعلم أنك إذا قلت : يا هذا الرجل ، فلك فيه وجهان :

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

٢- فى الأصل : فإذ.

٣- فى الأصل : لغيره.

أحدهما : أن تقدره تقدير (أى) ، أعنى وصله إلى ما فيه الألف واللام ، فإذا قدرت هذا التقدير لم يجز فى الرجل إلا الرفع. والوجه الثانى : أن تجعل هذا بمنزله زيد ؛ لأن فى السكوت عليه فائده ، فإذا قدرت هذا التقدير صار الرجل بعده بمنزله الظريف بعد زيد فيجوز ذلك حينئذ الرفع والنصب ، فإن قلت يا أيها (١) الرجل ذو المال ، فلك فى (ذى المال) الرفع والنصب ، فالرفع بالنعت للجر والنصب على البدل من أى ولا يجوز أن تقول أنه (٢) نعت ؛ لأن المبهمه لا تنعت بالمضاف وإنما لم يجز أن يكون المضاف نعتا ل (أى) فى النداء ؛ لأن المضاف يمكن أن / تدخل عليه (يا) وقد بينا أن (أيا) إنما احتيج إليها وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام لامتناع دخول (يا) عليه ، فإذا كان المضاف يصح دخول (يا) عليه لم يحتج إلى (أى) فلهذا لم يجز أن تنعت (أيا) بالمضاف وأما إذا قلت : يا زيد الطويل ذو الجمه ، فلك فى (ذى الجمه) الرفع والنصب ، فالرفع على النعت لزيد ، والنصب على وجهين أحدهما أن تجعله بدلا من زيد كأنك قلت : يا ذا الجمه ، والوجه الثانى : أن يكون نعتا لزيد.

واعلم أن الحروف التى ينادى بها خمسه وهى : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، والألف.

فأما الألف فلا تستعمل إلا للقريب منك كقولك : أزيد أقبل ، فإن كان بعيدا استعملت له (يا) وسائر الحروف ، وإنما وجب ذلك ؛ لأن البعيد منك يحتاج إلى مد الصوت وسائر الحروف سوى الألف فيها حرف مد يمكنك مد الصوت به ؛ فلهذا وجب استعمالها للبعيد ، وأما القريب منك فلا يحتاج إلى مد الصوت فاختيرت له الهمزه ؛ لأنه لا مد فيها وهى همزه الاستفهام (٣) ، وإنما كانت الهمزه أولى لكثره زيادتها أولا ، وأما (يا) فقد تستعمل للقريب والبعيد ، وإنما جاز ذلك

١- فى الأصل : يايها.

٢- فى الأصل : لأنه.

٣- يعنى أن الهمزه تستعمل للاستفهام كما تستعمل للنداء.

فيها خاصه لكثره استعمالهم للبعيد بحصول مد الصوت فيها واستعمالهم إياها للقريب على طريق التوكيد والحرص على البيان.

واعلم أن حروف النداء قد تحذف إذا كان المنادى منك قريبا كقولك : زيد أقبل ، وغلام عمرو تعال ، فهذا مطرد فى جميع الأسماء إلا النكره والمبهم فإنه لا يجوز إسقاط حرف النداء منهما ؛ لأن المبهم هو من نعت (أى) لأنك تقول : يا هذا أقبل ، الأصل فيه : أى هذا ، فيصير هذا نعتا ل (أى) كالألف واللام ، فلو قلت : هذا أقبل لأجحفت بالاسم إذا حذفت الموصوف وحذفت النداء لا يجوز أن تقول : رجل أقبل ، مما يكون نعتا لأى والأصل : يا أيها الرجل فلو أسقطت (يا) منه لكنت قد أجحفت به لحذف الموصوف وحرف النداء وقد كثر حذف حرف النداء فى القرآن كقوله تعالى : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا ...) [يوسف : ١٢ / ٢٩](١) و (رَبَّنا لا تُزِغْ قُلُوبَنا ...) [آل عمران : ٣ / ٨](٢) ويجوز أن يكون الحذف كثيرا فى القرآن ؛ لأن الله تعالى قريب ممن يدعوه فلهذا حذف حرف النداء.

فأما :

يا تيم تيم عدى (٣) ...

...

١- والآيه (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا وَاسْتَغْفِرِى لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخاطِئِينَ.)

٢- والآيه (رَبَّنا لا تُزِغْ قُلُوبَنا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا وَهَبْ لَنا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ.)

٣- البيت لجرير وهو من البحر البسيط وتمامه : يا تيم تيم عدىّ لا أبا لكم لا يوقعنّكم فى سوءه عمر وهو فى ديوانه ٢٨٥ ، وفى الكتاب ١ / ٥٣ - ٢ / ٢٠٥ (هارون) وورد عند سيبويه يا تيم تيم بالنصب ، وهو أيضا فى الكامل ٣ / ١١٤٠ ، وفى المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والأجود عند المبرد : يا تيم تيم عدى ، وفى اللامات ١٠١ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢٠ ، ورأى فيه حجه لنصب (تيم) الأول فالشاعر يريد فيه : يا تيم عدى يا تيم عدى ... ، وهو فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ / ١٤٢ ، وفى الخصائص ١ / ٣٤٥ ، وفى أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٧ ، وفى شرح المفصل ٢ / ١٠ وهو عنده بالنصب والضم ، والمساعد ٢ / ٥١٩ ، وفى شرح الكافيه ١٢١ ، وفى ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥ ، والمغنى ٥٩٦ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٨ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٨٥٥ ، والهمع ٥ / ١٩٦ ، والخزانه ٢ / ٢٩٨.

ففيه وجهان :

أحدهما : يختاره المبرد ، وهو أن يكون الأول مضافا إلى عدى كإضافه الثانى إليه ثم حذفه فبقى منصوبا على نيّه الإضافه (١).

وأما سيبويه فيجعل الاسم الأول هو المضاف إلى عدى لاعتماد الكلام عليه ، ويصير تيم الثانى حشو الكلام ، فكأنه مع الأول مضاف (٢) إلى الثانى ، وانتصب الثانى بوجود لفظ الإضافه فيه والأول مضاف فى الحقيقه ، وأما ابن أم وابن عم فمن فتحهما بناهما ، والذى أوجب لهما البناء تضمنهما لحرف الجر وكثره استعمالهما ، ووقوعهما موقع ما يجب له البناء نحو : يا زيد ، ويا عمرو ، فلاجتماع هذه المعانى يبنى [واكتفى بالمعنى على إضافه اللفظ وذلك أن اللام تقتضى ذلك لا محاله فأغنى هذا المعنى عن إضافتها فى اللفظ](٣) ، وأما من كسر (٤) فالوجه فيه ما ذكرناه من جعل الاسمين اسما واحدا ، فلما صار بهذه المنزله جريا مجرى غلام ، وصاحب ، وتجتزىء بالكسره ، وكذلك تحذف يا ابن أم ويا ابن عم.

باب الترخيم

اعلم أن الترخيم لا يستعمل إلا فى النداء ؛ لأنه باب حذف ، / ألا ترى أن المنادى المفرد قد حذف منه التنوين والإعراب ، فلما جاز حذف التنوين منه والإعراب جاز أيضا حذف بعض حروفه استخفافا لدلاله ما بقى عليه.

١- إذا عدنا إلى المقتضب ٤ / ٢٢٧ - ٢٢٩ نجد أن الأجود عند المبرد ، وإن أجاز الوجهين - أن يكون الأول مرفوعا ، وهذا يناقض ما نسبه إليه الورّاق.

٢- فى الأصل : مضافا.

٣- كتبت فى الأصل على الهامش.

٤- جاء فى شرح المفصل : " يا ابن أم ويا ابن عم ، بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو ... وقرأ ابن عامر وحمزه والكسائى (يا ابن أم) بالكسر ...". ٢ / ١٣

ولا يرخم من الأسماء إلا ما يستحق البناء ، فأما ما جرى فى النداء على أصله فى النصب فلا يجوز ترخيمه ؛ لأنه فى النداء بمنزلته فى غير النداء (١) فإن اضطر شاعر جاز أن يرخم الاسم فى غير النداء ، ويحمل ذلك فى غير النداء على طريق التشبيه ، وإنما صار فى الترخيم المختار أن يحذف آخره ويبقى ما قبله على حركته أو سكونه ؛ لأن الاسم فى الحقيقه موضع الحذف (٢) ، وإنما يحذف هذا الموضع فقط ، فوجب أن يبقى ما قبله على أصله ليدل ذلك على المحذوف ، وإنما لم يجز ترخيم ما كان على ثلاثه أحرف مما ليس فى آخره الهاء ، لأن الغرض فى الترخيم تخفيف ، وفى الأسماء ما هو على سبعه أحرف وهو نهايه بنائها ، وأقلها ما كان على ثلاثه أحرف ، وإنما نحط السبعه حتى نبلغ بها إلى الثلاثه ، فلما كانت الثلاثه نهايه فى الحقيقه لم ترخم ، وأما ما كان ثالثه الهاء فإنما جاز ترخيمها ؛ لأن الهاء ليست من بناء الاسم ، وإنما هى بمنزله اسم ضم إلى اسم ، فلما كانت فى المعنى منفصله جاز حذفها ، وأما المبهم فلا يجوز ترخيمه ، لأنه وإن كان معرفه فهو فى الأصل من نعت ، أى : فلما كان فى المعنى نعتا صار غير منادى ، فلهذا لم يرخم ، وإن شئت قلت : إنه لما كان نعتا للاسم ثم حذفت المنعوت قبح ترخيمه ، لأن ذلك يكون إجحافا به ، وأما الجمل فلا يجوز ترخيمها لأنها تحكى ، وذلك أنك لو رخمتها بطلت حكايتها (٣) ، وأما ما كان فى آخره ألف ونون زائدتان فإنما حذفا معا فى الترخيم لأنهما زيدا معا فجريا مجرى زياده واحده ، وأما ما كان فى

١- قال سيبويه : " واعلم أن الترخيم لا يكون فى مضاف إليه ولا فى وصف لأنهما غير مناديين ، ولا ترخم مضافا ولا اسما منونا فى النداء من قبل أنه جرى على الأصل". الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق).

٢- فى الأصل : الحروف.

٣- جاء فى شرح المفصل : " وأما ما يحكى من نحو (تأبط شرا ، وبرق نحره) ونحوهما فإنه لا يرخم لأن النداء لم يؤثر فيه ، وإنما هى جمل محكيه ، والترخيم إنما يكون فيما أثر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنتره : يا دار عبله بالجواء تكلمى ... ومع ذلك فإنه لا يجوز لأنها جمل محكيه الإعراب لا حظّ للبناء فيها فاعرفه" ٢ / ٢٣ - ٢٤ (إداره الطباعه المنيريه) ، وانظر : شرح السيرافى ١ / ٥١٦ (دار المأمون للتراث) ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢ / ٥٦٥ (مطبوعات المجمع).

آخره حرف مد زائد فإنما حذف (١) مع حذف الآخر تشبيها بألف عثمان ، وذلك أن الألف فى عثمان ساكنه وهى قبل آخره وهى حرف مد بمنزله الألف واللام فحذفت مع النون من عثمان (٢) وحكم ألفى التأنيث كحكم الألف والنون لأنهما زيدتا أيضا معا (٣) ، فأما إذا حذفت الزائدتان وهى من الأسماء أقل من ثلاثه أحرف لم يجز إلا حذف الآخر لما ذكرناه من الإجحاف بالاسم ، وكرهوا أن يبقى الاسم على حرفين ، وأما الهاء فإنما وجب حذفها وحدها طال الاسم أو قصر لأنها ليست من بناء الاسم الأول ، وهى كالمنفصل منه ، وإذا حذفت لم يجز أن تحذف معها غيرها إذ كانت غير متعلقه بالاسم تعلقا شديدا ، فلهذا حذفت وحدها.

فإن قال قائل : لم لم يعمل ما قبل الاستفهام فيه وفيما بعده (٤)؟

قيل له : لأن الاستفهام إذا دخل على الجمل كان استفهاما عن جميعها مثل قولك : أضربت زيدا؟ فلو قدمت (٥) على الألف لم يبق معنى الاستفهام فيه وهو مقدم ، والمعانى ليس لها قوه تصرف فيما قبلها وفيما بعدها ؛ فلذلك لم يجز أن يعمل ضربت زيدا ، وبينهما (٦) ألف الاستفهام ، وأما الأسماء نحو : أى ، ومن ، وما ، فلا يجوز أيضا أن يعمل فيها ما قبلها لهذا لو قلت : علمت أيّهم فى الدار ، بنصب أيهم لم يجز ، وإنما لم يجز ذلك ؛ لأن الأصل أن يدخل ألف الاستفهام على هذه الأسماء ، وإنما حذفت ألف الاستفهام / استغناء لأن هذا الكلام لا يكون إلا

١- مكرره فى الأصل.

٢- فى الأصل : فحذفت مع الألف من عثمان. وعثمان بلا تنقيط.

٣- قال الزجّاجى : " إن كان فى آخر الاسم زيادتان زيدتا معا ، حذفتهما معا فى الترخيم ، فقلت فى ترخيم" عثمان" : يا عثم أقبل ..." الجمل فى النحو ١٧١.

٤- فى الكلام انقطاع أو سقط فالسؤال هنا لا علاقه له بالترخيم!؟!

٥- فى الأصل : ضربت.

٦- فى الأصل : وبينها.

استفهاما فصارت الألف محذوفه وحكمها باق فلهذا منعت الفعل من العمل فى هذه الأسماء.

فإن قال قائل : فكيف جاز أن تعمل فيها حروف الجر كقولك : بأيّهم مررت؟

قيل له : الضروره دعت إلى ذلك ، وذلك أن حروف الجر لا يجوز أن تقوم بأنفسها ولا بد أن تتعلق بما تدخل عليه ، وقد بينا [أن](١) الأسماء التى يستفهم بها تنوب عن شيئين عن ألف الاستفهام ، وعن الاسم ، فيصير قولنا : أيّهم فى الدار؟ بمنزله : أزيد فى الدار؟ فإذا قلت : بأيهم مررت ، صار التقدير : أبزيد مررت ، لأن الباء موصله للفعل الذى بعد الاستفهام (٢) ليعمل فيه لأنهما مقدران بعد ألف الاستفهام ، فلهذا خصت حروف الجر بجواز العمل من بين سائر العوامل ، ولهذه العلّه أيضا جاز لما بعد الاستفهام أن يعمل فيه.

واعلم أن الأفعال التى تدخل على الاستفهام لو قلت : ضربت أيهم عندك ، وأنت تريد الاستفهام كان محالا ، وإنما فسد ذلك ؛ لأن ضربت وما جرى مجراها لا يصح إلغاؤها ؛ لأنه فعل مؤثر فإذا تقدم قبل الاستفهام لم يخل من أحد أمرين : إما أن يعمل وإما أن يلغى ، وقد بيّنا أن عمل ما قبل الاستفهام باطل وأن إلغاء هذا الفعل أيضا محال ، فلذلك لم يجز هذا الكلام.

فأما أفعال القلوب فهى إذا توسطت بين مفعولين تلغى ، وقد بيّنا فيما مضى لم جاز إلغاؤها ، وتقول : قد علمت زيدا أبو من هو ف (هو) خبر الأب ، والراجع إلى زيد (هو) ولما كان (هو) الأب لم يحتج الأب إلى راجع إليه ، وإنما صار النصب فى زيد أقوى من الرفع ؛ لأن زيدا ليس بمستفهم عنه فى اللفظ ، وإنما هو مستفهم عنه فى المعنى ، واللفظ أقوى من المعنى ؛ لأن الحاسه تقع عليه من العقل ، والمعنى

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- اللام زياده ليست فى الأصل.

إنما يقع عليه العقل فقط ، فلذلك كان النصب أقوى ، وأما قولهم : كلّ رجل وقرينه (١) فهو إضمار ليكن كل رجل مع قرينه ، والأحسن إظهار الفعل إلا أن العطف جعل كالعوض منه ، وكذلك ما ينصب فى هذا الباب فهو معطوف أو مكرر ، ولا يجوز إظهار الفعل نحو قولك : رأسك والحائط ، والأسد الأسد ، وما أشبه ذلك لما ذكرناه من التكرار والعطف عوض عن الفعل ، فلم يجز إظهاره مع وجود العوض منه ، وأما قولهم : المرء مجزى بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر (٢) ، فإنما اختير النصب فى الأول بإضمار (كان) لكثره دورها فى الكلام ، لأنها عباره عن جميع الأفعال ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فيقول القائل : قد كان ذلك ، فلهذا وجب أن تضمر كان ، وإنما كان إضمارها مع اسمها أولى من إضمارها مع خبرها ، لأن الخبر منفصل من الاسم والاسم متمكن فى الفعل فهو معه كالشىء الواحد ، فصار إضمارها مع اسمها أولى من إضمارها مع خبرها ، وكلما خف الإضمار كان أولى من كثرته ، وإنما لم تقدر (كان) بمعنى وقع وحدث وإن كان جائزا ؛ لأن كان التى بمعنى وقع وحدث فعل حقيقى بمنزله ذهب وضرب ، وليس ككثره (كان) التى للعباره عن الجمل ، فلهذا كان الاختيار فى الأول النصب ، فأما الذى هو [مرتبط ب](٣) الفاء فإنما اختير فيه الرفع ؛ لأن الفاء / التى تقع جوابا للجزاء إنما تدخل ليليها المبتدأ والخبر ، وإنما وجب ذلك ؛ لأن جواب الخبر إذا كان فعلا لم يحتج إلى الفاء ؛ لأن (أن) تعمل فيه ، فإذا كان خبرا ومبتدأ لم يجز ل (إن) أن تعمل فى الأسماء ، فلو جئنا بالمبتدأ والخبر فجعلنا جوابا للشرط لم يعلم تعلقه به ؛ لأن الجمل قائمه بأنفسها فاحتاجوا إلى حرف يعلق الجمله بالشرط

١- وردت فى كتب النحو : كل رجل وضيعته. انظر الكافيه شرح الاسترباذى ١ / ١٩٨.

٢- انظر الكتاب باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ١ / ١٣٠ (بولاق) ، وأصول ابن السرّاج ٢ / ٢٤٨.

٣- زياده ليست فى الأصل.

فأتوا بالفاء ، فقد بان بما ذكرناه أن الفاء تطلب الاسم فوجب أن يضمر بعدها المبتدأ فيصير خبرا له ، فلهذا اختير الرفع فى الثانى.

وأما الوجه الثانى فإنه صار أقرب إلى الأول ، لأنك تضمر أيضا بعد (إن) فعلا فأنت مخير إن شئت كانت (كان) التى بمعنى وقع ، وإن شئت أضمرت (كان) التى هى عباره فى خبرها.

والوجه الثالث أضعف من هذا ، لأنك تضمر بعد الفاء شيئين ، وهو الفعل والمبتدأ ، وذلك أنك إذا قدرت الكلام على شىء يجىء مؤخرا لم يكن بد للفاء من مبتدأ لما ذكرناه من أنها تطلب المبتدأ فضعف لكثره الإضمار من غير ضروره تدعو (١) إليه.

وأما الوجه الرابع فأضعفها ؛ لأنه عكس المختار ، لأنك ترفع الأول وتنصب الثانى فلهذا ضعف جدا ، وأما قولهم : قد كان ذلك إن صالحا وإن فاسدا ، فإنما وجب نصبه ؛ لأن قولك قد كان ذلك إشاره إلى أمر ما ، فالصالح والفاسد هو ذلك الأمر بعينه ، فإنما يرتفع مثل هذا على أنك تقدره اسم (كان) ، وتجعل الخبر فى تقدير الظرف له ، ومحال أن تكون جمله الشرط ظرفا لجميعه فلهذا استحال أن تقدره بقولك : إن كان فيه صالح ، فأما إذا قلت : إن كان فيه صلاح أو فساد فجائز ؛ لأن الصلاح والفساد غير الشىء المذكور ، فجاز أن تقدر فى تقديره الظرف للصلاح والفساد فلهذا حسن رفعه ، وأما قول الشاعر(٢) :

لا تقربنّ الدهر آل مطرّف

إن ظالما فيهم وإن مظلوما

١- فى الأصل : تدعوا.

٢- البيت لليلى الأخيليه ، وهو من البحر الكامل ، وهو فى ديوانها ١٠٩ ، وفى كتاب الجمل فى النحو ، للفراهيدى ١١١ ، الكتاب ١ / ٢٦١ (هارون) ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ / ٣٤٥ ، وفى أمالى المرتضى ١ / ٥٨ ، وفى المساعد ١ / ٢٧١ ، وفى الارتشاف ٢ / ٩٧ ، وفى الهمع / ١٠٢. والروايه فى الديوان : لا تغزونّ الدهر ... لا ظالما أبدا ولا مظلوما

فإنما (١) وجب نصبه ؛ لأن المخاطب مضمر فى الفعل فانتصب ظالما على الخبر ولا يمكن غير ذلك لما يقتضيه معنى البيت.

باب الإغراء

إن قال قائل : لم خصت العرب (عندك وعليك ودونك) بإقامتها (٢) مقام الأفعال من بين سائر الظروف؟

قيل له : لأن الفعل لا يجوز أن يضمر [إلا](٣) أن يكون عليه دليل من مشاهده حال أو غير ذلك ، فلما كان (على) للاستعلاء والمستعلى يرى ما تحته ، وكذلك (عندك) للحضره ومن بحضرتك تراه. وكذلك (دون) للقرب ، فلما كانت هذه الظروف أخص من غيرها جاز فيها ذلك.

فإن قال قائل : لم خص المخاطب بهذا دون غيره؟ قيل : لأن المخاطب لا يحتاج إلى حرف سوى الفعل ، والغائب والمتكلم الأمر لهما باللام كقولك : ليقم زيد ، ولأقم معه ، فلما أقيمت هذه الظروف مقام الفعل كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم فتصير نائبه عن شيئين وهما الفعل واللام ، فوجب أن تختص بالمخاطب لتقوم مقام شىء واحد ، وقد سمع من العرب عليه رجلا ليسنى (٤) ، فأمر بعلى وحدها للغائب ، ولا يقام عليه ، وقد تستعمل (على) بمنزله فعل يتعدى إلى مفعولين إذا أمرت بنفسها / ولا يقاس عليه كقولك : علىّ زيدا ، معناه أعطنى زيدا ، ولا تقول : عندى زيدا ولا دونى عمرا ، لما بيناه [من](٥) أن

١- فى الأصل : وإنما.

٢- يريد أسماء الأفعال.

٣- زياده ليست فى الأصل.

٤- انظر الكتاب ١ / ١٢٦ (بولاق) ، والمقتضب ٣ / ٢٨٠ (مثل).

٥- زياده ليست فى الأصل.

هذه الظروف أقيمت مقام الفعل والفاعل اتساعا فليس يجب أن تتصرف تصرفه ، أعنى تصرف الفعل فما اشتقته العرب قلناه وما تركته على أصله لم نجاوزه إلى غير ذلك.

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ، فللمخاطب ضميران مجرور ومرفوع ، فالمجرور الكاف الظاهره والمرفوع مستتر فى النيه ، فإذا أردت أن تؤكد المرفوع أو تعطف عليه جاز ذلك كقولك : عليك أنت نفسك زيدا ، وعليك أنت وعمرو زيدا ، ولا يحسن إذا أردت العطف على المضمر المرفوع أن تسقط توكيده ، وقد بينا ذلك ، فإن أردت أن تعطف على الكاف لم يجز ؛ لأن المضمر المجرور لا يعطف عليه الظاهر إلا بإعاده حرف الجر ، ومع هذا إنك لو أردت أن تعيد حرف الجر لم يجز ؛ لأنه يصير اللفظ عليك وعلى زيد عمرا ، فيصير أمر الغائب المخاطب ، وقد بينا أن هذا لا يجوز فى هذه الحروف ، فإن أردت أن تؤكد الكاف جاز ذلك نحو : عليك نفسك زيدا ، وقد يجوز أن تجعل النفس مفعوله كما قال الله عزوجل : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [المائده : ۵ / ۱۰۵](۱) أى : اتقوا أنفسكم ، وما أشبه ذلك على ما ذكرناه أو تقول : عليك نفسك نفسك نفسك ، فترفع الأول على التوكيد للضمير المرفوع المتوهم الفاعل ، وتجر الثانيه على التوكيد للكاف ، وتنصب الثالثه على الإغراء ، إلا أن الأحسن إذا أردت التوكيد بالنفس للمرفوع أن تقدم (أنت) لما بيناه من اختلاط الفعل للفاعل ، وإن النفس قد تستعمل غير مؤكده كقولك : خرجت نفسه ، فلما جرى مجرى ما لا يكون تابعا استقبحوا أن يتبعوها ما قد جرى مجرى بعض الفعل حتى يؤكدوا ذلك فيقوى بالتوكيد كما ذكرنا فى العطف.

۱- والآيه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ.)

باب المصدر

اعلم أن المصدر (١) إنما ينصب ؛ لأنه مفعول ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت ضربا فقيل له : ما فعلت؟ فقلت : أحدثت ضربا ، فقد بان لك أن المصدر مفعول فلهذا انتصب.

فإن قال قائل : فهل المصدر أصل للفعل أو الفعل أصل للمصدر (٢)؟

قيل له : بل المصدر أصل للفعل ، والدليل على ذلك من وجوه :

أحدها : أن المصدر يدل على نفسه فقط ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت ، دل على الضرب وهو الألم الذى يوجد منه ، فصار ضرب يدل على جوهر الضرب ، كأنه مصوغ من جوهر ما يدل ، إذا أضفته إلى ما صيغ منه دل أنه منه ، وإن كانت صورته مخالفه لصيغه آخر صيغ من ذلك الجوهر ، وآخر كذلك وكلها تدل على ذلك الجوهر فقد صار الجوهر أصلا لها ، وكذلك كل فعل يدل على مصدره الذى أخذ منه ، لأن المصدر جوهره الذى يوجد فيه ذلك الفعل.

ووجه آخر : وذلك أن الفعل يدل على شيئين ، وهما الزمان والمصدر ، والمصدر يدل على نفسه فقط فصار الفعل بمنزله المركب إذ كان يدل على المصدر وعلى الزمان ، فلما صار فى تقدير اثنين وأحد الاثنين المصدر ، والواحد قبل الاثنين وجب أن يكون قبل الفعل.

ووجه ثالث : أن المصدر يقوم بنفسه ألا ترى أنك [تقول](٣) / ضربك حسن ،

١- أى المفعول المطلق.

٢- فصّل الزجّاجى القول فى هذه المسأله فى باب القول فى الفعل والمصدر ، أيهما مأخوذ من صاحبه. انظر : الإيضاح ٥٦ ، وكذلك ابن الأنبارى فى إنصافه انظر المسأله الثامنه والعشرين.

٣- كتبت فى أسفل الصفحه ولم تكتب فى متن الصفحه التى تليها.

ولا تحتاج إلى ذكر الفاعل ، والفعل لا يجوز أن تذكره خاليا من الاسم ، فوجب أن يكون المصدر لاستغنائه عن الفاعل أصلا للفعل لافتقار الفعل إليه.

ووجه رابع : وهو أن المصدر فى اللغه هو الموضع الذى (١) تصدر عنه الإبل وترده ، فلما استحق هذا الاسم وجب أن يكون الفعل صادرا عنه وإذا كان صادرا وجب أن يكون فرعا.

فإن قال قائل : ما تنكرون أن يكون المصدر لا يراد به الموضع وإنما يراد به المفعول أى المصدور به عن الفعل كما تقول : مركب فاره ، وكما يقال : مشرب عذب أى شرب عذب؟

قيل له : هذا يفسد من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن تأويلها على ظاهرها فليس ينبغى أن يعدل عن الظاهر إلا بدلاله ، فإذا كان ظاهر المصدر يوجب أن يكون اسما للموقع ها هنا ما يمنع من ذلك وجب أن يحمل على ظاهره وإذا كان كذلك فيجب أن يكون اسما للموضع على ما ذكرناه.

والوجه الثانى أن قولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب يجوز أن يكون موضع المركوب والمشروب ، وإنما ينسب (٢) إلى الفراهه والعذوبه للمجاوره كما يقال : جرى النهر ، وإنما يجرى الماء فى النهر.

فإن قال قائل : قد رأينا المصدر يصح بصحه الفعل ويعتل باعتلاله ، فيجب أن يكون فرعا له إذ تبعه فى الاعتلال والصحه كقولك : قمت قياما ، فاعتل قيام لعلّه قام ، ولو صح الفعل لصح المصدر كقولك : قاومته قواما (٣)؟

١- فى الأصل : التى.

٢- فى الأصل : يسب.

٣- هذا التساؤل من أدله الكوفيين على أن المصدر مأخوذ من الفعل ، انظر الإيضاح ٦٠.

قيل له : هـذا لا يـدل على ما ذكرت ، وذلك أن الفراء الـذى يخالفنا فى هـذه العلّه قـد حمل الأصل على الفرع وذلك أنه قال : بنى قام لـدخول التثنيه عليه ، والتثنيه فرع على الواحـد ، وقوله يمتنع أن يبنى المصـدر على الفعل وإن كان أصـلا للفعل ، وأيضـا فإن الشـىء قد يحمل على الشىء فى الاعتلال للمشاركه بينهما ولئلا يختلف طريق الكلمه وليس [أحدهما](١) أصلا للآخر ، ألا ترى أنهم يقولون : وعـد يعـد فيحذفون الواو من (يعد) لوقوعها بين ياء وكسره ويحذفونها أيضا من (نعد) و (أعد) وإن لم تكن قد وقعت بين ياء وكسـره فحملا على (يعد) لئلا يختلف طريق الفعل ، فإذا ثبت أن الحمل فى باب الاعتلال لا يدل أن المحمول على غيره فرع على المحمول عليه لم يجب أن يكون المصدر فرعا للفعل وإن حمل عليه فى باب الاعتلال.

فـإن قال قائل : أليس الفعل يعمل فى المصـدر ومن شـرط العامل أن يكون قبل المعمول فيه ، فإذا كان كـذلك يجب أن يكون الفعل قبل المصدر؟

قيل له : هذا ساقط ؛ لأن الحرف يعمل فى الأسماء والأفعال فلو وجب ما قلت لصارت الحروف أصلا للأسماء والأفعال وهذا بين الفساد.

فإن قال قائل : أليس قلتم إن المصدر مؤكد والتأكيد بعد المؤكّد فيجب أن يكون الفعل أصلا للمصدر ؛ لأنه المؤكد؟

قيل هـذا يفسـد من وجهين : أحـدهما : أن المصدر فى المعنى مفعول ، وقد بينا أنه من هذا الوجه لا يجب أن يكون فرعا وليس ذكر المصدر بأكثر من كونه مفعولا.

والوجه الثانى : أن المصـدر إنما أقيم / مقام تكرير الفعل ، فكما أن الشـىء لا يجوز أن يكون أصـلا لنفسه فكذلك لا يجوز أن يكون ما قام [مقامه](٢) فرعا عليه.

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

٢- زياده ليست فى الأصل.

واعلم أن إقامه الآله مقام المصدر جائز ، وإنما الغرض فيه الاختصار فإذا قلت [ضربت](۱) زيدا سوطا واحدا ، دل ذكر السوط على أن الضرب به وقع ، ويثنى ويجمع فتكون تثنيته وجمعه دلالة على الضرب فإذا قلت : ضربت زيدا مئه سوط فالمعنى مئه ضربه بسوط واحد.

واعلم أنك إذا قلت : أنت سيرا سيرا ، فإنما المعنى أنت تسير سيرا فحذفت الفعل لدلاله المصدر عليه إذ كان مشتقا من لفظ المصدر ، ومع هذا فإنهم جعلوا أحد المصدرين بدلا من الفعل ، ويجوز أن يكون حذفوا الفعل ههنا ؛ لأن المبتدأ يجب أن يكون خبره هو والسير غير أنت فدلّ ذلك على المحذوف وهو يسير ، وقد يجوز الرفع فتقول : أنت سير سير ، فالرفع على وجهين : أحدهما أن يكون التقدير : أنت صاحب سير فحذف الصاحب وأقيم السير مقامه ، ومثل هذا قول الخنساء :

ترتع ما علقت حتى إذا ادّكرت

فإنما هى إقبال وإدبار (۲)

أى صاحبه إقبال وإدبار.

والوجه الثانى أن تجعل المبتدأ هو على سعه الكلام ويكون المعنى فيه أن السير كثر منه فجرى مجراه.

وأما مرحبا وأهلا فإنما حذف الفعل منه على وجهين :

۱- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

۲- البيت للخنساء وهو من البحر البسيط وهو فى ديوانها ۵۳ ، وفى الكتاب ۱ / ۳۳۰۷ ، والكامل ۱ / ۳۷۴ و ۳ / ۱۳۵۶ - ۱۴۱۲ ، والمقتضب ۳ / ۲۳۰ - ۴ / ۳۰۵ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ۵۵ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ۱ / ۲۸۲ ، والخصائص ۲ / ۲۰۳ - ۳ / ۱۸۹ ، وفى أمالى ابن الشجرى ۱ / ۱۰۶ ، وفى شرح المفصل ۱ / ۱۱۵ ، وفى اللسان (رهط) ۹ / ۱۷۷ - (قبل) ۱۴ / ۵۴ - (سوا) ۱۹ / ۱۳۵ ، وفى خزانه الأدب ۱ / ۴۳۱. وروايه الديوان : ترتع ما رتعت حتى إذا ... والخنساء هى تماضر بنت عمرو بن الشريد ، عاشت فى الجاهليه والإسلام. انظر الشعر والشعراء ۱۲۲.

أحدهما : أن يكون مصدرا للفعل من لفظه ، فكأنه بدل من رحبت مرحبا ، وأهلت أهلا ، وإن لم يستعمل.

والوجه الثانى أن يكون مفعولا لفعل من غير لفظه كأنه قال : أصبت أهلا وأصبت مرحبا.

وأما لقيته فجاءه وما أشبهه فنصبه على وجهين :

أحدهما : أن تضمر فعلا بعد لقيته من لفظ فجاءه ينصبها ؛ لأن اللقاء قد يكون على ضروب ففيه دلاله مجىء فلهذا جاز إضماره.

والوجه الثانى : أن تجعل نفس لقيته عاملا فيه ؛ لأن اللقاء لما كان قد يقع على هذه الصفه صار لقيته بمنزله فاجأته ، وكذلك أخذته عنه سماعا ، وأما قولهم : مررت بهم الجماء الغفير (١) فإنما قدر فى موضع الحال كقولهم :

أرسلها العراك (٢)

ولم تجىء الأسماء غير المصادر فى موضع الحال بالألف واللام وإنما قدرناه حالا ؛ لأن الفعل الذى قبله ليس من لفظه ، ولا يرجع إلى معناه إذ كان الغفير فى المعنى إنما يراد بهم القوم ، والحال هو الاسم الذى قبلها فلهذا قدر فى موضع الحال.

فإن قال قائل : فلم جاز فى المصادر أن تقع موقع الحال وفيها الألف واللام؟

ففى ذلك جوابان : أحدهما : بأن يكون المصدر منصوبا بفعل من لفظه وذلك الفعل فى موضع الحال فلما حذف الفعل قام المصدر مقامه فجاز أن يقال إنه فى

١- الكتاب ١ / ١٨٨ (بولاق).

٢- الكتاب ١ / ١٨٧ (بولاق) وأورد عليها شاهدا بيتا للبيد بن ربيعه قوله : فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدّخال وانظر المقتضب ٣ / ٢٣٧ ، والأصول ١ / ١٦٤.

موضع الحال كقولهم : أرسلها العراك ، فالتقدير : أرسلها تعترك (۱) العراك ، فالعراك نصب على المصدر ، والمصادر تكون معرفه ونكره ، وتعترك هو الحال فأقيم العراك مقامه (۲).

والوجه الثانى : أن المصادر التى فيها الألف واللام قد تقوم مقام فعل الأمر كقولهم : الحذر الحذر ، والأفعال مع فاعلها جمل ، والجمل نكرات ، فلما جاز أن يقوم المصدر الذى فيه الألف واللام مقام الفعل فى الأمر / جاز أن يقوم مقام الحال لما ذكرناه ، واشتقاق الجمّاء من الجمّه وهو الشعر المجتمع على الرأس (۳) فمثّل كثره الناس بالشعر وإنما أنث فقيل الجماء : لأن المصادر قد تؤنث كقولهم ضربته ضربه.

وإنما قيل الغفير بغير لفظ التأنيث ؛ لأنه فعيل فى معنى مفعول ، كأنه غفر بعضهم بعضا أى غطى ، فلهذا لم يؤنث الغفير كما يقال : كف خضيب.

وأما قولهم : هذا زيد حقا ، والحق كالباطل فالنصب على المصدر كأنك قلت : أحقّ الحقّ ، وأحقّ حقا لا أتوهّم الباطل ، وإنما تذكر هذه المصادر بعد الجمل توكيدا ؛ لأن الخبر قد يكون حقا وباطلا فصار فى الجمله دليل على أحق.

واعلم أنك إذا قدمت هذه المصادر بين المبتدأ وخبره جاز كقولك : زيد حقا أخوك ، فإن قلت : حقا : زيد أخوك لم يجز وإنما جاز توسيطها ولم يجز تقديمها ، لأنّا قد بينا أن هذه المصادر توكيد للجمل فلما قدمناها قبل الجمل بدأنا (۴)

۱- فى الأصل : تعرتك.

۲- هذا الوجه يمثل رأى ابن السرّاج بقولهم : أرسلها العراك.

۳- فى اللسان الجمّه بالضم : مجتمع شعر الرأس وهى أكثر من الوفره ، ... والجمّه من شعر الرأس ما سقط على المنكبين ... والجمع جمم وجمام ، اللسان (جمم) ۱۴ / ۳۷۴. وكذا ورد فى القاموس (جمم) ۱۴۰۸.

۴- فى الأصل : لبدأنا.

بالتوكيد قبل المؤكد فهذا فاسد ؛ لأن التوكيد تابع ، والتابع حقه أن يكون بعد المتبوع ، فأما إذا توسطت فقد تقدم قبلها ما تكون توكيدا له ، فلهذا افترق حال التقديم والتوسيط إن شاء الله.

فأما قوله تعالى (١) : (ذلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ) [مريم : ١٩ / ٣٤].

فالرفع من وجهين :

أحدهما : أن يكون على خبر ابتداء محذوف.

والثانى : أن يكون قول الحق نعتا (٢) لعيسى ، وإنما جاز أن ينعت بالقول ؛ لأن الله تعالى قد سماه كلمته ، فجانس معنى القول فلذلك جاز أن ينعت به ، وأما قول رؤبه بن العجاج (٣) :

إن نزارا أصبحت نزارا

دعوه (٤) أبرار دعوا

أبرارا

ففى قوله إن نزارا أصبحت نزارا دلاله على أنهم قد كانوا مختلفين ، ثم اجتمعوا وصاروا على دعوه واحده فدلّ على قوله دعوا دعوه أبرار.

باب الظروف

إن قال قائل : لم تعدى الفعل إلى ظروف الزمان خاصا وعاما (٥) من غير توسط حرف الجر نحو قولك : قمت وقتا ، وقمت يوم الجمعه؟

١- والشاهد فى (قول).

٢- فى الأصل : نعت.

٣- البيت منسوب لرؤبه بن العجاج فى الكتاب ١ / ٣٨٢ ، وهو غير منسوب فى المخصص ١٥ / ١٣٧ ، وفى شرح المفصل ١ / ١١٧.

٤- فى الأصل : دعوت.

٥- فى الأصل : خاصيا وعاميا.

فالجواب فی ذلک أن الفعل یدل بصیغته علی الزمان وهو مضارع للزمان بنفسه ، فلما صار الزمان مشارکا للفعل هذه المشارکه استحق طرح حرف الجر منه إذ کان حذفه لا یشکل وهو أخف فی اللفظ.

وأما ظروف المکان فالفعل لا یدل علیها من لفظه ، وإنما یدل علیها بالمعنی کما یدل علی الفعل والمفعول ، إذا تعدی الفعل إلیه بحرف جر لا یجوز حذف [حرف](۱) الجر منه إلا أن یسمع ذلک من العرب ، ألا تری أنک تقول : مررت بزید ، ولا یجوز أن تقول : مررت زیدا ، وکذلک کان القیاس فی جمیع ظروف المکان أن یتعدی الفعل إلیها بحرف الجر کقولک : قمت فی الدار ، وقمت فی خلفک ، إلا أن الظروف المبهمه یجوز حذف حرف الجر منها ؛ لأنها قد أشبهت ظروف الزمان ، وذلک أنه لیس لها خلق کما أن الزمان لا خلقه له فباین بعضها بعضا ، وکذلک الخلف والقدام وما أشبه ذلک من هذه الظروف المبهمه یجوز أن تنقلب کلها فیصیر الخلف قداما ، والقدام خلفا ، ألا تری أن الجهه التی هی خلف ، إن تقدمها الشخص صارت قداما له ، وکذلک / حکم القدام له فلما کانت هذه الظروف شبیهه بظروف الزمان عدوّا الفعل إلیها من غیر توسط حرف الجر. ومع ذلک فإن هذه الظروف لیس یتعلق الفعل بها إلا علی طریق الاستقرار ، ألا تری أنه لا یحسن أن تقول : هدمت خلفک ولا قدامک ، کما تقول : هدمت الدار ، ولهذه العلّه جاز حذف حرف الجر منها.

فأما ما کان من ظروف المکان مخصوصا نحو : الدار والمسجد وما أشبه ذلک فلهذه خلق (۲) کزید وعمرو ، ألا تری أنه لا تسمی کل بقعه بمسجد ولا دار ، فلما جرت هذه الظروف مجری زید وعمرو وجب ألا یتعدی الفعل إلیها إلا بحرف الجر (۳).

۱- کتبت فی الأصل علی الهامش.

۲- فی الأصل : خلف.

۳- قال أبو علی : " الأماکن المختصه تشبه زیدا وعمرا فی أن لکلّ ضرب منها جثثا متمیزا بعضها من بعض ، ومختصه ، فکما أن الفعل غیر المتعدی لا یتعدی إلی زید وعمرو ، کذلک إلی هذا النحو من الأماکن". انظر التعلیقه علی کتاب سیبویه ۱ / ۲۱۶.

فإن قال قائل : من أين زعمتم أن الأصل فى جميع هذه الظروف أن يكون الفعل متعديا إليها بتوسط حرف الجر؟

قيـل له : لأن الأفعال التى تتعلق بها وتنصـبها غير متعـديه ، كقولك : قمت يوم الجمعه ، وقمت لا يتعـدى ، ولما كانت الأفعال لا تتعـدى تعدت بحرف الجر ، فكانت هذه الظروف مفعولا فيها فى الحقيقه وجب أن يكون الأصل قمت فى يوم الجمعه ، فحذف حرف الجر لما ذكرناه ، ووصل الفعل.

فإن قال قائل : أليس الحال مفعولا فيها ، فهل تقدر تقدير حرف الجر فيها كتقديره فى الظروف؟

قيل له : الحال وإن كانت فى معنى المفعول فليس حرف الجر مقـدرا فيها كتقديره فى الظرف فتحل الأفعال فيه فتنصـبه ، والحال هى الاسم التى هى منه فاعلا كان أو مفعولا أو مجرورا كقولك : جاء زيد مسرعا ، فالمسرع هو زيد ، وليس بظرف ، فوجب أن يكون (مسـرع) ليس بظرف له ولكنه مشـبه بالظروف ، إذ كانت الحال تـذكر على طريق توقيف الفعل وتبينه ، وكيف وقع ، كما يبين الظرف إن وقع مشابهه (١) الحال للظروف ، فقيل مفعولا فيها على التشبيه بالظروف ، لأن حروف الجر مقدره فيها ، ألا ترى أنه لا يجوز إظهاره بحال ، والظروف إذا كنى عنها ظهر حرف الجر مع المضـمر كقولك : قمت يوم الجمعه ، فإذا أضمرت قلت : قمـت فيه ، (٢) والحال لا يصـح فيها هـذا فجرت مجرى قولنا : إن زيـدا مفعول به ، ليس قولنا : ضـربت زيـدا مقدرا معه حرف الجر ولكنه محمول على هذا المعنى ، وكذلك الحال لما شبهت بالظروف قيل مفعول فيها ؛ لأن حرف

١- فى الأصل : فشابهه.

٢- انظر التعليقه على كتاب سيبويه ١ / ١١٨ - ١١٩.

الجر مقدر فيها ، وإذا قلت : زيد خلفك ، فإنما وجب تقدير الاستقرار ، لأن زيدا مبتدأ فلا بد له من خبر ، والخبر يحتاج أن يتعلق بالمخبر عنه ، فلو لم تقدر الاستقرار لم يتعلق الخبر بزيد ، وأما القتال اليوم فلا يجوز أن يكون اليوم منصوبا (۱) بالقتال ؛ لأنه لو انتصب به لصار من صلته فبقى المبتدأ بلا خبر ، وإذا كان كذلك وجب أن تقدر بعد القتال فعلا ينتصب اليوم به.

فإن قال قائل : فمن أين جاز أن تقوم المصادر مقام الظروف فى قولهم : زيد منى مزجر الكلب ، (۲) وأتيتك مقام الحاج؟

قيل له : لأن الفعل لما كان دالا على المصدر والزمان دلاله واحده اشتركا من هذا الوجه وإن الأفعال تقتضى الزمان فجرت المصادر مجرى الزمان فجاز أن تخلفها. /

فإن قال قائل : فهل يجوز القياس على ما سمع من العرب ، فيقال مكان الساريه؟ قيل له : لا يجوز ذلك والسبب فيه أن هذه المصادر لما كانت معلومه المواضع فى القرب والبعد جعلت تمثيلا للقرب والبعد ، فإذا قلت : زيد منى مقعد القابله (۳) ، دل ذلك على قربه منى إذ كانت القابله قد استقر قربها ممن تقبله فى النفوس ، فإذا قلت : هو منى مزجر الكلب ، دل على إبعاده وإهانته ، فأما مكان الساريه ومربط الفرس (۴) فليس لها مواضع مخصوصه ، وقد تكون قريبه وبعيده ، فلما لم يستقر حكمها على قرب مخصوص ولا على بعد مخصوص ولم يجز أن تجعل تمثيلا لأحدهما لاحتمال أمرين فاعرفه ...

۱- فى الأصل : منصوب.

۲- الكتاب ۱ / ۲۰۵ (بولاق) ، والرمّانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه : باب المكان المختص الجارى مجرى المبهم ص ۳۵۲.

۳- الكتاب ۱ / ۲۰۵ (بولاق).

۴- الكتاب ۱ / ۲۰۶ (بولاق). قال سيبويه فى ذلك : فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا.

باب الحال

إنما وجب أن تكون الحال نكره لأمرين :

أحدهما : أنها زائده لا فائده فيها للمخاطب ، فلو كانت معرفه لم يستفدها المخاطب ، ومع ذلك فلو جعلت معرفه لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفه ، والنكره أعم من المعرفه.

والوجه الثانى : وهو أجود الوجهين ، أن الحال هى مضارعه للتمييز لأنك تبين بها كما يتبين بالتمييز نوع المميز ، فلما اشتركا فيما ذكرناه وكان التمييز نكره ، وجب أن تكون الحال نكره ، وإنما قبح الحال من النكره إذا قلت : جاءنى رجل ضاحكا ، (فأجريت ضاحكا نعتا للرجل ، ثم لو قلت : جاءنى رجل ضاحكا فنصبت ضاحكا) (١) على الحال كان معنى (٢) الحال ومعنى الصفه واحدا لأنك إذا قلت : جاءنى رجل ضاحك ، فليس يجب أن يكون فى حال الخبر ضاحكا ، وكذلك إذا نصبته على الحال ، فلما استوى معناهما كان النعت أولى من الحال ؛ لاتفاق اللفظ ، وليس كذلك حكم نعت المعرفه ؛ لأنك إذا قلت : جاءنى زيد الظريف ، وجب ألا يكون الظريف حالا له وقت الخبر ؛ لأنك ذكرته لتبين به زيدا ، وزيد معرفه قد كان مستغنيا بنفسه فلما خفت اختلاطه بغيره من الزيدين بيّنته بالنعت ، وأما النكره فليس عينا بائنا فالصفه إنما تفيد فيها تخصيصا ، وليس يجب بقاء ذلك التخصيص فى حال الخبر ، فلهذا حسن الحال من المعرفه وقبح من النكره ، (٣) ووجب جوازه فيها على التشبيه بالمعرفه ، وإنما وجب أن تقدم الحال

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

٢- مكرره فى الأصل.

٣- للتفصيل : انظر شرح الأشمونى ١ / ٢٤٤.

على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا (١) ؛ لأن الحال مفعوله فإذا كان العامل فيها فعلا متصرفا جاز تقديمها عليه ، كما يجوز تقديم المفعول على الفعل لقوه الفعل سواء كانت من اسم مضمر أو مظهر ، والفراء يمنع من تقديم الحال إذا كانت من اسم ظاهر (٢) نحو : ضاحكا جاء زيد ، قال ؛ لأن فى ضاحك ضميرا يرجع إلى زيد لا يجوز تقديمه عليه ، وهذا ليس بشيء عندنا ؛ لأن الضمير إذا تعلق باسم وكان ذلك الاسم مقدما على شريطه التأخير جاز تقديمه كقولك : ضرب غلامه زيد ، لأن المفعول شرطه أن يقع بعد الفاعل فكذلك حكم الحال.

وأما إذا كان العامل معنى فعل لم يجز تقديم الحال عليه كقولك : المال لك خالصا ، فلو قلت خالصا المال لك ، لم يجز ؛ لأن الفعل ليس بملفوظ به / وإنما اللام بتأويل الفعل لأنها تفيد الملك ، فلما كان العامل ضعيفا لم يجز تصريفه ألا ترى أن (إنّ) وأخواتها لا تعمل فيما قبلها لضعفها.

فإن قيل : أليس إذا قلت زيد خلفك ضاحكا ، فالعامل فى خلف فعل مقدر وهو استقر والمضمر من الأفعال يجرى مجرى المظهر فى عمله فهلّا جاز تقديم الحال على الظرف ؛ لأن العامل فى الحقيقه ليس هو الظرف؟

قيل له : لأن هذا الفعل لا يجوز أن يجرى مجرى غيره من الأفعال فى جواز التصرف ؛ لأنه قد خلفه الظرف ، ومع هذا إن هذا الفعل حكمه مسقط (٣) بأن لا يجوز إظهاره فلما صار فى حكم المسقط وأقيم مقامه ما ليس بفعل فضعف عمله (٤).

١- قال ابن يعيش : " واعلم أنه إذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه ، فتقول : جاء زيد قائما ، وجاء قائما زيد ، وقائما جاء زيد ، كل ذلك جائز لتصرف الفعل ..." شرح المفصل ٢ / ٥٧.

٢- جاء فى الكافيه شرح الاستراباذى : " واعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا إلا فى صوره واحده وهى إذا كان ذو الحال مرفوعا ، والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون : جاء راكبا زيد ، ولا يجوزون : راكبا جاء زيد ...". ١ / ٢٠٦.

٣- فى الأصل : مسقطا.

٤- قال ابن يعيش : " فإن كان العامل فى الحال معنى فعل لم يجز تقديمها على العامل ...". وللتفصيل انظر شرح المفصل ٢ / ٥٧ - ٥٨.

فإن قال قائل : فكيف جاز أن نقول : يوم الجمعه المال لك ، فتنصب يوم الجمعه بمعنى اللام والظرف مفعول فيه كما أن الحال مفعول فيها ، فمن أين اختلفا؟

قيل له : إنما جاز ذلك فى الظرف لاحتوائه على الجمله المتعلق بها فصار فى هذا المعنى تقديمه وتأخيره سواء ، وأما الحال فهى بمنزله المفعول ، وليس فيها معنى الاحتواء فوجب أن يراعى فيها قوه العامل وضعفه.

واعلم أنما قبح من النكره ؛ لأن معناها ومعنى الصفه سواء ، وذلك إذا قلت : جاءنى رجل ضاحك ، فإنما أخبرنا عن مجىء رجل ضاحك ، ولم يجب أن يكون ضاحكا فى حال خبرك ، فلما اتفق معنى الحال والصفه كان إجراء الصفه على ما قبلها أولى ؛ لأن اختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف المعنى ، فإذا وجب أن يوفق بين اللفظين ، ويكون المعنى كمعنى المختلف كان أولى.

فأما المعرفه فالحال فيها مختلف كحكم الصفه وذلك أنك إذا قلت : جاءنى زيد الظريف ، وجب أن يكون الظريف حالا له فى حال خبرك ، ولو لا ذلك لم يحتج إليها ، لأن زيدا معروف ، وأما الحال فلا يجب أن تكون فى الخبر فاصله ، ولهذا حسنت الحال من المعرفه ، وقبحت من النكره ، وقوله : أحسن ما يكون زيد قائما ، فأحسن رفع بالابتداء و (ما) مع (يكون) فى موضع خبره لأنها مع الفعل مصدر ، ولا تحتاج إلى عائد يعود عليها إذا كانت مصدرا لأنها قد جرت فى هذا الموضع مجرى (أن) كما لا تحتاج (أن) إلى عائد فى قولك : أن يكون قائما أحسن ، فكذلك (ما) فى هذا الموضع ، وعند الأخفش لا بد لها من عائد لأنها أبدا عنده اسم ، وإذا كانت اسما فلا بد لها من عائد إليها ففى هذه المسأله لا عائد عليها ، إذ هى بمعنى (أن) وهذا يدل على صحه قول سيبويه ، ونصب قائم على الحال (١) والعامل فيها فعل تقديره إذا كان قائما أو إذ كان قائما ، وإنما وجب إضمار (إذ) و (إذا) لأنهما يدلان على الزمان

١- قال سيبويه : " ... فأما عبد الله أحسن ما يكون قائما فلا يكون فيه إلا النصب ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائما على وجه من الوجوه ..." الكتاب ١ / ٢٠٠ (بولاق).

الماضى والمستقبل ، وليس تخلو حال الإنسان من أن تكون ماضيه أو مستقبله ، فلهذا وجب إضمار (إذ) و (إذا) لدلاله الكلام عليها.

واعلم أن (أفعل) إذا أضيف إلى جنس كان من جنس ما أضيف إليه ، فلما أضيف أحسن إلى المصدر وجب أن يكون مصدرا والمصادر يكون خبرها ظروف الزمان فلهذا / احتجنا إلى إضمار (إذ وإذا) ، إذ كانا ظرفين من الزمان وموضعهما نصب بإضمار استقر كما تقول : القتال اليوم ، ولا يجوز أن تنصبهما بكان لأنها فى موضع جر ب (إذ) و (إذا) والمجرور لا يجوز أن يعمل فى الجار.

فإن قال قائل : فهلّا جعلت قائما نصبا على خبر (كان) أو (يكون) التى تلى (ما)؟

قيل له : لا يجوز ذلك لأنّا لو نصبنا قائما على خبر (يكون) لكان مع (يكون) من صله (ما) وبقى أحسن بغير خبر ، فلهذا بطل أن يكون خبر يكون.

ووجه آخر أنه لو كان خبرا لجاز أن يقع معرفه ، والعرب لا تستعمل هذا إلا نكره فدل ذلك على أنه حال ، وليس بخبر ، ولهذه العلّه لم يجز أن يكون خبرا لكان المضمره.

واعلم أن الحال إنما يجوز فى هذا الجنس من المسائل متى كانت راجعه إلى غير المصدر كقولك : ضربك زيدا قائما إنما هو راجع إلى زيد وإلى المتكلم ، وإذا كانت الحال راجعه إلى نفس المصدر لم يكن فيها إلا الرفع كقولك : ضربى زيدا شديد ، وإنما وجب الرفع ؛ لأن الأول هو الثانى فصار كقولك : زيد قائم.

واعلم أنه إذا جاز أن تقول : أرخص ما يكون السمن منوان (١) ، فتحذف خبر المنوين الراجع إلى المبتدأ الأول ؛ لأن السعر فى نفوس الناس مستقر معلوم بدلاله

١- الكتاب ١ / ٢٠٠ (بولاق) - المسائل الحلبيات ص ١٨٧ - ١٩٦ وجاء فيه : وذلك نحو قولهم : البر أرخص ما يكون قفيزان ، كأنك قلت : البر أرخص أحواله قفيزان.

الكلام عليه ، وأما الراجع إلى المبتدأ فإنما حسن حذفه ها هنا ؛ لأن فى الكلام أيضا دليلا أنه قد أحاط العلم أن المنوين ليسا جميع السمن إذ كان السمن اسم الجنس فصار ذكره بعد السمن يدل على أنهما بعض له ، والمحذوف منه (من) التى للتبعيض ، فلما كان فى الكلام ما يدل عليه حسن حذفه.

وأما قوله : أخذته بدرهم فصاعدا ، فمعنى هذا الكلام أنك أشرت إلى عدل متاع وقع سعر ثوب منه بدرهم ثم غلا السعر فزاد على الدرهم فيكون التقدير أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا. ونصب الثمن على الحال والعامل فيه زاد ، ولا يجوز أن يجعل بدل الفاء الواو كما تقول : أخذته وزياده ؛ لأن قولهم : أخذته بدرهم وزياده ، إنها إخبار عن شىء واحد وقع ثمنه الدرهم مع زياده ، وأما أخذته بدرهم فصاعدا ، (١) فلست تريد أن تجعل صاعدا مع الدرهم ثمنا لشىء واحد ، وإنما الدرهم كان ثمنا لبعض الجمله ثم زاد السعر ، وإذا كان كذلك صار إدخال الواو يبطل هذا المعنى ، ولو جئت ب (ثمّ) فى موضع الحال لجاز ذلك ، إلا أن الفاء أحسن وإنما كانت الفاء أحسن للاستئناف الذى فى معنى دخولها هنا.

باب حروف العطف

اعلم أن (الواو) أصل حروف العطف ، والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين الشيئين فقط فى حكم واحد ، وسائر حروف العطف توجب زياده حكم على هذا ، ألا ترى أن (الفاء) توجب الترتيب ، و (أو) للشك ، و (بل) للإضراب ، فلما كانت فى هذه الحروف زياده معنى على حكم العطف صارت فى المعنى كالمركبه ، والواو مفرده فصارت كالبسيط ، والمركب بعد المفرد البسيط ، فلهذا صارت الواو أصلا.

١- الأصول ٢ / ٣٠٢.

واعلم أن (إمّا) / فى العطف أصلها (إن ما) فأدغمت النون فى الميم ، والدليل على أن الأصل ما ذكرناه قول الشاعر (١) :

لقد كذبتك نفسك فاصرفنها

فإن جزعا وإن إجمال صبر

أراد (إما) والدليل على ذلك أنه لم يأت ل (إن) بجواب (٢)المعروف أن جواب الشرط لا يتقدم عليه ، وإذا تقدم عليه وجب حذف جمله الجواب. انظر حذف جمله جواب الشرط - المغنى ٧٢١.(٣) بعد البيت ولا قبله ، وذلك أن الفاء إذا دخلت على حرف الشرط لم يجز أن يكون ما قبلها جوابا لها كقولك : أنا أحبك فإن أتيتنى ، ولو أسقطت الفاء صار ما قبلها جوابا (٣) فدلّ على ما ذكرناه أن البيت لا يحتمل إلا معنى (إما) وإذا كان كذلك صح أن أصلها من (إن) و (ما).

فإن قال قائل : (إما) هذه التى تكون للشك هى التى تكون للجزاء أو غيرها؟

قيل له : هى هى إلا أنها فى الشك يلزم تكريرها ، وإنما انتقلت للجزاء ؛ لأن الشرط يجوز أن يكون ويجوز ألّا يكون ، ومعنى (إمّا) فى العطف إيجاب أحد الشيئين ، لما تضارعا من هذا الوجه أدخلت فى العطف ، أعنى التى للجزاء مع (ما).

واعلم أن (إما) فى العطف إذا تكررت فإن العاطفه منها الثانيه لا الأولى ، وإنما أدخلت الأولى لوجهين :

١- البيت من البحر الوافر ، وهو منسوب لدريد بن الصمه وهو فى ديوانه ٦٨ ، وفى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ / ٢٠٩ ، وفى أمالى ابن الشجرى ٣ / ١٥٠ ، وفى الخزانه ١١ / ١٠٩ ، وهو بلا نسبه فى الكتاب ١ / ٢٦٦ - ٣ / ٣٣٢ ، وفى الكامل ١ / ٣٧٨ ، وفى المقتضب ٣ / ٢٨ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٤ - ٣٢١ ، وفى شرح المفصل ٨ / ١٠١ ، وفى المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٦٣ ، وفى ارتشاف الضرب ٢ / ٢١٣ ، وفى الهمع ٥ / ٢٥٤. وروايه الديوان : لقد كذبتك نفسك فاكذبيها ...
٢- ونقل ذلك عنه أبو حيان أثير الدين الأندلسى فى كتابه (تذكره النحاه) ، ومطابقه النصين دليل على أن النص للوراق هذا صاحب العلل ، وليس لوراق آخر كما ذكر محقق التذكره فى الحاشيه
٣- من الصفحه ١٠٩.

أحدهما : أن يكون الابتداء بالشك أو التخيير ، وإنما احتاجوا إلى ذلك لئلا يتوهم أن ما قبل (إما) منقطع مما بعدها ؛ لأنه قد يستأنف بعدها الكلام ، فأدخلوا (ما) فى الكلام ليعادلوا بين الاسمين إن شاء الله (١).

وأما (بل) فتستعمل على ضربين :

أحدهما : بعد النفى ، والآخر : بعد الإيجاب.

وإذا استعملت بعد النفى كان خبرا بعد خبر والثانى موجب والأول منفى ، كقولك : ما جاء زيد بل عمرو.

وإن استعملت بعد الواجب فما قبلها يذكر على وجهين :

إما على طريق الغلط ، وإما على طريق النسيان ، كقولك : جاء زيد بل عمرو ، وإنما صار الأول غلطا أو نسيانا ؛ لأنك أثبت للذى أتيت به بعد الأول المجىء ، وأضربت به عن الأول فعلم أنه مرجوع فيه ، وما جاء فى القرآن من كلام الله تعالى و (بل) مستعمله فيه بعد إيجاب ، فهو على تقدير خبر واجب ؛ لأن الله عزوجل لا يجوز عليه الغلط والنسيان (٢) ، فلهذا قدرناها على ما ذكرناه.

وأما (لكن) فإنها إذا استعملت بعد النفى جرت مجرى (بل) بعد النفى ، وإذا استعملت بعد الإيجاب لم يجز أن يقع بعدها إلا جمله مضاده للجمله التى قبلها كقولك : جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ ، وإنما لم يجز أن تقول : جاءنى زيد لكن عمرو ، وتسكت ؛ لأن ذلك يوجب الغلط لما ذكرناه فقد استغنى فى ذلك ب (بل) إذ لا تحتاج العرب أن تكثر الحروف الموجبه للغلط ، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها ليكونا خبرين مختلفين.

١- لم يأت على ذكر الوجه الثانى.

٢- وذلك مثل قوله تعالى : (وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ ، بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ)[الأنبياء : ٢١ / ٢٦].

باب الصفه

اعلم أن الأصل ألا توصف المعارف لأنها وضعت فی أول أحوالها تدل علی شخص بعینه لا یشارکه فیه غیره وذلک أنهم سموا الشخص زیدا ، علی تقدیر أنه لیس فی العالم بمسمی زید سواه ثم التسمیه للآخر علی هذه النیه ، فلما کانت الأشخاص أکثر من الأسماء اشترک فی الاسم الواحد جماعه ، فإذا قال القائل : جاءنی زید ، فخاف ألا یعرف المخاطب زیدا الذی یعنیه (۱) لاشتراک جماعه فیه بیّنه بالنعت فصارت / نعوت المعارف دواخل علیها إذ أشبهت النکره من هذا الوجه.

وأما النکره فالأصل فیها أن تنعت ؛ لأن الغرض فی النعت تخصیص المنعوت ، فلما کانت النکرات مجهوله احتاجت إلی التخصص ، وإنما صار الاسم العلم معرفه ؛ لأنه وضع دلاله علی شخص واحد بعینه من بین سائر أمته فلهذا صار معرفه.

وأما ما فیه الألف واللام فإنّما (۲) یذکر لمعهود قد عرفه المخاطب فیذکره بدخولهما هذا الشخص الذی قد عهده ، فلما کانت تدل علی شخص بعینه صار الاسم بها معرفه.

وأما المضمر فإنما صار معرفه لأنک لا تضمر الاسم حتی تعرفه فصار المضمر یدل علی شخص بعینه

وأما المبهم فإنما صار معرفه بالإشاره التی فیه فصارت الإشاره إذ کان یقصد بها شخص بعینه تجری مجری ما فیه الألف واللام ، وأما النکره فحدها أن یکون الاسم واقعا علی اثنین فصاعدا یشترکان فی التسمیه ، ألا تری أن قولهم : رجل ، یدل علی من کان له بنیه مخصوصه بهذا الاسم ، ولیس کذلک الأسماء الأعلام

۱- فی الأصل : بعینه.

۲- فی الأصل : إنما.

لأنها وضعت للدلاله على معنى يخص الاسم ، ألا ترى أن أنقص البريه قد يجوز أن يسمى بزيد ، وزيد مأخوذ من الزياده ، فعلمت لما ذكرنا.

واعلم أن حق النعت أن يكون تعريفه أنقص تعريفا من المنعوت ، ولا يجوز أن تنعت الاسم بالأخص ، وإنما وجب ما ذكرنا لأن المخاطب إذا كان قصده تعريف مخاطبه وجب أن يذكر له أخص الأسماء التى يعرفها المخاطب فى الشخص حتى يستغنى بها عن التطويل بالنعت ، وإذا ذكر أخصها لم يخل المخاطب من أن يعرفه أولا (۱) يعرفه ، فإن عرفه لم يحتج إلى زياده بيان ، وإن أشكل عليه بيّن بأخص صفه فيه ، حتى يعرفه المخاطب إذ كان اجتماع الأوصاف فى شخص واحد لا يكاد يشاركه فيها إلا اليسير ، فلهذا تعرف لكثره الوصف ، فإذا ثبت ما ذكرناه جاز أن ينعت الاسم العلم بثلاثه أشياء : أحدها : ما فيه الألف واللام ، والثانى المبهم ، والثالث المضاف إلى المعرفه ، وإنما صار الاسم العلم أخص من هذه الأشياء ؛ لأنه وضع فى أول أحواله عليه وصفا واحدا من بين سائر الأشخاص ، وليس كذلك ما فيه الألف واللام ، لأن الألف واللام توجب على المخاطب تذكر العهود ، والاسم العلم تذكره إذ كان موضوعا لا يشاركه فى هذا الاسم غيره ، والعهد قد يقع فى أشياء مختلفه ، فلما كانت الألف واللام توجب ما ذكرنا من التذكر حتى يعرف الشخص بعينه صار أنقص رتبه مما لا يحتاج إلى تذكره.

وأما المبهم فليس موضوعا لشىء بعينه ، ألا ترى أن الإشاره لا تختص بزيد دون عمرو ، فلما احتاج المشير إلى الشخص أن يميز بين الشخصين حتى يعرف المشار إليه بعينه صار هذا الحكم أنقص رتبه من الأعلام ؛ لأنه يعرف بغيره فصار تعريفه فرعا ، فلذلك صار أنقص من الأعلام مرتبه. وأما المضمر فإنه لا يجوز نعته لأنك لا تضمر حتى يعرفه المخاطب.

۱- فى الأصل : أولى.

وأما ما فيه الألف واللام فلا يجوز أن ينعت بالأسماء المبهمه ، لو قلت : مررت بالرجل هذا ، وأنت تجعل / (هذا) نعتا للرجل لم يجز ؛ لأن المبهم أخص مما فيه الألف واللام ، والدليل على ذلك أن تعريف ما فيه الألف واللام يتعلق بالقلب والعين جميعا ، فصار ما فيه تعريفان أقوى مما فيه تعريف واحد ، ولذلك جاز أن تنعت المبهم بما فيه الألف واللام ولم [يجز](١) أن ينعت ما فيه الألف واللام بالمضاف إلى الأعلام والمضمرات ، لأن العلم المضاف أكثر تعريفا مما فيه الألف واللام لما بيناه ، والمضاف يكتسب تعريفا من المضاف إليه فيصير المضاف إلى العلم والمضمر كأن فيه تعريفهما ، فلذلك لم يجز أن يكون نعتا لما فيه الألف واللام.

وأما المبهمات فإنما أصلها أن تنعت بأسماء الأجناس ؛ لأن الإشاره تقع أولا إلى ذات الشخص فينبغى إذا أشكل أمر الإشاره أن يبين بما تقتضيه الإشاره وهو اسم ، وإذا ذكرت الجنس فما أشكل بعد ذلك ذكرت الصفه المشتقه من الأفعال كقولك : يا هذا الرجل الظريف ، وقد يجوز أن تقول : مررت بهذا الظريف على وجهين : أحدهما : أن تجعل الظريف عطف بيان بهذا ، والثانى : أن تقيم الصفه مقام الموصوف ، ولا يجوز أن تنعت المبهمات بالمضاف الذى فيه الألف واللام ؛ لأن الإشاره تطلب العهد من الألف واللام ، ولذلك صارت المبهمات مع نعوتها كالشىء الواحد ، ولا يجوز الفصل بينها لما أحدثت فى نعتها من المعنى وهو إبطال العهد ، والدليل على ذلك أنك تقول : جاءنى هذا الرجل ، من غير تقدمه ذكر ، ولو قلت : جاءنى الرجل ولم يتقدم عهد بينك وبين المخاطب فيه لم يجز فبان أن الألف واللام تسقط منها حكم العهد بالإشاره ، ولو جاز أن تنعت المبهمات بالمضاف إلى الألف واللام لصار المضاف معرفه بهما وصار فى حكم المعهود ،

١- زياده ليست فى الأصل.

ولأجل تقدم الإشاره يجب أن يكون المشار إليه غير معهود ، لأنه لا يجوز اسم فى حال واحده معهودا وهو غير معهود (١).

واعلم أنه فى الأسماء أسماء تضاف إلى المعرفه ولا تكون معرفه لمعان تدخل فيها فمن ذلك : شبهك ومثلك ، لم يتعرفا بالإضافه ؛ لأن المماثله تكون من جهات وإنما تقيد المخاطب أنه مثله ، وليس يعلم من أى وجه يماثله ، فلذلك لم يتعرف إلا [أن](٢) يكون شخصان ، وقد اشتهرا فى الشبه بين الناس ، فيكون على هذا الوجه معرفه ، فنقول : مررت برجل مثلك وشبهك ، المعروف بشبهك ، فلذلك تعرف على هذا الوجه.

وأما حسبك بمعنى حسب الاكتفاء وهو مبهم ، فلذلك لم يتعرف.

وأما شبيهك فلا يكون إلا معرفه ، لأنه من أبنيه المبالغه ؛ فصارت المبالغه فيه تؤدى عن شبه المعروف فلذلك تعرف.

وأما غيرك فلا يكون إلا نكره ؛ لأن معناه عند المخاطب مجهول فلذلك لم يقع معرفه.

وأما باب حسن الوجه ، فالأصل فيه أن يستعمل فى غير المتعديه نحو : ظريف وحسن وكريم وما أشبه ذلك فتقول : مررت برجل حسن وجهه ، فحسن نعت للرجل ، والهاء فى وجهه ترجع إلى الرجل ، والوجه فاعل للحسن فإن ثنيت الأول / أو جمعته أو أنثته لم تغير لفظ حسن ؛ لأن الوجه مذكر ، والفعل إنما يؤنث إذا

١- جاء فى المغنى : " قال ابن عصفور : أجازوا فى نحو (مررت بهذا الرجل) كون الرجل نعتا ، وكونه بيانا ، مع اشتراطهم فى البيان أن يكون أعرف من المبيّن ، وفى النعت ألا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟ وأجاب بأنه إذا قدّر بيانا قدرت (ال) فيه لتعريف الحضور ، فقد يفيد الجنس بذاته ، والحضور بدخول (ال) ، والإشاره إنما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قدر نعتا قدرت (ال) فيه للعهد ، والمعنى : مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا ، فلا دلاله فيه على الحضور ، والإشاره تدل عليه ، فكانت أعرف ...". انظر : المغنى ٥١ - ٥٢.

٢- زياده ليست فى الأصل.

كان فاعله مؤنثا ، فلما كان فاعل الحسن مذكرا ليست فيه علامه التأنيث ولم يثن ولم يجمع لظهور فاعله ، فإن نقلت الضمير من الوجه إلى حسن صار الفعل للضمير ووجب أن تعتبر حال الضمير ، فإن كان مذكرا ذكرت فعله ، وإن كان مؤنثا لحقته علامه التأنيث ولم يعتد بالوجه ، وتثنيته وجمعه بحصول الضمير فيه ، فإذا استقر ما ذكرناه فبقى الوجه يحتاج إلى إعراب. وليس يجوز أن يبقى مرفوعا ؛ لأنه لا يكون لفعل واحد فاعلان فسقط رفعه ولم يبق له من الإعراب إلا النصب ، والجر أولى به ؛ لأن هذه الصفه ليست بمعنى فعل متعد فيستحق ما بعدها النصب فوجب أن يجرى مجرى غلام زيد ، إلا أنك لما نقلت الضمير من الوجه اختارت العرب أن تعوض منهما الألف واللام ؛ لأن الألف واللام هما بمعنى الضمير لأنهما يعرفان ما دخلا عليه كما يعرف الضمير ، ومع ذلك فإن الألف واللام لما كانت للعهد والمعهود غائب جرتا مجرى الضمير ، إذ كان للغائب أعنى الضمير فلذلك كانتا بالعوض أولى من سائر الحروف فتقول على هذا : مررت برجل حسن الوجه ، وبامرأه حسنه الوجه ، وقد يجوز أن تنون الصفه وتنصب الوجه تشبيها بضارب ، وإنما جاز أن يحمل عليه لاشتراكهما فى الصفه وأنهما اسما فاعلين ، والتثنيه والتأنيث يلحقهما فجريا مجرى شىء واحد ، فجاز أن يحمل أحدهما على الآخر ، فتقول : مررت برجل حسن الوجه ، ويجوز ألّا تعوض من الضمير ؛ لأنه قد علم أن الوجه للأول إذ كانت هذه الصفه ليست متعديه وكان إسقاطها أخف عليهم ، فإذا أسقطت الألف واللام جاز لك وجهان : الجر والنصب ، فالجر على الأصل ، والنصب على التشبيه بالمفعول.

ويجوز أن تدخل الألف واللام على الصفه لأنها لم تتعرف بما أضيف إليها وإن كان معرفه ، وإنما لم تتعرف به ؛ لأن المجرور فاعل فى المعنى ، والفاعل لا يعرفه فعله ، فلما كانت إضافته لا يتعرف بها ، وكان حقه من جهه اللفظ أن يعرف

لعلّه ، فلما منع ما يكون فى نظيره جوّزوا فيه جمع الألف واللام والإضافه ، فتقول مررت بزيد الحسن الوجه ، (١) ويجوز أن تنصب الوجه على التشبيه بالمفعول ، وإن أسقطت من الوجه الألف واللام لم يكن إلا منصوبا ؛ لأن إضافته كانت على أصلها إذ كان شرط النكره إذا أضيفت إلى معرفه أن تتعرف ، فلما جرى فى بابه مجرى إضافه النكره إلى المعرفه التى تعرف المضاف ، وكانت الألف مع هذه الإضافه لا يجتمعان أيضا [لم يجز](٢) أن يجتمع الألف واللام مع الإضافه إلى النكره.

واعلم أن الفاعل فى هذا الباب إذا كان مضافا إلى سبب الموصوف جاز فيه هذه الثمانيه الأوجه (٣) كقولك : زيد حسن وجه أخيه ، وزيد حسن وجه الأخ ، وزيد حسن وجه الأخ ، وزيد حسن وجه أخ ، وزيد الحسن الوجه الأخ / وزيد الحسن وجه الأخ (٤). واعلم أن الفائده فى هذا النقل اختصار الكلام والمبالغه فى مدح الأول ، وذلك أنك إذا نقلت الضمير خف اللفظ بالنقل لاستتار الضمير فى الفعل ، وصارت الصفه فى اللفظ الأول ولذلك صار مدحها.

١- انظر أوجه الاسم الثانى (الوجه) فى اللباب ١ / ٤٤٣ - ٤٤٦.

٢- زياده ليست فى الأصل.

٣- انظر للتفصيل الكتاب ١ / ٩٩ - ١٠٥ (بولاق). وخلاصه القول فى معمول الصفه المشبهه : " أن يكون مرفوعا على اعتباره فاعلا لها ، ويجوز أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول نكره ، أو معرفه ، ... أو منصوبا على التمييز إن كان نكره. ويجوز أن يكون مجرورا بالإضافه ... ولا فرق فى هذه الأوجه الثلاثه بين أن تكون الصفه المشبهه مقرونه (بأل) أو مجرده منها ... ولا بين أن يكون المعمول مقرونا بها أو مجردا منها ... وينشأ من هذا التفريع صور متعدده أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح. ومن المشقه والإرهاق أن نتصدى لحصر صورها ، ونحدد عددهما على الوجه الذى فعله بعض الخياليين ، فأوصلهما إلى مئات بل ألوف ، وانتهى به التحديد إلى ما لا خير فيه". النحو الوافى ٣ / ٢٤٠ - ٢٤١.

٤- اكتفى الوراق بذكر سته أوجه من الثمانيه وأغفل الاثنين الباقيين وهما : - زيد الحسن وجه أخيه (بوجود ضمير يعود على الموصوف). - زيد الحسن الأخ وجها (بأن يكون مجردا من (أل) ومن الإضافه معا). انظر النحو الوافى ٣ / ٢٣٤.

باب التوكيد

اعلم أن الغرض فى البدل خلاف الغرض فى النعت ، وذلك أن النعت إنما يؤثر به بيانا للمنعوت فيصير فى التقدير كجزء من المنعوت ، وأما البدل فالغرض فيه أن يجمع المخاطب البدل والمبدل منه على أنه قد يجوز أن يفهم بالمبدل منه وحده ، وقد يجوز أن يفهم بهما جميعا كقولك : مررت بأخيك زيد ، فالمخاطب يجوز أن يعرف زيدا باسمه أو بأنه أخ للمخاطب أو بمجموعهما ، فهذا (١) الفصل بين البدل والنعت ، وأما التوكيد فالغرض إثبات الخبر عن المخبر عنه وذلك أنك إذا قلت : جاءنى زيد نفسه ، أخبرت أن الذى تولى المجىء هو بعينه ، فلذلك دخل التوكيد فى الكلام ولهذه العلّه لم يجز أن تؤكد النكره ؛ لأنه ليس لها عين ثابته كالمعارف ، فلم يحتج إلى إثباتها إذ كانت لا تثبت بالتوكيد فلهذا أسقط التوكيد عنها.

ولما كانت المضمرات معارف جاز توكيدها ؛ لأن أعيانها ثابته إلا أن يكون المضمر مجهولا فلا يجوز توكيده كالمضمر بعد رب نحو قولك : ربه رجلا ، وكالمضمر بعد نعم وبئس ، وما أشبه ذلك.

واعلم أن الأسماء التى يؤكد بها لها مراتب ، فالنفس والعين يجب تقديمهما على كل حال ، (٢) وإنما كانا بالتقديم أولى لأنهما قد يستعملان غير مؤكّدين كقولك : نزلت بنفس الجبل ، ورأيت عين زيد ، فلما كانا يستعملان مفردين لغير معنى التوكيد ، وكان (كلا) و (أجمعون) لا يجوز أن يستعملا إلا تابعين أو فى تقدير التابع وجب أن يقدم ما يقوم بنفسه على التابع ، وأما تقديم (كل) على أجمعين فإنما ذلك ؛ لأن (كلا) قد تستعمل مبتدأه كقولهم : كلهم منطلقون ، ولا يجوز أن تقول : أجمعون منطلقون ، فلما كانت كل قد تستعمل مبتدأه ، وليس قبلها ما

١- فى الأصل : فلهذا.

٢- يعنى تقديمهما على غيرهما من ألفاظ التأكيد.

يتبعها (١) وكانت أجمعون لا تستعمل إلا تابعه فوجب أن يتقدم الأقوى أعنى (كلا) وأما أجمعون فيتقدم على أكتعين ، وأفصعين ، وإنما وجب تقديمها عليها لأنها ليست بمشتقه اشتقاقا بيّنا وأجمعون مأخوذه من الاجتماع المعروف فلما قوى معنى أجمعين لأنها مشتقه تقدمت أكتعين وإن كان يجوز فى أكتعين أن يشتق عن قولهم مرّ عليه حول كتيع ، أى تامّ ، (٢) فإن تركت أجمعين فقلت : مررت بالقوم أكتعين ، أو أتبعين ، أو أفصعين ، أو جمعت بينهما من غير أن تذكر أجمعين لم يجز فزاد هذا الإتباعات من غير أن يتقدمها أجمعون ، فإن قدمتها جاز أن تذكر ما شئت بعدها من التوابع ، وإن شئت قدمت بعضها على بعض لأنها متساويه فى هذا الحكم فلذلك اتفقت أحكامها فى ما ذكرناه (٣) / وحكم المؤنث فى هذا كحكم المذكر.

فإن قال قائل : قد علمنا أن كلهم وأنفسهم يتعرفان بالإضافه ، فمن أين زعمت أن أجمعين معرفه؟

قيل له : لأن جمعه أقيم مقام الإضافه أى مقام إضافته إلى ما يعرّفه إذ كان الأصل أن تقول : مررت بالقوم أجمعهم فحذف لفظ الضمير وأقيم الجمع بالواو والنون مقامه.

فإن قال قائل : فلم كرهوا مررت بالقوم أجمعهم؟

قيل له : لأن أجمع على وزن أفعل ومن شرط أفعل إذا أضيف إلى الشيء أن يكون بعضه.

فلو قالوا : مررت بالقوم أجمعهم ، لتوهموا أن القوم بعض الهاء والميم ، وإنما

١- فى الأصل : يتبعه.

٢- أجاز الكوفيون وابن كيسان تقدم أكتع على أجمع ، المساعد ٢ / ٣٩٠. وفى الأصل : تمام.

٣- للتفصيل انظر شرح الأشمونى ٢ / ٤٠٥ ، والمساعد ٢ / ٣٩٠.

غرضهم أن يخبروا عن جميع القوم ، فلذلك عدلوا عن إضافته فى اللفظ وأتوا بالواو والنون ليدلو بذلك على استغراق المذكورين.

فأما (كلا) فهى عند البصريين اسم مفرد يدل على اثنين فما فوقهما ، (١) وأما الفراء فيقول هو مثنى وهو مأخوذ من كل فخففت اللام وزيدت الألف للتثنيه (٢) ويحتج بقول الشاعر :

فى كلت رجليها سلامى واحده

كلتاهما مقرونه بزائده (٣)

فأفرد (كلا) وهذا القول ليس بشىء وذلك أنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه فى الجر والنصب ياء مع الاسم المظهر ، فلما وجدناه بالألف فى جميع الإعراب علمنا أن ألفه ليست للتثنيه ومن جهه المعنى فإن معنى (كلا) مخالفه المعنى (كل) ؛ لأن (كلا) للإحاطه و (كلا) (٤) تدل على شىء مخصوص فعلمنا أيضا فى المعنى أنه ليس أحدهما مأخوذا (٥) من الآخر وإنما حذف الشاعر الألف من كلتا (٦) للضروره وقدر أنها زائده وما يكون ضروره لا يجوز أن يجعل حجه.

١- قال ابن الأنبارى : " وذهب البصريّون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنيه معنويه ..." انظر الإنصاف ١٨٢ مسأله (٦٢) (ليدن).

٢- قال الفراء : " وقوله : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها) ولم يقل : آتتا ، وذلك أن كلتا ثنتان لا يفرد واحدتهما ، وأصله كلّ ... ، قد تفرد العرب إحدى كلتا وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها ، أنشدنى بعضهم. فى كلتا رجليها سلامى واحده ...". معانى القرآن ٢ / ١٤٢.

٣- البيتان من الرجز وهما بلا نسبه واستشهد بهما فى معانى القرآن ٢ / ١٤٢ ، أسرار العربيه ٢٨٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٩ - ٤٤١ ، والمساعد ٢ / ٣٥٠ - ٢ / ٣٩٤ ، واللسان (كلا) ٢٠ / ٩٣ ، والهمع ١ / ١٣٧ ، والخزانه ١ / ١٢٩ ، وفى الأصل كتب البيت الثانى : كلتاهما مقرونه بزياده.

٤- فى الأصل : كلى.

٥- فى الأصل : مأخوذ.

٦- فى الأصل : كلتى.

فإن قال قائل : فلم صار (كلا) بالياء فى النصب والجر مع المضمر ، ولزمت الألف مع المظهر وكذلك هى فى الرفع مع المضمر بالألف؟

قيل له : إن حقها أن تكون بالألف فى جميع الجهات كما أن (عصا) لا تختلف ألفه إذا اتصلت بمضمر أو مظهر إلا أن (كلا) لما كانت لا تنفك عن الإضافه شبهت ب (على) و (إلى) فجعلت مع المضمر فى النصب والجر بالياء لأن (على) لا تقع إلا منصوبه أو مجروره ولا تستعمل مرفوعه فبقيت (كلا) فى الرفع على أصلها مع المضمر لأنها لم تشبه (على) فى هذه الحال.

فأما (كلتا) التى للمؤنث فبين أصحابنا فيها اختلاف.

أما سيبويه فيقول : ألفها للتأنيث والتاء بدل من لام الفعل (١) وهى واو ، الأصل (كلوا) ، وإنما أبدلت تاء ؛ لأن فى التاء علم التأنيث والألف فى كلتا نظير ياء مع المضمر فتخرج عن علم التأنيث فصار إبدال الواو تاء تأكيدا للتأنيث فلهذا أبدلوها ، وأما الجرمى فكان يقول وزنها فعيل والتاء ملحقه (٢) والألف لام الفعل ، وقول سيبويه أقوى ؛ لأن التاء فى كلتا لو كانت للإلحاق المحض وليس فيها من حكم التأنيث ما ذكرناه لوجب أن تثبت فى النسبه فيقال : كلتوى ، فلما أجمعوا على إسقاطها فى النسبه دل ذلك على أنهم قد أجروها مجرى التاء فى أخت.

باب التمييز

اعلم أن التمييز إنما وجب أن ينصب على التشبيه بالمفعول ؛ لأن ما قبله تقدير الفاعل على طريق / التشبيه ، وذلك أنك إذا قلت عندى عشرون درهما ، فالنون

١- انظر الكافيه شرح الاستراباذى ٢ / ١٦١ ، جاء فيها : " وأما تاء بنت وأخت وهنت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هى بدل من اللام فى حال التأنيث". وقال سيبويه : " ... وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا لأنهنّ لحقن للتأنيث ..." ٢ / ٣٤٨ (بولاق).

٢- انظر : المرتجل ٦٧.

منعت الدرهم من الجر كما منع الفاعل رفع المفعول فصارت النون كالفاعل وصار التمييز كالمفعول ، وكذلك قولهم : خمسه عشر درهما ، وإنما انتصب الدرهم ؛ لأن التنوين فيه مقدر ، وإنما حذف لأجل البناء كما يحذف لمنع الصرف ، وكل تنوين حذف للإضافه وللألف واللام فحكمه مراد ؛ لأنه لم يدخل على الكلمه ما يعاقبه ، فلذلك وجب النصب ، وكذلك إذا قلت لى مثله وزنا ، فالهاء منعت الوزن من الجر فصارت الهاء كالفاعل فلذلك انتصب الوزن.

واعلم أنه لا يجوز أن تقدم شيئا من التمييز على ما قبله ؛ لأن العامل فيه ضعيف ؛ لأنه ليس بفعل متصرف والمنصوب به مفعول فى الحقيقه ، فلذلك ضعف تقديمه.

وأما قولهم : هو يتصبب عرقا ويتفقّأ شحما ، ففيه خلاف ، أما سيبويه فكان لا يرى التقديم (۱) فى هذا الباب وإن كان العامل فيه فعلا ، وأما المازنى فكان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا ويشبهه بالحال.

فأما حجه سيبويه فى امتناعه من ذلك ؛ فإن التمييز فى هذه الأفعال فاعل فى الحقيقه ، (۲) وذلك أنك إذا قلت : تصببت عرقا ، فالفاعل للعرق فى المعنى ، ولكنه نقل عنه إلى الشخص فلما كان فاعلا فى المعنى وكان الفاعل فى الأصل لا يجوز تقديمه إلا على نيه التأخير كذلك أيضا لا يجوز أن يقدم هذا إذ كان فاعلا.

۱- فى الأصل : التقدير.

۲- قال الشنتمرىّ : "ومما أنشد المازنى فى الباب قول المخبل السعدى : أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب الشاهد فيه تقديم التمييز ، وهو قوله نفسا على العامل فيه وهو تطيب ، وقياسه عند المازنى قياس الحال ، والحال متقدم عند جميع النحويين إلا الجرمى إذا كان العامل فيها فعلا ، وسيبويه لا يرى تقديم التمييز وإن كان العامل فيه فعلا ، وسيبويه لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم ، وأما الحال فهو مفعول فيها كالظرف فجاز فيها من التقديم ما يجوز فيه ، والروايه الصحيحه فى البيت : وما كان نفس بالفراق تطيب". الكتاب ۱ / ۱۰۸ (بولاق).

فإن قال قائل : قد جاء فى الشعر قوله (۱) :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب؟

فالجواب فى ذلك أن النفس منصوبه بإضمار فعل على طريق التبيين كأنه قال : وما كان يطيب بالفراق ، ثم قال : نفسا ، فإذا أمكن أن يكون منصوبا بأعنى لا بيطيب لم يكن لمن احتج به حجه على سيبويه.

فإن قال قائل : فلم نقلت هذه الأسماء عن كونها فاعله ولم تستعمل على أصلها؟

قيل له : الفائده فى ذلك أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل للجثه ويجعلوا هذه الأسماء تبيينا ، لأن الجثه توصف بذلك فقد يمكن أن يكون المتصبب منها العرق وغيره ، فإذا جعلوا الفعل للجثه جاز أن يتصل بها جميع ما يتعلق بها ، ولو جعل الفعل للعرق فقالوا : تصبب عرق زيد ، ويتصبب ماء زيد لم يكن فيه دلاله على ذلك متصله (۲) فلذلك تغير الفعل على فاعله لهذا المعنى فاعرفه.

باب الاستثناء

اشاره

إن قال قائل : لم وجب أن ينصب المستثنى من الموجب نحو : جاءنى القوم إلا زيدا ، ولم يجز البدل منه كما جاز فى النفى نحو ما جاءنى أحد إلا زيد؟

فالجواب فى ذلك أن البدل مستحيل وذلك أن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه

۱- البيت من البحر الطويل وقد اختلفوا فى نسبته فمنهم من نسبه إلى أعشى همدان ، ومنهم من نسبه إلى قيس بن الملوح والأغلب أنه للمخبل السعدى فهو له فى الخصائص ۲ / ۳۸۴ ، وفى اللسان (حبب) ۱ / ۲۸۱ ، وفى العينى ۳ / ۲۳۵ ، وهو بلا نسبه فى المقتضب ۳ / ۳۷ ، وفى شرح شواهد الإيضاح للفارسى ۱۸۸ - ۱۹۰ ، وفى أسرار العربيه ۱۹۷ ، والإنصاف ۲ / ۸۲۸ - ۸۳۲ ، وفى أمالى ابن الشجرى ۱ / ۵۰ وفى شرح المفصل ۲ / ۷۴ ، وفى شرح ابن عقيل ۲ / ۵۳۰ ، وفى الهمع ۴ / ۷۱.
۲- فى الأصل : متصل به.

ليس فى الكلام ، وإذا قدرنا الكلام على هذا صار اللفظ : جاءنى إلا زيد ، لأنه لا يوجب مجىء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد ، وليس يستحيل هذا فى النفى لأنك إذا قلت : ما جاءنى أحد إلا زيد ، فالكلام صحيح ؛ لأنه يجوز أن ينفى مجىء العالم سوى مجىء زيد ، فلذلك لم يجز البدل فى الإيجاب.

فإن قال قائل : / فلم صار البدل فى النفى أجود من النصب على الاستثناء؟

ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن البدل مطابق للفظ ما قبله ومعناه ، ومعنى الاستثناء سواء ، فلما كان المعنى واحدا كانت مطابقه اللفظ أولى من اختلاف يوجب تغيير حكم ، فلذلك كان البدل أجود.

والوجه الثانى : أن البدل يجرى فى تعلق العامل به كمجراه فى سائر الكلام ، ويحمل فيه من غير تشبيه بغيره ، والمنصوب على الاستثناء يشبه بالمفعول به (١) فكان ما يجرى على الأصل أقوى من المشبه.

فإن قال قائل : فهلا جعلتم (إلا) هى العامله فى الاستثناء دون التشبيه بالمفعول؟(٢)

فالجواب فى ذلك أن (إلا) لو كانت عامله ما جاز أن يقع بعدها مختلفا ، فلما وجدنا ما بعدها مختلفا منصوبا ومخفوضا ومرفوعا ومعناها قائم علمنا أنها ليست بعامله ويدل ذلك أيضا أنّا لو وضعنا فى موضعها (غير) لا تنصب (غير) كقولك :

١- انظر الاستغناء فى الاستثناء ٦٧.

٢- جاء فى المصدر السابق : " اختلف فى العامل فى الاستثناء مع إلا فقيل : الفعل بواسطه إلا ... وقيل : العامل ما قبله من الكلام ، فهو منصوب على تمام الكلام ... وقيل : العامل إلا ، لأنه لم يوجد غيرها ... وقيل : العامل فيه إلا غير أنها نائبه عن (استثنى) ... وقيل : انتصب على أنه اسم إن ، وخبرها محذوف ... بناء على أن إلا مركبه من حرفين : إن ولا ..." ٦٧ - ٦٨.

جاءنى القوم غير زيد ، فلما انتصب غير زيد وناب عن إلا (١) علمنا أن الناصب هو الفعل المتقدم إذ كان الشىء لا يعمل فى نفسه فصح أن المنصوب فى الاستثناء إنما عمل فيه فعل متقدم لا (إلا) وإنما كان النصب الوجه فيما ليس من جنس الأول ؛ لأنه متى حمل عليه فى البدل وجب أن يحمل الكلام على المجاز ، ويقدر الاسم الأول كأنه من جنس الثانى إذ شرط البدل أن يكون هو المبدل أو بعضه ، فلما كان حمل ما ليس من جنس الأول على الثانى يحتاج إلى تأويل كان النصب الوجه ؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل.

الحروف التى يجر بها فى حروف الاستثناء

اعلم أن حاشا عند سيبويه حرف (٢) وعند أبى العباس المبرد فعل (٣) ، ويجوز أن يكون حرفا وفعلا.

فأما حجه سيبويه أنها لا تكون إلا حرفا فإجماع (٤) النحويين على أنها لا تكون صله ل (ما) مع كونها متصرفه عندهم دلّ ذلك على أنها ليست بفعل ، واحتج أبو العباس فى كونها فعلا بأشياء أحدها قول النابغه (٥) :

...

ولا أحاشى من الأقوام من أحد

١- فى الأصل : لا.

٢- قال سيبويه : " وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء". الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق).

٣- قال المبرد : " وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا ، وما كان فعلا فحاشا ، وخلا إن وافقا لفظ الحروف" المقتضب ٤ / ٣٩١.

٤- فى الأصل : بإجماع.

٥- البيت من البسيط وهو للنابغه فى ديوانه ١٣ ، وفى أسرار العربيه ٢٠٨ ، وفى الإنصاف ١ / ٢٧٨ - ٢٨٠ ، وفى شرح المفصل ٨ / ٤٨ - ٢ / ٨٥ ، وفى اللسان (حشا) ١٨ / ١٩٨ ، وفى المغنى ١٦٤ ، وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ٣٦٨ - ١ / ٧٤ ، وفى الهمع ٣ / ٢٨٨ ، وفى الخزانه ٣ / ٤٠٣. وصدر البيت : ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ... وفى بعض الروايات : وما أحاشى من الأقوام من أحد.

فلما تصرفت على أنها فعل ، ومنها أنه قال : وجدنا الحذف يدخلها كقولك : حاشا لزيد ، والحذف إنما يقع فى الأفعال والأسماء دون الحروف.

ومنها أنه قال : لو كانت حرفا لما جاز أن يتصل بها لام الجر إذ كان حرف (١) الجر لا يدخل على حرف جر ، وجميع (٢) ما ذكره أبو العباس يمكن تأويله ، فإذا أمكن تأويله كان ما حكى سيبويه أولى ، لأن ذلك متعلق بالحكايه عن العرب ، فلذلك صار قول سيبويه أقوى.

وأما قول النابغه وإنما اشتق من حاشا كما يقول القائل : قد حوقل الرجل وبسمل إذا قال لا حول ولا قوه إلا بالله ، وبسم الله ، فكذلك تقدير قول النابغه ، أى هذا المعنى الذى فى (حاشا) لا يمتنع قوله لجميع الناس فإذا أعمل ذلك لم يكن فى البيت حجه ، فأما الحذف الذى ذكره فقد يوجد فى الحرف مثله نحو (رب) و (من) فيجوز أيضا أن يحذف من (حاشا) لكثره استعمالهم إياها ولاتصال الكلام بها ، وأما الجمع بينها وبين اللام فتقدير ذلك / أن تكون اللام التى للجر متعلقه بفعل آخر أو تكون زائده فإذا كانت زائده فلا شبهه فى الكلام ، وإذا كانت متعلقه بفعل فالتقدير فى قولك : ضربت القوم حاشا لزيد ، لأنك لما قلت حاشا أردت أن تبين من المميز فقلت لزيد أى أعنى.

فإن قال قائل : كيف يتبين كلام غير تام ، وإنما يتبين الكلام إذا تممه المتكلم ولم يفهمه المخاطب فحينئذ يجب البيان؟

قيل : قد حكى سيبويه مثل هذه المسأله فقال : إنه المسكين أحمق وقال هذا

١- فى الأصل : الحرف.

٢- جاء فى الحاشيه بإزاء كلامه فى المتن كلام لم أتبينه.

على طريق التبين يعنى هو المسكين (١) فإذا كان قد بين بهو وخبر إن لم يحصل ؛ لأنه قوله أحمق فجاز مثل هذا على هذا إن شاء الله.

فلا خلاف فى كونها فعلا وحرفا وإذا كانت فعلا نصبت ما بعدها ؛ لأن فيها ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، فلما استغنى الفعل بفاعله صار المستثنى فضله كالمفعول فلذلك انتصب. فإذا قدرت (خلا) حرفا خافضا خفضت ما بعدها ونظير (خلا) (عدا) لأنها قد تكون حرفا وفعلا فإذا أدخلت (ما) على (خلا) لم يجز أن تكون إلا فعلا (٢) ؛ لأن (ما) إنما توصل بالفعل إذا كانت مصدرا لأنها تصير مع الفعل مصدرا ولا يجوز أن توصل بالحروف فلذلك وجب أن تكون (خلا) مع (ما) فعلا غير حرف ، فإذا كانت فعلا وجب النصب فيما بعدها.

فإن قال قائل : فما وضع (ما) مع (خلا)؟

فالجواب فى ذلك أن يكون نصبا ؛ لأنه اسم جاء بعد استغناء الفعل بفاعله ، فلذلك وجب أن يكون موضعه (٣) نصبا ، وأما (غير) فهى اسم وتقع فى الاستثناء موقع (إلا) فإن كان الاسم الذى قبلها مرفوعا منفيا رفعتها وكذلك إن كان مخفوضا خفضتها ، وإنما وجب ما ذكرنا ؛ لأن (غير) عامله فإذا حلت محل إلا وجب أن يخفض المستثنى على جميع الوجوه ولا بد ل (غير) من إعراب فنقل إعراب المستثنى إليه ليدل ذلك على أنها قامت مقام حرف الاستثناء. وأما (سواء) الممدوده فيجب أن تكون منصوبه بالفعل الذى قبلها على جميع الجهات

١- قال سيبويه : " وزعم الخليل أنه يقول : إنه المسكين أحمق على الإضمار ... كأنه قال : إنه هو المسكين أحمق وهو ضعيف ..." ١ / ٢٥٦ (بولاق). وانظر أيضا : المسائل الحلبيات ١٤٦.

٢- انظر : الاستغناء فى الاستثناء ٢٩.

٣- فى الأصل : موضعها.

لأنها ظرف غير متمكن فلم يجز أن ينقل إليها الإعراب مما بعدها فترفع وتخفض ؛ لأن ذلك يؤدى إلى تمكنها وهى غير متمكنه فلذلك لزمت وجها واحدا وحكم المقصوره كحكم الممدوده وإن لم يظهر فيها الإعراب.

واعلم أن الجرمى ترجم باب الاستثناء بالحروف على طريق المسامحه إذ كان أصل الباب (إلا) فلذلك غلب حكم الترجمه للحروف.

فإن قال قائل : لأى شىء كان أصل الاستثناء بإلا؟

قيل له : لأنه لا يخرج عن معناه ولا يفيد غيره وأما سواها مما يستثنى به فتخرج عن الاستثناء لمعان تدخله ، فصار فى الحكم زائدا على حكم (إلا) ، فوجب أن يكون فرعا فى الباب إذ زاد حكمه على ما يقتضيه حكم الباب ، وكانت إلا مختصه بما يقتضيه الباب فلذلك وجب أن تكون أصلا فى الباب ، وإنما استثنى بجميع ما ذكرنا على طريق التشبيه ب (إلا) ، فأما (غير) فإنما دخلت فى الاستثناء لأنها توجب إخراج (1) المضاف / إليها من الحكم المتقدم قبلها كقولك : مررت برجل غيرك ، فمعناه أى اقتطعت بمرورى آخر من الناس كلهم والاستثناء إنما هو اقتطاع شىء من شىء ، فلما ضارعت غير معنى الاستثناء أدخلت فيه.

حكم (سوى) و (سوى) كحكم (غير) لتقارب ما بينهما من المعنى.

فأما (حاشا) فمعناها تنزيه المذكور بعدها عما حصل لغيره فصارت منقطعه له من غيره فلذلك دخلت فى الاستثناء.

فأما (خلا) و (عدا) فمعناهما المجاوزه ، والمجاوزه للشىء فيها معنى الانقطاع لمن جاوزته دون غيره ، فلذلك أدخلها فى الاستثناء.

فأما (ليس) و (لا يكون) فاستعملتا أيضا فى الاستثناء ، لأن النفى يوجب

١- فى الأصل كلمه لم أتبينها ، ولعلها كلمه (الاسم).

إخراج المنفى من حكم غير النفى فإن ثبت له معنى آخر فصار فيها معنى الانقطاع فدخلا فى حكم الاستثناء فإنما خصا بهذا (۱) من بين سائر الأفعال ؛ لأن (ليس) تضمنت معنى النفى فلو استعمل غيرها احتيج إلى حرف آخر معها ، فلما تضمنت معنى حرف النفى كانت أولى بالاستعمال لنيابتها عن فعل وحرف ، إذ هى بتضمنها معنى الحرف تشبه ب (إلا) وأما (إلا أن يكون) فاستعملت لكثره دوران (أن) و (يكون) فى الكلام.

واعلم أن (ليس) و (لا يكون) معناهما فى الاستثناء معنى الإيجاب لأنهما أقيما مقام (إلا) للإيجاب فلذلك لم يكونا للنفى فإذا قلت : أتانى القوم ليس زيدا ، فهو بمعنى قولك : أتانى القوم إلا زيدا ، وإنما استويا فى هذا الحكم ؛ لأن (إلا) تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها كما أن النفى له هذا الحكم فلهذا استويا.

واعلم أن (ليس) و (لا يكون) إذا أريد بهما الاستثناء يقدر فيهما ضمير اسمهما ولا يثنى ذلك الضمير ولا يجمع ولا يؤنث وإن كان ما قبله مؤنثا كقولك : جاءنى النسوه ليس فلانه ، وتقدير المضمر : ليس بعضهم فلانه ، وكذلك : لا يكون بعضهم فلانه ، وإنما قدر الضمير بتقدير البعض ؛ لأن البعض ينتظم الواحد فما فوقه وهو مذكر فى اللفظ وإن كان مضافا إلى مؤنث فلذلك لزما وجها واحدا ، وإنما وجب ذلك لأنهما قاما مقام الحرف أعنى (إلا) وكانت (إلا) لا يختلف لفظها فى جميع الوجوه وجب أيضا أن يكون ما قام مقامها على لفظ واحد فيجرى مجراها ، ويدل استعماله على هذا الوجه أنه خارج عن أصله وملحق بحكم غيره.

أما إذا جعلت (ليس) و (لا يكون) صفات لما قبلها ولم تجعلها استثناء ثنيت وجمعت وأنثت فقلت : أتتنى امرأه ليست فلانه ، وعلى هذا فقس ، وهذا الذى ذكرناه ينتظم فى جميع هذا الباب إن شاء الله.

۱- فى الأصل : فإنما خصا بهذا الأفعال من بين سائر الأفعال.

باب كم

إن قال قائل : لم وجب أن تبنى كم (١)؟

قيل له : إنما وجب بناؤها على الخبر لأنها نقيضه (ربّ) و (ربّ) معرب فوجب أن تجرى نقيضتها مجراها إذ كان قد دخلها معنى الحرف ، ووجب بناؤها فى الاستفهام لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، فقد استحق البناء لما ذكرناه فى الوجهين.

وإنما وجب أن تبنى على السكون ليكون بينه وبين حاله حال تمكن فصل ، وإنما وجب / أن يخفض بها فى الخبر وينصب بها فى الاستفهام لوجهين :

أحدهما : أنها فى الخبر نقيضه (ربّ) ، فكما وجب الخفض (بربّ) وجب الخفض بنقيضتها.

والوجه الثانى : أن (كم) فى الخبر للكثره وفى الاستفهام يقع الجواب عنها بالقليل والكثير من الأعداد ؛ لأن المستفهم لا يدرى قدر ما يستفهم عنه ألا ترى أنك إذا قلت : كم رجلا أتاك؟ جاز أن يقول : ثلاثه ، أو مئه ، لاحتمال الأمرين جميعا ، فلما كانت (كم) تقع فى الاستفهام للتكثير والتقليل صار متوسط الحكم بين القليل والكثير فجعل لها حكم الأعداد المتوسطه بين الكثيره والقليله وما بين المئه إلى العشره فما دونها ، فالعشره فما دون للقله ، والمئه فما فوقها للكثره ، وبينهما هو المتوسط فلذلك جاز أن ينصب بها فى الاستفهام ، وجعلت فى الخبر خافضه (٢) حملا على لفظ العدد الكثير أعنى المئه فما فوقها ، وإنما خصت بأن جعلت صدر الكلام لدخول معنى الاستفهام فيها [وجعلت فى الخبر كذلك لأنها

١- فى الأصل : أى.

٢- فى الأصل خافظه.

نقيضه (ربّ) و (ربّ) تقع صدر الكلام لأن فيها معنى النفى](1) إذ كانت القله نفى الكثره ، فلما دخلها معنى النفى والنفى له صدر الكلام حملت عليها لما ذكرناه.

فإن قال قائل : فلم جاز أن يعمل فيها ما يجر من بين سائر العوامل؟

فالجواب فى ذلك : أن الجار والمجرور كالشىء الواحد ، فلا يجوز انفصال الجار من المجرور وقيامه بنفسه كما يجوز انفصال الرافع من المرفوع والناصب من المنصوب ، فصار تقديم الجار عليه ضروره ، ولم يجز تقديم ذلك فى الرافع والناصب إذ ليس مضطرا (2) فيه إلى ذلك.

واعلم أنك إذا قدرت دخول الجار عليها بحال الاستفهام قدرت الأول (3) الاستفهام على حرف الجر كقولك : على كم جذعا بيتك مبنى (4)؟ وإنما وجب التقدير على ما ذكرنا لئلا يتقدم العامل على حرف الاستفهام ، وأما ما فى الخبر فالعلّه فيها ما ذكرنا والجار داخل عليها من غير توسط إن شاء الله.

واعلم أن النصب فيها على تقدير تنوين فيها كما أن النصب بخمسه عشر وأخواتها على تقدير التنوين بها فمن خفض بها فى الاستفهام فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون قدر حذف التنوين ، ولم يجعلها كخمسه عشر بل جعلها بمنزله العدد الذى لا ينون.

والوجه الآخر : أن يكون الخبر بتقدير (من) لكثره استعمالهم إياها فى هذا الموضع وإنما نصب بها فى الخبر وقدر التنوين فيها وجعلها بمنزله المستفهم بها.

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

٢- فى الأصل : مضطر.

٣- فى الأصل : الأو.

٤- انظر الكتاب ٢ / ١٦٠ (هارون). وعنده : على كم جذع بيتك مبنى؟ وما ورد عند الوراق هو القياس. أما الذين جرّوا فقد أرادوا معنى (من) تخفيفا وصارت على عوضا منها.

واعلم أنک إذا نصبت بها فی حال استفهام لم یجز أن یکون بعدها الاسم إلا مفردا نکره کما لا یجوز أن یذکر بعد العشرین إلا اسما مفردا نکره. فأما فی الخبر فیجوز أن یذکر بعدها الفعل خفضت أو نصبت ، لأنها تجری مجری ثلاثه أثواب ، وثلاثه أثوابا ، إذا نون کما نون فی العشرین ، وربما جاز الفصل بینها وبین ما تنصبه ، نحو قولک : کم عندک غلاما؟. وإن کان مثل هذا لا یجوز فی العشرین لا تقول : هؤلاء عشرون عندک غلاما ، وربما سهل ذا فی (کم) لأنه جعل الفصل فیها عوضا مما منعته من التمکّن ، ولزومها طریقه واحده. ولم یجز ذلک فی / العشرین لأنها متمکنه ، فمنعت تأخر معمولها علی العامل فلذلک ضعف الفصل بینها وبین معمولها.

باب لا

اعلم أن (لا) تنصب الاسم تشبیها ب (إنّ) ، لأنها نقیضتها وهی تدخل علی الأسماء کدخول (إنّ) علیها فوجب أن تنصب الأسماء کما تنصب (إنّ).

وإنما بنیت الأسماء مع (لا) لوجوه :

أحدها : لأنه جواب لقولک : هل من رجل فی الدار ، والجار والمجرور بمنزله الشیء [الواحد](۱) جوابه إذا کان الناصب مع المنصوب لا یکون کالشیء الواحد.

ووجه آخر وهو أن تکون (من) مقدره بین (لا) وما تعمل فیه فیکون الأصل : لا من رجل فی الدار ، فلما حذفت (من) تضمن الکلام معنی الحرف ، والحروف مبنیه فوجب أن تبنی (لا) مع ما بعدها لتضمها الحروف.

۱- فی الأصل کلمه غیر واضحه لعلها (فما هو).

ووجه ثالث : أنها لما كانت مشبهه بالحروف فى العمل وكانت الحروف مشبهه بالفعل صارت فرعا للفرع فضعفت فجعل البناء فيها دليلا على ضعفها.

واعلم أن النكره التى تبنى مع (لا) فى المفرده ، وإن كانت موصوله أو مضافه لم يجز البناء فيها ؛ لأن التنوين يصير فى وسط الكلمه فيجرى مجرى سائر الحروف ، والمضاف إليه يقوم مقام التنوين فيمنع أيضا من البناء ، وذلك نحو قوله : لا غلام رجل عندك ، ولا خيرا من زيد عندك ، فصار ما عوض فيها يمنع من البناء كما منع ذلك فى المنادى.

واعلم أن النكره التى تنصبها بالتبرئه أعنى (لا) يراد بها الجنس ، ولا يراد بها نفى شخص واحد ؛ لأنها جواب تقتضى الجنس وليس يراد بها نفى شخص واحد ، فإذا قلت : لا رجل عندك ، فالمعنى لا واحد من هذا الجنس عندك ولا أكثر منه.

واعلم أن (لا) [و](1) ما تعمل فيه فى موضع رفع بالابتداء ولا بد له من خبر وحكم خبره إن كان اسما أن يكون مرفوعا كخبر المبتدأ إذ كان هو الأول كقولك : لا رجل أفضل منك ، (2) فأفضل منك خبر الابتداء ، وإن فصلت بين (لا) وما تعمل فيه بطل عملها ؛ لأنها مشبهه بالحروف فلم تقو على العمل مع الفصل ، ومع ذلك فإنها مع النكره المفرده كاسمين جعلا اسما واحدا قام مقامهما ، فكما أن الفصل بين الشيئين اللذين هما كالشىء الواحد لا يجوز فكذلك أيضا لم يجز الفصل بين (لا) وما تعمل فيه إذ قد جريا مجرى شىء واحد.

واعلم أنك إذا رفعت ما بعد (لا) فعلى وجهين :

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- انظر الكتاب ٢ / ٢٧۶ (هارون) هذا باب النفى بلا.

أحدهما : بالابتداء ، فإذا قدرت هذا التقدير استوت المعرفه والنكره بعدها إلا أن الأحسن إذا أردت هذا الوجه أن تكرر فتقول : لا زيد عندى ولا عمرو. ليكون الجواب عن المعرفه خلاف الجواب عن النكره التى تؤدى معنى الجنس ، ولا يكون مفردا ؛ لأنه جواب : أزيد عندك أم عمرو؟ ولم يحسن الإفراد ؛ لأن هذا الموضع من مواضع (ما) ، فاستغنوا بها عن أن يستعملوا ذلك (لا) فلذلك لم يجز إفراد ما بعد (لا) فى هذا الموضع ، وكذلك حكم النكره بعدها.

والوجه الثانى : أن تشبهها بليس فترفع (١) / الاسم بها ، فإذا قدرتها هذا التقدير لم تعمل أيضا إلا فى النكره وإن كانت قد شبهت ب (ليس) فقد حصل لها الضعف بشبهها ب (ليس) ، ولم يختلف معناها ، فلذلك وجب فى العمل أن تلزم طريقه واحده ، أعنى أن تختص بالعمل فى النكره دون المعارف ، ومتى فصل بينها وبين ما تعمل فيه وهى رافعه فالأحسن أن يبطل عملها لما ذكرناه من ضعفها. واعلم أنك إذا قلت : لا مسلمين لك ، فثبتت النون فعند سيبويه أن (لا) مبنيه مع التثنيه والجمع كبنائها مع الواحد ، ولم يجز حذف النون وإن حذفت التنوين من الواحد ؛ لأن النون أقوى من التنوين ، ألا ترى أنها تثبت مع الألف واللام والتنوين يسقط معهما؟ فقد بان أنه ليس يجب حذف التنوين ، وإنما جرت التثنيه والجمع مجرى الواحد فى البناء ؛ لأن إعرابها الواحد فصار بمنزلته (٢).

وأما أبو العباس المبرّد فيمنع من ذلك ويجعل التثنيه والجمع منصوبين كنصب المضاف ، وإنما امتنع من ذلك ؛ لأنه لم يوجد فى كلام العرب اسمان جعلا اسما واحدا والثانى مثنى أو مجموع (٣) فلهذا امتنع منهما. وقول سيبويه أولى

١- انظر المغنى باب (لا) ٢٦٢ - ٢٦٥.

٢- للتفصيل انظر الكتاب ١ / ٣٤٥ - ٣٥٠ (بولاق).

٣- للتفصيل انظر : المقتضب باب ما يقع مضافا بعد اللام ٤ / ٣٧٣. وانظر أيضا : ٣٦٤.

بالصواب ؛ لأنّا قد نثنى حضرموت ونجمع فنقول : جاءنى حضرموتان ، ونجمعه فنقول : حضرموتون ، إذ كان اسم رجل فقد لحقت التثنيه والجمع الاسم الثانى وإن كان قد جعل اسما واحدا فكذلك يجب أيضا أن تلحق علامه التثنيه والجمع فيها بعد لا ولا يتغير من حكم البناء شىء كما يتغير ذلك فى حضرموت.

فأما الذى لم يوجد فى كلام العرب فأن يكون الاسمان جعلا اسما واحدا ، والثانى مثنى أو مجموع فى أول أحوالهما ، فأما ما تلحقه علامه التثنيه والجمع ويزولان عنه فليس حكمه هذا الحكم فمن أجل هذا أدخلت الشبهه على أبى العباس والصحيح ما ذكرنا عن سيبويه.

واعلم أن لام الجر تزاد فى النفى فيكون دخولها كخروجها فيصير الاسم الذى قبلها فى تقدير المضاف إلى ما بعدها كقولك : لا مسلمى لك ، إذا قدرت اللام (١) زائده لأنك فى المعنى قد أضفت مسلمين إلى الكاف ولم يعتد باللام فلذلك حذفت النون وإنما فعلوا كراهه أن يضيفوا الاسم من غير توسط اللام فيصير فى اللفظ معرفه و (لا) لا تعمل فى المعارف ، فلما كان اللفظ يصير معرفه استقبحوا ذلك ففصلوا بينهما باللام ، وإنما كانت اللام أولى من سائر الحروف ؛ لأن الإضافه تضمنتها وإن كانت محذوفه ألا ترى أن معنى قولك : جاءنى غلام زيد ، كمعنى جاءنى غلام لزيد ، وإن كان الأصل معرفه يتعرف بالإضافه ، فلما كانت الإضافه تتضمن اللام أظهروها دليلا على أن الاسم نكره ، وساغ أيضا ذلك من أجل حذف التنوين لأجل البناء فيصير دخول اللام عوضا من بناء الاسم ، فإن لم ترد باللام الزياده أثبت النون وجعلت اللام وما بعدها خبر الابتداء إن شئت ، وإن شئت / جعلتها صله للكاف ، وأضمرت الخبر كأنك قلت : لا مسلمين مملوكان لك مما يعرفه المخاطب من حكم الخبر.

١- فى الأصل : لك.

باب الضمير

إن قال قائل : لم جاز أن يقع الاسم المرفوع والمنصوب ضميرا منفصلا ولم يكن فى المجرور إلا ضميرا متصلا؟ فالجواب فى ذلك : أن المرفوع والمنصوب يجوز أن يفصل بينهما وبين ما عمل فيهما ، والمجرور مع الجار كالشيء الواحد ولا يجوز الفصل فيهما ، فلما جاز الفصل فى المرفوع والمنصوب وجب أن يكون لهما ضمير منفصل - وأعنى بالمنفصل الذى يقوم بنفسه ولا يتصل بعامل - ولما كان المجرور لا يجوز انفصاله من عامله لم يكن له إلا ضمير واحد.

فإن قال قائل : هل الاسم أنا جملته أو بعضه؟

قيل له : الاسم (أن) والألف زيدت لبيان حركه النون والدليل على ذلك أنك إذا وصلت الكلام قلت : أن ، فسقطت الألف كقولك : أنا قمت ، ولو كانت الألف من نفس الكلمه لم تسقط ، وإنما كانت الألف أولى بالزياده لأنها أخف الحروف ، وبعض العرب يجعل فى موضع الألف الهاء إذا وقف فيقول : أنه ، وهذا يدلك على أن الألف ليست من بناء الاسم ، وإنما زيدت لما ذكرنا (١) وإنما كانت الألف أكثر من الهاء لأنها قد تتصل بالضمير إذ كانت أنّ العامله قد يتصل بها ضمير الغائب كثيرا فلذلك كانت الألف أكثر استعمالا فى هذا الموضع من الهاء.

وأما أنت فالاسم أيضا منه (أن) والتاء زيدت للمخاطب وليس لها موضع من الإعراب لأنها لو كانت لها موضع من الإعراب لم تخل من أن تكون رفعا ، أو نصبا ، أو جرا ، والتاء ليست من علامات المجرور ولا المنصوب فسقط أن يكون موضعها نصبا أو جرا ، ولم يجز أن يكون رفعا لأن العامل هو أن فى قولك : ما قام إلا أنت ، فلو كانت التاء فى موضع رفع لكنت قد جعلت للفعل فاعلين من

١- للتفصيل انظر شرح تصريف المازنى ١ / ٩.

غير اشتراك بينهما فى تثنيه أو عطف ، ويتبين لك أنها لا موضع لها إذا دخلتها علامه كالهاء والتى تدخل علامه للتأنيث والعلامات لا تكون لها مواضع لأنها ليست أسماء (١) وأما قولنا (هو) فالاسم الهاء والواو جميعا ، وأهل الكوفه يجعلون الاسم الهاء وحدها (٢) ويستدلون على ذلك بإسقاط الواو فى التثنيه نحو قولك : هما ، وكذلك نسقط فى الجمع نحو : هم ذاهبون.

فالجواب فى هذا أن الحرف يسقط فى التثنيه والجمع إذا عرضت فيه علّه توجب إسقاطه وإن كان الحرف من أصل الكلمه ألا ترى إذا جمعنا قاضيا قلنا فى جمعه : قاضون ، فأسقطنا الياء وهى لام الفعل ولم يدل إسقاطها على أنها زائده وكذلك إسقاط الواو من التثنيه والجمع من هما وهم لا يدل على زيادتها.

فإن قال قائل : فما العلّه التى من أجلها سقطت (٣) الواو؟

قيل : لأنها لو لم تسقط لوجب ضمها فكان إثباتها يوجب أن تكون مضمومه وقبلها ضمه وذلك مستثقل فحذفوها للاستثقال فكانت العلّه فى / حذف الواو استثقال الضمه فيها فلهذا حذفت.

فإن قال قائل : فلم وجب أن تضم وهى مفتوحه فى الإفراد؟

قيل : لأنها لو بقيت مفتوحه وقد زيدت عليها الميم والألف لتوهّم أنهما حرفان منفصلان فى أمرين متصلين ، فوجب أن تغير الحركه التى كانت مستعمله فى آخره كما غيرت فى قولك : أنتما ، فدلت الضمه على أنهما شىء واحد ، فلذلك وجب ضم الواو فاعلمه.

١- فى الأصل : لأنها ليست لها أسماء.

٢- قال ابن يعيش : " ... وقال الكوفيون : الاسم الهاء وحدها ، والواو مزيده ..." شرح المفصل ٣ / ٩٦ (إداره الطباعه المنيريه).

٣- فى الأصل : سقط.

فإن قال قائل : فلم زيدت الميم فى التثنيه؟

ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن التثنيه لما كانت توجب تغيير الواحد كثروا اللفظ أيضا بزياده الميم إذ كانت هذه المكنيات قد تبنى على حرف واحد وأقل الأسماء أصولا يجب أن يكون على ثلاثه أحرف فلذلك زادوا الميم.

والوجه الثانى : أن القافيه إذا كانت مطلقه تبعتها الألف ، فلما زادوا على [أنت] و [هو] ألف التثنيه جاز أن يتوهم فى بعض الأحوال أنها ألف الإطلاق.

وكما قال الشاعر :

يا مرّه بن رافع يا أنتا

أنت الذى طلقت عام جعتا (١)

فزادوا الميم ليزول اللبس ، وإنما كانت الميم أولى بالزياده من بين سائر الحروف لأنها من زوائد الأسماء ، والمضمر اسم ، فلذلك وجب أن يزاد عليه الميم ، فإذا جمعت زدت واوا مع الميم لتكون الواو تحل محل ألف التثنيه فتقول : أنتمو وهمو (٢) ، إلا أن هذه الواو تحذف استخفافا لأنه لا يشكل حذفه ويجوز أن يتكلم بها على الأصل ، فأما المؤنث فإنه فى التثنيه لا يختلف طريقها فلذلك استويا فإذا

١- ورد هذا الرجز بروايات مختلفه منها : يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت ... و: يا مرّ يا ابن واقع يا أنتا ... واستدلوا به على أن الاسم المنادى لما وقع موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبنى ، وجاء البيت فى : أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠١ ، وروايته : يا أقرع بن حابس ، والإنصاف ١ / ٣٢٥ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٧ - ١٣٠ ، وفى المقرب لابن عصفور ١ / ١٧٦ ، والمساعد ٢ / ٤٨٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٧٢ ، والهمع ٣ / ٤٦ ، والخزانه ٢ / ١٣٩ ، وقد نسب هذا البيت وهما للأحوص وقائله هو سالم بن داره وصوابه : يا مرّ يا ابن واقع يا أنتا ، هذا ما جاء فى حاشيه ديوان الأحوص الأنصارى ٢١٦.
٢- فى الأصل : أنتموا وهموا.

جمعت زدت (١) نونا مشدده فقلت : هنّ وأنتنّ ، وإنما شددت النون لأنك زدت للمذكر حرفين وهما الميم والواو (٢) ، فجعلت النون مشدده لتكون بمنزله ما زدت للمذكر ولم تثقل كثقل الواو فتخفف ولو خففت أيضا لزالت المشاركه التى قصدت بتشديد النون (٣).

فأما المتكلم إذا انضم إليه غيره واحدا كان أو جمعا مؤنثا كان أو جمعا مذكرا ، فلفظه نحن ، وإنما لم يثن على لفظه لأن شرط التثنيه إذا اتصلت أن تكون على لفظ الواحد والمتكلم لا يقترن إليه متكلم وإنما يقترن إليه غائب أو مخاطب ألا ترى أنك إذا قلت : نحن فعلنا ، وفعلت ذلك ، كان تقديره : أنا وزيد وأنت فعلنا ذلك ، ولم يكن تقديره : أنا وأنا ، فإذا كان المنضم إليه من غير جنس المتكلم لم يجز أن يثنى على لفظه وإذا (٤) كان الأمر على ما ذكرنا وجب أن يبطل لفظ الواحد ويستأنف للتثنيه اسما لأن التثنيه أول الجموع لأن معنى الجمع ضم شىء إلى شىء فلما فات لفظ التثنيه المحققه وجب أن يستأنف لفظ يدل على الاثنين فما فوقه ، فلذلك قالوا نحن.

فإن قال قائل : فلم جعل ضمير المرفوع الغائب المنفصل مستترا وظهرت علامه المتكلم والمخاطب نحو : قمت؟

فالجواب فى ذلك أن الغائب لما كان لا يذكر إلا بعد تقدمه ذكر صار ذكره قبل الفعل كعلامه فأغنى عن ذكر علامه أخرى فى الفعل ، وأما المخاطب والمتكلم فليس / يتقدم لهما ذكر ، فلو استترت علامتهما لم يكن عليهما دليل فلذلك ظهرت علامه الغائب فى التثنيه والجمع نحو قولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا.

١- فى الأصل : زد.

٢- فى الأصل : والنون.

٣- فى الأصل : التى قصدت تشديد الهاء.

٤- فى الأصل : وإنما.

فإن قال قائل : لم لم تكتف بتقدم الأسماء عن إظهار العلامه كما اكتفيت بالواحد؟

قيل له : إنما جاز استتار ضمير الواحد لإحاطه العلم أن الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وأكثر من ذلك فلو سترنا (۱) ضمير الاثنين والجمع لجاز أن يتوهم أن الفعل لواحد فلذلك وجب إظهار علامه التثنيه والجمع.

وأما الضمير المنفصل المنصوب فإياك ، وإياى ، وإياه وقد اختلف فى هذا الاسم على وجوه فكان الخليل رحمه الله يقول : هو اسم مظهر مضاف ناب عن الضمير فاستدل على إضافته بقول العرب : إذا بلغ المرء الستّين فإياه وإيّا الشوابّ (۲).

فلو كان مضمرا لم تجز إضافته لأن المضاف يقدر قبل الإضافه نكره ثم يضاف لأن الغرض فى الإضافه تعريفه ، فلذلك وجب أن يقدر نكره ، فلو كان الضمير لا يجوز أن يكون نكره لم يجز أن يكون مضافا.

وأما الأخفش فكان يقول : إنه اسم بكماله وذلك أن (إيّا) لما نابت عن الكاف فى قولك : ضربتك ، كانت اسما بكمالها وإن ما بعد (إيّا) من الكاف والياء والهاء لا موضع لها من الإعراب وإنها متعلقه ب (إيا) كما تتعلق التاء من أنت ب [أن](۳) فالزم على هذا القول (۴).

۱- فى الأصل : استرنا.

۲- قال سيبويه : " قال الخليل : لو أن رجلا قال : إياك نفسك لم أعنّفه ، لأن هذه الكاف مجروره وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب". الكتاب ۱ / ۱۴۱ (بولاق) وانظر أيضا الأصول لابن السرّاج ۲ / ۲۵۱ فقد نقل قول الخليل.

۳- كتبت فى الأصل على الهامش.

۴- جاء فى شرح المفصل عن هذه المضمرات : " اعلم أن هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه ، وأسد الأقوال إذا أمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش وهو أن (إيّا) اسم مضمر وما بعده من الكاف فى إياك ، والياء فى إياى ، والهاء فى إياه حروف مجرده من مذهب الاسميه للدلاله على أعداد المضمرين وأحوالهم لا حظ فى الإعراب ...". ۳ / ۹۸ (إداره الطباعه المنيريه).

إن قيل له : لم كانت اسما للمضمر والمظهر بتغير آخره بانتقال الحروف ، وإنما تنتقل الأواخر بالحركات؟

فالجواب له من هـذا الإلزام : أنه قد خص بما ذكره وله نظير مع ذلك ألا ترى أنهم يقولون : جاءنى أخوك ، ومررت بأخيك ، ورأيت أخاك ، فيغيرون هذه الأسـماء بالحروف علامه للإعراب فبتغير هذه الحروف جاز أن يتغير أواخرها علامه للأشخاص إلا أن ما ذكرناه عن الخليل من إضافه هذه الأسـماء يدل على ضعف قول الأخفش ، والوجه عند الأخفش أن (إيّا) الاسم وما اتصل بها لا موضع له كالتاء وغيره إنه بكماله اسم ليعلم أنه ليس بمضاف ، ولم يعبأ بالـذى ذكره الخليل إذ كان عنـده شاذا ويجوز أن تدخل الشبهه على من أضافه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه إن شاء الله.

وقال أهل الكوفه : إن الكاف والهاء والياء هى الأسـماء وإن (إيّا) عمدتها واستدلوا على ذلك بلحاق التثنيه والجمع لما بعد (إيّا) ولزوم (إيّا) لفظا واحـدا (١) وهـذا القول ظاهر السـقوط وذلك أنه لا يجوز أن يبنى الاسم منفصـلا على حرف واحد فلذلك لم يجز أن يقـدر هـذا التقـدير ، ويـدل على فسـاد قولهم أيضا أنه لا يجوز أن تكون أكثر الكلمه تبعا لأقلها لأن ذلك نقص ما يبنى عليه الكلام ، وليس احتجاجهم بلحاق التثنيه والجمع لما بعـد (إيا) مما يـدل على أنها هى الأسـماء فأما على مـذهب الخليل فلا شبهه فى تثنيتها وجمعها إذ كانت اسـما مضافا إليها. وأما (٢) على قول الأخفش فلا يلزم أيضا لأن الحروف لما زيـدت / للدلاله على الأشخاص جاز أن يلحقها التثنيه والجمع كالكاف التى هى حرف ، ومع ذلك تثنى وتجمع فبان بما ذكرناه فساد ما اعتمدوا عليه ، لأن ما بعدها علامه

١- للتفصيل انظر الإنصاف المسأله (٩٨) ٢٨٨. طبعه (ليدن).

٢- فى الأصل : وما.

للمخاطب والغائب والمتكلم ، فلم يكن بد من لحاق علامه التثنيه والجمع ، ومما يقوى قول الخليل أن بعض النحويين ذكر أن (إيّا) على وزن فعلى وأنه مشتق من الآيه ، والآيه العلامه ، يقال : رأيت آيه فلان ، أى شخصه ، فأصل (إيّا) على هذا القول أن تكون الهمزه فاء الفعل والياء عينه والألف الآخره زائده ، لأن آيه اصل : أييه ، وغيره يقول أصلها : أيه فلما اشتق لفظ (إيّا) منها والاشتقاق إنما هو للأسماء الظاهره دل أن (إيّا) مظهره وقد ذكره سيبويه فى كتابه (١) فيجوز أن يكون موافقا لقول الأخفش فوجه قوله الموافق لقول الخليل أن العرب لما أضافت (إيّا) فى المثال الذى ذكرناه وجب أن تكون مضافه ، وجاز قول الأخفش أن يكون إضمارا ، لأنها ما استعملت استعمال المضمر كانت كعلامه المرفوع ، ألا ترى أنك متى قدرت على التاء لم تأت بأنت ، فكما اتفقوا على أن أنت مضمر (٢) وجب أن يكون (إيّا) مضمرا ومع هذا فإن (إيّا) لو كانت اسما مظهرا لحسن أن تقول : ضربت إياك.

فإن قيل فقد قال الشاعر (٣) :

كأنا يوم قرّا

إنما نقتل إيانا

قيل له : إن الشاعر إنما أراد نقتل أنفسنا فلما رأى (إيانا) تقوم مقام النفس فى المعنى فعلى ذلك جاز على طريق الاستعاره.

١- انظر الكتاب : هذا باب علامه المضمرين المنصوبين - وهذا باب استعمالهم إيّا إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا ١ / ٣٨٠ (بولاق).

٢- فى الأصل : مضمرا.

٣- البيت من الرجز ، مختلف فى نسبته فهو منسوب إلى بعض اللصوص فى : الكتاب ٢ / ١١١ - ٢ / ٣۶٢ ، وفى شرح المفصل ٣ / ١٠١ - ١٠٢ ، وفى الخزانه ۵ / ٢٨٠ ، ونسبه ابن السيرافى إلى ذى الإصبع العدوانى فى شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٧٩ ، وكذلك فى أمالى ابن الشجرى ١ / ۵٧ وأورد الأبيات التى تسبقه وتليه وهو فى الخصائص منسوب إلى أبى بجيله ٢ / ١٩۴ ، وهو فى ارتشاف الضرب ٣ / ٣٣٠. وشرح البيت كما جاء فى حاشيه الشنتمرى على الكتاب : " وصف أن قومه أوقعوا ببنى عمهم فكأنهم قتلوا أنفسهم ... وقرى : اسم موضع ..." الكتاب ١ / ٢٧١ (بولاق).

فإن قيل : كيف جاز إضافه المضمر؟

قيل له : إن (إيّا) لما كانت لا تنتقل من الإضافه ولا يحصل لها معنى بانفرادها ولم تقع قط إلا معرفه فتحتاج إلى التنكير وخالفت فى موضعها سائر المضمرات جاز أن تخص بالإضافه عوضا مما منعته ، وإنما جاز كسرها فى هذين الموضعين كراهه لخروجهم من الكسر إلى الضم إذ كان ذلك لا يوجد فى أبنيتهم لازما ولأن الكسر من الياء فاختاروا فى الياء أيضا ما اختاروا مع الكسر ، وجاز الضم على الأصل إذ ليس بلازم للهاء لأنه قد يكون ما قبلها مضموما ومفتوحا ، وأما ضمير الغائب المنفصل المنصوب والمرفوع فأصله الضم كقولك : رأيته ، وجاءنى غلامه ، وإنما وجب أن يبنى على الضم لأن الهاء حرف خفى ، وقد بينا أن المضمر يجب أن يبنى على حركه فاختاروا الضم لأنه أقوى الحركات فصار تقويه للهاء وبيانا لها ، ولذلك اتبعوا الهاء واوا على طريق التبيين لها وليست الواو من بناء الاسم والدليل على ذلك أنها تسقط فى الوقف كقولك : رأيته ، ولو كانت من الأصل لم تسقط.

واعلم أن الاختيار إذا وصلت الضمير أن تلحقه الواو إذا تحرك ما قبله ويجوز حذف هذه الواو فى الشعر لأن الضمه تسقط فى الوقف. قال الشاعر فى حذف الواو (1) :

۱- البيت من الطويل وهو منسوب إلى الأعشى : فى الديوان ۹ ، من قصيده يهجو بها عمرو بن المنذر بن عبدان ويعاتب بنى سعد بن قيس وروايه الديوان : وما عنده مجد تليد ولا له ... وورد البيت أيضا فى الكتاب ۱ / ۳۰ ، وفى المقتضب ۱ / ۳۸ - ۱ / ۲۶۶ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ۸ ، وفى كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكله الإعراب للفارسى ۱ / ۲۲۷ ، وكذلك فى شرح شواهد الإيضاح للفارسى أيضا ۴۵۸ - ۴۵۹ ووردت فى الحاشيه الروايات المختلفه للبيت ، وفى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ۱ / ۱۳۵ ، وفى الإنصاف ۲ / ۵۱۶ ، وفى ارتشاف الضرب ۳ / ۲۹۷.

وماله من مجد تليد وماله

من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا

فإن انكسر ما قبل الواو وكان ما قبلها ياء كسرتها وانقلبت الواو ياء للكسره ، والاختيار إثبات / الياء إذا تحرك ما قبل الياء ويجوز حذف الياء والاجتزاء بالكسره كما جاز حذف الواو ، ويجوز الضم فيها على الأصل ، لأن الهاء إذا كان قبلها حرف مد فالاختيار ألا تلحقها واو كقوله تعالى : (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ) [الحاقه : ٦٩ / ٣٠] و (فَأَلْقى مُوسى عَصاهُ) [الشعراء : ٢٦ / ٤٥](١) و (عَلَيْهِ ما حُمِّلَ) [النور : ٢٤ / ٥٤](٢) وإنما حذفوا الواو لأن قبل المضمر حرف مد والهاء تشبه بحرف المد لأنها خفيفه فاجتمعت ثلاثه أحرف متجانسه وليس بين الساكنين حرف حصين فصار كاجتماع ساكنين ، ولذلك اختاروا حذف الواو ، ويجوز إثباتها على الأصل.

وأما المؤنث فأثبتوا الألف بعد الهاء نحو : ضربتها ، وأكرمتها ، وإنما ألحقوا الألف للفصل بين ضمير المذكر وضمير المؤنث وكانت الألف أولى بالمؤنث لأنها أخف الحروف ، والمؤنث أثقل من المذكر لأن التنوين يبدل منه ألف فى الوقف فيجب ألا يختلف ، ولأن الزوائد التى لحقت الهاء يجب إسقاطها لمجيء علامه التثنيه إذ الهاء تقوى بما زيد عليها للتثنيه فلم تحتج إلى الزياده التى فى الواحد ، فإذا وجب إسقاطها رجعت الهاء إلى الأصل واستوى لفظ المؤنث والمذكر ، فإذا جمعت فالأصل أن تلحق واو بعد الميم كما ذكرنا فيما تقدم والأحسن حذفها كقولك : ضربتهم ، والأصل : ضربتهمو (٣) ، فحذفت الواو لما ذكرنا ، وأما المؤنث فدليله

١- كتبت فى الأصل : ألقى. والآيه : (فَأَلْقى مُوسى عَصاهُ فَإِذا هِيَ تَلْقَفُ ما يَأْفِكُونَ).

٢- والآيه : (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما عَلَيْهِ ما حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَما عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلاغُ الْمُبِينُ).

٣- فى الأصل : ضربتهموا.

نون مشدده نحو : ضربتهنّ ، وإنما شددت النون لأنك لما زدت للمذكر حرفين وهما الميم والواو اختاروا أيضا أن يزاد للمؤنث حرفان لاشتراكهما فى الجمع ، ولا يجوز تخفيف النون لوجهين :

أحدهما : زوال المعادله بين المذكر والمؤنث فيما ذكرناه.

والثانى : أن الاستثقال الذى كان فى الواو والخروج عن نظير الأسماء ليس بموجود فى النون فلذلك لم يخفف.

فأما الكاف التى للمخاطب فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث ، وإنما اختير الكسر للمؤنث لأن الياء قد ثبتت فى بعض المواضع فيها علم التأنيث نحو : أنت تضربين ، والكسر من الياء فلذلك اختير للمؤنث ، ولم يكن للضم مدخل ها هنا لأن الفتح يغنى عنه ، وهو أخف منه فى ذلك سقط حكمه ها هنا فإذا ثنيت ضممت الكاف والعلّه فى ضمها فى التثنيه والجمع كالعلّه فى ضمّ التاء فى أنتنّ وأنتما ، وحكم المؤنث فى تشديد النون كحكمه فى أنتما فالعلّه واحده.

واعلم أن الفصل إنما دخل فى الكلام ليبين أن ما بعده خبر وذلك أنك إذا قلت : زيد هو العاقل ، علم بهذا الضمير أن ما بعده خبر وليس بنعت ، فلما كانت صله لم يجز أن يقع إلا بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر لأنه إذا كان ما قبله تاما لم يحتج إليه ، إذ كان إنما دخل ليبين عن تمام ما بعده ، وإنما جعل ضمير المرفوع مختصا بهذا المعنى الأول إذ كان الرفع أول أحوال الاسم ، فلما كان سابقا للضمير المنصوب وهو مع ذلك أخف فى اللفظ منه كان أقوى فى الاتساع والتصرف / من ضمير المنصوب ، وإنما وجب أن يقع الفصل فى كل موضع لا يخل سقوطه بمعنى الكلام لأنه لو أخلّ لم يكن فصلا وكان داخلا لمعناه ولافتقار الكلام إليه فلذلك وجب أن يجعل فصلا فى كل موضع لا يخل سقوطه بالكلام ، فلما كان الفصل يقع بالضمير ، والضمير معرفه لم يجز أن يقع إلا بين

معرفتين أو ما قاربهما ، إذ كان قد دخل ليبين ما قبله وما بعده فوجب أن يكون ما قبله وما بعده مجانسا له فلذلك لم يجز أن يكون ما قبله وما بعده نكره محضه ولا أحدهما.

باب أىّ

اعلم أن (أيا) موضوعها أن تكون جزءا مما تضاف إليه ، وهو على كل حال مما يتجزأ كقولك : أىّ الرجال عندك؟ فهى فى هذه الحال من الرجال جزء ، وإذا قلت : أى الثياب عندك؟ فهى فى هذه الحال من الثياب ، وعلى هذا يجرى حكمها فى جميع ما يتجزأ ، وقد بينا أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وإنما لم يحتج فى الاستفهام إلى صله لأن الصله توضح الموصول والمستفهم لا يعلم ما يستفهم عنه ، فلذلك لم يجز أن توصل فى الاستفهام ، وكذلك الشرط والجزاء لا يجوز أن يكون معلوما لأنه مما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون فلم يحتج أيضا فى الجزاء إلى صله.

واعلم أنه لا يجوز أن يلى (أيا) إذا كانت استفهاما من الأفعال إلا أفعال القلوب لأنك تحتاج أن تلغيها لأنه لا يجوز أن يعمل فى الاستفهام ما قبله ، وخصت أفعال القلوب بذلك لأنها قد تلغى فى الخبر إذا توسطت بين المفعولين ، ويكون معناها باقيا فلذلك جاز أن تدخل على الاستفهام ولا تعمل فيه ويكون معناها باقيا ، وأما الأفعال المؤثره فإنه لا يجوز أن تدخل على الاستفهام لأنك إن أدخلتها على الاستفهام وجب أن تعملها ، ولا يجوز أن تعمل ما قبل الاستفهام فيه فلا يجوز لذلك دخولها عليه.

فإن قال قائل : أليس من شرط العامل أن يكون قبل المعمول فيه إذا قلت : أيهم تضرب؟ فنصبت (أيا) بتضرب ، وتقدير أيهم تضرب : أن تكون تضرب قبل أى فقد جاز أن يعمل ما قبل الاستفهام فيه وتعمل فيه الأفعال المؤثره؟

فالجواب فی ذلک أن (أیا) نائبه عن شیئین أولهما الاسم ، والثانی حرف الاستفهام ، فإذا قلت : أیّهم تضرب؟ فالتقدیر : أزیدا تضرب ، فصار الفعل حکمه بعد الاستفهام فلم یجز تقدیمه لما ذکرنا علی (أی).

واعلم أن (أیا) إذا کانت بمعنی الذی فصلتها تجری مجری [صله](۱) الذی إلا أن بعض العرب قد استعمل حذف المبتدأ مع (أی) أکثر من استعمالهم حذفه مع الذی کقولک : لأضربن أیهم قائم ، والأصل : لأضربن أیّهم هو قائم ، فإذا حذفوا المبتدأ ألزموا (أیا) الضم ، فعند سیبویه أن الضم فی (أیّ) ضم بناء وأنها تجری فی هذا الموضع مجری (قبل وبعد) (۲) ، وأما الخلیل فیقول (أی) مرفوعه ، وإنما رفعت فی هذا الموضع علی الحکایه ، کأنه قال : لأضربنّ الذی یقال له (۳) أیّهم قائم ، فالضرب واقع علی الذی (۴) / دون (أی) ، وأما یونس فیقول : ألغوا الفعل کما ألغوا أفعال القلوب (۵) والأقوی عندی من هذه الأقوال قول سیبویه ، وإنما وجب بناء (أی) فی هذه الحال لمخالفتها أخواتها ، فلما خرجت عن حکم نظائرها نقصت رتبه فألزمت البناء للنقص الذی دخلها من حذف المبتدأ.

فإن قال قائل : قد وجدنا المفرد إذا بنی فی حال إفراده ، أعرب فی حال إضافته و (أی) إذا حذفت المضاف منها أعربتها کقولک : لأضربن أیا أبوه قائم ، وهذا قلب حکم المبنیات؟

۱- زیاده لیست فی الأصل.

۲- للتفصیل انظر الکتاب ۱ / ۳۹۷ (هذا باب أی) بولاق.

۳- فی الأصل لهم.

۴- قال سیبویه : " وزعم الخلیل أن (أیّهم) إنما وقع فی اضرب أیّهم أفضل علی أنه حکایه ، کأنه قال : اضرب الذی یقال له أیهم أفضل ..." الکتاب ۱ / ۳۹۷ - ۳۹۸ (بولاق).

۵- قال سیبویه : " وأمّا یونس فیزعم أنه بمنزله قولک أشهد إنک لرسول الله ، واضرب معلّقه ، وأری قولهم اضرب أیّهم أفضل علی أنهم جعلوا هذه الضمه بمنزله الفتحه فی خمسه عشر ... ففعلوا ذلک بأیهم حین جاء مجیئا لم تجیء أخواته علیه إلا قلیلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعیفا". الکتاب ۱ / ۳۹۸ (بولاق).

فالجواب فى ذلك أن الإضافه إنما تردّ المبنى فى حال الإفراد إلى الإعراب وإذا استحق البناء لم يجز أن يكون للإضافه تأثير فى حال الإعراب ونظير ذلك (لدن) هى مبنيه فى حال الإضافه لأنها استحقت ذلك فى هذه الحال كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) [النمل : ٢٧ / ٦](١) ، وكذلك حكم (أى) خصت بالبناء على الضم لأنه أقوى الحركات فتصير قوته كالعوض من المحذوف وبعض العرب يعربها على الأصل لأن المحذوف مراد فى النيه فكأنه موجود.

فأما قول يونس فضعيف جدا لما ذكرناه من ضعف إلغاء الأفعال المؤثره ، وأما قول الخليل فبعيد أيضا لأنه قدر الحركه وليس الكلام بمنقاد إليها ، وإذا ساغ حمل الكلام على ظاهره كان أولى من عدوله إلى خلاف ظاهره من غير ضروره تدعو إلى ذلك (٢).

باب من

اعلم أن (من) مبنيه لأنها فى الاستفهام نائبه عن حرف الاستفهام ، وفى الشرط نائبه عن حرف الشرط ، وفى الخبر بمنزله (الذى) ، فقد صارت كبعض اسم فوجب بناؤها فى جميع المواضع ، وخصت بالسكون لأنها لم تقع متمكنه.

وهى تقع على من يعقل كقولك : من فى الدار؟ فالجواب فى ذلك أن يقال : زيد أو عمرو ، ولا يقال حمار ولا ثوب.

وحكمها فيما يعمل فيها ويمتنع من العمل فيها كحكم (أى) فإذا قال الرجل : رأيت رجلا فقلت : منا فى الجواب. وإنما ألحقت (من) ألفا لتبين أنك تسأل عن الرجل المذكور إذ كان منصوبا وكذلك تزيد واوا فى الرفع وياء فى الجر وإنما زادوا

١- وقد سبق ذكرها ص ١٩٧.

٢- ناقش سيبويه قول الخليل ويونس وردهما ، انظر الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق).

هـذه الحروف بـدل الإعـراب وذلـك أنهم يطلبـون هـذه العلامـه فى الـدرج فلو أعربوا (من) لسـقط إعرابهـا فى الوقف إذ كـان الإعراب لا يوقف عليه فعوضوا منه هذه الحروف إذ كانت تقع دلاله على الإعراب فى نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك.

فـإن قـال قائـل : فلم جعلوا العلامـه فى (من) ولم يـأتوا بلفـظ الرجل منصوبا فيقولوا : من رجلا ، كما يقولون ذلك فى المعارف الأعلام؟

فـالجواب عن ذلـك أن النكره لاـ تـدل على شـخص بعينه ، وتكررهـا يـدل على أشـخاص مختلفه لما ذكرناه أنها غير داله على شخص بعينه ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت رجلا وجاءنى رجل ، لكان الظاهر أن يكون الذى جاءك غير الذى رأيته ، فلو قالوا : من رجلاـ؟ لجـاز أن يتوهم أن المسؤول (١) عنه رجل (٢) غير المـذكور ، فلـذلك لم يـأتوا بلفظ النكره / وجعلوا العلامه فى (من).

فأما المعارف الأعلام فجاز حكايتها لأن الاسم العلم يدل على شخص بعينه ولو كرر فلذلك جاز حكايتها.

واعلم أن هذه العلامات إذا لحقت (من) فى حال الإفراد والتثنيه والجمع والتأنيث (٣) فإنما تثبت فى الوقف ، فإذا وصلت سقطت ، وذلك أنهم جعلوا ما اتصل بالكلام عوضا من هذه الزياده لأن هذه العلامات جعلت بدل الإعراب فى الاسـتفهام ، وما كان من الإعـراب إنمـا يثبت فى الوصـل دون الوقف وكـانت هـذه العلامـات قـد أقيمت مقـام الإعـراب ، فوجب أيضا أن تثبت فى أحد الموضعين فلذلك وجب إثباتها فى الوقف إذ كان فى الوصل قد وقع منها عوض.

١- فى الأصل : المسئول.

٢- فى الأصل : رجلا.

٣- انظر الكتاب ٢ / ٤٠٨ (هارون) هذا باب من إذا كنت مستفهما عن نكره.

وأما إذا قلت فى المؤنث (منه) فحركت النون ولم تحركها فى التثنيه إذا قلت (منتين) ، لأن هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، فلذلك حركت النون فى قولك (منه) وإنما سكنتها فى (منتين) لأن علامه التأنيث قد صارت فى وسط الكلمه فجاز أن يتوهم فيها غير التأنيث ويجعل بمنزله أخت ، وإنما دعاهم إلى ذلك تحريك نون (من) وقد وجدنا مساعدا إلى تسكينها إذ كانت مبنيه ولا يجوز أن تحرك نون التثنيه والجمع وتاء المؤنث فى قولك : شاءت ، لأن تحريكها إنما يجب فى الدرج إذا أدرجت ، فلما ثبت لما ذكرناه أنه لا يجوز تحريك العلامات فى الوصل ، وكانت الحركات لا يوقف عليها وجب إسكانها على ما ذكرناه ، وأما (أى) إذا استفهمت بها عن نكره فإنك تعربها لأنها متمكنه يدخلها الإعراب فوجب أن يلحقها الإعراب علامه للحكايه إذ كانت متمكنه فتقول إذ قال الرجل : رأيت رجلا ، أيا يا هذا؟ وأيّين فى التثنيه ، وأيين فى الجمع ، وكذلك أيان وأيون فى الرفع. واعلم أن بعض العرب يصل ويبقى العلامه وذلك قليل من ذلك قول الشاعر (١) :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم؟

فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما

وإنما جاز ذلك على التشبيه ب (أى) لاشتراكهما فى الاستفهام والجزاء والخبر وبعض العرب يوحد من فى جميع الجهات فيأتى بالواو والألف والياء فيقول : منا للواحد المنصوب والمثنى والمجموع ، وكذلك منو (٢) ، ومنى فى الرفع والجر وإن ثنى وجمع وإنما جاز ذلك لأن (من) فيها معنى العموم ، فلما كانت تقع على الجماعه ولفظها واحد جاز أيضا أن يقع هاهنا هذا الموقع.

١- الشاهد بلا نسبه فى أغلب المصادر وهو فى : الكتاب ١ / ٤١١ (هارون) ، والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ / ١٨٣ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ، وأسرار العربيه ٣٩٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٦ ونسبه لشمر بن الحارث الطائى ، وفى الارتشاف ٣ / ٧٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٣١ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٤٣٣ ، وفى الهمع ٦ / ٢٢١ ، وفى الخزانه ٦ / ١٦٧ - ١٦٨.

٢- فى الأصل : منوا.

وأما المعارف الأعلام فقد بينا جواز الحكايه فيها وبعض العرب لا يحكى اكتفاء بوقوع السؤال عقب الكلام للمخاطب ومن يحكى فغرضه البيان عن المخبر عنه بعينه لئلا يتوهم سواه ، فأما إذا عطفت بالفاء والواو فقلت : ومن زيد ، أو فمن زيد فكلهم يبطل الحكايه لأن حروف العطف لا يبتدأ بها ، وفيها دليل على أن هذا السؤال معطوف به على كلام المخاطب فاستغنوا عن الحكايه.

واعلم أنك إذا قلت : رأيت زيدا ، فقلت : من زيدا ، فمن فى موضع رفع بالابتداء ، وزيد موضعه أيضا رفع لأنه خبر / الابتداء وإنما نصبته بالحكايه ، فأما ما لم يكن اسما علما فأكثر العرب لا تحكيه وإن كان معرفه لأنه لم يكثر الكلام به كثره الأسماء الأعلام فجاز فى الأسماء الأعلام الحكايه وتعتبر ما يستحقه من الإعراب لكثرتها فى كلامهم ، فأما ما سواه فلم يكثر ، فبقى على الأصل ؛ لأن ما بعد (من) يجب أن يكون مرفوعا على خبر (من) وبعض العرب يحكى ما لم يكن سماعا حملا على الأسماء الأعلام.

واعلم أنك إذا عطفت فقلت : رأيت زيدا وعمرا ونعت الاسم فقلت : رأيت زيدا الظريف ، لم يجز فى الكلام الحكايه لأن طول الكلام قد دل على أن المسؤول عنه هو الذى يقوم بنفس المخبر يبعد وقع سؤال آخر عن غير المذكور.

فأما الاسم العلم إذا نعتّه بابن وأضفت إلى الاسم أبا الأول أو كنيته نحو : رأيت زيدا بن عمرو فالحكايه جائزه فيه لأنه قد صار مع ابن كالشىء الواحد ، ففارق سائر النعوت لأنها لم تكثر فى الاستعمال مع الموصوف بها ككثره ابن إذا كان مضافا إلى ما ذكرناه.

باب الجواب بالفاء

اعلم أن الفاء أصلها العطف ، وحروف العطف لا يجوز أن تعمل ؛ لأنها من

الحروف التى يليها الاسم مره والفعل مره ، وقد بيّنا أن من الحروف ما كان على هذا السبيل لم يعمل شيئا ، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه ، ووجدنا العرب تنصب الفعل بعد الفاء فى جواب ما ذكرناه علمنا أن النصب إنما وجب بغيرها ، وإنما هو بإضمار (أن) ووجه تقدير (أن) بعد الفاء أن تقدر ما قبلها تقدير المصدر المقدم قبلها كقولك : ما تأتينى فتحدثنى ، والتقدير ما يكون منك إتيان فحديث ، وإنما وجب أن تقدر ما قبل الفاء بتقدير المصدر ، لأنه لا يخلو أن يكون ما قبلها فعلا وفاعلا أو مبتدأ وخبرا ، والفعل يدل على المصدر والجمله أيضا يجوز أن تجعل فى تقدير فعل وفاعل كقولك : ليت زيدا عندنا فنكرمه ، أى ليت كونا من زيد فإكراما ، وعلى هذا يجرى جميع ما يقع قبل الفاء إذا نصبت ما بعدها ، وإنما كانت (أن) بالإضمار أولى لأن الأصل فى حروف النصب أن يليها الماضى والمضارع ، فلقوتها كانت أولى بالإضمار من أخواتها ، وجاز أن تضمر وتعمل وإن كانت حرفا ، لأن الفاء قد صارت عوضا منها ، ولم يجز إظهارها لأن ما قبلها فى تقدير المصدر من غير إظهار اللفظ ، فلما كان المعطوف عليه مصدرا غير مظهر اختاروا أن تكون (أن) مضمره بعد الفاء ليشاكل ما قبلها.

واعلم أنك إذا قلت : ما تأتينى فتحدثنى ، فلك فيه وجهان : النصب والرفع ، فالنصب على ما قدرناه ، ومعنى الكلام إذا نصبت على وجهين :

أحدهما : أن يكون معناه ما تأتينى فكيف تحدثنى ، أى الذى يمنع من الحديث ترك الإتيان ، (1) وإنما دخل هذان المعنيان فى معنى حكم المنصوب لأن الفاء قد بينا أنها للعطف ويجب أن يكون الثانى بعد الأول ، فلما كان / معنى قولك : ما يكون منك إتيان فحديث منقطعا من الأول متصلا من أصل اللفظ ، جاز أن ينفى الإتيان ويتعلق الحديث به وينتفى معه لدخول معنى الاتصال فى الفاء.

١- استغنى الوراق عن ذكر الوجه الثانى لتقدمه.

وأما الرفع فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون الفعل معطوفا على ما قبله ويكون النفى قد تناول الإتيان على حده والحديث على حده ، أى : ما تأتينى وما تحدثنى.

والوجه الثانى : أن يكون الإتيان منفيا ويكون ما بعد الفاء مبتدأ وخبرا على طريق الاستئناف كأنك قلت : ما تأتينا فأنت تحدثنا ، فيكون الحديث كائنا والإتيان منفيا ، وأما قوله تعالى : (وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) [المرسلات : ٧٧ / ٣٦](١) وقوله : (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) [فاطر : ٣٥ / ٣٦](٢). فإنما رفع يعتذرون بالعطف على يؤذن أى ليس يؤذن لهم ولا يعتذرون ، وقد قرئ (٣) بالنصب على تقدير لا يكون إذن فعذر ومعناه أنه لو أذن لهم اعتذروا ولكن سبب العذر ارتفاع الإذن ففى نصب الثانى يجب الأول فى الرفع ليس لأحدهما تعلق بالآخر ، وأما قوله تعالى : (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) فإنما جاء منصوبا لأن الموت ليس بفعلهم ولا يقع مبتدأ منه كما يصح وقوع الاعتذار منه من المعتذر ، فصار القضاء سببا للموت ، فلذلك وجب النصب ، ولا يحسن رفعه لأنه وجب أن يكون الموت وقع مبتدأ الحكم فيه من الميتين ، ويجوز الرفع فيه بالعطف على يقضى ، ويستدل بالمعنى إذ كان قد ينسب فعل الموت إلى الإنسان وأن الله تعالى هو الفاعل فيصير التقدير لا يقضى عليهم ولا يموتون لأن الله عزوجل لا يريد موتهم. وأما قوله تعالى :

١- قال الفراء : " رويت بالفاء أن يكون نسقا على ما قبلها ، واختير ذلك لأن الآيات بالنون ، فلو قيل : فيعتذرا ولم يوافق الآيات. وقد قال الله جل وعز : (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) بالنصب ، وكلّ صواب ...". معانى القرآن (عالم الكتب) ٣ / ٢٢٦ ، وقد نقل القرطبى كلام الفراء هذا فى تفسيره انظر ١٩ / ١٦٦.

٢- والآيه : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذابِها كَذلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ). وقد قرأها الحسن : (لا يقضى عليهم فيموتون) ، وكذلك الثقفى ، قال أبو الفتح : (يموتون) عطف على (يقضى) أى : لا يقضى عليهم ولا يموتون. والمفعول محذوف أى : لا يقضى عليهم الموت. وحسن حذفه هنا لأنه لو قيل : لا يقضى عليهم الموت فيموتون ، كان تكريرا يغنى من جميعه بعضه. انظر المحتسب لابن جنى ٢ / ٢٠١ - ٢٠٢.

٣- فى الأصل : قرأ.

(مَنْ ذَا الَّذِی یُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَیُضاعِفَهُ لَهُ) [البقره : ۲ / ۲۴۵](۱) فوجه الرفع فیه من وجهین :

أحدهما : أن یکون خبر ابتداء محذوف فهو یضاعفه ، ویکون معناه و (أن مبتدأ) أنه یضاعفه إذا قرض ، وأما وجه النصب فتقدیره (۲) : من یکون منه قرض فمضاعف له ، فیکون سبب المضاعفه هو القرض من جهه اللفظ وفی الرفع یکون من جهه المعنی إذا حملته علی الابتداء. وإن حملته علی العطف أردت معنی النصب ، وأما قول الشاعر (۳) :

فلا زال قبر بین بصری وجاسم

علیه من الوسمی خود (۴) ووابل

فینبت حوذانا وعوفا (۵)

منورا

سأتبعه من خیر ما قال قائل

فإنما اختیر الرفع فی ینبت وإن کان النصب جائزا لأن النصب إخبار (۶) عن

۱- والآیه : (مَنْ ذَا الَّذِی یُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَیُضاعِفَهُ لَهُ أَضْعافاً کَثِیرَهً وَاللهُ یَقْبِضُ وَیَبْصُطُ وَإِلَیْهِ تُرْجَعُونَ.) قرأ ابن کثیر : (فیضعّفه) بالرفع والتشدید ، وقرأ ابن عامر : (فیضعّفه) بالنصب والتشدید ، وقرأ عاصم (فیضاعفه) بالنصب والألف ، وقرأ الباقون بالألف والرفع. حجه القراءات ۱۳۸ - ۱۳۹.

۲- فی الأصل : تقدیره.

۳- البیتان من البحر الطویل ، وهما للنابغه الذبیانی کما جاء فی الکتاب ۳ / ۳۶ وهما فی دیوانه ولکن بروایه مختلفه : سقی الغیث قبرا بین بصری وجاسم ثوی فیه جود فاضل ونوافل ولا زال یسقی بطن شرج وجاسم بجود من الوسمیّ قطر ووابل وهما من قصیده له فی رثاء النعمان بن الحارث : الدیوان ۱۱۹ - ۱۲۰ ، وهما فی المقتضب ۲ / ۲۱ ، وفی شرح أبیات سیبویه للنحاس ۲۷۵ - ۲۷۶ ، وشرح أبیات سیبویه للسیرافی ۲ / ۵۶ ، وفی کتاب الرد علی النحاه ۱۴۶. وقد وردت الأبیات فی دیوان حسان بن ثابت ۱ / ۵۰۶ ، وکذلک وردت منسوبه له فی الأغانی ۱۷ / ۱۰۰ ورواه روایه أخری ۱۰۴ من الجزء نفسه : فلا زال قبر بین بصری وجلّق ...

۴- الوسمیّ : مطر الربیع الأول. القاموس (وسم) والخود : الحسنه الخلق ، الشابه ، أو الناعمه ، ... (خود).

۵- الحوذان والعوف : نبات طیب الرائحه ، انظر القاموس (حوذ) ۴۲۴ - ۴۲۵. (عوف) ۱۰۸۵.

۶- فی الأصل : اختیارا.

حصول الإنبات وفى النصب يصير وعاء وسببا للإنبات ، فلما كان الرفع أبلغ لثبات النبات بالضم اختير الرفع ، والنصب جائز.

واعلم أن الجواب بالواو يوجب (أن) لأن الواو للعطف وقد بينا أن حروف العطف لا تعمل شيئا ، وإذا وجدنا الفعل منصوبا بعدها وجب أن يكون منصوبا بغيرها وهو (أن) كما قلنا فى الفاء ، وأنك تقدر ما قبلها تقدير المصدر كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى : لا يكن منك أكل وشرب ، ومعناه لا يجمع بينهما ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، فعلى هذا يجرى حكمها. /

وأما قول طفيل الغنوى (١) :

وما أنا للشىء (٢) الذى ليس

نافعى

ويغضب منه صاحبى بقؤول

فعند سيبويه أن الاختيار نصب يغضب والرفع جائز ، وعند أبى العباس المبرد أن الرفع هو المختار والنصب جائز ، فحجه سيبويه أن الواو متعلقه بالنفى الذى فى صدر الكلام ، والتقدير : ما أنا بقؤول للشىء الذى ليس نافعى ، واللام التى فى قوله للشىء فى موضع نصب بقؤول ، فلما كان استقرار الكلام على هذا المعنى صار تقديره أنه مما يقع من الشىء الذى هذه حاله ، وأما الرفع فبالعطف على نافعى ، وإنما ضعف النصب عند أبى العباس لأن الغضب ليس مما يقال ، وإذا جعل يغضب عطفا على أنا صار الخبر بقؤول وليس الغضب مما يقال : وإنما (٣) يقال الشىء الذى يقع منه الغضب ، وأما الرفع فلا يحتاج إلى تأويل فلذلك اختار أبو العباس الرفع وعدل عن النصب.

١- البيت من الطويل وقد نسب عند البعض لكعب بن سعد الغنوى كما فى الكتاب ٣ / ٤٦ ، وكتاب الشعر للفارسى ٢ / ٤٢٦ ، والرد على النحاه ١٥٠ ، وشرح المفصل ٧ / ٣٦ ، وكما فى اللسان (قول) ، وأورده مع أبيات أخرى من القصيده ، وكما فى الخزانه ٨ / ٥٦٩ ، وهو بلا نسبه فى : المقتضب ٢ / ١٩ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٩ - ٢٨٠. وطفيل الغنوى هو : طفيل بن كعب ، وكان من أوصف العرب للخيل ، الشعر والشعراء ١٧٣.

٢- فى الأصل : بالشىء.

٣- فى الأصل : وأما.

باب المجازاه

(۱)

اعلم أن أصل حروف المجازاه (۲) (إن) وإنما وجب أن تكون الأصل لأنها لا تخرج عن الجزاء ، ولا تختص بالاستعمال فی بعض الأشیاء دون بعض ، وسائر ما یجازی به سواها قد یخرج من باب الجزاء إلی غیره ، ومن الجزاء (من وما وأی ومتی وأین وأنّی) وکل هذه تستعمل استفهاما وتخرج من باب الجزاء.

وأما (مهما) ففیها وجهان :

أحدهما : أن یکون الأصل فیها (ما) فزیدت علیها (ما) کما تزاد علی (إن) فصار اللفظ (ما ما) فأبدلوا من الألف الأولی (هاء) لأنها من مخرجها کراهه لتکرار اللفظ فصار اللفظ (مهما) وقد بینا أن (ما) تستعمل فی غیر المجازاه.

والثانی : أن یکون الأصل فیها (مه) مثل (صه) بمعنی اسکت ، ثم زید علیها (ما) وهذه أیضا لا تختص بالجزاء وإنما ساغ (۳) دخولها فی الجزاء لأن الجزاء قد یجاب بجواب الشرط ، وهو غیر واجب ، فجاز أن یستعمل بعد ألفاظه (۴).

فأما (حیث) فظرف من المکان ولا تستعمل فی باب الجزاء إلا بزیاده (ما) علیها ، وکذلک (إذ) هی ظرف من الزمان ولا تستعمل فی الجزاء إلا بدخول (ما) علیها فقد بان بما ذکرناه أن جمیع ما یستعمل فی باب الجزاء مدخل فیها وغیر مختص به فلذلک وجب أن تکون (إن) الأصل وما سواها محمول علیها.

۱- أی باب الشرط.

۲- فی الأصل : المجازات.

۳- فی الأصل : صاغ.

۴- قال سیبویه : " وسألت الخلیل عن (مهما) فقال هی (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلتها مع متی ... وبمنزلتها مع إن ... وبمنزلتها مع أین ... وبمنزلتها مع أیّ ... ولکنهم استقبحوا أن یکرّروا لفظا واحدا فیقولوا ما ما فأبدلوا الهاء من الألف التی فی الأولی ، وقد یجوز أن یکون مه کإذ ، ضمّ إلیها ما". الکتاب ۱ / ۴۳۳ (بولاق).

واعلم أن الأسماء كان حقها ألا تستعمل فى باب الجزاء إلا أن هذه المعانى حقها أن تختص بالحروف وتكون الأسماء داله على المسميات فقط وإنما أدخلوها فى الجزاء لفوائد ، وأما (من) فجاز استعمالها فى الجزاء لأن (من) فيها معنى العموم لجميع من يعقل ، فلو استعملت (إن) وحدها وغرضك العموم لم يمكنك أن تقدر جميع الأسماء التى للأشخاص ، ألا ترى أنك إذا قلت : من يأتنى أكرمه ، أن هذا اللفظ انتظم الجميع أعنى جميع من يعقل ، وإذا قلت : إن يأتنى زيد أكرمه ، وعددت أشخاصا كثيره على التفصيل لم يستغرق جميع من يعقل / وإن توسع فى ذكر أقوام ، و (من) تقتضى العموم من غير تكرير فلذلك استعملت فى باب الجزاء.

فإن قال قائل : فما الفائده فى استعمال (أى) فى باب الجزاء وهى لا تختص لشىء فهلا اكتفى بإضافتها؟

فالجواب فى ذلك أنها استعملت لمعنى الاختصار ، وذلك أنك إذا قلت : أى يأتنى (١) أكرمه ، ناب (أى) عن قولك : إن يأتنى بعض القوم أكرمه ، فلما كان اختصار (٢) لفظ من (أن) تضمنها معنى الإضافه ولم يكن بدّ إلى القوم من ذكر المضاف والمضاف إليه استعملت فى باب الجزاء لما ذكرناه من الاختصار.

وأما (متى) فاستعملت فى الجزاء لاختصاصها بالزمان ، وفيها معنى العموم لجميع الأوقات فجرى مجرى (من) فى جميع من يعقل ، ألا ترى أنك إذا قلت : متى تقم أقم ، جمع هذا اللفظ جميع الأوقات ولن تحتاج أن تخص وقتا بعينه ، ولا يمكنك أن تقدر جميع الأوقات ، وحكم (أين) فى المكان كحكم (متى) فى الزمان.

وأما (أنّى) فمستعمل بمعنى (كيف) وفيها معنى الحال ، وهى تقتضى العموم ويدخلها أيضا مع ذلك معنى التعجب كقولك فى الاستفهام : (أَنَّى يَكُونُ لِى

١- فى الأصل : يأتى.

٢- فى الأصل : احضار.

غُلامٌ؟) [آل عمران : ۳ / ۴ ، ومريم : ۱۹ / ۷ و ۱۹] كيف يكون لى غلام ، وفيها معنى التعجب ، فلما كانت قد تستعمل فى الاستفهام على ما ذكرناه [و](۱) كان الاستفهام يضارع الجزاء استعملت فيه أيضا.

وأما (حيث) فهى مبهمه فى المكان واستعملت فى باب الجزاء لإحاطتها بالأمكنه.

وأما (إذ) فاستعملت فى الجزاء بإضمام (ما) إليها وخرجت من حكم الظرف ، وإنما حكمنا عليها بالحروف لأن معناها قد زال فاستعملت استعمال (إن) ألا ترى أنها تستعمل فى المجازاه للمستقبل كقولك : إذ ما تقل أقل ، أى كما تقول أقول ، فلما زال عن حكم الوقت أجريت مجرى (إن) فهذه فائده دخولها ليكثر باب الجزاء بها وتقوى (إن) بانضمام حروف إليها ، ولذلك أضافوا (إذ) وغيرها ، وإنما لزمت (إذ) (ما) و (حيث) (ما) فى باب المجازاه لأنهما ظرفان يضافان إلى الجمل فجعلت (ما) لازمه لهما لتمنعهما من حكم الإضافه وتخلصهما من باب الجزاء.

واعلم أن هذه الأسماء التى استعملت فى باب الجزاء إنما يجزم ما بعدها بتقدير (إن) ولكن حذف لفظ (إن) اختصارا واستدلالا بالمعنى ، لأن الأصل أن تعمل الأفعال والحروف فأما الأسماء فليس أصلها أن تعمل ولذلك وجب تقدير (إن) والله أعلم.

واعلم أن الجازم للشرط (إن) فأما الجواب فقد اختلف فيه ، فمن النحويين من يجعل العامل فيه (إن) أيضا ؛ لأنه قد استقر عملها فى الشرط والشرط مفتقر للجواب ، فلما كانت (إن) عاقده للجملتين وجب أن تعمل فيهما (۲) ، ومن النحويين من يجعل العامل فى الجواب (إن) والشرط معا إذ كان الجواب لا يصح

۱- زياده ليست فى الأصل.

۲- قال سيبويه : " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتنى آتك ، فآتك انجزمت بإن تأتنى كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر ...". الكتاب ۱ / ۴۳۵ (بولاق).

معناه إلا بتقدمهما جميعا وليس أحدهما بمنفك من الآخر ، فصار حكمها كالنار والحطب فى باب تأثير (١) الماء بهما وهذا المذهب مذهب أبى العباس (٢).

واعلم أن الأصل فى باب الشرط والجزاء أن يكونا مضارعين كقولك : إن تضرب أضرب لأن / حقيقه الشرط بالاستقبال فوجب أن يكون اللفظ على ذلك ، ويجوز أن يقعا ماضيين لأن الماضى أخف من المضارع فاستعملوه لخفته وأمنوا اللبس إذ كانت حروف الشرط تدل على الاستقبال ، ويجوز أن يكون الأول ماضيا والجواب مضارعا وليس كحسن الأولين ، لأنك خالفت بين الشرط والجواب وهما مستويان فى الحكم ، وأما إن جعلت الشرط مضارعا والجواب ماضيا فهو قبيح ، والفصل بينهما أن الشرط إذا كان مضارعا وقد عملت فيه أن فقبيح أن يأتى لفظ الجواب مخالفا (ما) أوجبته الحرف العامل ، وأما إذا كان الأول ماضيا فقد حصل لفظ الأول غير معمول فيه والأصل أن يعمل فيه فإذا جاء الجواب مخالفا له فى اللفظ فقد جاء مستعملا على الأصل استعمال المضارع ، فصار استعمال الأصل معلوما للخلاف فلذلك افترقا.

واعلم أن جواب الشرط قد يقع مبتدأ وخبرا إلا أنه متى وقع على هذا الوجه فلا بد من إلغاء قولك : إن يأتنى زيد فأنا أكرمه ، فإن حذفت المبتدأ بقى الفعل مرفوعا لأنه فى موضع خبر المبتدأ كقولك : إن يأتنى زيد فأكرمه والمعنى فأنا أكرمه ، وإنما وجب إدخال الفاء لأن المبتدأ والخبر جمله تقوم بنفسها وليس ل (إن) فيها تأثير ، لأنها ليست من عوامل الأسماء فلو جاز أن يلى المبتدأ والخبر الشرط لم يعلم أنه متعلق به وجاز أن يعتقد انقطاعه مما قبله ، فأدخلوا الفاء ليتصل ما بعدها بما قبلها ، وإنما كانت أولى من سائر حروف العطف لأنها توجب أن

١- فى الأصل كلمه على صوره (استحقاق) ولم أتبينها وقد وضعت ما يناسب السياق.

٢- قال المبرد : " فإذا قلت إن تأتنى آتك. ف (تأتنى) مجزومه بإن ، و (آتك) مجزومه بإن وتأتنى - ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ." المقتضب ٢ / ٤٩.

يكون ما بعدها عقيب ما قبلها وليس (الواو) ، كذلك لأنها توجب الجمع بين شيئين ولا يكون لفظها دلاله على أن الجواب يستحق وقوع الشرط ، ولم يجز استعمال (ثم) لأنها للتراخى فإذا اعتقد المشروط له تراخى الجزاء عن وقوع فعله لم يحرص على الفعل ، فلذلك لم يجز استعمال (ثم) ، واستعملت (الفاء) لما ذكرناه ، وقد يجوز حذفها فى الشعر. قال الشاعر (١) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشر بالشر عند الله مثلان

أراد (فالله يشكرها).

واعلم أن جواب الشرط فعلا كان أو مبتدأ وخبرا [لا يجوز أن يتقدم عليه ، وما يتقدم على الشرط لا يجوز أن يكون جوابا له فعلا كان أو مبتدأ وخبرا](٢) لأن الغرض فى الجواب استغناء الكلام فاستغنى الكلام به إلا أنه لا يجوز أن تعمل فيه (إن) لأنها حرف والحروف ضعيفه العمل فلا يجوز أن تعمل فيما قبلها كقولك :

١- البيت من البسيط ، وقد اختلف فى نسبته فمنهم من نسبه إلى حسان بن ثابت ، وقد ورد فى ديوانه فى الزيادات التى نسبت إليه ١ / ٥١٦ ، ومنهم من نسبه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ومنهم من نسبه إلى كعب بن مالك ، وهو فى الكتاب ٣ / ٦٥ ، ومعانى القرآن ١ / ٤٧٦ ، وفى المقتضب ٢ / ٧٢ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٦ ، وفى الخصائص ٢ / ٢٨١ ، وفى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٤ - ٢ / ٩ - ١٤٤ ، وفى شرح المفصل ٩ / ٣ ، وفى ارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٤ - ٣ / ٣٠٥ ، وفى أوضح المسالك ٣ / ١٩٣ ، وفى المغنى ٦٧١ ، وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ١٧٨ - ١ / ٢٨٦ - ١ / ٤٦٨ ، وفى الهمع ٤ / ٣٢٨ ، وفى شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٥ ، وفى الخزانه ٩ / ٤٩. وروى : من يفعل الخير فالرحمن يشكره. ولا شاهد فى هذه الروايه.

٢- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق. وقال سيبويه : " فإن قلت لئن تفعل لأفعلنّ قبح لأن لأفعلنّ على أول الكلام ، وقبح فى الكلام أن تعمل إن أو شىء من حروف الجزاء فى الأفعال حتى تجزمه فى اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتنى ، ولا تقول : آتيك إن تأتنى إلا فى الشعر ، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله فهكذا جرى هذا فى كلامهم ... لمّا كانت إن العامله لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله فهذا الذى يشاكلها فى كلامهم إذا عملت ..." ١ / ٤٣٦ (بولاق). وانظر مسأله تقديم الجواب فى كتاب : الجمله الشرطيه عند النحاه العرب ٣٠٤.

أكرمك إن تأتنى ، والأحسن إذا قدمت الجواب (١) أن يكون ما بعد (إن) فعلا ماضيا ليكون ما بعدها غير معمول فيه كجوابها ، ويحسن أن يكون مضارعا لأن الجواب قد تقدم وجاءت على أصلها ، وليس ذلك كتأخير الجواب لما ذكرناه من مخالفه الأصل.

واعلم أن الفعل ليس له من الأحكام فى باب التبعيض ما للأسماء فلذلك لم يدخل فيه بدل التبعيض من الكل ولم يجز أن تبدل الفعل من الفعل إلا أن يكون فى معناه لأن البدل تبيين فلا يجوز أن يبين الشىء بما لا تعلق بينه وبين المبين له ، ولا يجوز أن تبدل الفعل من الفعل إذا لم يكن فى معناه إلا على طريق الغلط / كما يقع ذلك فى الأسماء.

واعلم أن الفعل المضارع إنما يرتفع إذا وقع موقع الحال لأنه قد وقع موقع الاسم ، ومع ذلك فعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال ولذلك استحقت الرفع وقد بينا هذا فيما مضى.

واعلم أن جواب الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض إنما [هو](٢) الجزم ؛ لأن ما تقدمه يتضمن معنى الشرط ألا ترى أن قولك : أين بيتك أزرك؟ معناه : إن تعلمنى بيتك أزرك ، وكذلك إذا قلت : ايتنى أكرمك ، وكذلك : لا تأتنى أضربك ، معناه : إن تأتنى أضربك ، وليت زيدا عندنا نكرمه معناه : لو كان زيد عندنا أكرمناه و (لو) تضارع (إن) لأنها تقتضى جوابا كقولك : لو تكون عندنا لأكرمناك ، فصار بمنزله : إن تكن عندنا أكرمناك ، وكذلك حكم العرض فلما تضمنت هذه الأسماء معنى الشرط قدر معها (إن) فانجزم الجواب بتقدير حرف الشرط ، فإن رفعت الفعل فى جوابها فعلى وجهين:

١- أى ما يدل على الجواب.

٢- زياده ليست فى الأصل.

أحدهما : أن يكون الفعل فى موضع الحال كقولك : ائتنى أكرمك.

وأما الوجه الثانى : فعلى تقدير خبر ابتداء كأنك قلت : ائتنى فأنا أكرمك.

وأما جواز حذف (أن) ونصب الفعل بإضمارها فهو قبيح عند البصريين وذلك مثل قول طرفه (۱) :

ألا أيها ذا الزاجرى أحضر الوغى

وأن أشهد اللّذات هل أنت مخلدى؟

فالوجه الرفع فى أحضر لأن (أن) موصوله بالفعل ولا يجوز حذف الموصول وتبقيه الصله ومع ذلك فهى عامل ضعيف ، لأنه حرف من الحروف ، ولا يجوز أن تعمل الحروف مضمره ، وقد أجازوا النصب فيه ووجه جوازه إظهار (أن) فى آخر البيت وهو قوله : وأن أشهد اللّذات ، فصارت (أن) فى هذا الموضع كالعوض من المحذوف.

وأما إذا لم يكن فى الكلام (أن) تنعطف على المضمره فهو غير جائز ، والكوفيون يجيزون مثل هذا ويجعلون هذا مثل (أن) بعد الفاء فى الجواب إن شاء الله.

باب إضافه أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر

اعلم أنه لا يضاف من الأسماء إلى الجمل إلا ظروف الزمان ، و (حيث) من ظروف المكان ، وإنما خصت ظروف الزمان بذلك لوجوه :

۱- البيت من الطويل وهو من معلقه طرفه الديوان ۱۳۲ ، وفى الكتاب ۳ / ۹۹ ، وفى المقتضب ۲ / ۸۵ - ۲ / ۱۳۶ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ۲۹۵ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ۲ / ۹ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ۲ / ۵۶۰ ، أمالى ابن الشجرى ۱ / ۱۲۴ ، شرح المفضل ۷ / ۵۲ - ۲ / ۷ - ۴ / ۲۸ ، المساعد على تسهيل الفوائد ۱ / ۱۷۹ - ۲ / ۵۰۴ ، شواهد التوضيح والتصحيح ۱۸۰ ، واللسان (أنن) ، شرح شذور الذهب ۱۵۳ ، المغنى ۵۰۲ - ۸۴۰ ، شرح ابن عقيل ۴ / ۳۵۹ ، شرح شواهد المغنى للسيوطى ۲ / ۸۰۰ ، الهمع ۱ / ۱۲ - ۳ / ۵۱ - ۴ / ۱۴۲ ، وفى الخزانه ۱ / ۱۱۹ ، وطرفه هو : طرفه بن العبد من سفيان ، وقيل طرفه لقب غلب عليه واسمه : عمرو ، وقيل اسمه : عبيد ، شاعر جاهلى ولد فى البحرين ، قتل وهو ابن عشرين عاما. كتاب الأدب الجاهلى ۳۵۳ ، والشعر والشعراء ۴۹.

أحدها : أن الفعل يدل على مصدر وزمان ، والزمان أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل ، فإذا أضيفت الظروف من الزمان إلى الأفعال صارت بمنزله إضافه البعض إلى الكل مثل : خاتم حديد.

وآخر : يحكى عن الأخفش (١) أنه قال : لما كانت ظروف الزمان بأجمعها خاصها وعامها لا يمتنع أن يكون ظرفا يتعدى الفعل إليها بغير واسطه وظروف المكان ما كان منها خاصا لا يتعدى الفعل إليه نحو قمت فى الدار ، ولا يجوز : قمت الدار ، كما تقول : يوم الجمعه ، أضيف ظروف الزمان إلى الجمل عوضا من اختصاص ظروف المكان بما ذكرناه ، ولما جاز أن تضاف ظروف الزمان إلى الفعل والفاعل جاز أن تضاف إلى المبتدأ والخبر ؛ لأن الفعل والفاعل جمله كالمبتدأ والخبر وظروف الزمان تقضى (٢) كتقضى الفعل فصارت كشىء واحد من هذا الوجه وكان الفعل أيضا يدل على مصدره فقولنا / هذا يوم قيام زيد كقولنا : هذا يوم يقوم زيد ، فقد تضمن يوم القيام فاعرفه.

وأما (حيث) فجاز إضافتها إلى الجمل لأنها ضارعت (إذ) بسبب أنها مبهمه فى المكان كإبهام (إذ) فى الزمان الماضى فكما وجب أن تضاف (إذ) إلى الجمل أوجبوا إضافه (حيث) إليها للشبه الذى بينهما والمضارعه.

واعلم أن ظرف الزمان إذا أضفته إلى الفعل الماضى جاز لك فيه وجهان : الإعراب ، والبناء كقولك : أعجبنى يوم قمت ، فترفع اليوم بفعله ويجوز أن تفتحه ويكون موضعه رفعا ، وإنما جاز بناؤه لأنه أضيف إلى فعل مبنى فأجرى مجراه ، واختير فتحه لأن الكسر والضم بعد الواو مستثقلان فعدلوا بهما (٣) إلى الفتح ومن

١- سبق الحديث عن رأى الأخفش فى إضافه أسماء الزمان إلى الفعل ص ٢٢۴.

٢- فى الأصل : تقتضى.

٣- فى الأصل : به.

ذلك قول الشاعر (۱) :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت ألّما تصح والشيب وازع

وأما من أعرب فلأن الظرف متمكن فى نفسه وهذه الإضافه استحقها لما ذكرناه فوجب أن يبقى على حال تمكنه لأن ما استحقه من الإضافه لعلّه أوجبت له ذلك ، وقد يجوز أن يبنى مع المضارع ايضا كقولك : أعجبنى يوم تقوم ، إلا أن الإعراب مع المضارع أحسن لما ذكرناه ، وأما جواز البناء ، فلأن ظروف الزمان قد خالفت جميع الأسماء بإضافتها إلى الجمل ، وخروج الشيء عن نظائره نقص له فوجب لهذا النقص أن يبنى والله أعلم.

باب إنّ وأنّ

إن قال قائل : لم وجب أن تكسر إن فى الابتداء؟

قيل : للفصل بينهما أعنى بين إن وأن.

فإن قال قائل : فما الحاجه إلى الفصل بينهما؟

قيل له : لأن أن المفتوحه وما بعدها فى تقدير اسم والمكسوره لا تكون مع ما بعدها اسما (۲) فلما اختلف حكمها وجب الفصل بينهما.

فإن قيل : فلم خصت بالكسر وخصت الأخرى بالفتح؟

قيل له : لأن الكسر أثقل من الفتح وأن المفتوحه قد قلنا إنها وما بعدها اسم ،

۱- البيت للنابغه الذبيانى من قصيده يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر الديوان ۴۴ ، وهو فى الكتاب ۲ / ۳۳۰ ، ومعانى القرآن للفراء ۱ / ۳۲۷ - ۳ / ۲۴۵ ، والكامل ۱ / ۲۴۰ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ۲۴۷ - ۳۱۶ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ۲ / ۵۳ ، والإنصاف ۱ / ۲۹۲ ، وشرح المفصل واستشهد به فى مواضع عده منها ۸ / ۱۳۶ - ۹ / ۱۳۵ ، وأمالى ابن الشجرى ۱ / ۶۸ ، والمساعد : ۱ / ۴۰۵ - ۲ / ۳۵۴ ، الارتشاف ۲ / ۵۲۰ - ۵۲۲ ، شرح الشذور ۷۸ ، المغنى ۶۷۲ ، وفى الهمع ۳ / ۲۳۰ ، وفى الخزانه ۶ / ۵۵۰.

۲- فى الأصل : اسم.

فقد طالت بصلتها ، والمكسوره مفرده الحكم ، فهى أخف منها فوجب أن يفتح الأثقل ويكسر الأخف ليعتدلا.

فإن قيل : فلم كسرت بعد القول وإذا كان فى خبرها اللام؟

قيل : لأنها فى هذين الموضعين مبتدأه فى الحكم ، وإنما وجب ذلك لأن القول إنما وضع فى الكلام ليحكى به ، والحكايه من شأنها ألا تغير لفظ المحكى.

فإذا قال القائل : إن زيدا منطلق ، فأردت أن تحكى كلامه وجب أن نقول : قال عمرو : إن زيدا منطلق ، كما تقول : قال عمرو زيد منطلق ، فصار ما بعد القول يجرى مجراه فى حال الابتداء ، فلذلك كسرت بعد القول ، وأما كسرها إذا كانت اللام فى خبرها فإن هذه اللام هى لام الابتداء كقولك : لزيد أفضل من عمرو ، فإذا أدخلت وجب أن تكسر (إن) قبلها ، لأن (إن) من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تدخل على اللام وإنما تدخل على الاسم ، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه صار الأصل : إن زيدا منطلق ، فإذا أدخلت اللام لم يجز أن تغير (إن) عن حاله كما لا تغير اللام المبتدأه عن حاله فيصير اللفظ لان زيدا منطلق إلا أن اللام / وإنّ معناهما واحد لأنهما للتوكيد ويقعان جوابا للقسم فلما اتفق معناهما كرهوا الجمع بينهما فأخروا اللام ، وإنما كانت أولى بالتأخير لأن (إن) عامله ، والعامل أقوى مما ليس بعامل ، فوجب تأخير الأضعف وهو اللام ، فإذا أخرتها جاز أن تدخلها على الاسم إذا فصلت بينه وبين (أن) بظرف أو حرف جر كقولك : إن فى الدار لزيدا ، وإن شئت أدخلتها على الخبر إذا كان متأخرا كقولك : إن زيدا لفى الدار.

واعلم أنك إذا خففت هذه المكسوره جاز أن تعملها وتنوى التشديد ، لأنك لم تحذف التشديد حذفا لازما ، فصار حكمها مراعى (1) فلذلك جاز أن تحذفها

١- فى الأصل : مراعا.

ويبقى حكم (إن) على العمل كقولك : لم يكن زيد منطلقا ، ومن أبطل عملها (١) فإنه شبهها بالفعل من جهه اللفظ دون المعنى ، فلما زال لفظها سقط شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عملها ، وحكم المفتوحه المشدده فى التخفيف والتثقيل وجواز العمل إلا فى خصله واحده وهى (٢) أن (إن) المكسوره إذا خففت ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، و (أنّ) المفتوحه المشدده إذا خففت أضمر فيها اسمها كقولك : قد علمت أن زيد قائم ، تقديره : أنه زيد قائم ، فالهاء المضمره اسم (أن) ، وإنما وجب ذلك فى (أن) المفتوحه ولم يجب ذلك فى المكسوره ؛ لأن المفتوحه قد قلنا : إنها وما بعدها اسم فلا تخلو من عامل يعمل فيها فلم يجز إلغاء حكمها ، فلذلك وجب أن يضمر اسمها لثبات حكمها فى الكلام ، وأما المكسوره فهى تقع فى صدر الكلام فإذا ارتفع ما بعدها لم يكن بنا ضروره إلى تقدير اسم فيها ؛ لأنه يمكن أن تقدرها حرفا غير عامل من الحروف غير العوامل نحو (هل) و (بل) وما أشبهه.

واعلم أن أفعال القلوب تنقسم ثلاثه أقسام أحدها : يقين ، نحو : عرفت وعلمت ، والثانى : شك ورجاء نحو : رجوت وخفت ، والثالث (٣) متوسط بين اليقين والشك وهو الظن والحسبان.

وأما علمت ونحوها فلا يجوز أن تقع بعدها (إن) المخففه من الثقليه ويجوز أن تقع بعدها (أن) المفتوحه الخفيفه من الثقيله مشدده وغير مشدده نحو : قد علمت أنك تقوم فإذا خففتها وبعدها الفعل أضمرت الاسم على ما ذكرنا وعوضت من التخفيف إذا كان بعدها الفعل أحد أربعه أشياء : أحدها السين ،

١- قال ابن هشام فى حديثه عن أوجه (إن) : " الثالث : أن تكون مخففه من الثقيله ، فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسميه جاز إعمالها خلافا للكوفيين ...". المغنى ١ / ٢٠ (ط ٢ دار الفكر).

٢- فى الأصل : وهو.

٣- فى الأصل : والثانى.

والآخر سوف ، والثالث قد ، والرابع لا ، كقولك : قد علمت أن ستقوم كما قال الله عزوجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى) [المزمل : ٧٣ / ٢٠] ، وكذلك علمت أن سوف تقوم ، وعلمت أن قد قمت ، وهذه الأعراض الثلاثه متى دخلت بعد (أن) لم تكن إلا مخففه من الثقيله وأما (لا) فقد تقع عوضا وغير عوض ، فإذا كانت عوضا ارتفع الفعل بعدها لأنها فى موضع خبر (أن) وإذا لم تكن عوضا وكانت (ان) خفيفه انتصب الفعل بعدها كقوله عزوجل : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ) [المائده : ٥ / ٧١](١) ، وقرئ بالرفع ، فمن رفع جعل (أن) مخففه من الثقيله وأضمر اسمها وجعل لا عوضا فارتفع الفعل لأنه فى موضع خبر (أن). ومن نصب جعل (ان) خفيفه نفسها ولم يجعل لا عوضا فعملت (أن) فى الفعل فنصب بها.

وهذا القسم الثانى / من الأفعال يجوز أن يقع بعده المشدده والمخففه ، وإنما جاز فيه وجهان لأنه متوسط بين العلم والخوف ، فإذا غلب أحد طرفيه وهو العلم صار بمنزله لو شددت (أن) بعده وإذا غلب الطرف الثانى وهو الرجاء أو الخوف لم يجز أن يقع بعده إلا (أن) الخفيفه نفسها الناصبه للأفعال لأن باب الرجاء والخوف ليس بأمر مستو ، والمشدده إنما تدخل لتحقيق الكلام فجاز أن تدخل بعد العلم وما جرى مجراه لأنه شىء ثابت فتحققه ب (أن) وأما الرجاء والخوف ، فلما لم يكن شيئا ثابتا استحال تحقيقه ، فلذلك لم يجز أن تدخل بعده المشدده إلا على ضرب من التأويل وحمله على باب الظن إذ كان قد أجرى مجرى العلم لما ذكرناه وكذلك يجوز أن نجرى الحروف مجرى الظن لما بينهما من المشابهه.

١- وقد قرأها أبو عمرو وحمزه والكسائى ويعقوب وخلف (ألا تكون) بالرفع ، المبسوط فى القراءات العشر ١٨٧ ، وتقديرهم لذلك أى أنه لا تكون فتنه ، وقرأ الباقون : (ألا تكون) بالنصب ، حجه القراءات ٢٣٣.

فإن قال قائل : فلم زعمتم أن (أن) ليست باسم وأنها مع ما بعدها اسم وخالفت حكم (الذى) بالفصل بينهما؟

قيل له : إن (أن) لو كانت فى نفسها اسما لم يجز أن تخلو صلتها من ضمير يرجع إليها كما أن الذى لما كان اسما فى نفسه لم يجز أن يوصل بجمله إلا وفيها ذكر يرجع إليه ألا ترى أنك تقول : قد علمت أنك تقوم ، ولا يجوز علمت الذى أنت تقوم ، حتى تقول إليه فلذلك افترقا.

واعلم أن (إن) التى تزاد بعد (ما) إنما زيدت بعد (ما) لتلغى معها (ما) فلا تعمل أعنى (ما) فى لغه أهل الحجاز وإنما وجب إبطال عملها عند دخول (إن) عليها كما وجب إبطال عمل (إن) إذا دخلت (ما) عليها وقد بينا ذلك فيما مضى (١) ويجوز أن يكون زادوها بعد (ما) لتوكيد معنى النفى إذ كانت (إن) قد تستعمل للنفى.

واعلم أن (إن) التى بمعنى (ما) مختلف فيها فبعض النحويين يعملها عمل (ما) فى لغه أهل الحجاز كقوله : إن زيد قائما ، وبعضهم لا يعملها فمن أعملها فلمشاركتها (ما) فى المعنى ، وإنما عملت عمل (ليس) من جهه النفى لا من جهه اللفظ فلما شاركت (إن) ل (ما) فى المعنى وجب أن يستوى حكمها ولم يجز ذلك فحجته أن القياس فى (ما) لا تعمل شيئا فإذا خالفت العرب جهه القياس فليس لنا أن نتعدى ذلك لأن القياس لا يوجبه الأصل ، والأصل أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا ، فلذلك لم تعمل.

واعلم أن (أن) المفتوحه تقع بمنزله (أى) التى تستعمل على طريق العباره والحكايه ، ويجب أن يكون ما بعدها كلاما تاما والذى بعدها عباره عنه ، فإن لم

١- سبق ذلك ص ١٣٢.

يكن فى معناه لم يجز ، وجعلوا (أى) لهذا المعنى ليكون لهم حرف يعبر عن المعنى ويكون باب القول يحكى به اللفظ بعينه ، فلذلك وضعت (أن) بمنزله (أى) للعباره.

وأما (أن) التى بمعنى (نعم) فإما استعملت على هذا الوجه لأن (نعم) إيجاب واعتراف و (إن) تحقيق وإثبات فلتضارعهما فى المعنى حملت (إنّ) على (نعم).

فإن قال قائل : فلم زيدت أن المفتوحه بعد (لمّا) ولم تزد المكسوره وزيدت المكسوره بعد (ما) ولم / تزد المفتوحه؟

فالجواب فى ذلك أن (ما) لما زيدت على المكسوره وجب أن تزاد هى على (ما) لتشاكلها لفظ المكسوره وفى ذلك أيضا تحقيق للنفى إذا كان أصل النفى (ما وإن) قد استعملت للنفى فصار إدخالها عليها مؤكدا لمعناها فأما (لما) ففيها معنى الشرط كقولك : لما جاء زيد جئت ، و (إن) هى أصل الجزاء فلم تزد (أن) على (لما) لئلا يكون الأصل تابعا للفرع أعنى بالفرع (لما) المشبهه لبعض حروف الجزاء لما فيها من معنى الجزاء ، وخصوا لمّا بالمفتوحه أعنى (أن) لأن لما كان فيها معنى التوقع (١) أعنى فى أن وكانت غير محققه للشىء وتدخل بعد أفعال الرجاء والخوف خصت بالزياده بعد (لما) لتوكيد معناها والله أعلم.

باب أم وأو

إن قال قائل : لم وجب أن يكون الجواب فى (أم) بأحد الاسمين ويقع الجواب فى (أو) بلا أو نعم (٢)؟

قيل له : لأن ترتيب (أم) أن تقع سؤالا بعد سؤال ب (أو) وذلك أن (أو) معناها

١- فى الأصل : التفع.

٢- انظر : الأزهيه باب الفرق بين (أو) و (أم) ١۴٣ ، وانظر : رصف المبانى ١٣٣.

أحد الشيئين ولا تنقل عن هذا المعنى استفهاما كانت أو خبرا كقولك : جاءنى زيد أو عمرو ، فمعنى هذا الكلام جاءنى أحدهما ، وإنما تخبر أن أحد الشخصين جاءك ، فإذا استفهمت عن هذا فقلت : أجاءك زيد أو عمرو؟ فإنما تسأل (١) عن أحدهما لأن المعنى أحدهما جاءك ، فلما كانت فى الاستفهام سؤالا عن واحد غير معين جرت مجرى السؤال عن واحد معين كقولك : هل زيد عندك؟ فلما كان الجواب ب (لا) إن لم يكن عنده زيد أو ب (نعم) إن كان عنده زيد ، وجب أيضا أن يكون الجواب على هذا السبيل لحصول أحد الشيئين عنه بغير عينه فبيّنا له [بعد](٢) ذلك ب (أم) لتعيين الشخص فيقول أزيد أم عمرو؟ فلما كانت (أم) ترتيبها على ما ذكرناه لم يجز أن يقع الجواب ب (لا) لأن المستفهم قد استقر عنده حصول شخص من الشخصين ولا يبقى هذا الاعتقاد الذى أوجبه حكم اللفظ إلا [أن](٣) يكون عند المسؤول أحدهما ، فلذلك لم يجز أن يقع الجواب فى (أم) إلا بأحد الشخصين ، فإن كان المسؤول يعتقد أن السائل قد أخطأ فى هذا الاعتقاد أنه ليس عنده واحد من الشخصين أجابه بأن يقول ليس عندى واحد منهما ليبين له فساد اعتقاده.

واعلم أن (أم) التى تكون مع ألف الاستفهام بمنزله (أى) امتحانها أن يحذف لفظ الألف و (أم) ويجمع ما يلى [الألف](٤) إلى جانب [أى] (٥) ويصح الكلام ، فمتى كانت (أم) مع ألف الاستفهام على هذا السبيل فهى بمنزله (أى) والجواب يقع فيها بأحد الاسمين كقولك : أزيد عندك أم عمرو؟ ألا ترى أنه يصح أن تقول : أيهما عندك؟. فلو قلت : أزيد عندك أم عمرو؟ ألا ترى أنه يصح أن

١- فى الأصل : تسل.

٢- فى الأصل كتبت على الهامش.

٣- زياده ليست فى الأصل.

٤- فى الأصل كتبت على الهامش.

تقول : أيهما عندك؟ فلو قلت : أزيد عندك أم عمرو عندك؟ لكان هذا الكلام سؤالين ، ولم تكن (أم) مع الألف بمنزله (أى) ، ألا ترى أنك لو جمعت الاسمين إلى جنب (أى) لصار اللفظ : أيهما عندك؟ فيكون الظرفان من غير فائده وتكريرهما على هذا السبيل فاسد ، فلا يصير بمنزله (أى) وصار السؤالان (١) مفردين وكذلك / إذا كان قبل الاستفهام ألف فهو سؤال مبتدأ فيها إضراب عما قبلها خبرا كان أو استفهاما فلهذا شبهوها ب (بل) فيها إضرابا (٢) عما قبلها ، وأما (أم) فهى وإن دخلها معنى الإضراب عما قبلها فمعنى الاستفهام حاصل ، وتخالف الألف من جهه أن الألف مبتدأ بها فى الاستفهام ، كقولك : أزيد عندك؟ و (أم) (٣) لا يبتدأ بها ؛ لأنها قد أدخلت بعد الألف عاطفه ما بعدها على ما يلى الألف ، فلما أدخل (أم) فى حروف العطف وحروف العطف لا يبتدأ بها لم يجز الابتداء بها لما ذكرناه.

واعلم أن (أم) دخلها معنى التسويه بين الشيئين فى الجهاله ، نحو قولك : زيد عندك أم عمرو ، فلما ساغ فيها هذا المعنى جاز أن يستعار فى كل موضع أردنا فيه التسويه بين الشيئين كقولك : قد علمت أزيد عندك أم عمرو ، فمعنى هذا الكلام خبر ولفظه استفهام ، وإنما دخل الاستفهام هاهنا لما أردنا من معنى التسويه بين الاسمين فى العلم والفائده فى ذلك.

إن المتكلم أراد أن يعلم المسؤول أنه قد علم ما كان يسأل عنه ، ولم يخرج فى اللفظ معينا على الشخص بعينه ليخرج المسؤول أن يسأله عن ذلك ولضرب من العوض ، فلذلك دخلت (أم) والألف فى هذا الموضع إن شاء الله.

١- فى الأصل : السؤالين.

٢- فى الأصل : إضراب.

٣- فى الأصل : فأم.

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

إن قال قائل : من أين زعمتم أن أصل الأسماء الصرف؟

فالجواب فى ذلك أن الأسماء كلها نوع واحد ، وإنما منع الصرف بعضها بشبهها فى الفعل ، والفعل حادث لأنه مشتق من الاسم ، فإذا استقر التنوين لبعض الأسماء وجب أن يكون لجميعها لاشتراكها فى الاسميه ، وصار ما منع التنوين إنما هو من أجل شبهه بالفعل الحادث.

فإن قيل : فما الذى أحوج إلى دخول التنوين؟

قيل له : لأن واضع اللغه لما علم أن بعض الأسماء مشبهه بالفعل وبعضها لا يشبه الفعل ألحق التنوين ما لم يشبه الفعل ليكون لحاق (١) التنوين فصلا بين ما ينصرف وما لا ينصرف (٢) ، فصار للاسم أصلان (٣) ؛ أحدهما أن الأسماء تستحق التنوين لو لم تشبه الفعل لأنه زياده لا يحتاج إليها ، فلما قدر حدوث الفعل ألحق التنوين لبعض الأسماء فصار هذا الأصل الثانى وهو لحاق التنوين فى الاستعمال لأن الأصل المستحق لما قبل حدوث الفعل.

فإن قال قائل : من أين صارت العلل التسع توجب منع الصرف؟

فالجواب فى ذلك : أن الفعل لما ثبت أنه فرع على الاسم وكانت هذه العلل فروعا (٤) إذ (٥) التنكير داخل على التعريف وذلك أصل فى الأسماء وتلك الأسماء الأجناس وهى نكرات حتى يدخل عليها ما يعرف العين الواحد من الجنس فثبت

١- فى الأصل : للحاق.

٢- انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ١.

٣- فى الأصل : أصلا.

٤- فى الأصل : فروع.

٥- فى الأصل : إن.

أن التعريف فرع على التنكير وكذلك التأنيث فرع على التذكير لأن كل اسم شيء يقع عليه اسم ، والشيء مذكر فوجب لهذا / أن يكون الأصل التذكير ، ومع ذلك فإن لفظ التأنيث زائد على لفظ التذكير كقولك : قائم وقائمه ، وما كان زائدا فهو متفرع (١) عن الأصل لزيادته عليه ، والعجمه فرع لأنها دخيله فى كلام العرب ، والجمع فرع على الواحد ؛ لأنه يركب منه ، ومثال الفعل فرع وما أشبه الفرع فحكمه حكم الفرع إذ كان أصل البناء الذى منع الصرف هو الأفعال دون الأسماء ، ألا ترى أن المثال الذى يشترك فيه الفعل حكمه حكم الفرع والاسم لا يمتنع الصرف كرجل سميته ب (ضرب) لأن نظيره من الأسماء جمل فصار المثل الذى يختص [يوجب](٢) منع الصرف مختصا بالفعل ، فلذلك كان فرعا فى الاسم ، والصفه فرع لأنها تابعه للموصوف ومن أجله دخلت فلما استقرت هذه الأشياء فروعا شابهت الفعل لما ذكرناه.

فإن قال قائل : فلم يمتنع الاسم من الصرف بوجود هذه الفروع فيه؟

قيل له : لأن الشبه من وجه واحد ليس يقوى وذلك أن شيئين متشابهين يتشابهان من وجه واحد فصاعدا ، فلما كان الشبه من وجه واحد لا تأثير له لم ينقل الاسم بهذا الشبه فيزول عن أصله وهو الصرف ، فإذا اجتمع فى الاسم فرعان مما ذكرنا أو فروع مما تقوم مقام فرعين ثقل الاسم والتنوين زياده عليه فمنعوه وشبهوه بالفعل وجعلوا جره كنصبه إذ كان الجر لا يدخل الأفعال فلهذا أشبه هذا النوع الأفعال [ف](٣) منعوه ما لا يدخلها وهو الجر وجعلوا لفظه كلفظ المنصوب ، كما جعلوا النصب فى التثنيه والجمع كالجر لما بينهما من المشابهه.

١- فى الأصل : مرفوع.

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

٣- زياده يقتضيها السياق.

واعلم أن أفعل إذا كان صفه مثل : أصفر وأحمر ، وسميت به لم ينصرف عند سيبويه (١) وانصرف فى النكره عند الأخفش (٢) فحجه سيبويه أن أفعل قبل أن يسمى به اسم وإن كان صفه وقد كان فى حال التذكير غير منصرف فإذا سميت به فحكم الصفه لم يرتفع عنه وتصير التسميه به كالعاريه ، فإذا نكر عاد إلى موضع قد كان لا ينصرف فيه ، والدليل على صحه ذلك إجماع النحويين على قولهم : مررت بنسوه أربع ، فيصرفون أربعا لأنه اسم استعمل وصفا ولو راعوا فيه حكم الوصف لم ينصرف فى هذه الحال لأنه على وزن الفعل وهو صفه فلما تقوى حكم الاسم بأن استعملوه صفه ، وكذلك أنه وإن استعمل اسما فحكم الصفه باق فلذلك انصرف ، وأما الأخفش فذهب إلى أن أحمر إنما امتنع من الصرف فى النكره لأنه على وزن الفعل وهو صفه فإذا سمى به زال عنه حكم الصفه فامتنع من الصرف ؛ لأنه معرفه ولأنه على وزن الفعل ، فإذا نكرته بقيت علّه واحده وهى وزن الفعل فلذلك انصرف (٣) ، وقد بينا فساد هذا القول وأما إن سميت رجلا (يشكر) أو (يزيد) وما أشبه ذلك فإنه ينصرف فى النكره لأن (يزيد ويشكر) وأشباههما قبل التسميه أفعال ، فلو سميت بها انتقلت عن أصلها بالكليه وصارت الأسماء لا يتعلق الفعل بها وامتنعت من الصرف بوجود التعريف ، ومثال الفعل فإذا / نكرتها انصرفت لبقاء علّه واحده فيها.

وأما (٤) أحمر وما كان على وزن أفعل من فلان مما يستعمل فى التفضيل نحو قول : زيد أفضل من عمرو ، وأحسن من فلان ، فإنك إن سميت بها أعنى بواحد

١- قال سيبويه : " نقول كل (أفعل) يكون وصفا لا تصرفه فى معرفه ولا نكره ، وكل (أفعل) يكون اسما تصرفه فى النكره ..." الكتاب ٢ / ٥ (بولاق) - ٣ / ١٩٣ (هارون).

٢- انظر رأى الأخفش فى : ما ينصرف وما لا ينصرف ، باب أفعل الذى يكون صفه إذا سميت به رجلا ، ٧. وشرح الأشمونى ٢ / ٥٣٩ - ٥٤٠.

٣- ذهب المبرد مذهب الأخفش فى هذه المسأله. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٨.

٤- فى الأصل : وما.

من هـذه الصـفات فحكمه كحكم أحمر ، والخلاـف كالخلاـف فى أحمر ، أعنى إن سـميت بهـذه الصـفات مع من فإن سـميت بإحداها دون من انصرف فى النكره بلا خلاف ، وإنما انصرف فى النكره ؛ لأنه قد زال عن حكم الصفه ؛ لأنه إنما استعمل صفه بمن فلما سـميته بأفعل دون من كان كأن لم تسـمه بالصـفه وكان الذى منعه من الصـرف فى حال التسـميه التعريف ووزن الفعل فإذا نكرته زالت عنه إحدى العلتين فانصرف فى النكره.

واعلم أن ما كان على ثلاثه أحرف من أسـماء المؤنث أوسـطه ساكن فبعض العرب يصـرفه وبعض العرب لا يصرفه (١). والفرق بينهما أن العجمه فى الاسم ليست كحكم الزائد عليه لأن لغه العجم مشتركه بسائر اللغات فلهذا لم يثقل حكمها وانصـرف الاسم إذ كـان على ثلاـثه أحرف متحركا أوسـطها أو ساكنا ، وأما التأنيث فحكمه زائـد على حكم المـذكر ، وإن لم يكن لفظ التأنيث موجودا فيه ، إلا أنه مراعى من جهه الحكم ، والـدليل على ذلك أنك لو صـغرت هندا اسم امرأه (٢) لقلت : هنيده ، فعلمت أن علامه التأنيث مراعاه فصار التأنيث أثقل لفظا ومعنى ، فلـذلك صار حكم التأنيث أقوى من حكم العجمه ، وأما إذا سـميت امرأه ب (زيـد) فكثير من النحويين لا يصـرفون ويفرقون بينه وبين هند ، والفرق بينهما أن زيدا من أسـماء المذكر وخفيف فى الاسـم فتسـميتك المؤنث به إخراج له من حكم الأخف فصارت علتان التعريف والتأنيث فلذلك لم ينصرف فى المعرفه وليس كذلك حكم هند لأنه من أسماء المؤنث لم يحصل فيه حكم يوجب ثقله فلذلك جاز أن تجعل خفته مقاومه (٣) لأحد الثقيلين.

١- للتفصيل : انظر معانى القرآن للأخفش : ١ / ٢٠ - ٩٩. وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٩ - ٥١.

٢- فى الأصل : أمره.

٣- فى الأصل : مقوامه.

فإن قال قائل : فما الفرق بين تسميه المذكر بمؤنث على ثلاثه أحرف وبين تسميته بما زاد على الثلاثه؟

فالجواب فى ذلك : أن ما كان على ثلاثه أحرف ينصرف متحرك الأوسط كان أو ساكنا ، ولا ينصرف ما زاد على الثلاثه أحرف كرجل سميته بقدم ، فإنه ينصرف ولو سميته بعقرب لم ينصرف ، والفصل بينهما أن المؤنث إذ كان على ثلاثه أحرف فسمى مذكرا فإنه ينتقل عن حكم التأنيث بالكليه ويصير إلى المذكر ، والدليل على ذلك أنك لو صغرته بعد التسميه لم ترد الهاء فيه ولو كان حكم التأنيث فيه باقيا لظهرت هاء التأنيث فى التصغير ، فهذه الدلاله علمتنا أنه قد انتقل عن حكم التأنيث وصار مذكرا ، وأما ما زاد على ثلاثه أحرف وهو مؤنث فإن الحرف الرابع جعل مثل هاء التأنيث ، والدليل على ذلك أنك لو صغرت عقربا قبل التسميه وبعدها لم [يثبت](١) فيهما هاء فعلمنا أن الحرف الرابع قد أجرى مجرى حرف التأنيث ، فإذا سميت به مذكرا فإنك سميته بما فيه علامه التأنيث فلذلك لم ينصرف وفارق حكم الثلاثه /.

واعلم أن ما عدل عن العدد نحو : أحاد ومثنى (٢) إلى معشر وعشار ففى منع صرفه وجوه :

أحدها : قد ذكرناه فى الشرح.

والثانى : أنه عدل عن اللفظ والمعنى فقام هذا العدل مقام علتين ، والدليل على أنه عدل عن معناه أنه لا يستعمل فى موضع ما يستعمل فيه الأعداد غير المعدوله

١- كتبت فى الأصل على الهامش.

٢- فى الأصل : وثنا.

ألا ترى أنك تقول : جاءنى اثنان وثلاثه ولا يجوز أن تقول جاءنى مثنى وثلاث حتى تقدم قبله جمعا لأنه جعل بيانا لترتيب الفعل.

فإذا قال القائل : جاءنى القوم مثنى أفادنا أن ترتيب مجيئهم قد وقع اثنين اثنين ، وأما الأعداد نفسها فإنما الغرض فيها الإخبار عن مقدار المعدود دون غيره فقد بان بما ذكرناه اختلافهما فى المعنى فلذلك جاز أن تقوم العلّه مقام علتين لإيجابها حكمين مختلفين.

ووجه ثالث : أن الظاهر فى هذه الأعداد المعدوله أن تكون معدوله من المؤنث ، فإذا كان المعدول من المؤنث الذى لا هاء فيه كان أخف ، فصار معنى التأنيث الذى فيها مع الصفه علتين ، فلذلك لم ينصرف ، فأما (آخر) فالذى أوجب أن يكون معدولا عن الألف واللام أن الواحده منه أخرى مثل الفعلى وباب الفعلى والأفعل تستعمل بالألف واللام أو بمن كقولك : زيد أفضل من عمرو ، وإن شئت قلت : زيد الأفضل ، فكان القياس أن يقال : زيد آخر من عمرو كما يقال : أقدم من عمرو ، إلا أنهم حذفوا (من) والسبب فى ذلك أن معنى الآخر بعد أول فلما صار لفظها مقتضيا لمعنى (من) أسقطوا (من) اكتفاء بدلاله اللفظ عليها ، والألف واللام تعاقب (من) فلما جاز استعمالها بغير (من) جاز استعمالها أيضا بغير ألف ولام فصار الآخر والأخرى معدولين عن حكم نظائرهما ؛ لأن الألف واللام استعملا فيها ثم حذفا ، والدليل أن العدل إنما كان على طريق الذى ذكرناه دون الآخر والأخرى أنه لو كان الآخر والأخرى قد استعملا بالألف واللام ثم عدلا عن الاستعمال لوجب أن يبقى حكم التعريف بالألف واللام فيهما كما أن (سحر) لما عدل عن استعمال الألف واللام بقى معرفه فدل تنكير آخر وأخرى أنهما لم يعدلا ما استعمل فيه ، وإنما عدلا عن نظائرهما.

فإن قال قائل : فالخروج عن الأصل يوجب للاسم البناء فهلا بنيتم آخر وأخرى لخروجهما عن نظائرهما؟

قيل له : إن آخر وأخرى وإن خرجا عن حكم نظائرهما فليس هو خروجا مباينا لما عليه الأسماء ، وإنما خروج عن حكم تعريف إلى حكم تنكير ، وأكثر الأسماء يلحقها التعريف والتنكير ، فلم يكن لهذه المخالفه قوه توجب فى آخر وأخرى [البناء](١) وما خرج من الأسماء عن نظائره وصار بهذا الخروج مشبها للحروف فهذا المستحق للبناء فلذلك لم يستحق آخر وأخرى البناء لأنه قد نقص بهذا العدل درجه وعن حكم فى أخواته ، فجعل هذا من أقسام العلل المانعه للصرف فاجتمع فى آخر وأخرى فى حال التنكير العدل على ما ذكرناه ، والصفه فلذلك لم ينصرفا.

فإن قال قائل : / فكيف جاز أن تقول جاءتنى امرأه أخرى ، ولم يجز أن تقول جاءتنى امرأه فضلى (٢)؟

قيل له لما كان أخرى قد أجرى مجرى ما فيه الألف واللام اللتين تعاقبان (من) وجاز أن تقول : جاءتنى المرأه الفضلى صار أخرى ، وإن لم تكن فيه الألف واللام بمنزله ما فيه الألف واللام من أخواته ، وإنما لم يجز أن تقول : جاءتنى امرأه فضلى ، لأنه يجب أن تستعمله بالألف واللام فتقول : جاءتنى المرأه الفضلى ، فأما إذا استعملتها بمن لم يجز فيه لفظ التأنيث ، وكان على لفظ التذكير فى المذكر والمؤنث كقولهم : مررت برجل أفضل منك وبامرأه أفضل منك وكذلك حكمه فى التثنيه والجمع إذا استعمل (بمن) وافترقا إذا استعمل بالألف واللام فثنى وجمع وأنث.

١- زياده ليست فى الأصل يقتضيها السياق.

٢- جاء فى شرح المفصل : " وتعتوره حالتان متضادتان لزوم التنكير عند مصاحبه (من) ولزوم التعريف عند مفارقتها فلا يقال زيد الأفضل من عمرو ، ولا زيد أفضل ، وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما ؛ لا يقال فضلى ولا أفضلان ولا فضليان ولا أفاضل ولا فضليات ولا فضل ، بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافه كقولك : الأفضل : والفضلى ، وأفضل الرجال ، وفضلى النساء ..." ٦ / ٩٥.

قيل له : الفصل بينهما أنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، فإنما نقصد إلى فضل زيد على عمرو ، فصار الفضل بمعنى المصدر ، والمصدر قد بينا أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلذلك لزم طريقه واحده ، وأما ما دخلته الألف واللام فيصير وصفا للذات كقولك : زيد أفضل ، فلما صار صفه للذات جرى مجرى أصفر وأحمر فكما أن أصفر وأحمر يثنى ويجمع وكذلك الأفعال والفعلى.

فإن قال قائل : فلم صار ما فى آخره ألف ونون نحو عثمان وبابه يمتنع من الصرف؟

قيل له : لأن الألف والنون فى آخره زائدتان كالألف والنون فى سكران ، وهاء التأنيث لا تدخل على ما كان مثل عثمان من الأسماء كما لا تدخل هاء التأنيث على سكران فجرى مجراه ، فلذلك لم ينصرف فى المعرفه وانصرف فى النكره ؛ لأنه لم يبلغ بالشبه مبلغ سكران ، وذلك أن سكران مشابه لباب حمراء (١) من أكثر الوجوه ، وعثمان أشبه ما أشبه المؤنث فلذلك صارت علّه الشبه فى عثمان أقل حكما منها فى سكران. فأما عريان فمنصرف وإن كان صفه وفيه ألف ونون لأن الألف والنون فى عريان ليسا بمنزلتهما فى سكران وذلك أن هاء التانيث تدخل فيه كقولك : امرأه عريانه ، وإنما ساغ (٢) ذلك لأنه صفه ، وعثمان وبابه أسماء لا تغير عن موضعها ، فلما خالفت الألف والنون فى عريان الألف والنون فى سكران لم تشبها التأنيث فلذلك انصرف.

واعلم أن ما جعل من الأسماء اسما واحدا نحو : حضرموت ، ومعدى كرب ، وقالى قلا ، وبعلبك (٣) ، وما أشبه ذلك فلك فيه وجهان : إن شئت جعلت

١- انظر كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.

٢- فى الأصل : صاغ.

٣- كتبت فى الأصل : بعل بك.

الإعراب فی آخر الاسم الثانی فبنیت الاسم الأول علی الفتح إلا أن یکون فی آخره یاء فتبنیه علی السکون نحو : معدی کرب ، والوجه الثانی : أن تضیف وتجعل الإعراب فی آخر الاسم الأول ، وإنما جاز الوجهان جمیعا لأن أحد الاسمین غیر الآخر فجاز أن تشبهه بالمضاف والمضاف إلیه ، ولأن الاسمین جمیعا هما لشخص واحد فیجوز أن تقدر الاسم الأول فی حشو الکلمه الثانیه ، فإذا صار الاسم الأول فی تقدیر بعض اسم وجب أن یبنی إذ کان بعض الاسم مبنیا. /

وإنما بنی علی الفتح لأن ترکیب الاسمین اسما واحدا مستثقل فوجب أن یختار له أخف الحرکات لثقله ، وإنما وجب أن یبنی الاسم الأول علی حرکه لأنه کان آخر الحروف حرف إعراب وحرف الإعراب یستحق الحرکات [و](۱) لما أزیل الإعراب لما دخله من البناء لم یخل من الحرکه ؛ لیدل بحرکته أنه مما استحق الإعراب إذ کان یاء قبلها کسره لم یدخلها من الحرکات إلا الفتح ، فلما کان حکم هذه الیاء فی حال الإعراب انقص رتبه من غیرها وکانت الحروف التی تستثقل فیها الحرکات یبنی علی الفتح وجب أن تنقص الیاء رتبه من الفتح فی هذه الحال ، ولیس بعد الفتح انقص رتبه من السکون ؛ فلذلک ثبتت علی السکون ، وبعض العرب یسکنها أیضا فی حال الإضافه لتدلّ بإسکانها أنها مما یستحق السکون فی حال البناء ومساغ الإضافه ، وهذه الأسماء غیر واجب فجاز أن تعطی البناء لجواز الأمرین فیها.

واعلم أن الاسم الثانی إذا کان مما یعلم تنکیره انصرف فی حال الإضافه نحو : بعلبک وحضرموت وأما معدی کرب فبعض العرب یصرف کربا وبعضهم لا یصرفه (۲) ، فمن صرف فلأن لفظه لفظ مذکر فحمله علی أصل الأسماء من الصرف ، ومنهم من لا یصرف لأنه اعتقد فی کرب أنه مؤنث.

۱- زیاده لیست فی الأصل یقتضیها السیاق.

۲- انظر : ما ینصرف وما لا ینصرف ۱۰۲ - ۱۰۳.

واعلم أنک إذا سمیت رجلا بفعل لا نظیر له فی الأسماء لم ینصرف نحو : دحرج ، وضرب ، إذا لم تسم فاعله ، فإذا سمیته بفعل علی لفظ ما سمی فاعله وله نظیر فی الأسماء انصرف ، وإنما وجب ذلک لأن أصل الأسماء الصرف ، وإنما تثقل الأسماء إذا کانت (۱) علی وزن یختص بالفعل فتثقل لثقل الفعل ، فإذا کان المثل (۲) مشترکا للاسم والفعل کان حمل الاسم علی أصله أولی من نقله عنه إذ لم یغلب علیه ما یوجب الثقل ، وقد حکی عن عیسی بن عمر (۳) أنه لا یصرف رجلا سمی بضرب (۴) ویحتج بقول الشاعر (۵) :

أنا ابن جلا وطلّاع الثّنایا

متی أضع العمامه تعرفونی

فحکی أن الشاعر لم ینون [جلا](۶) وهو علی وزن ضرب فدل علی أن ضرب لا ینصرف وفی هذا البیت وجهان غیر ما ذهب إلیه عیسی بن عمر :

أحدهما : أن یکون أراد الشاعر الحکایه لأنک إذا سمیت رجلا بضرب جاز أن تحکی حال التثنیه والجمع ، وإنما جاز ذلک لأنه قد کان قبل التثنیه له حال

۱- فی الأصل : کان.

۲- أی الوزن.

۳- هو : مولی خالد بن الولید المخزومی ، وقیل کان من ثقیف ، کان من قراء أهل البصره ونحاتها ، أخذ عن ابن إسحاق ، وکان فی طبقه أبی عمرو بن العلاء ، توفی سنه ۱۴۹ ه. انظر : طبقات النحویین للزبیدی ۳۵ ، والإنباه ۲ / ۳۷۴.

۴- جاء فی الکتاب فی باب ما ینصرف من الأفعال إذا سمیت به رجلا : " زعم یونس أنک إذا سمیت رجلا بضارب من قولک ضارب وأنت تأمر فهو مصروف وکذلک إن سمیته ضارب وکذلک ضرب وهو قول الخلیل وأبی عمرو ... وأما عیسی فکان لا یصرف ذلک وهو خلاف قول العرب ..." ۲ / ۷ (بولاق) - ۳ / ۲۰۶ (هارون).

۵- البیت من الوافر وقد نسب إلی سحیم بن وثیل الریاحی أو الیربوعی فی الکتاب ۳ / ۲۰۷ وفی شرح المفصل ، وفی شرح الشواهد للسیوطی ، وفی الکامل ۱ / ۲۹۱ - ۲ / ۴۹۴ ، وفی شرح أبیات سیبویه للنحاس ۳۱۰ ، وشرح المفصل استشهد به فی مواضع عده ولأغراض عده من المواضع ۱ / ۶۱ ، و ۳ / ۶۲ ، وفی ارتشاف الضرب ۱ / ۴۵۸ ، وفی أوضح المسالک ۳ / ۱۴۹ ، وفی المغنی ۲۱۲ ، وفی شرح شواهد المغنی للسیوطی ۱ / ۴۵۹ ، وفی الهمع ۱ / ۹۸ ، وأخیرا فی الخزانه ۱ / ۲۵۵.

۶- زیاده لیست فی الأصل یقتضیها السیاق.

مستقره فی الاستعمال فصارت فی التسمیه کالمستعاره فلذلک جاز أن یحکی حاله فکان التقدیر : أنا ابن الذی یقال له جلا الأمور وکشفها.

والوجه الثانی : أن تقدر فی (جلا) ضمیرا ، وإذا قدر فیه ضمیر لم تجز فیه إلا الحکایه لأنه جمله ، والتسمیه بالجمل لا تجوز فیها إلا الحکایه ، فإن سمیت رجلا ب (قیل) و (رد) صرفته ؛ لأنه وإن کان فی الأصل وزنه فعل فالکسره فی وسطه قد زالت ، وخرج إلی نظیر الأسماء نحو : دیک ، وبر ، والاعتبار فی منع الصرف ثقل الفعل فلما زال اللفظ الذی یختص باللفظ زال حکم الفعل ، والدلیل علی ذلک أنک لو سمیت رجلا مساجد لم تصرف لثقل اللفظ فلو صغرته انصرف لأنه یصیر إلی لفظ مسجد / فیزول عنه الثقل الذی أوجب منع الصرف ، وهو الشبه بالجمع ولیس کذلک ثقل التأنیث ، لأنه لا یعتبر فی التأنیث ثقل لفظ المعنی فلذلک افترق حکم التأنیث وحکم الشبه بالفعل إذ کان الفعل لیس له إلا حکم واحد وهو ثقل اللفظ.

واعلم أن تقدیر المعدول من باب (فعل) أن یکون المعدول عنه معرفه نحو : عمر من عامر ، وزفر من زافر ، عدل إلی هذا اللفظ للتخفیف فبقی حکم التعریف الذی کان فی الأصل (۱) ولذلک لم ینصرف.

باب أسماء الأرضین

اعلم أن الأصل فی أسماء البلدان التأنیث لغلبته علیها فی کلامهم وإنما یذکّر بعضها وقد ذکرنا ما یذکرونها ، وإنما ساغ فیها هذا لأن تأنیثها لیس بحقیقی وإنما تؤنث إذا ذهب بها مذهب البقعه والبلده ، فلما کانت البلدان کلها یسوغ فیها هذان التقدیران جاز أن یذکر ویؤنث.

واعلم أن ما غلب فی کلامهم تذکیره یجوز تأنیثه علی ما ذکرنا [و](۲) إذا

۱- فی الأصل : أصل.

۲- زیاده لیست فی الأصل.

قدرنا مؤنثا لم ينصرف ، وكذلك ما غلب عليه فى كلامهم التأنيث جاز أن يذكر على أنه يراد بذلك الاسم المكان والبلد فيصرف وإنما ساغ تذكير ما ذكرنا منها لأنها كثيره فى كلامهم إذ كانت أماكن (١) قريبه من العرب نحو : حراء وقباء (٢) وما أشبه ذلك ، فأما واسط (٣) فإنما غلب عليه التذكير لهذا المعنى.

فإن قال قائل : لم صار الغالب على البلدان التأنيث؟

قيل له : قد لحقها نقص من جهه المعنى وذلك أن الأرض بأسرها تسمى أرضا ومكانا وليس كذلك حكم الجمل ألا ترى أن بعض الأسماء لا تسمى (٤) باسم جمله فلما نقصت الأماكن عن حكم الأسماء صارت مضارعه للتأنيث إذ كان التأنيث أنقص حكما من حكم التذكير.

ووجه آخر : أن البلد لما كان اسما لأماكن كثيره فشابه الجمع إذ كان مشتملا أشخاصا (٥) كثيره ، فمن حيث أنث الجمع أنث أسماء البلدان.

ووجه ثالث : أن البلد لما خص بنيه مخصوصه تخالف بها غيره من البلدان جرى مجرى الدار إذ كانت الدار والبلد إنما يحتاج إليها للإقامه فيهما والسكنى ،

١- فى الأصل : أمكان.

٢- حراء : جبل بمكه ، فيه غار تحنث فيه النبى صلى الله عليه وسلم ، القاموس (حرى). وقباء بالضم موضع قرب المدينه وموضع بين مكه والبصره ، القاموس (قبو). وللتفصيل انظر معجم البلدان ٢ / ٢٣٣ - ٤ / ٣٠١. واسط : فى عده مواضع : أولها واسط الحجاج لأنه أعظمها وأشهرها ... فأما تسميتها فلأنها متوسطه بين البصره والكوفه ... قال ياقوت : وأخبرنى أبو الندى ، قال إن للعرب سبعه أواسط : واسط نجد ، وواسط الحجاز ، وواسط الجزيره ، وواسط اليمامه ، وواسط العراق ، قال : وقد نسيت اثنتين. انظر معجم البلدان ٥ / ٣٤٧ - ٣٥٣.

٣- فى الأصل : تسم.

٤- فى الأصل : أشخاص.

فمن حيث كان الغالب على الدار التأنيث وجب أيضا أن يغلب على البلدان التأنيث والله أعلم.

باب ما كان من أسماء النساء معدولا

اعلم أن ما كان على (فعال) تريد به الأمر فإنما استحق البناء لأنه قام مقام فعل الأمر كقولهم : تراك زيدا ، تريد : اترك زيدا ، وكذلك مناع زيدا ، أى امنع زيدا (١) ، فلما قام مقام فعل وجب أن يبنى على السكون ، فالتقى فى آخره ساكنان فكسر الآخر لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا.

واعلم أن سيبويه يجيز القياس على ما سمع من كلام العرب فى هذا الباب ، فيجيز ضراب (٢) زيدا ، أى اضرب زيدا ، وإنما جاز القياس على دراك وبابه لكثره العدل فى باب الأفعال الثلاثيه ، فلما كثر واطرد أجاز القياس عليه ، وأما ما كان معدولا من الفعل الرباعى فالقياس لا يجوز عليه ؛ لأنه لم يسمع إلا فى حرفين أحدهما عرعار (٣) وهى / لعبه يلعبون بها وقرقار من السحاب المقرقر بالرعد كما قال الشاعر (٤) :

قالت له ريح الصّبا قرقار

فاختلط المعروف بالإنكار

١- فى الأصل : زيد.

٢- فى الأصل : ضارب.

٣- قال سيبويه : " اعلم أن فعال جائزه من كل ما كان على بناء فعل أو فعل أو فعل ، ولا يجوز من أفعلت لأنا لم نسمعه من بنات الأربعه إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك قرقار وعرعار ..." ٢ / ٤١ (بولاق).

٤- البيتان منسوبان إلى أبى النجم العجلى فى اللسان (قرر) ٦ / ٣٩٩ ، وفى الخزانه ٦ / ٣٠٧ ، وقد أورد البغدادى بيتا آخر مكان البيت الثانى ، والشاهد مذكور أيضا فى الكتاب ٣ / ٢٧٦ ، والمساعد ٢ / ٦٤٩ ، وفى شرح المفصل ٤ / ٥١ ، وفى ارتشاف الضرب ٣ / ١٩٨. أما معنى البيت فكما جاء فى شرح المفصل : " أى قالت : قرقر بالرعد كأنها أمرت السحاب بذلك ، أى ألقحته وهيجت رعده ، وهو مأخوذ من قرقر البعير إذا صفا صوته ورجع ، وبعير قرقار الهدير إذا كان صافى الصوت فى هديره ..." وجاء فى الحاشيه من الصفحه نفسها نسبه للأعلم : " وصف سحابا هبت له ريح الصّبا وألقحته وهيجت رعده ، فكأنها قالت له : قرقر بالرعد ، أى صوت ، والقرقره : صوت الفحل من الإبل ..." ٤ / ٥٢.

فلما لم يكثر لم يجز القياس عليه وأما ما ذكرنا عن الصفه الغالبه وما كان فى معنى المصدر وما كان اسما غالبا فعلّه بنائه حمله على فعل الأمر ، وإنما حملت لأنها مشاركه له فى اللفظ والمعنى ، وأما من جهه اللفظ فلاشتراكهما فى العدل وأنهما مؤنثان. فلما شاركت هذه الأشياء الثلاثه فعال التى للأمر من جميع وجوهها حملت عليها ، والدليل أن فعال التى للأمر [للمؤنث](۱) قول الشاعر (۲) :

ولأنت (۳) أشجع من

أسامه إذ

دعيت نزال ولجّ فى الذّعر

فقال دعيت ، وإنما ساغ التأنيث ها هنا لأنهم يريدون النزله ، والمصادر قد تكون مؤنثه فلذلك ساغ التأنيث فى (فعال) كأنه مصدر مؤنث أقيم مقام الفعل ، وأما بنو تميم فيخالفون فيما كان من فعال اسما غالبا فيجرونه مجرى ما لا ينصرف (۴) ، وإنما وافقوا أهل الحجاز فى الصفه والمصدر ، لأن الصفه مضارعه للفعل ، والمصدر مشتق منه الفعل فيعمل عمله ، فصار بهذا أيضا مضارعا للفعل ، وكأنهم لما بنوا فعال التى قامت مقام فعل بنوا أيضا فعال التى يراد بها الصفه والمصدر لمضارعتها الفعل ، وأما فعال المعدوله عن اسم علم فليس بمضارع للفعل ، وقد كان قبل العدل لا ينصرف لأنه معرفه مؤنث ، والعدل لا يخرجه عن حكمه

۱- زياده يقتضيها السياق.

۲- البيت من الكامل وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ۲۸ ، وفى الكتاب ۳ / ۲۷۱ ، وفى الكامل ۲ / ۵۸۸ ، وفى المقتضب ۳ / ۳۷۰ ، وشرح أبيات إصلاح المنطق ۵۳۹ ، وشرح أبيات سيبويه ۲ / ۲۳۱ ، وفى أمالى ابن الشجرى ۲ / ۳۵۴ ، وفى الإنصاف ۲ / ۵۳۵ ، وفى شرح المفصل ۴ / ۲۶ ، وفى اللسان (نزل) ۱۴ / ۱۸۱ ، وفى الهمع ۵ / ۱۱۹ ، وفى الخزانه ۶ / ۳۱۶. ولصدر البيت روايه أخرى وهى روايه الديوان : ولنعم حشو الدّرع أنت إذا ...

۳- فى الأصل : ولا أنت.

۴- قال سيبويه : " واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأه فإن بنى تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزله الفعل الذى يكون فعال محدودا عنه ...". الكتاب ۳ / ۲۷۷ (هارون).

من مع الصرف ، لأن كثره العلل الموجبه لمنع الصرف لا تخرج الاسم عن هذا الحكم ، فلذلك أجروه مجرى ما لا ينصرف.

وقد احتج أبو العباس لأهل الحجاز بأن قال : إن هذه الأسماء قبل العدل كانت لا تنصرف والعدل يزيدها نقصا وليس بعد النقص لما لا ينصرف إلا البناء فلذلك بنيت (١) ، وقد بينا أن هذه العلّه ليست بشيء ، والدليل على ذلك أن كثره العلل الموجبه لمنع الصرف لا توجب للأسماء البناء ، ألا ترى أنك لو سميت رجلا بحبلى ، لم ينصرف وألف التأنيث وحدها (تمنع من الصرف) فى حال التنكير فانضمام علّه التعريف إليها لم تخرج الاسم إلى البناء ، فكذلك العدل أيضا لا يوجب البناء (٢) وإنما استحقت البناء لما ذكرناه من الشبه بفعال التى للأمر.

واعلم أن بنى تميم يوافقون أهل الحجاز فيما كان آخره راء نحو قولهم : للكوكب (٣) حضار ، وسفار (٤) لماء معروف ، وإنما اختار بعض بنى تميم الكسر لأن الإماله فاشيه فى لغه تميم ليوافقوا لغتهم ويسهل اللفظ عليهم به ، ويكونوا قد ذهبوا فى علّه البناء إلى ما ذهب إليه أهل الحجاز ، وبعض بنى تميم [يعاملون](٥) ما آخره راء بمنزله ما ليس فى آخره راء ويصير على قياسه.

١- قال الزجاج : " وكأن لأبى العباس مذهب فى هذا : كان يزعم أنك لو سميت امرأه ب (حاذمه) كنت لا تصرفها ، فلما عدلت (حذام) عن (حاذمه) بنيته ، لا مرتبه فى خط الإعراب بعد ترك الصرف إلا البناء ...". ما ينصرف وما لا ينصرف ٧۶.

٢- فى الأصل كررت الجمله كلها.

٣- فى الأصل : للوكوكب.

۴- قال سيبويه : " فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغه أهل الحجاز كما اتفقوا فى يرى ..." الكتاب ٣ / ٢٧٨ (هارون).

۵- زياده ليست فى الأصل.

باب التصغير

اشاره

اعلم أنه وجب ضم أول المصغر لوجهين :

أحدهما : أن أصغر الحركات الضم لأنها تخرج من بين الشفتين وتضم عليه الشفتان ، وليس الفتح كذلك ولا الكسر ؛ لأن الفتح يخرج من الحلق ، وما خرج من الحلق لا يوجب انضمام / الشفتين والكسر يخرج من وسط اللسان ولا يوجب ذلك انضمام الشتفتين فجعلوا الحركه الصغرى أولى بالمصغّر ليشاكل معناه ، وفتحوا ثانيه لأن الفتح متسع المخرج وفيه بيان الضم.

والوجه الثانى : أن المصغّر قد صار متضمنا للمكبر فشابه فعل ما لم يسم فاعله فوجب ضم أول المصغر ، وممكن أن يعتل بعلّه أخرى وهو أن يقال إن المصغر لما كان له بناء واحد جمع له جميع الحركات التى تختلف فى الأبنيه للزومه طريقه واحده.

فإن قال قائل : فلم وجب أن يلزم التصغير وجها واحدا ولم تختلف أبنيته اختلاف الجمع؟

فالجواب فى ذلك أن الجمع يكون قليلا وكثيرا وليس له غايه ينتهى إليها (۱) ، وقد خص بأسماء تدل على القله والكثره كالآحاد والعشرات والمئين والألوف وما زاد على ذلك أيضا من تضاعيفها ، والتصغير إنما الغرض فيه الإخبار عن تحقير ، وذلك أن التصغير اسم أقيم مقام الوصف فاختص هذا الوصف بالتحقير وجعل تغييرها زياده بدلا من قولهم حقير وكان هذا معنى واحدا وجب أن يلزم لفظا واحدا فلهذا خالف حكم الجمع.

فإن قال قائل : التصغير تقليل (۲) للشيء فكيف صار لفظه بزياده حرف عليه؟

۱- فى الأصل : إليه.

۲- فى الأصل : ثقيل ، وقد وضعت ما يناسب المعنى.

قيل له : إن الزياده قد تكون نقصا إذا كان الشيء غير محتاج إليها ، وقد بينا أن الحروف المزيده على الاسم تقوم مقام الوصف ، فصارت زيادته على بناء الاسم المكبر نقصا فيه ، إذ قامت مقام ما يوجب نقصه.

واعلم أن ما كان على أكثر من أربعه أحرف لا بد من حذف حرف منه ، إلا أن يكون على خمسه أحرف ورابعه حرف لين واو أو ياء أو ألف زوائد ، فإن كان على ذلك لم يحذف منه شيء ، وإنما وجب الحذف مما ذكرناه لطول الاسم وبحمله على الجمع ، وذلك أن الجمع مستثقل فحذف من الجمع لأن التصغير مضارع للجمع ؛ لأنه فرع على الواحد ولذلك حذف الاسم إذا طال ، وإنما لم يحذف منه إذا كان على خمسه أحرف ورابعه ما ذكرناه من الحروف ؛ لأن كل محذوف منه حرف أو حرفان يجوز أن يعوض قبل آخره منه حرف لين وهى ياء ساكنه وهو زياده فى الكلمه [ف](1) كان ما هو ثابت فيها أولى بالثبات ، وإنما جاز العوض بما ذكرناه ؛ لأن ما بعد ياء التصغير مكسور فكأنهم استغنوا بالكسره وإشباع الكسره يوجب ياء فلما كان ذلك سهلا عليهم زادوا الياء لما ذكرناه.

واعلم أن الاسم إذا كان على خمسه أحرف أصول حذفت آخر حرف منه ، وإنما كان بالحذف أولى ؛ لأن التصغير إليه انتهى ، وهو الذى أوجب طول الكلمه ومع ذلك فلأن آخر الكلمه يلحقها تغيير الإعراب فلذلك وجب أن يكون أولى بالحذف مما كان قبله فى الكلمه ، فإذا كان على الكلمه التى على خمسه أحرف حرف واحد زائد حذفته أين كان كقولك فى تصغير مدحرج ، دحيرج ، وفى حجفل : حجيفل ، وإن شئت عوضت من كل ما تحذف منه ياء قبل آخره ، وكانت الياء أولى بالعوض لأنها أمكن حروف المد إذ كانت تخرج من وسط اللسان ، والواو من الشفه ، والألف من أقصى الحلق ، والمتوسط أقوى من

١- زياده ليست فى الأصل.

المتطرف ، ومع ذلك فقد بينا أن ما بعد ياء التصغير / يجب أن ينكسر والياء من جنس الكسره فتبعتها ، وإنما كان حذف الزائد أولى ، لأن الأصل هو الذى بنيت عليه الكلمه ، والزائد دخيل ، فلما وجب حذف حرف من هذه الجمله كان ما كان يزيد على الشيء أولى بالحذف من حذف ما كان من الأصل لاعتماد الكلمه عليه ، وإن كان الاسم الذى على خمسه أحرف فيه زائدتان متساويتان أعنى فى اللحاق ، فأنت مخير فى حذف إحداهما ، وإنما كنت بالخيار لتساويهما ، فلابد من حذف إحداهما فلذلك لم يجب الحذف لإحداهما بعينه دون الآخر ، وأما ما كان زيادتاه مختلفتين ك (قلنسوه) وذلك أن النون والواو فيها زائدتان لغير الإلحاق لأنه لا نظير له فى الأصول أعنى لوزن قلنسوه فلذلك لم تكن زيادتهما للإلحاق فإذا صغرته فحذفت النون قلت : قليسيه ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وإنما انقلبت الواو وهى متحركه والقلب إنما يجب فى الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها لأن هاء التأنيث فى التقدير منفصله مما قبلها فجعلت الواو طرفا مفرده لتقدير الانفصال ، وإذا كانت طرفا مفرده كانت ساكنه فى الوقف فلذلك قلبت ياء بتقدير السكون فيها فى الأصل ، ويدلك على الانفصال حكم الهاء من الاسم أنك لو صغرت قرعبلانه (١) لقلت : قريعبه ، فحذفت اللام والألف والنون وردت هاء التأنيث على المصغر فبان بما ذكرنا أن التصغير فى التقدير يقع فى الاسم بغير هاء ثم تلحقه الهاء فلذلك انقلبت الواو فى قلنسوه ، فإن عوضت من النون ياء جئت بها قبل الياء المنقلبه من الواو فأدغمتها فيها فقلت قليسيه.

فإن قيل فى قلب الواو ياء أنه لا يجب قلبها إذا عوضت لأن ياء العوض ساكنه والواو بعدها متحركه فقد سبقتها الياء بالسكون ومتى اجتمعت الواو والياء والأول منهما ساكن قلبت الواو ياء إذا كان الأول واوا (٢) وأدغمت الأول فى

١- القرعبلانه : دويّبه عريضه محبنطئه بطيئه ، وأصله : قرعبل ... وتصغيره : قريعبه. القاموس (قرعل).

٢- فى الأصل : واو.

الثانى فلما كان قلب الواو ياء واجبا فى حال العوض ، وكان العوض فى كلامهم أكثر ألزموا الواو القلب فانقلبت إذ لم يعوضوا لئلا يختلف طرفاهما فى التصغير ، وإن حذفت الواو قلت : قليسنه ، وإذا كانت الزائدتان للإلحاق نحو : حبنطى (١) لأنه ملحق بسفرجل والدليل على زياده الألف والنون أنه مأخوذ من حبط بطنه إذا انتفخ فإذا صغرته قلت : حبيطى ، فحذفت النون وقلبت الألف لانكسار ما قبلها ، وإن حذفت الألف قلت : حبينط.

فأما مقعنسس (٢) فالاختيار عند سيبويه حذف أحد السينين مع النون فيصير مقيعس (٣) وأما أبو العباس المبرد فيختار حذف الميم والنون فيصير تصغيره قعيسس ، وإنما اختار أبو العباس بقاء السين للإلحاق والميم والنون زوائد لغير الإلحاق ، والملحق بمنزله الأصلى ، فلما كان بقاء الأصلى أولى من الزائد اختار بقاء السين (٤) ، وأما حجه سيبويه فإن السين وإن كانت للإلحاق فهى زائده ، والميم وإن كانت زائده لغير الإلحاق فلها معنى ، وهو لزومها لأسماء الفاعلين والمفعولين فصار المعنى مقاوما للإلحاق ثم حصل للميم قوه من وجهين / :

أحدهما : أنها فى أول الكلمه والسين فى آخرها ؛ والأواخر بالحذف أولى من الأوائل.

والثانى : أن التكرار يثقل عليهم فكان حذف السين أولى لاجتماع التكرير فيها وأنها طرف.

١- الحبنطى : الممتلئ غيظا وبطنه. القاموس (حبط).

٢- المقعنسس : الشديد ، تصغيره مقيعس ، أو مقيعيس ، أو قعيس. القاموس (قعس).

٣- قال سيبويه : " وإذا حقرت مقعنسس حذفت النون وإحدى السينين ، لأنك كنت فاعلا ذلك لو كسّرته للجمع. فإن شئت قلت : مقيعس ، وإن شئت قلت : مقيعيس ..." الكتاب ٣ / ٤٢٩ (هارون).

٤- قال المبرد : " لو كان سيبويه يقول فى تصغير (مقعنسس) : مقيعس ، ومقيعيس ، وليس القياس عندى ما قال. لأن السين فى مقعنسس ملحقه ، والملحق كالأصلى. والميم غير ملحقه ، فالقياس : قعيس ، وقعيسيس ، حتى يكون مثل : حريجم ، وحريجيم". المقتضب ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤.

وأما منطلق فالميم والنون فيه زائدتان لغير الإلحاق إلا أن الميم تدخل لما ذكرناه ، والنون قريبه من الطرف فكان حذف النون أولى فنقول فى التصغير : مطيلق ، وإن عوضت قلت : مطيليق.

واعلم أن ما كان من أسماء المؤنث على ثلاثه أحرف وليست فيه علامه التأنيث (١) فإنك ترد إليه علامه التأنيث فى التصغير كقولك فى هند : هنيده ، وفى قدر : قديره (٢) إلا سته أحرف فإن العرب تجيز حذف الهاء منها ، وإنما وجب ردّ هاء التأنيث فى التصغير ؛ لأن الاسم المؤنث حقه أن يكون لفظه زائدا على لفظ المذكر بعلامه ينفصل بها والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها فكرهوا ألا يردوا هاء التأنيث فى التصغير ، فيكون الاسم قد خلا من علامه التأنيث فى كل وجه مع خفه اللفظ فوجب أن يكون التصغير رادا لهاء التأنيث ، وأما إذا كان الاسم زائدا على ثلاثه أحرف لم تلحق علامه التانيث كقولك فى تصغير عقرب عقيرب ، وإنما لم يلحقوه علامه التانيث ؛ لأنه زاد حرفا على الثلاثى وليس يحتاج فى بنائه إلى أكثر من ثلاثه أحرف.

فأما ما حصل من الأسماء على أكثر من ثلاثه أحرف فإن المراد به تكثير الأبنيه لأن الحاجه تدعو (٣) إلى هذا البناء ، وإذا كان الأمر كذلك صار الحرف الزائد على الثلاثى عوضا من هاء التأنيث.

فأما الأسماء المؤنثه الثلاثيه التى ذكرنا أن العرب تجيز حذف الهاء منها فهى : حرب ، ودرع الحديد ، وقوس ، وفرس ، والناب من الإبل ، وعرس (٤) ، وإنما ساغ حذف الهاء من هذه الأسماء ؛ لأن حربا كأنها مصدر حاربته (٥) حربا ، والمصدر

١- فى الأصل : التثنيه.

٢- انظر المقتضب ٢ / ٢٤٠ ، هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثه أحرف.

٣- فى الأصل : تدعوا.

٤- ذكر المبرد ثلاثه منها فقط وهى : الناب ، والحرب ، والفرس ، انظر المقتضب ٢ / ٢٤٠.

٥- فى الأصل : حربته.

مـذكر وتسـميته بالمصـدر لم يخرج المصـدر عن معناه ، فلـذلك جاز أن يبقى حكم المصـدر فيه وإن كان اسـما لمؤنث ، ومن أدخل الهاء فإن الحرب مؤنثه فى المعنى فصارت كامرأه سـميتها بزيـد فيجب أن تقول : زييـده فى تصـغيرها ، وأما درع الحـديد فلأنهـا تجرى مجرى الـدرع الـذى هو القميص وهو مـذكر فلما حصـلت هـذه الـدرع فى معنى المـذكر أجازوا ألا تلحقها علامه التأنيث.

وأما الفرس فإنه يقع على الذكر والأنثى والمذكر سابق التأنيث فيبقى حكم تصغيره على لفظ المذكر وإن عنى به المؤنث على ما ذكرناه فى الحرب.

وأما القوس فيجوز أن يكون ذهب به إلى مذهب العود وهى مع ذلك على لفظ المصدر.

وأما الناب فى الإبل فجاز حذف الهاء منها فى التصغير لأنه مذكر فى الأصل ، وإنما سميت المسنّه من الإبل نابا لسقوط نابها عند كبرها ، فصار حكم الناب - الذى هو السن - باقيا فلذلك جاز أن يصغر على أصله.

وأمـا العرس فجاز تـذكيره لأنه فى المعنى التعريس وهو اجتماع القوم إذا نزلوا من سـفر ليصـلحوا أمورهم فصار العرس بمنزلته ، فلذلك جاز أن يحذف منه علامه التأنيث.

فصل

(١)

وأما ما كان من الأسـماء ثانيه ألفا فإن كل مصـغر لا بـد من تحريك ثانيه بالفتـح ، فإذا وجب تحريك الثانى وجب هنا تحريك الألف فلا بد من قلبها / إلى حرف سواها لأن الألف لا تكون إلا ساكنه فإذا وجب قلبها فأصلها أولى بها من حرف قريب منها.

١- فى التصغير أيضا.

فأما المجهوله نحو ألف ضارب وما أشبه ذلك ، فإنما وجب قلبها واوا ؛ لأن أول المصغر مضموم فجعل قلبها إلى أقرب الحركات منها ، والضمه من الواو فوجب أن تنقلب واوا.

وأما إذا كانت الألف والواو ثالثتين فإنما وجب قلبها ياء فى التصغير ؛ لأن من شرط ياء التصغير أن ينكسر ما بعدها. وإذا كانت الألف والواو ثالثتين فياء التصغير تقع بعدهما فتلحق الكسره للألف والواو ، فلما وجب قلب الألف ياء كان قلبها إلى الياء أولى لخفتها ولمجانسه حركتها.

وأما إذا كان الثالث واوا فلا بد من كسرها فتلتقى الواو والياء ، وقد سبقت الواو الياء بالسكون وما التقت الواو وياء الأول منهما ساكن فلا بد من قلب الواو ياء وإدغام الأول فى الثانى ، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء لأن الياء أقوى من الواو ؛ لأنها من وسط اللسان ، والواو من الشفه والوسط أقوى من الطرف ، فلما كانت أقوى منها وأخف وجب أن تكون الغلبه لها ، فلذلك وجب أن تقول فى عجوز : عجيز فإن كانت الواو أصليه أو ملحقه جاز فيها وجهان : القلب ، والإقرار لها على صورتها ، فالأصليه نحو : أسود تقول فى تصغيره : أسيد ، للعلّه التى ذكرناها ، ويجوز أن تقول : أسيود ، وإنما وجب هذا الوجه لأنها تظهر فى الجمع إذا قلت : أساود ، والتصغير والجمع من واد واحد لما ذكرنا من تشابههما ، فلما وجب إظهار الواو فى الجمع وكانت ألف الجمع بمنزله ياء التصغير أجازوا أيضا إظهار الواو بعد ياء التصغير حملا على الجمع ، وأما واو عجوز فتنقلب فى الجمع كقولك : عجائز ، فلذلك لم يجز إظهارها فى التصغير ، وأما الملحقه فنحو الواو من الجدول لأنه ملحق بجعفر فالأجود أن تقول جديل على الأصل ، ويجوز الإظهار كما جاز فى الأصل ، وأما إن كانت الواو لام الفعل فليس فيها إلا القلب كقولك فى قشوه (١) قشيه ، ولا يجوز : قشيوه ، وإنما لم يجز ذلك لأن القلب قد بينا

١- القشوه : قفّه من خوص لعطر المرأه وقطنها ، ج : قشوات وقشاء. القاموس (قشو).

أنه المختار فى الواو إذ كانت عينا وهو أقوى منها إذ كانت لاما ، فإذا كان القلب مختارا فى الأقوى لزم الأضعف.

واعلم أن ما كانت فيه هاء التأنيث فإنك إذا صغّرته رددتها فيه بعد طرحك زائده أو زائدتين أو زوائد (١) ، إن كانت فيه أو حذفت بعض الكلمه لتصيرها بها إلى بناء التصغير كقولك فى قرعبلانه : قريعبه ، وإنما وجب رد هاء التأنيث لأنها بمنزله اسم ضم إلى اسم فليس يجب أن يعتد بها ، فلذلك وجب أن تلحق فى الاسم بعد التصغير ، وأما ألف التأنيث فلا يجوز فيها ذلك لأنها تجرى مجرى الحروف الأصليه ، والدليل على ذلك أنه يعتد بها فى الجمع كقولك فى جمع : حبلى : حبالى ، فلما اعتد بها فى الجمع [حذفت إذا طال الاسم فى التصغير ، وهاء التأنيث لا تزاد فى الجمع ؛ لأنه إذا جمعت الاسم](٢) جمع تكسير نقضت بناءه واستأنفت له بناء آخر ، وما كان متضمنا إلى الواحد من غير حروف فلا يجب أن يتبع الجمع إذ حكم الواحد المتبوع قد بطل ، فأما ألف (٣) التأنيث / فلما كانت مما يبنى عليه الاسم وجرت مجرى حروفه الأصليه وجب أن يعتد بها فى الجمع ، فإذا ثبت أن ألف التأنيث كالأصل وكنا نحذف الأصل فى التصغير إذ زادت حروفه على أربعه أحرف وجب أن تحذف ألف التأنيث إذا كانت خامسه ، فإذا كان معها حرف زائد كنت بالخيار إن شئت حذفتها وبقّيت الزائد وإن شئت حذفت الزائد وبقّيتها كقولك فى تصغير حبارى (٤) إن حذفت ألف التأنيث : حبيّر ، وذلك أن الألف الأولى تنقلب ياء وتدغم فيها ياء التصغير لما ذكرنا قبل ، وإن كان أبو عمرو بن العلاء (٥) يقول حبيّره ، فيجعل هاء التأنيث عوضا من ألف

١- فى الأصل : زوائد.

٢- فى الأصل كتبت على الهامش.

٣- فى الأصل : فأما ما ألف التأنيث.

٤- الحبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وألفه للتأنيث ... ج : حباريات. القاموس (حبر).

٥- فى الأصل : العلى. وأبو عمرو بن العلاء هو : زبان بن العلاء البصرى من أئمه اللغه والأدب ، وأحد القراء السبعه ت ١٥٤ ه ، انظر : طبقات الزبيدى ٢٨ - ٣٤ ، معرفه القراء الكبار ١ / ١٠٠ ، والأعلام ٣ / ٤١.

التأنيث (۱) ، لأن الاسم قد كان مؤنثا بالألف فلما حذفتها وكان يجوز أن تعوض منها ياء قبل آخر الاسم جعل العوض هاء التانيث ليكون فيها دلاله على التأنيث ، وكان غيره لا يختار ذلك ؛ لأن ألف التأنيث لما ثبت أنها كالأصل وجب أن تحذف ، ولا تحتاج إلى علامه ثانيه إذ كان ليس كل اسم مؤنث بعلامه ، فلذلك لم يجز العوض ، فإن كانت ألف التانيث رابعه تركتها على حالها ولم تكسر ما قبلها كراهه أن تزول علامه التأنيث وشبهت الألف بهاء التأنيث فكما يجب أن يكون ما قبل هاء التأنيث فى التصغير مفتوحا ولا تؤثر فيها ياء التصغير فكذلك يجب أن يكون ما قبل هذه الألف لتحمل على الهاء لاشتراكهما فى التأنيث ، وإنما وجب أن يكون ما قبل هاء التأنيث فى التصغير مفتوحا لأن علّه فتح ما قبلها فى التكبير موجود فى التصغير ، وهى بمنزله اسم ضم إلى اسم ، فكما وجب أن يكون آخر الاسم الأول مفتوحا وجب أن يكون ما قبل هاء التأنيث مفتوحا فى كل موضع.

فإن قال قائل : فألف التأنيث تبطل فى الجمع إذا قلت : حبالى ، وذلك أن ألف الجمع توجب كسر ما بعدها فإذا انكسر ما بعد ألف الجمع انقلبت ألف التأنيث ياء ثم قلبت ألفا استثقالا لياء قبلها كسره فى الجمع؟

قيل له : إن الذى ذكرت من حكم ألف التأنيث على ما ذكرت فى الجمع ، وبين الجمع والتصغير فرق فى حكم ألف التأنيث ، وذلك أن المصغّر والتصغير لا يزول حكمه ومعناه ، فلذلك جاز أن تراعى علامته ولا تحذف ، وأما الجمع فيجب إسقاط حكم الواحد ومجىء معنى آخر ، فإذا أسقط حكم الواحد لم يجب

۱- قال المبرد : " ... وكان أبو عمرو بن العلاء يقول فى تصغيرها : حبيّره ، فيحذفها ، ويبدل منها هاء التأنيث ، لتكون فى الاسم علامه تأنيث ، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التأنيث خامسه فصاعدا. ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنه ، فإذا حذفتها لم أخل الاسم من علامه تأنيث ثابته." المقتضب ۲ / ۲۶۲.

أن تراعى علامته ، فلذلك وجب أن تقلب ألف التأنيث فى الجمع ياء ولم يجب ذلك فى التصغير لما ذكرنا.

فأما إن كانت الألف فى آخر الاسم لغير التأنيث قلبتها ياء وأجريت حكم ما بعدها ياء بالتصغير على أصله بإيجاب الكسر ؛ لأن الألف إذا لم تكن علامه فليس يجب أن يراعى لفظها بها فلذلك وجب قلبها نحو ألف : معزى وما أشبه ذلك.

فإن صغرت اسما فيه ألف ونون ولم يكن فيه ما تنقلب ألفه فى جمع التكسير أقررنا الألف والنون على حالهما كقولك فى سكران : سكيران ، وفى عثمان : عثيمان ، وإنما وجب ذلك لأن الألف والنون زائدتان [و](١) قد ضارعتا ألفى التأنيث اللتين تثبتان (٢) فى التصغير.

وأما ما انقلبت فى الجمع ياء فنحو ألف : سرحان (٣) / وسراحين ، وسلطان وسلاطين ، فإنه تقلب فى التصغير ياء لأن العرب لما قلبت الألف فى الجمع دل قلبهم لها على أنها ليست مشبهه بألف التانيث ، وقد بينا لك ذلك فالتصغير والجمع يجريان مجرى واحدا فلذلك يجب أن تقول فى تصغير سرحان وسلطان : سريحين ، وسليطين ، وتقلبها فى التصغير كما قلبتها (٤) فى الجمع ووجه ذلك أن يكون سرحان ملحق بسردان (٥) ، وسلطان ملحق بفسطاط فلما صارت الألف للإلحاق وجرت مجرى الأصلى انقلبت فهذه العلّه فى انقلابها فى الجمع والتصغير والله أعلم.

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- فى الأصل : تثبتا.

٣- السّرحان : بالكسر : الذئب كالسرحال ، والأسد ، وكلب ، ج : سراح وسراح وسراحين ، وذنب السّرحان :الفجر الكاذب. القاموس : (سرح) ٢٨۶.

۴- مكرره فى الأصل.

۵- أثبت الناسخ فى حاشيه الصفحه قوله : " هكذا ... فى الأصل. والذى فى الأصل كلام نظيره كسرداح" والسرداح الناقه الضخمه أو العظيمه كما فى القاموس.

وأما ما كان آخره مشددا نحو أصمّ ، ومدقّ (۱) ، فإنما جاء وقوع الحرف المدغم بعد ياء التصغير لأنها لا تكون إلا ساكنه ، فإذا انفتح ما قبلها وقد جرت فى بابها مجرى ألف الجمع كما أن الساكن المدغم يقع بعد ألف الجمع فكذلك يجوز أن يقع بعد ياء التصغير ، وإنما ساغ ذلك لأن المدغم ترفع به لسانك رفعه واحده مكان الساكن كالمختلط المتحرك ، وصار المدغم وما قبله كالحركه ، فلذلك جاز الجمع بينهما وإن كان لا يجوز الجمع بين ساكنين فى غير هذا لخروجه عن حكم علته إن شاء الله وقد أتينا على شرح الباب فاعرفه.

باب العدد

اعلم أن القياس كان فى الواحد والاثنين من الأعداد أن يضافا فيقال : عندى واحد رجال ، واثنى رجال ، كما يقال : ثلاثه رجال ، إلا أنهم أسقطوا الإضافه من الواحد والاثنين لأن الواحد ينبئ عن نوعه وعدده وكذلك الاثنان ، كقولك : جاءنى رجل ، ورجلان ، فلما كان لفظ رجل ورجلين ينبئ عن العدد والنوع استغنى بلفظ واحد عن لفظين وقد جاء فى الشعر (۲) :

كأنّ خصييه من التدلدل

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

وكان حقه أن يقول : فيه حنظلتان ، فاضطر إلى ما ذكرنا ، وشبهت الاثنان بالثلاثه لأنهما جمع فى المعنى ، ولم يجز ذكر العدد مفردا كقولك : ثلاثه وأربعه لأنه لا يعلم من أى نوع هو أعنى العدد فوجب أن يذكر العدد مضافا إلى النوع لتقع الفائده للمخاطب إذ الغرض ذكرهما جميعا.

۱- المدق : بضمتين ، نادر : ما يدق به (القاموس دقق).

۲- اختلف فى نسبه هذا الرجز ، فنسب إلى خطام المجاشعى ، وإلى جندل بن المثنى وإلى سلمى الهذليه وغيرهم ، والبيتان فى الكتاب ۳ / ۵۶۹ - ۶۲۴ ، وفى المقتضب ۲ / ۱۵۶ ، شرح أبيات إصلاح المنطق ۳۴۱ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ۲ / ۳۶۱ ، وأمالى ابن الشجرى ۱ / ۲۸ ، وفى المساعد ۲ / ۷۱ ، وفى شرح المفصل ۶ / ۱۸ - ۴ / ۱۴۳ - ۱۴۴ ، وفى شرح الكافيه ۳۱۱ ، وفى الارتشاف ۱ / ۳۵۸ ، وفى الهمع ۴ / ۷۴ ، وفى الخزانه ۷ / ۴۰۰.

واعلم أن من الثلاثه إلى العشره يجب أن يضاف إلى الجمع القليل إلا أن يكون الاسم لا يجمع جمع القله كقولك : عندى ثلاثه أكلب ، ولا يجوز أن تقول ثلاثه كلاب لأن الكلاب جمع كثره وأكلب للقله. ولو قلت : ثلاث (۱) شموع ، جاز ذلك لأن الشموع ليس له جمع إلا هذا فصارت الإضافه إليه ضروره ونوى به القله ، وإنما وجب إضافته إلى ما ذكرنا لأن الثلاثه إلى العشره من القله فأضيف إلى ما جانسها فى القله ، ووجه آخر أنه لما كان يجوز فى بعض المواضع حذف المضاف إليه وإقامه المضاف مقامه اختاروا إضافه هذه الأعداد إلى الجمع الأقل ليكون متى ضفت الأعداد قام المضاف إليها مقامه فأدى عن معناها ، ولو أضيف إلى الجمع الكثير لم تكن إقامتها مقامها تدل على / الأعداد لاختلافها فى المعنى.

واعلم أن جمع السلامه حقه أن يدخل فى باب الجمع القليل وإن كان يجوز أن ينوى به الكثير ، وإنما وجب ذلك فيه لأنه على حد التثنيه فلما كان بناؤها وحكم الاسم معه كحكمه معها وجب أن يقاربها فى الحكم ومقاربتها لها أن ينوى لها القله كقولك : عندى ثلاثه زيدين ، وثلاثه طلحات ، إذا عنينا بها رجالا فإن قال قائل : فلم خص كل واحد من هذه الأعداد باسم ولم يجعل اسما واحدا يجمعها؟

قيل له : إنما فعل ذلك ليدل به على مقدار الشىء والبواقى باسم واحد يشتمل على المقادير كلها ، ولو فعل ذلك فى جميع الأنواع لم يكن فى ذلك دليل على مقدار محصور ففعل ذلك أعنى أن العدد بأسماء مختلفه فقالوا : واحد ، واثنان ، وثلاثه ، وأربعه ، ليدلوا بكل لفظ على قدر محصور.

واعلم أن الثلاثه إلى العشره تدخلها الهاء وإذا أضيفت إلى جمع واحده (۲)

۱- فى الأصل : ثلاثه.

۲- فى الأصل : واحد.

مذكر فى المعنى كقولك فى المذكر ثلاثه رجال ، وفى المؤنث ثلاث بطات ، وإنما وجب ذلك لوجوه :

أحدها : أن الجمع مؤنث فى المعنى من الواحد إلى العشره ، والتأنيث ضربان (١) :

أحدهما : تأنيث بعلامه نحو : مسلمه ، وصالحه.

والثانى : بغير علامه نحو : عناق (٢) ، وعقرب.

فجعل العدد الواقع على المذكر مؤنثا بعلامه نحو ثلاثه وعشره ، وجعل لفظ العدد الواقع على المؤنث مؤنثا بغير علامه نحو : ثلاث وعشر.

فإن قال قائل : فلم خص المذكر بإثبات العلامه ، والمؤنث بإسقاطها؟

قيل له : أرادوا بذلك الفصل بينهما. فإن قال قائل : فما الذى أحوج إلى الفصل بينهما؟

قيل : لأن الجمع قد يشترك لفظ المؤنث فيه والمذكر ألا ترى أن (طلحه) يجوز أن يكون لامرأه ويجوز أن يكون اسما لرجل ، وهما مع ذلك مشتركان فى لفظ الجمع نحو قولك فى طلحه : طلحات ، لمذكر أو لمؤنث ، فلو لم تفصل فى لفظ الأعداد بين المذكر والمؤنث فقلت : عندى ثلاث طلحات ، لم يعلم المخاطب أعندك رجال أم (٣) نساء ، فلما كان ترك الفصل يوقع لبسا بين المذكر والمؤنث وجب أن يقع الفصل بين هذه الأعداد.

فإن قال قائل : فلم خصّ المذكر بالعلامه والمؤنث بلا علامه؟

١- فى الأصل : ضربين.

٢- العناق : الداهيه ، والأمر الشديد ، والحيبه ... وزكاه عامين ، قيل : ومنه قول أبى بكر رضى الله عنه : " لو منعونى عناقا ..." القاموس (عنق).

٣- فى الأصل : أو.

قيل له : لأن المذكر أخف من المؤنث لأن التأنيث فرع على التذكير ، فجعل الأخف بعلامه إذا كانت العلامه زياده على اللفظ فاحتمل الزياده لخفته ، وجعل المؤنث بغير علامه لثقله ، وهذا الذى ذكرنا مذهب سيبويه.

وذكر أبو العباس المبرد أن الهاء دخلت فى الثلاثه إلى العشره للمبالغه ، ومعنى المبالغه أن المذكر لما كان أفضل من المؤنث بولغ فى لفظه بزياده حرف كما قيل : رجل علّامه ، ونسّابه (١) ، إذا أريد به المبالغه فى العلم والنسب ، والهاء مع ذلك علامه التأنيث ، وفيه وجوه أخرى (٢). تحكى عن أهل الكوفه ، قالوا : وجدنا ما كان على فعال مؤنثا يجمع بغير هاء نحو : عقاب ، وأعقب ، وما كان مذكر الجمع بالهاء نحو : غراب ، وأغربه ، قالوا فلما رأينا الهاء تسقط فى جمع المؤنث وتثبت فى جمع المذكر ، جعلنا الأعداد التى تقع على جمع المذكر بالهاء حملا على الجمع الذى تدخل عليه / وأسقطنا الهاء من عدد المؤنث حملا على الجمع الذى تدخل عليه ، فلهذا قالوا : ثلاثه أغربه ، وثلاث أعقب. فإن قال قائل : فلم وجب إضافه العدد من الثلاثه إلى العشره وهلا اقتصروا على الواحد كما اقتصروا على ما بعد العشره والمئه على تبيين العدد بالواحد نحو مئه درهم وألف درهم؟.

فالجواب فى ذلك : أن القياس فى جميع هذه الأعداد أن نضاف إلى الجمع ، وإنما وجب ذلك لأنها إضافه بمعنى (من) ، والأول بعض الثانى فلوا أضفتها إلى الواحد لجاز أن يتوهم أن الثلاثه بعض الدرهم من دوانقه (٣) وقراريطه ، فلما كان يشكل وجب أن يضاف إلى الجمع يزول اللبس ، فأما مئه درهم ، وألف درهم ، فالقياس

١- قال المبرد : " فإذا أردت أن تجمع المذكر ألحقته اسما من العدّه فيه علامه التأنيث. وذلك نحو : ثلاثه أثواب ، ورأربعه رجال. فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه فى ضاربه وقائمه ، ولكن كدخولها فى علّامه ونسّابه ..." المقتضب ٢ / ١٥٧.

٢- فى الأصل : آخر.

٣- الدّانق والدّانق : من الأوزان ... وهو سدس الدرهم ... وفى حديث حسن : " لعن الله الدانق ومن دنق الدانق" ، بفتح النون وكسرها وهو سدس الدينار والدرهم ... والجمع دوانق ودوانيق. اللسان (دنق). القاموس (دنق).

أن يقال : مئه الـدراهم ، وألف الـدراهم ، ولكنهم حـذفوا لفظ الجمع اسـتخفافا فاجتزؤوا بلفظ الواحد ، وفيه وجه آخر ، وهو أن المئه تشـبه العشـره ؛ لأنها عقد مثلها ، وتشـبه التسعين وما قبلها من العشرات لأنها عقد ، وكان حقها أن تجرى مجرى ما قبلها من العشـرات فى تبيينها بواحد منصوب منكور ، ألا ترى أن العشـره تجرى مجرى التسـعه فلما حصل من المئه شـبه العشـره والتسعين جعلت مضافه كما أن العشره مضافه ، وجعل الذى يبينها واحدا كما أن التسعين يبينها واحد.

فإن قال قائل : فلم خالفت العشـره إذا أريـد بها المـذكر لعشـره المؤنث فحركت فى المذكر وسـكنت فى المؤنث ، وما قبلها من الأعداد لا يخالف المذكر فيه المؤنث إلا بالهاء فقط؟

فالجواب فى ذلك : أن العشـره لما صارت عقـدا ، وكانت العقود التى بعـدها تخالف العشـرات والمئين أرادوا أن تكون العشـره أيضا مخالفه لما قبلها من الآحاد ، فجعلوا تسـكين الشين فى المؤنث دليلا على هذا المعنى ، وخصّ المؤنث بذلك لأنه أثقل من المذكر فكان تخفيفه أولى.

واعلم أنك إذا زدت على العشـره واحدا أو ما شـئت من الآحاد إلى تسـعه عشـر فإنك تبنى الاسـمين على الفتح كقولك : أحد عشـر درهمـا ، وتسـعه عشـر درهمـا إلاـ اثنى عشـر درهمـا ، فإن الاثنين معرب فى جميع الأحوال ، وإنما وجب بناء ما ذكرنا لأن الأصـل فى قولك أحـد عشـر : واحـد وعشـر ، فلما حـذفت الواو وهى مزاده تضـمن الاسم معنى الواو ، وكل اسم تضـمن معنى حرف وجب أن يبنى كمـا يبنى (أين وكيـف) ، فوجب أن تبنى (١) الأسـماء لما ذكرنا ، وليس تعلق الاسـمين بالواو تعلقا واجبا فلـذلك اسـتحقا البنـاء ، وإنمـا وجب أن يبنى على حركه لأـن لهمـا قبل البناء حال الإعراب وقـد بينا أن الاسم إذا كان معربا ثم دخلت

١- فى الأصل : يبنى.

عليه علّه أوجبت له البناء وجب أن يبنى على حركه ، وإنما يبنى على الفتح من بين سائر الحركات ؛ لأن الفتح أخف الحركات ، وجعل الاسمين اسما واحدا مستثقل فاختير لهما أخف الحركات.

فإن قال قائل : فلم قبح ثمانى عشره ، وقد وجدنا العرب تبنى ما آخره ياء على السكون من الاسمين اللذين جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب ، وقالى قلا ، وأيادى سبا ، فلم فارقت ثمانى عشره / لمعدى كرب وبابه؟

فالجواب فى ذلك أنهم فتحوا ثمانى لئلا يختلف ما قبلها وما بعدها من الاسمين المركبين فجعل الفتح فيها تبعا لما ذكرناه ، ولم يعوض فى معدى كرب ما ذكرناه فاختير له السكون ، وإنما وجب أن يكون ما آخره ياء ساكنا لأن ما ليس آخره ياء من الحروف الصحاح تبنى على الفتح طلبا للتخفيف ، وكانت الياء التى قبلها كسره تخالف الحروف الصحاح من الأسماء المعربه فمنع الضم والكسر استثقالا لهما فى الياء التى قبلها كسره فوجب أن يفرق بين الياء وبين غيرها من الحروف الصحاح فى الأسماء المبنيه ، فلما كانت الحروف الصحاح تبنى على الفتح طلبا للتخفيف وليس بعد الفتح إلا السكون وجب أن يبنى على السكون.

فإن قال قائل : فما الذى دعا العرب أن تجعل العشره وما بعدها من الآحاد بمنزله اسم واحد؟ وهلا استعملا على الأصل؟

فالجواب فى ذلك أن العشره لما كانت تدل على عدد مخصوص ، وكذلك ما قبلها من الآحاد نحو التسعه والثمانيه قد حصل لها أسماء ومفردات ، وكذلك الترتيب الذى وقع بين الآحاد والعشرات هو قريب من العشره ، وما قبلها من الآحاد اختاروا أن يكون لفظها كلفظ عدد مفرد لقربه من الأصل إذ كانت الآحاد هى الأصل فى العدد كله لأنه من الآحاد يتركب ، وجعل الاسمين اسما

واحدا مع ما ذكرناه من العلّه أنه أخف فلما وجدوا مساغا لإسقاط الواو لخفه اللفظ وجب أن يجعلوا الاسمين اسما واحدا فاعلمه.

واعلم أن العشره المركبه مع الآحاد غير العشره المفرده ، والدليل على ذلك أنك تقول للمؤنث : إحدى عشره ، بكسر الشين وتسكينها ، والعشره المفرده لا يجوز فيها كسر الشين بحال فدل ذلك على أن العشره المركبه غير العشره المفرده ، ولا يجوز لقائل أن يقول : إن العشره المفرده كان أصلها الكسر فألزمت السكون تخفيفا أعنى (عشر) المؤنث ، ولكن لأن المركب أثقل من المفرد ، فلو كان الأمر على ما قدره القائل لكان السكون ألزم للمركب من المفرد ، لأن المركب أثقل من المفرد ، والأثقل أولى بالتخفيف من الأخف فبان بما ذكرناه أن العشرتين مختلفتان.

واعلم أن الآحاد لا يتغير حكمها عما كانت فى حال الإفراد ، إذا ركبت تلزمها الهاء للمذكر وتكون بغيرها للمؤنث إلا العشره للمذكر تسقط منها الهاء وتثبت فى عشر المؤنث على العكس مما كان فى حال الإفراد ، وإنما كان الأمر كذلك لأن الاسمين لما جعلا اسما واحدا طالا فثقل عليهم أن يزيدوا على كل واحد منهما هاء فى حال التركيب فعدلوا إلى إسقاطها من العشره ونووا بها التذكير واكتفوا بعلامه التأنيث فى الاسم الأول ، فلما وجب إسقاط الهاء (١) من عشره فى المذكر لما ذكرناه ادخلوها فى عشر المؤنث أن تكون له علامه فى اللفظ وكانت الآحاد بغير هاء فصار إدخلها فى عشر المؤنث للفصل بينها وبين عدد المذكر وصار ذلك كالعوض من عدم / لفظ التأنيث فى الاسم الأول.

فإن قال قائل : فلم (٢) جمعوا بين تأنيثين فى قولهم : إحدى عشره جاريه ، واثنتى عشره جاريه؟

١- فى الأصل : إسقاطها لها.

٢- فى الأصل : فما.

قيل له : أما إحدى عشره فجاز ذلك فيها لأنها فى الحقيقه اسمان مختلفان ، كل واحد منهما (١) يدل على غير معنى الآخر ، وإنما هو من جهه البناء كاسم مفرد ، فلو كان فى كل واحد منهما علامه للتأنيث كعلامه الآخر جاز ذلك لما بيناه من اختلافهما ، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه جاز الجمع بينهما ؛ مع ذلك فإن علامه التأنيث فى (إحدى) مخالفه لعلامه التأنيث فى (عشره) فجاز الجمع بينهما لاختلاف صورتى التأنيث ، وقبح فى الهاءين لاتفاقهما ، فأما (اثنتا) عشره فعلامه التأنيث قد صارت فى حشو الكلمه فكأنها قد خرجت عن حكم التأنيث إذ كان حق علامه التأنيث أن تلحق آخر الاسم ، ومع هذا فإن التاء وإن كانت فى الحقيقه للتأنيث فإنه يبدل منها الهاء فى الوقف فصارت الهاء فى الاثنتى مخالفه للهاء فى عشره ولم يجب بناء عشره فحسن الجمع بينهما.

فإن قال قائل : فلم وجب إعراب اثنى عشر ولم يجب بناء عشره معه؟

فالجواب فى ذلك أن الاثنين إعرابهما فى وسطهما وعشر حلت محل النون من اثنين ، فكما كان حرف الإعراب الألف وبعدها النون فكذلك يجب أن تبقى الألف حرف الإعراب وإن كان عشر بعدها لأنها لم تتغير عما كانت عليه ، ولأنها حلت محل النون وجعلت مع الاثنين بمنزله عدد مفرد ، فلما حلت محل الحرف وجب أن يبنى كما يبنى الحرف.

فإن قال قائل : أليس المضاف إليه يقوم أيضا مقام النون فى قولك : غلام زيد ، وهو مع ذلك معرب ، فما الفرق بينه وبين عشره؟

قيل له : الفرق بينهما ما أخبرنا آنفا وهو أن اثنى عشر قد جريا مجرى شىء واحد كالاثنين أنفسهما ، ألا ترى أنك تقول : جاءنى اثنا (٢) عشر ، فالمجىء قد

١- فى الأصل : منها.

٢- فى الأصل : اثنى.

تعلق بالاثنى عشر كما يتعلق بالاثنين إذا قلت : جاءنى اثنان ، فأما المضاف فخارج عن حكم المضاف إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءنى غلام زيد ، فزيد لم يدخل فى المجىء ، فعلمت أن المضاف إليه لم يقم مقام النون فى الأول كما قامت عشر مقام النون فى اثنين إن شاء الله.

ووجه آخر أن اثنى عشر لما تضمنا معنى الواو كتضمن أخواته من الأعداد وجب أن يبنى كبناء أخواته فعرض فى الاثنين ما منع من البناء وهو أن حرف الإعراب وسط الكلمه وبنيت عشر على ما تستحقه من البناء.

فإن قال قائل : فلم خصوا أحد عشر بلفظ أحد وإذا أفردوا قالوا : واحد واثنان ، ولم يقولوا : أحد اثنين؟ فالجواب فى ذلك أنهم أرادوا (١) بذلك التخفيف لأنهم لما ركبوا أحد مع عشر طال الاسم فاختاروا لفظ أحد لأنه أخف من لفظ واحد وهو فى معناه فلذلك خص بالتركيب مع العشره ، ألا ترى أنك إذا بلغت العشرين قلت : واحد وعشرون ، لأن التركيب قد زال وكذلك قالوا فى المؤنث : إحدى عشره / ولم يقولوا واحده عشره ، وذلك أنهم لما استعملوا فى المذكر جعلوا لفظ إحدى حملا على بناء أحد وألزموه التأنيث فى آخره لأنه أخف من واحده.

واعلم أن عشره المؤنث فيها لغتان إحداهما : كسر الشين وهى لغه بنى تميم ، والثانيه : إسكانها وهى لغه الحجازيين ، واختاروا كسر الشين لثقل المؤنث فى اللفظ والمعنى (٢) ، فأما اللفظ فلزياده الهاء ، وأما المعنى فوقوعه للمؤنث.

١- فى الأصل : أردوا.

٢- قال سيبويه : " ... وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت : إحدى عشره بلغه بنى تميم كأنما قلت إحدى نبقه ، وبلغه أهل الحجاز : إحدى عشره ، كأنما قلت : إحدى تمره ..." ٢ / ١٧١ (بولاق). وقال المبرد : " ... وإن شئت قلت : عشره على غير منهاج عشره ، ولكنك أسكنت الشين ، كما تسكّن فخذا فتقول : فخذ ..." المقتضب ٢ / ١٦٣.

واعلم أن الذى يبين النوع من أحد عشر إلى تسعه عشر واحد مذكور يلزمه النصب كقولك : عندى أحد عشر رجلا ، وتسع عشره امرأه ، وإنما لزم النصب لأن الأصل واحد وعشره فحذف التنوين لما عوض فى اللفظ من البناء كما حذف فى الإضافه فصار حكمه مراعى فى اللفظ ، وجرى مجرى اسم الفاعل إذا لم ينصرف كقولك : هؤلاء حواج بيت الله عندى ، لأن التنوين لم يحذف من حواج للإضافه وإنما حذف لمنع الصرف فصار حكمه مراعى ، فلهذا وجب النصب بعد حواج لأن التنوين كأنه موجود ألا ترى أن الشاعر إذا اضطر جاز أن ينون ولو كان التنوين قد حذف للإضافه لم يجز رده مع بقاء الإضافه فعلمت أن التنوين إذا لم يكن للإضافه فكأنه موجود فى الحكم فلهذا وجب أن ينصب ما بعد أحد عشر إلى تسعه عشر لأن التنوين كأنه موجود فيها فاعرفه.

وإنما وجب أن يكون التمييز بواحد من هذا النوع من الأعداد لأنك إذا كررت العدد فقد أثبت مقدار المعدود ، فوجب عليك تبيين النوع فبينه بواحد منكور ؛ لأنه أخف من المعرفه ، ولفظ الجمع والواحد المنكور يدل على النوع ، فلهذا وجب استعماله ، وكان الأصل أن تقول : عندى خمسه عشر من الدراهم ، فحذف هذا التطويل وأقيم الواحد المنكور مقامه ، وإنما وجب أن يكون الأصل ما ذكرنا لأن الخمسه عشر بعض الدراهم فيجب أن يكون المذكور بعدها بعض الجمع حتى يصح معنى التبعيض ، ولو قدرت أن الأصل الواحد استحال المعنى ودخله لبس ، ألا ترى أنك إذا قدرت الكلام كقولك : عندى خمسه عشر من درهم ، جاز أن يتوهم أن الخمسه عشر بعض الدرهم ، فلذلك قلت إن الأصل خمسه عشر من الدراهم ، ثم حذف لما ذكرناه من طلب الخفه فاعلمه.

فإن قال قائل : فهلّا تجوز الإضافه إلى النوع فى قولك : أحد عشر إلى تسعه عشر؟

قيل له : لا يجوز ذلك لأنه لو جازت إضافته لكانت تسعه عشر الإضافه فيه

لازمه لأنه مفتقر إلى ذكر النوع ، ولو لزمت الإضافه لكانت ثلاثه أسماء اسما واحدا وهذا لا يوجد فى كلامهم ، فلهذا لم يجز أن تقول : عندى خمسه عشر درهم.

فإن قال قائل : أليس قد صح أن يسمى الرجل بحضرموت وما أشبه من الاسمين اللذين جعلا اسما واحدا فإذا فعلت ذلك جازت إضافته فقلت : جاءنى حضرموت البلد ، كما تقول : جاءنى قاضى البلد ، فقد صارت ثلاثه أشياء اسما واحدا فهلا جاز ذلك / فى خمسه عشر؟

قيل له : قد أخبرنا قبل أن العدد يلزمه التبيين وإذا لزمه التبيين صارت إضافته لازمه ، وما (١) كان من نحو حضرموت فإضافته غير لازمه ؛ لأنه اسم علم معرفه يقوم بنفسه فلا يحتاج إلى تبيين ، وإنما يضاف إذا قدرناه أنه نكره فقد بان لك أن إضافته غير لازمه ، فلذلك قدرنا بينه وبين خمسه عشر ، فإن أردت أن تضيف خمسه عشر إلى اسم معرفه جاز ذلك كقولك : هذه خمسه عشر زيد ، وإنما وجب ذلك لأن زيدا ليس مما يبين العدد ، فلم تكن إضافته لازمه تجرى مع خمسه عشر مجرى حضرموت البلد.

واعلم أنك إذا أضفت خمسه عشر إلى زيد وما أشبه ذلك فالقياس أن يكون مبنيا كما كان قبل الإضافه ، وبعض النحويين يرده بالإضافه إلى الإعراب فيقول : هذه خمسه عشرك ، ورأيت خمسه عشرك ، ومررت بخمسه عشرك ، وكذلك حكم الخلاف إذا أدخلت الألف واللام على الأول كقولك : عندى الخمسه عشر درهما ، وإنما كان البناء مع الألف واللام والإضافه لأن خمسه عشر فى بابه وجب له البناء فى حال تنكيره ، وإنما ترد الإضافه والألف واللام المبنى إلى الإعراب إذا بنى فى حال التعريف نحو : قبل وبعد ، فإذا أضيفا قدرا نكرتين ، فزال عنهما المعنى الموجب للبناء وهو التعريف ، وأما خمسه عشر فلم تزلها الإضافه عما كانا عليه فى

١- فى الأصل مكرره.

حال الإفراد ، فلهذا وجب أن يبقيا على ما كانا عليه من البناء ، وأما من أعربهما فى حال الإضافه فلأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وكأن خمسه عشر لما أضيفت نونت ، والتنوين يوجب لهما الإعراب ، وكذلك ما قام مقامه ، وهذه حجه ضعيفه ، لأنّا قد وجدنا مضافا مبنيا فلو كان المضاف إليه يوجب هذا الحكم استوى ذلك فى كل مضاف ، فلما وجدنا بعض المضافات مبنيا علمنا أن الإضافه لا توجب إعراب المضاف فى كل موضع ، فأما ما بنى وهو مضاف نحو قوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) [النمل : ٢٧ / ٦] ف (لدن) مضافه إلى حكيم وهى مع ذلك مبنيه ، وكذلك خمسه عشرك أن يكون باقيا على حكم البناء وإن كان مضافا.

فإن قال قائل : فلم ركبت الاسمين مع أحد عشر إلى تسعه عشر ولم يجعلوا ما بعد العشره اسما واحدا مفردا يختص به كما جعل فيما قبل العشره؟

قيل له : الذى منع من ذلك أن الأعداد يمكن تكثيرها إلى غير نهايه ، ولو جعلوا لكل ما يضاف من الأعداد اسما لأضافوا من الأسماء ما لا نهايه له ، وهذا محال فلهذا احتاجوا أن يركبوا بعض (١) الأعداد مع بعض وكثرت فلم يحصروها باسم.

فإن قيل : فهلّا ركبت العشرون وما بعدها إلى التسعين كما فعلوا ذلك بأحد عشر؟ فالفصل بينهما أن الآحاد هى الأصل فلما كانت العشره عقد الأصل جاز أن يركبوها مع الآحاد لتصير الاسمان اسما واحدا ، ويدلّا على قدر من العدد فيكون ذلك مشاكلا لأسماء الآحاد المفرده الدلاله على قدر من العدد نحو الثلاثه والأربع فإذا بلغت العشرين خرجت / من الأصل فى الفرع ، والتركيب فرع ، فاستعملوا كل واحد منهما على ما يستحقه من حمل بعض الأعداد على بعض.

واعلم أنك إذا أردت أن تعرّف أحد عشر إلى تسعه عشر أدخلت الألف واللام فى الاسم الأول فقلت : جاءنى الأحد عشر رجلا ، وبعض النحويين يجيز

١- فى الأصل : بعد.

أن يدخل الألف واللام فى الأسماء الثلاثه فيقول : عندى الخمسه العشر الدرهم ، وهو قول بيّن الفساد ، وإنما وجب ما ذكرنا لأن العشره قد صارت فى حشو ما قبلها ، والألف واللام إنما وجب أن تدخل على أول الأسماء فتعرفها ولا تدخل فى حشوها ، فلذلك لم يجز إدخالها على العشر ، وأما إدخالها على الدرهم ففاسد أيضا لما بينا أن التمييز لا يجوز أن يكون معرفه ، فلذلك فسد القول الثانى ، فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه مشتق من العقد لا يثنى العقد به ويجرى ذلك الاسم مجرى الذى لحقته الزياده للجمع ويكون حرف الإعراب الياء والواو بعدهما النون ، وذلك الاسم عشرون درهما فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثه يجرى مجرى الاسم الذى كان للتثنيه وذلك قولك : ثلاثون درهما ، وذلك إلى أن تبلغ التسعين ، وتكون تلك (١) النون لازمه كما أن التنوين لازم للثلاثه إلى العشره ، غير أنك إذا ضاعفت العشره وهى أدنى العقود اشتققت للتضعيف اسما من العشره ، ومعنى قوله لا يثنى العقد أى لا تلحقه تثنيه أى علامه تثنيه على لفظه فتقول عشرتان ، وإنما وجب ذلك لأن الأصل فى الأعداد وهى الآحاد والاشتقاق ينبغى أن يقع من الأصول فكان قياس العشره إذا أردت تضعيفها بأن يكون لها اسم من الاثنين كما أنك لما أردت تثنيتها جعلت لها اسما من الثلاثه وألحقته علامه الجمع فكان القياس أن تقول اثنانون كما تقول : ثلاثون وإنما امتنع ذلك فى الاثنين لأنه يؤدى أن يجتمع فى اسم واحد إعرابان ألا ترى أنك لو قلت فى النصب : رأيت اثنانين ، لكان الألف فيها علامه الرفع والياء علامه النصب ، وكان اللفظ يتضاد ، ولو أسقطت علامه التثنيه من الاثنين ورددته إلى اثن لزال معناه الذى كان مستعملا عليه ، فلما فات الاثنين (٢) أن يستعملا استعمال حكمه وكانت العشره أولى أن يشتق منها تثنيتها

١- فى الأصل : ذلك.

٢- فى الأصل : الاثنان.

لما فات الأصل فلهذا وجب أن يكون لفظ العشرين على لفظ العشره ، وذلك لوجوه :

أحدها : أن يكونوا أرادوا أن يخالف لفظها العشره ليدلوا بالآحاد أن العشره ليست بخارجه عن أصل ما تستحقه تثنيه العشره.

ووجه آخر : أنهم عدلوا إلى كسر أول العشرين ليعلموا بكسر أولها أن أصلها تشتق من لفظ الاثنين ، وألف الاثنين مكسوره فجعلوا كسر أولها دليلا على ذلك.

ووجه ثالث : أن العشره يستوى لفظها للمذكر والمؤنث / واللفظ لما وقع منه على المذكر وكان الكسر من علامه التأنيث فجعلوا أول العشرين مكسورا ليكون فيه جزء من علامه التأنيث وجعلوا الواو والنون فى آخره دليلا على التذكير.

فإن قال قائل : فلم وجب جعل لفظ العشرين بزياده علامه الجمع فى آخره ولم يجعل بعلامه تثنيه العشره؟

قيل له : فى ذلك جوابان :

أحدهما : أن تثنيه العشره فى المعنى جمع لأنها أعداد كثيره ، فوجب أن يلحقها علامه الجمع يطابق معناها أعنى الأعداد.

والوجه الثانى : أن تضعيف العشره قد بينا أن أصله ينبغى أن يكون من لفظ الاثنين بزياده علامه الجمع فى آخره على حد (١) الثلاثين والأربعين ، فلما اضطررنا إلى الاشتقاق من لفظ العشره وجب أن تلحق علامه الجمع ، وإنما اشتققناه من لفظ العشره ليدل بذلك على أصله.

١- فى الأصل : أحد.

ووجه ثالث : أن علامه التثنيه حقها أن تلحق لفظ الواحد ، فلما كانت العشرون قد غيرت من لفظ العشره كرهوا أن يلحقوها لفظ التثنيه إذ كانت التثنيه لا توجب تغيير الواحد ، فكان هذا يؤدى إلى تناقص فى اللفظ فعدلوا إلى لفظ الجمع ؛ لأن الجمع قد يخالف بناؤه بناء الواحد وإن كان سالما أيضا ، ألا ترى أن بنتا ، وأختا يثنيان على لفظهما ويجمعان جمع السلامه على خلاف استعمالهما فى الواحد نحو قولك : أخوات وبنات ، وكان اللفظ أولى بلفظ العشرين من لفظ التثنيه لما ذكرناه.

واعلم أن الثلاثين إلى التسعين يستوى فيهما لفظ المؤنث والمذكر واكتفى بلفظ المميز كقولك : ثلاثون رجلا ، وثلاثون امرأه ، وإنما استوى الأمران فيهما لوجهين :

أحدهما أنّا قد بيّنا أن الفصل بين المؤنث والمذكر غير واجب فى الأسماء ، لأن الأشياء تقع عليهما ، ولكن فصل فى بعض الأسماء بضرب من التبيين وما لم يقع الفصل فيه فهو مبقى على الأصل ، وإنما فصل فى الأول بين المؤنث والمذكر لأنها أحوال لما بعدها من الأعداد ، فلما كان ما ذكرناه من العشرين إلى ما فوقه فرعا لم يجب الفصل بينهما.

ووجه ثان : أن الثلاثين والتسعين يجوز أن تقدر فيها التأنيث والتذكير ، فأما علامه التذكير فالجمع بالواو والنون ، وأما علامه التأنيث فلأن الآحاد يستعمل للمؤنث بغيرها نحو ثلاث نسوه ، فصار إسقاط الهاء من الثلاثين إلى التسعين كالعلامه للتأنيث ، فلما اجتمع فى الاسم حكم العلامتين لم يحتاجوا إلى لفظ لكل واحد منها إذ مبنى الأعداد بعد العشره على الاختصار ، ألا ترى أنهم ركبوا الاسمين فجعلوهما اسما واحدا طلبا للاختصار ، فكذلك اكتفوا بالثلاثين وما بعده من العقود ، وإنما لزمت النون فى العشرين إلى التسعين لأنها نون جمع ، ونون

الجمع تثبت فى الوقف وليست كالتنوين يسقط فى الوقف ، فلما كانت النون أقوى من التنوين لما ذكرناه ولأنها متحركه مع ذلك فلذلك لم يحذف كما حذف التنوين فيما قبل العشرين.

/ فإن قال قائل : فهلّا حذفتموها للإضافه كما تحذفونها من غير الأعداد للإضافه فقلت : عشرو درهم ، فكان هذا أخف؟

قيل : الذى منع من ذلك أن الأصل فى قولهم [هو](١) عشرون من الدراهم ، ولا يجوز حذف النون ها هنا ؛ لأن الإضافه تصل إلى الحروف وهذا فاسد ، فلما حذفوا لفظ (من) اكتفوا بالواحد وهم يقصدون الأصل فى المعنى وقد بينا أن الإضافه إلى الأصل مراعاه (٢). فلذلك ثبتت النون فى العشرين إلى التسعين ولم يحذفوها.

واعلم أنك إذا أردت أن تعرف العشرين والتسعين فأنت مخير إن شئت أدخلت الألف واللام فقلت : عندى العشرون درهما وإن شئت أضفتها إلى مالكها وحذفت النون للإضافه فقلت : عشروك وثلاثوك.

واعلم أن ما بعد العشرين إلى التسعين لا يكون إلا نكره لأنه تمييز ، فإذا أردت التعريف أدخلت الألف واللام على العشرين إلى التسعين فإذا بلغت العقد فوق التسعين وهى المئه لزمته الإضافه إلى ما بعده لأنه اسم مفرد ، وإنما فعلوا ذلك بالأسماء وألزموها وجها واحدا لأنها ليست كالصفه فى معنى الفعل ، ولا التى شبهت به ، فإذا بلغت العقدين تركت التنوين أعنى النون وأضفت وجعلت الذى يعمل فيه وتمييزه العدد من أى صنف هو واحدا. كما فعلت ذلك فى الذى نونت إلا أنك تدخل فيه الألف واللام ؛ لأن الأول يكون به معرفه وذلك قولك : مئه درهم ، ومئه الدرهم ، وكذلك إن ضاعفت فقلت : مئتا درهم ، ومئتا الدينار ،

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- كتبت فى الأصل : مراعات.

وكذلك العقد الذى بعده واحدا كان أو مثنى كقولك : ألف درهم ، وألفا درهم (١) ، أعنى أنه (٢) إذا بلغ العقد ثلاثه لزمته الإضافه ؛ لأنه اسم مفرد وجب أن يضاف كسائر الأسماء التى تضاف إلى غيره وجاز دخول الألف واللام على الذى تبين به النوع ؛ لأن الأول لما أضيف والمضاف يتعرف بالإضافه ويكتسب تعريفا من المضاف إليه وكان حق الألف واللام أن تدخل على الأول ؛ لأن الثانى واحد فى المعنى جمع فى اللفظ كما كان الواحد بعد العشرين ، وذلك أن الأصل فى قولك : مئه درهم ، مئه من الدراهم ، فحذف لفظ الجمع و (من) فكان القياس أن تمتنع الإضافه كما امتنعت العشرين بتقدير الواحد فى معنى الجمع إلا أن المئه شبهت بالعشره لأنها عقد مثلها ، وشبهت أيضا بالتسعين لأنها تليها ، وحكم عشر الشىء كتسعه فلما حصل للمئه الشبه بالعشره والتسعين ألزمت الإضافه تشبيها بالعشره وجعل النوع واحدا تشبيها بالتسعين فصارت الإضافه فى المئه لازمه ، فلما أرادوا تعريف المئه لم يجز إدخال الألف واللام عليها لأن الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافه اللازمه فنقلوا الألف واللام من المئه وألحقوها بما بعدها وهم ينوون بها تعريف المئه ، وساغ لهم ذلك لما بيّناه من أن المضاف يصير معرفا بالمضاف إليه وينتقل إليه تعريفه ، فلهذا دخلت الألف واللام / فى ما بعد المئه ، وإنما لزمت المئتان الإضافه للزوم المئه الإضافه لما ذكرناه من الشبه.

واعلم أن المئه اسم ناقص قد حذف منه لام الفعل وأصلها : مئيه فحذفت الياء منه تخفيفا فصارت هاء التأنيث عوضا منها ، والدليل على ما ذكرناه قولهم : أمأيت الدراهم ، والجمع بالواو والنون فتقول : عندى مئون ، ويجمع بالألف والتاء فظاهر لأن فيها علامه التأنيث ، وأما جمعها بالواو والنون (٣) فعلى أن هذا الجمع عوض

١- النص مع اختلاف يسير فى كتاب سيبويه ١ / ١٠٦ (بولاق).

٢- فى الأصل : أنك.

٣- انظر : تاج العروس (مأى).

من النقص الذى دخلها وأكثر الأسماء النواقص المؤنثه يجمع بالواو والنون نحو : ثبه ثبون ، وقله قلون ، وجعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من النقص الذى دخلها إذ كان فيه علامه التأنيث لا يجوز جمعه بالواو إذا كان غير ناقص نحو : طلحه ، لا يجوز أن تقول : طلحون ، وإن كان اسم رجل وسنستقصى هذا فى باب الجمع إن شاء الله ، وأما قول الشاعر (١) :

وحاتم الطائى وهاب المئى (٢)

ففيه ثلاثه أوجه :

أحدها : أن يكون وهاب المئين فحذف النون لضروره الشعر.

والوجه الثانى : أن يكون بناء الاسم على فعيل فكأنه أراد وهاب المئى وأراد بالمئى جمع مئه لأن فعيلا من أبنيه الجموع نحو قولهم فى جمع كلب : كليب ، وفى عبد : عبيد (٣) ، فحصل فى آخر المئى ياء مشدده وقبلها كسره وذلك مستثقل فحذف ياء فعيل استخفافا.

والوجه الثالث (٤) : أن يكون جمع مئه فحذف الهاء كثمره وثمر ، ثم ألحق الياء بعد الهمزه فى المئى لإطلاق القافيه ، وقد يحذف الشاعر الهمزه فى الجمع تخفيفا كما قال (٥) :

وذلك أن ... قليل لو

أجرنا أجل أيضا وميو

١- الرجز لامرأه من بنى عقيل ، تفخر بأخوالها من اليمن ، وذكر أبو زيد أنه للعامريّه ، كما جاء فى اللسان (حتم) ، وهو فى الخصائص ١ / ٣١١ ، وفى أمالى ابن الشجرى ٢ / ١٦٣ ، وفى الإنصاف ٢ / ٦٦٣ ، وفى الخزانه ٧ / ٣٧٥ - ٣٧٧ ، والبيت الذى قبله : وحيده خالى ولقيط وعلى

٢- نسبه إلى المئه.

٣- جاء فى الكتاب : " ... وقالوا ضرس وضريس ، كما قالوا : كليب وعبيد ..." ٢ / ١٨٠ (بولاق).

٤- فى الأصل : الثانى.

٥- هذه صوره الألفاظ فى الأصل ، ولم أجد ما يمكننى من تتمته أو فهمه أو نسبته ، والشاهد فيه قول : ميو ، بدل ميئو.

وأما قوله ثلاث مئه ، وتسع مئه فالقياس أن يقال : ثلاث مئين ، أو ثلاث مئات (١) ، لأن الثلاثه حقها أن تضاف إلى الجمع والمئه لفظها لفظ الواحد ، وإنما جاز ذلك لوجهين أحدهما : أن المئه تتضمن معنى الجمع إذ كانت الأعداد كثيره فصار ثلاث فى المعنى كأنها مضافه إلى الجمع وإن لم يكن فى لفظه دلاله على الجمع كقول الشاعر (٢) :

بها جيف الخمرى فأما عظامها

فبيض وأما جلدها فصليب

أراد جلودها ، وقول الآخر (٣) :

لا تنكروا القتل وقد سبينا

فى حلقكم عظم وقد شجينا

أراد فى حلوقكم ، فاكتفى بالواحد عن الجمع ، فلما جاز الاكتفاء بالواحد الذى ليس فى لفظه معنى كان ما فى لفظه دلاله على الجمع أولى أن يكتفى به عن الجمع ، وهو المئه ، وسقطت الهاء من الثلاث مئه إلى التسع مئه لأن المئه مؤنث فصار كقولك : ثلاث نسوه فإذا بلغت الألف لزمتها الإضافه كما لزمت المئه إلا أنك تجمع الألف ثلاثه آلاف وعشره آلاف ، وإنما وجب الجمع فى الألف بعد الثلاثه إلى العشره لوجهين :

١- انظر : التاج ١٠ / ٣٣٧ حيث تحدث عن رأى سيبويه فى ذلك.

٢- الشاهد من الطويل وهو لعلقمه بن عبده فى ديوانه ٤٠ ، وفى الكتاب ١ / ٢٠٩ ، وفى المقتضب ٢ / ١٧٣ وفى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ / ١٣٤ ، وفى الارتشاف ٣ / ٣٢٨ ، وفى الخزانه ٧ / ٥٥٩ ، وروايه الديوان : بها جيف الحسرى فأما عظامها ... والبيت من قصيده قالها فى مدح الحارث بن جبله الغسانى.

٣- الشاهد من الرجز وهو للمسيب بن زيد مناه الغنوى فى الشنتمرى ١ / ١٠٧ ، وفى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ / ٢١٢ ، وفى اللسان (شجا) ١٩ / ١٥٠ ، وهو بلا نسبه فى الكتاب ١ / ٢٠٩ ، وفى المقتضب ٢ / ١٧٢ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٢ ، وفى الصحاح (شجا) ، وفى شرح أبيات إصلاح المنطق ١٢٥ ، وفى شرح المفصل ٦ / ٢٢ ، وفى الخزانه ٧ / ٥٥٩ ، وفى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢ / ٨٨ ، وفى التاج (شجا).

أحدهما : أن الألف نهايه مراتب العدد كما أن الواحد أول المراتب ، فما صارا (۱) طرفين ولزم فى الطرف الأول أن يضاف إلى الجمع وجب فى الطرف الآخر أن يضاف إلى الجمع أيضا.

والوجه الثانى : أن الألف عشرته / كتسعته على حد ما كان فى الواحد ألا ترى أنك تقول : عشره آلاف ، كما تقول : عشره دراهم ، فلما شابهت الألوف الأعداد الأول وجب أن تجمع بعد الثلاثه والعشره وإنما دخلت الهاء فى قولك ثلاثه آلاف ؛ لأن الألف مذكر ، تقول : هذا ألف ، فإن عنيت الدراهم جاز أن تؤنث فنقول : هذه ألف ، وذكر أن بعض الأعداد قد جاء فى الشعر مؤنثا ، قال الربيع بن ضبغ الفزارى (۲) :

إذا عاش الفتى مئتين عاما

فقد أودى المسره والفتاء

فأثبت النون مع مائتين ونصب عاما ، وقول الآخر (۳) :

أنعت عيرا من حمير قد نزت

فى كل عير مئتان كمره

وإنما حسن ذلك فى المئتين لأن النون تثبت فى الوقف لأنها أقوى من التنوين فشبهت بالعشرين لأنها تثنيه عقد مثلها ، وغير ممتنع فى العشرين تنوين سائر الأعداد ونصب ما بعدها ، وأما الثلاث مئه والتسع مئه فكان ينبغى فى القياس :

۱- فى الأصل : صار.

۲- البيت من الوافر وهو فى الكتاب ۱ / ۲۰۸ - ۲ / ۱۶۲ ، ونسبه ليزيد بن صبّه ، وهو فى المنقوص والممدود للفراء ۱۸ ، وفى المقتضب ۲ / ۱۶۹ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ۷۱ ، وفى شرح المفصل ۶ / ۲۱ ، وفى المساعد ۲ / ۷۰ ، وفى أوضح المسالك ۳ / ۲۲۰ ، وفى الهمع ۴ / ۷۶ ، وفى الخزانه ۷ / ۳۷۹.

۳- الرجز للأعور بن براء الكلبى فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ۱ / ۲۶۳ وورد فيه اختلاف فى بعض الألفاظ ، وهو بلا نسب فى الكتاب ۱ / ۲۰۸ - ۲ / ۱۶۲ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ۷۰ ، وفى شرح المفصل ۶ / ۲۴.

ثلاث مئين ، وتسع مئين ، أو مئات كما قلنا آنفا ولكنهم شبهوها بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا (۱) ، لأنه اسم لعدد وليس بمستكره (۲) فى كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جمع ، حتى قال بعضهم فيما لا يستعمل فى الكلام وأنشدوا البيتين اللذين ذكرناهما.

ثم قال : إن (لدن) لها فى (غدوه) حال ليست فى غيرها تنصب بها كأنه ألحق التنوين فى تسع مئه وكأنه أراد قد يخص الشىء فى موضع لا يخص به فى موضع آخر فقال : تقول العرب : من لدن غدوه ، وقال لدن غدوه ، كأنه أسكن الدال ثم فتحها كما قال : أضربن زيدا ، ففتح الباء لما جاءت النون الخفيفه ، والجر فى غدوه هو الوجه والقياس ، وتكون النون من نفس الحرف بمنزله (من) و (عن) وقد يشذ الشىء فى كلامهم عن نظائره ويستخفون الشىء فى موضع لا يستخفونه فى غيره فمن ذلك قولهم : ما شعرت شعره ، ويقولون : العمر والعمر ، ولا يقولون فى اليمين كلهم إلا بالفتح ، أعنى لعمرك ، وستجىء أشياء فى هذا الكلام يعنى التسع ومئه إضافتها إلى الواحد ليس بقياس وقد بيّنا ذلك ، ويحتمل أن تشبه الثلاث مئه إلى التسع مئه فى بابها بالواحد والعشرين والتسعين فكما بيّنت (۳) العشرون بواحد بيّنت التسع مئه بواحد ، ووجه الشبه بينهما أن عشره التسعين على غير لفظها كما أن عشره المئه على غير لفظها فلما أشبهتها من هذا الوجه جعل المبين بواحد ، ثم ذكر بعض ما جاء فى كلامهم خارجا عن القياس ، فمن ذلك (لدن) وهى ظرف بمنزله (عند) والنون من نفس الكلمه فكان حقها أن تخفض ما بعدها إلا أن بعض العرب يحذف النون تخفيفا ثم يردها بعضهم فيقدر النون فيها أنها زائده فلهذا جاز أن ينصب بها غدوه ، ويجوز أن يكون فعلوا ذلك لكثره

۱- فى الأصل : واحد.

۲- فى الأصل : يمستكن.

۳- يعنى التمييز بعدها.

استعمال (لدن) مع (غدوه) أو قدروا ما ذكرناه فنصبوا (غدوه) بذلك التقدير فيخف اللفظ عليهم. وخفته من وجهين : أحدهما : أن النصب أخف من الجر ، والثانى : أن الجار والمجرور / كالشىء الواحد والمنصوب كالفضله ، وما هو فضله أخف من اللازم فلهذا عدل ب (لدن) ما ذكرناه.

وبعض من رد النون تشبيها بالنون الخفيفه فتح ما قبلها وكان ذلك طلبا للتخفيف أى لتخفيف الكلمه لكثرتها فى كلامهم والفتح أعم من الضم وذلك قولهم : ما أشعرت به بشعره ، وكان القياس إثبات هاء التأنيث فى قولهم : ليت شعرى ، ولكنهم حذفوا الهاء لوجهين :

أحدهما : للتخفيف إذ كان هذا كثيرا فى كلامهم.

والثانى : إثباتها يؤدى إلى لفظ مستقبح فلهذا حذفوا التاء ، وكذلك ألزموا أنفسهم فتح العين فى قولهم لعمرك لكثره القسم فى كلامهم. قال ومما جاء فى الشعر على لفظ الواحد والمراد به الجمع قال الشاعر (١) :

كلوا فى بعض بطنكم تعبّوا

فإن زمانكم زمن (٢) خبيص

أراد : فى بطونكم ، فاكتفى بالواحد عن الجمع لأن إضافه الجمع يدل على أن البطن بمنزله البطون ، قال مثل هذا فى الكلام قوله تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً) [النساء : ٤ / ٤] ، وقررنا به عينا (٣) وإن شئت قلت

١- البيت من الوافر ولا يعرف له قائل ، وهو فى : الكتاب ١ / ٢١٠ ، وفى معانى القرآن ١ / ٣٠٧ - ٢ / ١٠٣ ، والروايه فيه : كلوا فى نصف بطنكم تعيشوا ... ، وفى المقتضب ٢ / ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ / ٣٧٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٤٨ - ٢١١ - ٢٣٧ ، وأسرار العربيه ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٦ / ٢١ - ٥ / ٨ ، وفى ارتشاف الضرب ١ / ٢٧٠ ، وفى الهمع ١ / ١٧٢ ، وفى الخزانه ٧ / ٥٥٩ ، وللبيت روايه : ... تعفّوا ...

٢- فى الأصل : زمان.

٣- النص القرآنى القريب لهذه الصيغه هو : الآيه : (وَاشْرَبِى وَقَرِّى عَيْناً)[مريم : ١٩ / ٢٥]. وأغلب الظن أنه هنا لا يريد نصا قرآنيا - وإن ورد فى سياق يدل على ذلك - بل جاء بهذه الجمله مثالا كما عند سيبويه ، فهو هنا يشرح ما جاء فى الكتاب ودليلنا على ذلك قوله : " قال ومما جاء فى الشعر على لفظ الواحد ... ، قال ومثل هذا فى الكلام قوله تعالى ..." وهو يقصد ذلك سيبويه ذلك أن كلامه بعد القول هو لسيبويه الذى يقول : " ... ومما جاء فى الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع : كلوا فى بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن فى خبيص ومثل ذلك فى الكلام قوله سبحانه وتعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً ...) وقررنا به عينا وإن شئت قلت أعينا وأنفسا ..." انظر الكتاب ١ / ١٠٨ (بولاق).

أعينا ، ولو كان فى الكلام لجاز أن تقول : أنفسا مكان نفسا يعنى أن النفس والعين فى المسألتين جميعا يراد بهما الجمع فاكتفى بالواحد فيه لدلاله الكلام عليه على الإراده وإن شئت جمعت مثل هذا على الأصل ، وإنما جاز الجمع ها هنا ولم يجز فيما بعد العشرين أن تميز بلفظ الجمع أن عشرين قد حصل فيها مقدار العدد والفعل يجوز أن يكون للواحد والجمع ، فذكر ذلك بلفظ الجمع ليدل بذلك أن الفعل لجماعه ولا يجوز إدخال الألف واللام فى النفس والعين لأنهما منصوبان على التمييز وقد بينا فيما تقدم أن التمييز لا يكون إلا نكره وأما قوله تعالى : (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً) [الكهف : ١٨ / ٢٥] ، فذكر أبو إسحاق الزجّاج أن سنين نصب على البدل من الثلاث مئه (١) قال ولو نصبت السنين على التمييز لكانوا قد لبثوا تسع مئه سنه وأكثر من ذلك والدليل على

١- قال القيسى فى مشكل إعراب القرآن : " وقال الزجاج : (سنين) فى موضع نصب عطف بيان على ثلاث". ٢ / ٤٠ وجاء فى تفسير القرطبى أن الجمهور قرأها بتنوين مئه ونصب سنين ... ، وقرأ حمزه والكسائى بإضافه مئه إلى سنين ، وترك التنوين ، كأنهم جعلوا سنين بمنزله سنه إذ المعنى بهما واحد ... وقال الفراء والكسائى وأبو عبيده : التقدير : ولبثوا فى كهفهم سنين ثلثمئه ... ١٠ / ٣٨٧. وقال الزجاج : (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً) جائز أن يكون (سنين) نصبا ، وجائز أن تكون جرا ، فأما النصب فعلى معنى فلبثوا فى كهفهم سنين ثلاثمئه ، ويكون على تقدير آخر (سنين) معطوفا على ثلاث عطف البيان والتوكيد ، وجائز أن تكون (سنين) من نعت المئه ، وهو راجع فى المعنى إلى ثلاث ... ويجوز - وهو الأجود عندى - أنه إخبار عن الله أخبرهم بطول لبثهم". معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٢٧٨ - ٢٧٩. وانظر أيضا : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢ / ٧٥٣.

صحه ما قالوا أنک لو قلت : عندی عشرون رجالا ، احتمل أن یکون کل واحد من العشرین رجالا فتکون المجموع ستین أو أکثر والدلیل علی صحه ما قال قول الشاعر :

سعی عقالا فلم یترک لنا سبدا

فکیف لو قد سعی عمرو عقالین (۱)

لأصبح القوم أو بادا فلم یجدوا

عند التفرق فی الهیجا جمالین

فأجری جمالین مجری درهمین ، أراد جمالا لهذه الفرقه ولا یجوز أن یکون سنین نعتا لثلاث مئه لأنه اسم جامد فیقبح النعت به ، وقد أجاز الفراء نصب سنین علی التمییز (۲) واحتج بقول الشاعر (۳) :

فیها اثنتان وأربعون حلوبه

سودا کخافیه الغراب الأسحم

فقال سودا فجمع وهذا لا یشبه ، لأن الشاعر قد ذکر المیز وهو حلوبه ثم

۱- الشاهد من البسیط وهو منسوب فی بعض المصادر إلی عمرو بن عدّاء الکلبی کما فی الخزانه ۷ / ۵۷۹ - ۷ / ۵۸۱ ، وهو فی شرح المفصل ۴ / ۱۵۳ ، وفی الارتشاف ۱ / ۲۵۲ ، وفی الهمع ۱ / ۱۳۹. والمعنی کما فی الخزانه : أن معاویه بن أبی سفیان استعمل ابن أخیه عمرو بن عتبه بن أبی سفیان علی صدقات کلب فاعتدی علیهم ، فقال عمرو بن عداء الکلبی هذا الشعر ، وسعی فی الموضعین من سعی الرجل علی الصدقه أی الزکاه یسعی سعیا فی أخذها من أربابها ، وعقالا وعقالین منصوبان علی الظرف أراد مده عقال ومده عقالین ، والعقال صدقه عام ... ، والسبد بفتحتین الشعر والوبر ... إذا قیل : ما له سبد ولا لبد ، فمعناه ما له ذو سبد وهی الإبل والمعز ولا ذو لبد وهی الغنم ، ثم کثر ذلک حتی صار مثلا مضروبا للفقر ... أی : تولی هذا الرجل علینا سنه فی أخذ الزکاه منا فلم یترک لنا شیئا لظلمه إیانا فلو تولی سنتین علینا علی أی حال کنا نکون ... والوبد بالتحریک : شده العیش وسوء الحال ... والهیجاء : الحرب ... وثنی الجمال لأنه جعلها صنفین :صنفا لترحلهم یحملون علیها أثقالهم ، وصنفا لحربهم یرکبونه.

۲- انظر معانی القرآن للفراء ۲ / ۱۳۸.

۳- البیت من البحر الکامل وهو لعنتره العبسی فی دیوانه ۱۹۳ ، وجمهره أشعار العرب ۹۵ وفی معانی القرآن للفراء ۱ / ۱۳۰ - ۲ / ۱۳۸ ، وفی الحیوان ۳ / ۴۲۵ ، وفی شرح المعلقات السبع للزوزنی ۲۶۷ ، وفی شرح المفصل ۶ / ۲۴ - ۳ / ۵۵ ، وفی شرح شذور الذهب ۳۲۵ ، وفی الخزانه ۷ / ۳۹۰.

أتى بالسود بعدها فيجوز أن تكون السود للأربعين والاثنين على لفظها ويجوز أن يجعلها نعتا للحلوبه على المعنى ولم يذكر فى الآيه قبل السنين التمييز فلهذا / افترقا والله أعلم.

باب الجمع

قال أبو الحسن : اعلم أن الجمع المكسر يستأنف البناء كاستئناف البناء للواحد ، فلما كان الواحد يقع مختلفا فكذلك جمع التكسير يقع مختلفا كاختلاف الواحد.

واعلم أن الاسم قد يجمع على ضروب فيكون أحد الضروب أكثر فيه من غيره فيصير هذا الكثير هو الباب ، ويصير ما عداه لقلته كالشاذ فى الباب ، وربما حمل جمع اسم على جمع اسم لاشتراكهما فى معنى ونحن نبيّنه إن شاء الله.

واعلم أن أبنيه أدنى العدد أربعه وهى : أفعل نحو : أكلب ، وأفعال نحو أجمال ، وأفعله نحو أرغفه ، وفعله نحو صبيه وغلمه ، وأما ما كان على فعل بأدنى العدد فيه : أفعل نحو : أكلب ، والكثير على فعال وفعول : نحو : كلاب ، وفلوس ، وقد يجتمعان فى اسم واحد كقولهم : كلم ، وكلام ، وكلوم ، يعنى الجراحات وإنما خصّ هذا البناء لأن شرط الجمع أن يكون اللفظ أكثر من الواحد ، فلما كان فعل أخف الأبنيه وكثر لفظ جمعها خففوا جمع فعل لكثرته فى كلامهم وأما (١) فعال ، وفعول فإنما استويا فى الحكم لتقارب ما بينهما فى اختلاف الحركات وترتيب الحروف لأن حروف اللين فيها فى موضع واحد فلهذا اشتركا. وما سوى فعل مما هو مكسور الأول أو مضموم أو متحرك الفاء والعين فيجيء جمعه لأدنى العدد على أفعال وقلته فكثروا لفظ جمعه وذلك قولهم : عدد وأعداد ، وفعل

١- فى الأصل : وما.

وأفعال ، وجمل وأجمال ، وعضد وأعضاد ، وكتف وأكتاف ، وطنب وأطناب (۱) ، وإبل وآبال ، وعنب وأعناب ، إلا ما كان على (فعل) نحو صرد (۲) ، وجعل ، فله قياس آخر وذلك أن هذا البناء قد صار له اختصاص فى منع الصرف ، وليس لغيره من الأبنيه الثلاثيه هذا الحكم ، فجعلوا جمعه على ما يخصه واكتفوا بجمع واحد لقلته فى كلامهم فقالوا :

صرد وصردان ، ونغر ونغران (۳) ، وجعل وجعلان (۴) ، وإنما خصوه بهذا البناء لأنه جعل كالمخفف من جعال نحو غراب ، وهذا الباب أيضا يجىء على فعلان فلمضارعته هذا الباب خص بهذا البناء ، فأما جمع الأبنيه بأكثر العدد فيجىء مختلفا ، ويكتفون بالقليل عن جمع الكثير ، وببناء جمع الكثير عن بناء جمع القليل ، وإنما ساغ ذلك لأن الجمع لا غايه له ينتهى إليها إلا ويمكن إضافته ، فلما كان معنى الجمع لا ينتهى إلى غايه جاز أن ينوى باللفظ الواحد القليل والكثير ، فلهذا ساغ ما ذكرناه ، وأما (۵) قولهم : زند وأزناد (۶) لأدنى العدد ، وكان القياس أزند فوجه ذلك أنه لما كان الزند عودا وتكسير العود فى أدنى العدد : أعواد ، حمل زند عليه لاشتراكهما فى المعنى واتفاق سكون أوساطهما ، وكذلك فقع وفقعه لما كان الفقع ضربا من الكمأه والفطر مثله يجوز فى الفطر أن يكسر على فعله كما كسر الفقع على فقعه تشبيها بذلك إذ كان معناهما واحدا وعدد حروفهما وسواكنها ومتحركاتهما واحدا / وكذلك قعب (۷) يجوز فى جمعه : قعبه ، لما كان

۱- الطّنب : بضمتين : حبل طويل يشد به سرادق البيت ، أو الوتد. ج : أطناب وطنبه. القاموس (طنب).

۲- الصرد : بضم الصاد وبفتح الراء : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير وجمعه صردان. القاموس (صرد).

۳- النّغر : كصرد : البلبل وفراخ العصافير ، وضرب من الحمّر ، أو ذكورها. ج. نغران ... القاموس (نغر).

۴- الجعل : كصرد : الرجل الأسود الدميم ، أو اللجوج ، والرقيب ، ودويبه ، ج : جعلان بالكسر. القاموس (جعل).

۵- فى الأصل : ما.

۶- فى الأصل : أزندا.

۷- القعب : القدح ، وجمعه : أقعب ، وقعاب وقعبه. القاموس (قعب).

الفقع والفطر متقعبا وجمعا على فعلّه جمع القعب على فعلّه تشبيها بذلك لاشتراكهما فى التقعب والوزن وعده الحروف ، وأما زمن وأزمن فكان القياس أن يقال : أزمان ، لأنه شبه بالدهر [و](۱) كان معناهما واحدا (۲) فجمع على أفعل كما جمع الدهر على أدهر ، وأما قولهم ربع (۳) وأرباع فشبهوه بجمل لأن الربع وإن كان على غير وزن جمل فهو فى المعنى جمل وإن كان صغيرا فجمع على جمعه إذ كان ولده.

وجميع ما يأتى من الجمع مختلفا خارجا عن بابه فهو محمول على مثل ما ذكرنا إلا أنا لم نذكر منه إلا القدر الذى ذكرنا لك على استقصاء ذلك فى كتاب سيبويه.

قال وما كان منه على أربعه أحرف مذكرا فجمعه على مثال (مفاعل) زائده كانت حروفه أو أصليه فهذا مثاله ، وإن اختلفت أبنيته وذلك نحو : جعفر وجعافر ، قال أبو الحسن إنما جمع الرباعى على ما ذكرناه لأنه أثقل من الثلاثى فألزم طريقه واحده جعلت زيادته أخف الزوائد وهى الألف لثقله فى نفسه وإنما مثّله بمفاعل لأنه أراد الحروف دون وزنه على ما فيه من الزوائد والأصول ، وذلك أنه فصل ذلك فجعل جعافر فعالل ، ومساجد ، مفاعل ، وجداول فعاول ، وأكابر وأصاغر أفاعل ، فوزن الكلمه على حقيقتها.

واعلم أن ما كان على خمسه أحرف ورابعه حرف لين زائد فإنه يجىء على (فعاليل) كقولهم : جرموز وجراميز (۴) ، وقنديل وقناديل ، وإنما أتى على بنائه ، ولم

۱- زياده ليست فى الأصل.

۲- فى الأصل : واحد.

۳- ربع : بضمتين الفصيل ينتج فى الربيع ، وهو أول النتاج ... ، فإذا نتج فى آخر النتاج فهبع. القاموس (ربع).

۴- الجرموز : بالضم : حوض مرتفع الأعضاد ، أو حوض صغير ، والبيت الصغير ، والذكر من أولاد الذئب ، والرّكيه. القاموس (جرمز).

يحذف منه لأن ما كان على خمسه أحرف أصول فلا بد من حذف الآخر منه فى الجمع كقولك : سفرجل وسفارج ، وفرزدق وفرازد ، وإنما حذف آخره لطوله وكان الآخر أولى لأنه المثقل للكلمه فلهذا كان أولى بالحذف ، فلما حذف حرف عوض ياء قبل آخره فقيل : سفاريح ، وفرازيد ، وإنما كانت الياء أولى بالزياده لأن ما بعد ألف الجمع مكسور فصارت زياده الياء كإشباع الكسره ومع ذلك فإن الياء أمكن حروف المد لأن الياء من وسط اللسان فلما جاز أن تزاد هذه الياء قبل آخر الجمع على طريق العوض كان بقاؤها إذ كانت ثابته فى الواحد أولى وإن كان الاسم على خمسه أحرف وفيه زائدتان متساويتان كنت مخيرا فى حذف أيهما شئت كقولك : حبنطى وهو ملحق بسفرجل بزياده النون والألف فى آخره : وحباط وحبانيط ، إذا عوضت وإذا حذفت النون قلت : حباط ، وحباطى ، فى النصب ، فإن فيه زائده واحده حذفتها كقولك : فى جحنفل (١) : جحافل ، وجحافيل ، إذا عوضت لأن الزياده أضعف من الأصلى ، فإن كانت فيه زائدتان كلاهما لمعنى واحد وأحدهما أقرب إلى الطرف حذفت القريبه من الطرف كقولك فى مغتسل : مغاسل ومن منطلق مطالق ، لأن التاء والنون أقرب إلى الطرف ، وأما قلنسوه ففيها زائدتان النون والواو وليستا للإفاده (٢) / ولا لمعنى بل كثرت الكلمه بها فأنت مخير فى حذف أيهما شئت فإن حذفت الواو قلت : قلانس ، وقلانيس إذا عوضت وإن حذفت النون قلت : قلاس ، وقلاسىّ ، إذا عوضت وإنما شددت الياء إذا عوضت لاجتماع ياء العوض مع الياء المنقلبه من واو قلنسوه فاعلمه.

واعلم أن ما كان على فعل وثانيه ياء أو واو فأدنى العدد فيه (أفعال) نحو : حوض وأحواض ، وثوب وأثواب ، فإن أردت الكثير منه جاء على (فعال)

١- الحجنفل : الغليظ الشّفه. القاموس (جحفل).

٢- فى الأصل كلمه مطموسه. وقد أثبت المناسب.

كقولهم : ثوب وثياب ، وحوض وحياض ، وتقول : بيت وأبيات ، وشيخ وأشياخ ، فإن أردت الكثير بنيته على (فعول) نحو : بيوت ، وقيود ، وشيوخ ، وإنما خص هذا الباب بأفعال وإن كان ثانيه ساكنا كراهه لأفعل : إذ لو جمع على أفعل لانضمت الواو والياء وذلك مستثقل ، وقد جمعوا بعض الصحيح مما هو على فعل على أفعال نحو : فرخ وأفراخ ، فلما جاء فى الصحيح هذا كان فى المعتل أولى.

واعلم أن ما كان على فعله وكان اسما فإن جمعه بالألف والتاء وتحريك الحرف الأوسط منه للفصل بين الاسم والنعت وذلك قولك : جفنه ، (١) وصحفه (٢) ، وتمره تقول فى جمعها: جفنات ، صحفات ، وتمرات قال حسان (٣) :

لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضّحى

وأسيافنا يقطرن من نجده دما

قال أبو الحسن : اعلم أنه إنما وجب تحريك الأوسط إذا كان اسم ليفصل بين الاسم والنعت فتقول فى صحفه : صحفات ، فتحرك الأوسط وتقول فى عبله (٤) عبلات ، فلا تحرك الأوسط وإنما خصوا الاسم [بالتحريك وتركوا أوسط](٥) النعت على حاله لأن الصفه أثقل من الاسم إذ كانت تتضمن الموصوف فلما كانت أثقل والاسم أخف وجب تحريك الأخف وإن كان الأول مضموما والثانى ساكنا فلك فيه ثلاثه أوجه :

١- الجفنه : الرجل الكريم ، والبئر الصغيره ، والقصعه ، ج : جفان وجفنات. القاموس (جفن).

٢- الصّحفه : أعظم القصاع : الجفنه ، ثم الصّحفه ، ثم المئكله ، ثم الصّحيفه. القاموس (صحف).

٣- البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ١ / ٣٥ ، (ط دار صادر) ، وفى الكتاب ٣ / ٥٧٨ ، وفى الكامل ٢ / ٧٢٤ ، وفى المقتضب ٢ / ١٨٨ ، وفى شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٢٧ ، وفى الخصائص ٢ / ٢٠٦ ، وفى أسرار العربيه ٣٥٦ ، وفى شرح المفصل ٥ / ١٠ ، وفى الخزانه ٨ / ١٠٦. وحسان هو : حسان بن ثابت الأنصارى شاعر جاهلى إسلامى ، كان شاعر الرسول عليه الصلاه والسّلام ، مات فى خلافه معاويه. الشعر والشعراء ١٠٤.

٤- فى الأصل : علبه. والعبل : الضخم من كل شىء ، وهى : بهاء ، ج : عبال كجبال ... القاموس (عبل).

٥- كتبت فى الأصل على الهامش.

أجودها : ضم الثانى كقولك : ظلمه وظلمات.

ويجوز أن تقلب الضمه فتحه استثقالا لتوالى الضمتين ولأن الغرض بتحرك الثانى هو الفصل بين النعت والاسم وإذا حرك بالفتح فقد وجب الفصل بين فعله إذا كان اسما وبين فعله إذا كان نعتا وناب الفتح ها هنا عن الضم المستثقل وإنما اخترنا الضم ليكون تابعا لحركه الأول ، ويجوز الإسكان على الأصل ؛ لأن هذا الفصل ليس بواجب فى كل اسم ، وإذا كان ذلك كذلك جاز ألا يحرك وأما المكسور الأول فحكمه كحكم المضموم الأول فى جواز كسر الثانى وفتحه وإسكانه كقولك فى كسره : كسرات وكسرات ، وكسرات ، بإسكان الثانى على ما فسرناه.

وأما جمع التكسير فى المفتوح الأول فيجىء على (فعال) كقولهم : جفنه وجفان ، وصحفه وصحاف ، وأما ما كان مضموم الأول مسكن الثانى فيجمع على فعل جمع التكسير كقولهم ظلمه وظلم ، وغرفه وغرف ، وإنما جمع من فعل لأن ما كان من المخلوقات يجعل بين جمعه وواحده الهاء كقولك : برّه وبر ، فلما كان حكم المخلوقات أن يبقى لفظ الواحد فى الجمع وتسقط الهاء جعلوا ما ليس مخلوقا محرك الأوسط ليكون بينه وبين المخلوقات فصل فتقع بالحركه زياده على لفظ الجمع وكذلك حكم المكسور أوله يكسر على فعل نحو : كسره وكسر (١) / وسدره وسدر (٢) والعلّه واحده.

١- يعنى ما قصدوا إليه من تفريق بين الأسماء والصفات عند الجمع ، انظر سيبويه ٢ / ١٨٨ وما بعدها (بولاق) وقد فصل ذلك العكبرى مبينا ما قصدوا إليه من التفريق بين جمع الأسماء وجمع الصفات فقال : " وإنما حرّكت العين من فعله إذا كانت اسما فى الجمع نحو : جفنه وجفنات ، ولم تحرك فى الصفه نحو : صعبات ، ليفرق بين الاسم والصفه ، وكان إبقاء الصفه على السكون أولى ، لأن الصفه أثقل من الاسم لاحتياجها إلى الموصوف وإلى الفاعل المضمر والمظهر ، ولكونها مشتقه من الفعل الذى هو ثقيل. فإن كانت العين واوا أو ياء لم تحرّكا لئلا تنقلب ألفين". انظر اللباب ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وانظر ابن يعيش ٥ / ٣٠.

٢- السّدر : شجر النبق ، الواحده : بهاء ، ج : سدرات ، وسدرات ، وسدرات ، وسدر ، وسدر ... وسدره المنتهى فى السماء السابعه. القاموس (سدر).

واعلم أن ما كان على (فعيل) من هذا اسما فأدنى العدد فيه (أفعله) وذلك نحو : نصيب وأنصبه ، وخميس وأخمسه ، ويكون إذا أردت الكثير على (فعل وفعلان) نحو رغيف ورغفان ورغف ، وقضيب وقضبان وقضب ، وأرغفه لأدنى العدد.

قال أبو الحسن : وإنما كسر ما كان من (فعيل) أدنى العدد على (أفعله) وهو أزيد من فعل بحرف فجعلوا الهاء لازمه له لتكون بإزاء الحرف الزائد فى فعيل وكسروا عينه ، لأن الكسر أخف من الضم ، فلما ألزم هذا المثال هاء التأنيث ثقل فكرهوا الضمه فيه فعدلوا إلى الكسر ؛ لأنه أخف من الضم ، وجعل فى أكثر العدد على فعل فكأنه محذوف من فعول ، وإنما خفف ليكون التخفيف معادلا لثقل فعلان.

وأما (فعيل) الذى هو صفه للمذكر من يفعل فليس فيه حرف علّه ولا تضعيف فجمعه على (فعلاء) نحو جليس وجلساء ، وكريم وكرماء ، وكبير وكبراء ، وفعال نحو : كرام ، وكبار ، وإنما جمع على (فعال) لأنهم لم يعتدوا بالياء لأنها زائده كأنهم توهموا إشباع الكسره فيه فيجمع على فعال كما يجمع الثلاثى ، وأما جمعه على فعلاء فللفرق بينه وبين الاسم فجمعوا الاسم على أفعلاء كما يجمع الثلاثى كقولهم : خميس وأخمساء ، وإنما جعلوا فعلاء للصفه لكثره ما تجىء الصفه على فعلاء نحو حمراء وصفراء ، فأسقطوا الهمزه من أوله ليشاكل ما ذكرناه.

باب النّسب

اشاره

اعلم أن كل اسم تنسبه إلى أب أو بلد وما أشبه ذلك فإنك تلحقه الياء الثقيله علامه للنسب وذلك قولك : هذا رجل بكرىّ ، وهذا رجل عامرىّ ، وهذا رجل مكىّ ، وكذلك جميع هذا الباب.

قال أبو الحسن : اعلم أن النسب معناه إضافه شىء إلى شىء ، وإنما تشدد ياؤه لأن النسبه تصير لازمه للمنسوب ، فصارت هذه الإضافه أشد مبالغه من سائر

الإضافات فشددوا یاءها (۱) لیدلوا علی هذا المعنی ، فإذا کان الاسم سالما من حروف المد واللین زدت یاء النسبه فی آخره طال الاسم أو قصر کقولک فی النسب إلی بکر : بکری ، وإلی سفرجل : سفرجلی إذا کان المنسوب إلیه اسمه سفرجل ، وإن کان فی الاسم المنسوب إلیه یاء خفیفه قبل آخره أعنی بالخفیفه الساکنه الزائده نحو : تمیم ، وثقیف ، ، وفقیم وسلیم وقریش ، وما أشبه ذلک فالأجود ألا تحذف من الأسماء شیئا إذا نسبت إلیها کقولک : تمیمی وفقیمی ، وقد حذفوا الیاء من بعض ذلک قالوا فی قریش : قرشی ، وفی ثقیف : ثقفی ، وفی هذیل : هذلی وهذیلی ، فمن أثبت الیاء فعلی الأصل ، ومن حذف فلاستثقال الیاء والکسرات ، ولیس قبل الکسر إلا حرف واحد والحرف الواحد قلیل فصار بمنزله ما لا حکم له فی الکلمه ، فإن کان قبل الکسره حرفان لم یجب الفتح تقول فی تغلب : تغلبی ، لأن أول الکلمه حرفان فقوی صدر الکلمه ویجوز الفتح ، فأما هذلی ، وثقفی فالأصل : هذیلی وثقیفی ، وإنما حذفوا الیاء منهما استثقالا للکسره مع الیاء / فحذفت الیاء فلما حذفت بقی الاسم علی وزن نمر ، وما کان ثانیه مکسورا وهو علی ثلاثه أحرف یفتح فی النسبه کراهه الکسرات والیاءات فیقال : نمری وکذلک قالوا أیضا : هذلی ففتحوا الذال ، وقد جاء علی الأصل فی الشعر قال الشاعر (۲) :

بکل قریشی علیه مهابه

سریع إلی داعی النّدی والتّکرّم

وقال آخر فجمع بین اللغتین (۳) :

۱- فی الأصل : یاء هذا.

۲- البیت من الطویل ولم یعرف قائله وهو فی الکتاب ۳ / ۳۳۷ ، وروایه الکتاب : بکل قریشیّ إذا ما لقیته ، وفی شرح أبیات سیبویه لابن السیرافی ۲ / ۳۲۵ ، وفی الإنصاف ۱ / ۳۵۰ ، وفی شرح المفصل ۶ / ۱۱.

۳- البیت من الطویل ولم یعرف قائله أیضا وهو فی الإنصاف ۱ / ۳۵۱ ، وفی شرح المفصل ۶ / ۱۰.

هذيليه تدعو (١) إذا هى فاخرت

أبا هذليا من غطارفه نجد

فإن كان الاسم على (فعيله) أو (فعيله) حذفت الهاء كقولك فى النسب إلى حنيفه : حنفى ، وفى رجل من خذيمه : خذمى ، وقد جاء شىء على الأصل وليس بالمستحسن قالوا فى رجل من أهل السليقه سليقى ، وفى الخزينه خزينى ، وفى سليمه سليمى ، وفى عميره عميرى ، والوجه ما ذكرت لك إلا أن يكون الاسم من المضاعف أو المعتل ، فإنك تثبت فيه الياء ولا يجوز حذفها ، وذلك قولك فى رجل نسبته إلى شديده شديدى ، وفى رجل من طويله طويلى ، من أجل الواو لأنها إن سكنت لزمها القلب ، وإنما وجب حذف الهاء لأن هاء التأنيث تضارع ياء النسب ، والدليل على مضارعتها أنها تقع بين الاسم وبين جمعه فيكون حذفها فرقا بين الواحد والجمع كقولك : ثمره وثمر ، وكذلك حال الياء المشدده نحو قولك : زنجى وزنج ، ورومى وروم ، وعربىّ وعرب ، فلما تضارعا من هذا الوجه الذى ذكرناه كره الجمع بين تأنيثين أو تثنيتين فلذلك حذفت هاء التأنيث لمجىء ياء النسبه وحذفت الياء لأن المؤنث أثقل من المذكر ، فلما جاز الحذف من المذكر مع خفته لزم الحذف فى الأثقل ، ومن أثبت فعلى الأصل والله أعلم.

وأما ما كانت قبل آخره ياءان مدغمه إحداهما فى الأخرى فإن النسب إليه بحذف الياء المتحركه لاجتماع الياءات وذلك قولك فى النسب إلى ميت : ميتى ، وإلى حمير : حميرى ، وإلى أسيد : أسيدى ، وإنما وجب الحذف لأن عدد هذه الحروف أكثر من عدد حروف فعيل ويضمها مثلها فى العدد وهم قد حذفوا الياء من (فعيل) والكسر مع ياء النسبه [فكيف إذا زاد ياء أخرى ، فإذا اجتمع هذا على الياءين فى مثل : أسيد وحمير مع ياء النسبه](٢) كان أثقل فلذلك وجب

١- فى الأصل : تدعوا.

٢- كتبت فى الأصل على الهامش.

الحذف ، وإنما كانت المتحرك من الياءين بالحذف أولى ؛ لأنك لو حذفت الساكنه بقيت المتحركه وقبلها فتحه فكان يجب قلبها ألفا فيخرجون من علّه إلى علّه والخروج من علّه إلى علّه فيه كلفه ، فلذلك حذفوا المتحركه لتزول هذه الكلفه ، ومع ذلك فإن الياء الساكنه المدغمه لا مؤنه فيها على المتكلم ؛ لأنه يرفع لسانه بها فى جمله الياء المتحركه فصار الاستثقال إنما وجب من أجل المتحركه [ف](١) كانت أولى بالحذف إذ كانت هى الموجبه للثقل.

فإن كان آخر الاسم ياء مشدده نحو : قصىّ وعدىّ ، واجبه فإنك تحذف الياء الساكنه وتقلب المتحركه ألفا لفتحه ما قبلها ثم تقلبها واوا وتتبعها ياء النسبه فتقول : قصوى ، وأموى ، وعدوى ، وإن شئت تركته على الأصل تقول : قصيى ، وأميى (٢) ، وإنما كان الحذف أولى كراهه لاجتماع أربع ياءات مع الكسره وهم قد فروا من ثلاث ياءات / وبينهما (٣) حاجز أعنى (فعيلا) فكان ما هو أثقل منه تكثيرا أولى بالحذف (٤) ، وإنما حذفوا الياء الساكنه لأنهم قد علموا أن المتحركه تقلب ألفا ولا تثبت لأنها تلى ياء النسبه فيجب قلبها واوا ، فلما كان حذف الساكن يؤدى إلى قلب المتحركه واوا (٥) وخروجها عن شبه الياء وهم يفرون فى

١- زياده ليست فى الأصل.

٢- قال سيبويه : " زعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أميّىّ ، فلا يغيرون لمّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل ، شبهوه به ...". ٣ / ٣٤٥ (هارون).

٣- فى الأصل : وبينهم.

٤- بين ذلك العكبرى فقال : " فإن كان قبل الياء المشدده حرفان مثل : عدىّ وقصىّ ، فمن العرب من يقره على حاله ، ويجمع بين أربع ياءات ، وهو مستثقل ، والأكثر الأقيس أن تحذف الياء الساكنه وهى ياء فعيل ، وتبدل من الكسره فتحه ، فتقلب الياء المتحركه ألفا ثم واوا فتصير إلى : عدوىّ فرارا من الثقل". انظر اللباب فى علل الإعراب ٢ / ١٥٠ - ١٥١.

٥- فى الأصل : واو.

هـذا البـاب من اليـاءات والكسـر من أجـل يـاء النسـبه احتملوا الخروج من علّه إلى علّه لمـا كـان ذلك يؤديهم إلى التخلص مما يفرون منه ، فأمـا بـاب أسـيد فلو حـذفت الياء الساكنه انقلبت المتحركه ألفا والألف هى قريبه من الياء ألا ترى أن الإماله تـدخل على الألـف فتقرب من اليـاء ، فلمـا كـان القلب لا ينجيهم من باب أسـيد مما يفرون منه حـذفوا المتحركه ، وتقوى الساكنه لأنها قريبه من الألـف فلـذلك خالف فى باب أموى ومن رأى الجمع بين الياءات فحجته أن الياء المشـدده تجرى بوجوه الإعراب ولا تسـتثقل عليها الحركات فصارت بمنزله ياء قبلها حرف ساكن نحو : ظبى ، ومىّ وما كان كذلك فلم يحذف منه شىء فى النسبه فحملوا أميه وبابه على ما ذكرنا فلم يحذفوا منه شيئا ، وإنما أقروا الياء إذ كان قبلها ساكن ولم يسـتثقلوا دخول الضـمه والكسـره عليهـا فى حـال الإعراب ، وإنمـا خـالفت اليـاء المشـدده اليـاء السـاكنه مـا قبلها لأن المشـدده وإن دخلها الإعراب فهى أثقل من الخفيفه ، فإذا انضم إليها ياء النسبه زادت ثقلا فلذلك وجب تخفيفها.

وحكم الواو إذا كانت طرفا وسـكن ما قبلها كحكم الياء إذا سكن ما قبلها ، وهى أولى بأن لا تستثقل هاهنا ؛ لأنهم قد يفرون من الياء (١) إلى الواو فى بـاب النسـبه ، فإذا كانت معهم فى الكلمه فهى أولى بالثبات ، فإن كانت الياء فى آخر الاسم وقبلها كسـره وكـان الاسم معهـا على ثلاثه أحرف قلبتها ألفا ثم قلبتها واوا كقولهم فى عمّ : عموى ، وفى ردّ : ردوى ، وإنما وجب ذلك لأنّا قد بينا أن ما كان على فعل بكسر العين من الصحيح ينقل إلى فعل فإذا وجب نقل عمر إلى الكسر انفتحت الميم والياء بعدها فى موضع حركه فإذا كان كذلك انقلبت ألفا ثم انقلبت واوا لما سنذكره بعد إن شاء الله.

١- فى الأصل تكرار للجمله" وحكم الواو إذا كانت طرفا ..." ، وقد زاد فى نهايه الجمله الأولى بعد قوله : " لأنهم قد يفرون من الياء" قوله : " وهى أثقل".

فإن كان الاسم على أكثر من ثلاثه أحرف حذفت الياء فى النسب كقولك [فى النسبه](۱) إلى قاض : قاضىّ وإلى ناحيه : ناحىّ ، وإنما وجب حذفها لأن النسبه توجب كسر ما قبلها ولا يدخلها الكسر فيجب إذن إسكانها بدخول ياء النسب عليها ، فيلتقى ساكنان الياء المسكنه والياء المدغمه فتحذف لالتقاء الساكنين ، ومن قال فى تغلب : تغلبى ، بفتح اللام استثقالا للكسره مع الياء أجاز أيضا أن يفتح الضاد من قاض فإذا فتحها انقلبت ألفا أعنى ياء قاض ثم انقلبت واوا فقال : قاضوى ، كما قالوا : عموى ، وإنما ساغت التغييرات فى باب النسبه ، وكثر ذلك لأن المراد بياء / النسبه أن تعلم بأن المنسوب له به تعلق بالمنسوب إليه فلو فهم ذلك ببعض الكلمه جاز أن يقتصر عليه فلذلك ساغ التغيير فيه.

واعلم أن الأصل فى النسب أن يقال : فلان من بنى فلان أو من مدينه كذا ، ولكنهم اختصروا ذلك واجتزؤوا (۲) بالياء من هذا التطويل كما اجتزؤوا بياء التصغير من النعت حقيرا أو صغيرا.

واعلم أن ما كان آخره ألفا وهو على ثلاثه أحرف فإنه يجب قلب ألفه واوا من ياء كانت منقلبه أو من واو كقولك فى قفا : قفوىّ ، وفى رحا : رحوىّ ، وإنما وجب قلب هذه الألفات إلى الواو لأن الألف تقرب من الياء والإماله تدخلها فتصير إلى الياء فلو أقروا الألف على حالها لصار كاجتماع ثلاث ياءات وهم يجدون مندوحه تأويلا لخروجهم عن هذا الثقل وذلك أن الألف ساكنه والياء الأولى ساكنه والجمع بين ساكنين فى كلامهم غير مستعمل إلا أن يكون الأول حرف مد والثانى مشدد فلما عوض بياء النسبه ما ذكرنا أجروا الألف مع ياء

۱- زياده ليست فى الأصل.

۲- فى الأصل : اجتزوا.

النسبه مجرى ساكنين ليس أحدهما حرف مد فوجب قلب (۱) الألف إلى حرف يتحرك فيه ليزول الجمع بين ساكنين ، وكانت الواو غالبه على الياء فى هذا الباب إذ كنا قد نقلب الياء فى إيجاب قلب الألف إذا دخلت عليها ياء النسبه ، وهو أن النسبه أقوى فى تغيير الاسم من التثنيه إذ كانت قد ثبت لياء النسبه ما ذكرنا من إيجاب التغيير وقد بينا علّه ذلك ، والتثنيه ليست بموجبه للتغيير إنما حقها أن تزاد علامتها على لفظ الواحد ، فإذا كانت الألف المقصوره تنقلب فى التثنيه واوا أو ياء كقولك فى قفا : قفوان ، وفى رحى رحيان ، وجب أن تكون ياء النسبه بقلب الألف ، فإذا وجب قلبها كانت الواو أولى لما ذكرنا من العلّه الأولى من غلبه الواو على الياء فى باب النسبه ، ولم يجب فى التثنيه إذ كانت التثنيه توجب انتظام ما كان فى الواحد فلذلك وجب رد الألف فى التثنيه إلى أصلها فإن كانت الألف رابعه وكانت أصليه فالوجه فيها أن تجرى مجراها فى الثلاثى وتقلب واوا كقولهم : ملهى : ملهوى ، وفى مغزى : مغزوى ، وأفعى : أفعوى لأنها لما كانت أصلا جرت مجرى الراء فى جعفر ، فهذا القياس وكذلك حكم الألف إذا كانت للإلحاق بمنزله الأصلى نحو : أرطى ، وعلقى ، تقول : أرطوى وعلقوى ، فإن كانت الألف للتأنيث فالوجه فيها الحذف كقولك : فى حبلى حبلىّ ، وفى بشرى بشرىّ ، وفى دنى دنيّى ، وإنما كان حذفها الوجه من وجهين :

أحدهما : أنها من حيث كانت علامه التأنيث ضارعتها التأنيث فكما يجب حذفها أعنى الهاء فى النسب فكذلك أيضا يجب حذف ألف التأنيث.

والوجه الثانى : أن ألف التأنيث ساكنه وليست مما أصله الحركه كالألف الأصليه وألف الإلحاق فحذفوها لسكونها وسكون الياء الأولى من النسبه وإن كانت الألف قد يقع بعدها الساكن المدغم لما بينا أن الياء أقوى فى تغيير ما

۱- فى الأصل : قبل.

يدخل عليه من علامه التثنيه ، فلما كانت ألف التثنيه لا يجوز أن يبقى معها ألف التأنيث على لفظها كذلك لا يبقى مع ياء النسبه / لأن فى هذا نقضا للأصل الذى أقمنا الدليل عليه من قوه ياء النسبه على قدر ما يقلبه ألف التثنيه.

واعلم أنه يجوز فى النسب إلى ما آخره ألف التأنيث المقصوره إذا كان على أربعه أحرف وجهان :

أحدهما : أن تقول فى حبلى : حبلاوى ، وفى دنيا : دنياوى.

والوجه الثانى : حبلوى ، ودنيوى ، وإنما جاز هذان الوجهان لأن ألف التأنيث وإن كانت علامه كهاء التانيث فهى ألزم للأسماء من هاء التأنيث ، وذلك أن الاسم بنى من أول أحواله على ألف التانيث وهاء التانيث تقديرها أن تكون بمنزله اسم ضم إلى اسم إذ كانت تدخل بعد استقرار لفظ المذكر كقولك : قائم ، وقائمه ، فصارت ألف التأنيث مشابهه للألف الأصليه أعنى التى هى بدل من لام الفعل فجرت مجرى ألف الإلحاق إذ كانت ألف الإلحاق زائده قد أجريت مجرى الأصل ولذلك جاز قلب ألف التأنيث واوا كما جاز قلب ألف الإلحاق واوا فى النسبه تشبيها بألف التأنيث كما شبهت ألف التأنيث بها فتقول : أرطى وعلقى ، (١) فأما قولهم : حبلاوى ، فإنهم زادوا ألفا قبل ألف التأنيث لتصير ألف التأنيث عمده فيجب تحريكها فإذا تحركت صارت ألف التأنيث الممدوده فيزول عنها حكم السكون فيجب ثباتها مع ياء النسبه وصار هذا الوجه أقوى من قلبها واوا من غير موجب لتحريكها فلهذا صار هذا الوجه أقوى من قولهم : حبلوى ،

١- الأرطى : شجر له ثمر مرّ تأكله الإبل ، الواحده : أرطاه ، ألفه للإلحاق لا للتأنيث ، فينون نكره لا معرفه ، أو ألفه أصليه فينون دائما. القاموس (أرط). العلقى : والعلقى : كسكرى : نبت يكون واحدا وجمعا ، قضبانه دقاق ، عسر رضّها ، يتخذ منه المكانس ، ويشرب طبيخه للاستسقاء. القاموس (علق).

فإن كان المقصور على خمسه أحرف فصاعدا وجب حذف ألفه فى النسبه زائده كانت أو أصليه وذلك أن بعض العرب يحذف الألف التى (۱) هى بدل من لام الفعل التى فى الرباعى فتقول فى ملهى ملهى ، وذلك أنهم شبهوها بألف التأنيث لاجتماعهما فى صوره واحده فإذا كان يسوغ الحذف فى الرباعى لزم الحذف فى الخماسى لطوله وذلك قولك فى مرامى : مرامى ، وفى قبعثرى : قبعثرى (۲) ، وفى حبارى : حبارى (۳) ، وقد بيّنا أن الوجه الحذف وألف التأنيث فى الرباعى والخماسى أولى بالحذف إذ كان الأصل أيضا قد حذف لما ذكرناه ، فإن كانت ألف التأنيث رابعه وقد توالى الحركات قبلها تنقل الكلمه حتى تجعلها بمنزله الخماسى ، والدليل على ذلك أن زياده الحركه قد تجرى مجرى زياده حرف. إن من يجيز صرف هند وترك صرفه لا يجيز صرف قدم فى حال المعرفه ، بل يلزمه منع الصرف فى امرأه سميت : بعقرب ، فلذلك وجب أن تجرى ما توالت حركاته من الرباعى مجرى الخماسى وذلك قولك فى النسب إلى جمزى جمزىّ ، وفى بشكى بشكىّ (۴) ، إذا سميت بهما ونسبت إليهما وهما ضربان من المشى.

واعلم أن الممدوده تنقسم أربعه أقسام أحدها أن تكون همزته أصليه كقولك : رجل قراء ، لأنه من قرأت ، والثانى أن تكون همزته منقلبه من ياء ملحقه نحو :

۱- فى الأصل : الذى.

۲- القبعثرى مقصورا : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، ودابّه تكون فى البحر ، والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم ثالث. ج : قباعث. القاموس (قبر).

۳- الحبارى : سبق ذكرها ص ۳۱۶.

۴- الجمزى : جمز الإنسان والبعير وغيره يجمز جمزا وجمزى : وهو عدو دون الحضر وفوق العنق ، وبعير جمّاز ، وناقه جمّأزه ، وجمزى : سريع. القاموس (جمز). البشكى : البشك سوء العمل ، والخياطه الرديئه ، أو العجله ، والكذب ، وامرأه بشكى اليدين والعمل ، كجمزى : خفيفه سريعه وناقه بشكى. القاموس (بشك).

علباء وحرباء (۱) ، وهما ملحقان بسرداح (۲) بیاء بعد الألف لأن الیاء إذا وقعت طرفا وقبلها ألف کانت همزه فلذلک کانت الهمزه أولی منها وهی أیضا أولی من الهاء ، لأن الهاء خفیه وتحتاج إلی بیان ، ولأن الهمزه أجلد منها ، وصارت أولی فإذا نسبته إلی ما همزته / للتأنیث قلبتها واوا عند أهل البصره فتقول : حمراوی ، وخنفساوی ، وکذلک حکم جمیع الباب وإنما جاز بقاء الهمزه التی هی بدل من هاء التأنیث مع یاء النسبه ولم تحذف کما حذفت الألف المقصوره لأنها خرجت فی اللفظ من التأنیث إذ کانت الهمزه فی نفسها لیست مما یؤنث بها فجرت مجری حرف لیس للتأنیث فلذلک لم یحذف.

فإن قال قائل : فهلا حذفت کما یحذف الاسم المضموم إلی ما قبله؟

قیل له : قد بینا أن التأنیث بالألف مخالف لحکم التأنیث بالهاء إذ کان الاسم بنی علی ألف التأنیث فلهذا الوجه صار کبعض حروفه وخالفت حکم الاسم المضموم إلی ما قبله ، وإنما وجب قلبها واوا لیفصلوا بین الهمزه التی هی بدل من حرف التأنیث وبین الهمزه التی هی علی خلاف ذلک إذ کانت هذه الهمزه تمنع الاسم الصرف وغیرها لا تأثیر له ، وصورتهما واحده سواء فصلوا بینهما بالقلب لیدلوا علی اختلاف حکمهما ، وإنما کانت همزه التأنیث بالقلب أولی ؛ لأن حکم التأنیث فیها موجود وهو الموجب لثقل الاسم وکانت یاء النسبه توجب أیضا تثقیلا للاسم فوجب أن تقلب هذه الهمزه إلی حرف لا یدل علی الثانیه لیخف الاسم.

۱- علباء البعیر : عصب عنقه ... ، ج : علوب. القاموس (علب). وحرباء : بالکسر : مسمار الدّرع ، أو رأسه فی حلقه الدّرع ، والظّهر (أو لحمه أو سنسنه) وذکر أمّ حبین ، أو دویّبه نحو العظایه تستقبل الشمس برأسها. القاموس (حرب).

۲- السّرداح : بالکسر : الناقه الطویله ، أو الکریمه ، أو العظیمه ، أو السمینه ، أو القویه الشدیده التامه ... ، ج : سرادح. القاموس (سرح).

وأما ما سواها من الهمزات فلم يكن فيه ما يوجب هذا الحكم من الثقل فوجب إقراره على لفظه إذ كان حكمه وحكم سائر الحروف سواء فى اجتماعه مع ياء النسبه ، وإنما كان قلب همزه التأنيث إلى الواو أولى من سائر الحروف لوجهين :

أحدهما : أن الواو تقع علامه لجمع المذكر ، والمذكر كالأصل للمؤنث وقد بيّنا أن الغرض أن تقلب هذه لتبعد عن حكم التأنيث فلما كانت الواو لما ذكرناه أشد مباينه للمؤنث من سائر الحروف كانت أولى بقلب الهمزه إليها.

والوجه الثانى : هى بدل من ألف التأنيث فكانت أولى.

واعلم أن جميع ما ذكرناه من الممدود سوى الممدود الذى ينصرف يجوز أن تقلب همزته واوا فنقول : قراوى ، وكساوى ، وعلباوى ، وبعضه أحسن من بعض فقلت : همزه علباء أحسن ، لأنها مشاركه لهمزه التأنيث فى الزياده فحملت عليها لأن الهمزه أثقل من الواو إذ كانت تقع (١) فى الصدر فصار فى قلبها إلى الواو فائده (٢) ، وهو خفه اللفظ فلذلك جاز تشبيهها بهمزه التأنيث وإقرارها (٣) على لفظها لأن ذلك يفيد ثقلا فإذا ثبت للكلمه حكم بالخفه لعلّه أوجبت ذلك لم يجز نقله إلى ما هو أثقل منه ، ولذلك جاز حمل الهمزات التى هى لغير التأنيث على همزه التأنيث ، ولم تحمل همزه التأنيث عليها ، وأما همزه كساء فجاز قلبها واوا بالحمل على همزه علباء لأن الملحق بالأصل يجرى مجرى الأصل ، فلما جاز قلب الهمزه الملحقه واوا جاز قلب همزه رداء ، وكساء واوا لأنهما يشابهان ألف علباء فى انقلابهما من الياء إلى الهمزه ، وأما همزه قراء فقلبها بعيد وهو جائز ،

١- فى الأصل كلمه لم أتبينها.

٢- فى الأصل : وهو.

٣- فى الأصل : إقراره.

ووجه جوازه الحمل على همزه كساء إذ كانت لام الفعل ، فإن كانت إحداهما منقلبه فقد تشابها / فى كونهما أصلين فلذلك جاز القلب فى همزه قراء والله أعلم.

واعلم أن ما كان آخره هاء التأنيث وقبلها ياء أو واو فالنسب إليه كالنسب إلى الممدود المصروف وذلك نحو : صلايه ، وشقاوه (١) تقول : صلايى وشقايى ، وإنما وجب ذلك لأن هاء التأنيث يقدر سقوطها لأجل ياء النسب فإذا قدرت ذلك صارت الياء والواو طرفا وقبلها ألف فيجب قلبها همزه كهمزه رداء فإذا لحقتها ياء النسبه بقيا على ما وجب لهما من الهمز ويجوز أن تقول : شقاوى وصلاوى ، كما جاز كساوى ، ورداوى.

فإن قال قائل : إذا كانت ياء النسب تحل محل هاء التأنيث فلم لم تبق الياء والواو على ما كان أمرهما عليه مع ياء النسبه؟ قيل : لا يجوز ذلك لأنه إذا وجب تقدير الاسم مذكرا لمجىء النسبه لم يجز أن تبقى الياء والواو على لفظهما ، وذلك أنّا لو قدرنا دخول هاء التانيث على هذا ولم يبن الاسم على التأنيث لهمزنا فقلنا : صلاءه وشقاءه فإذا كانت الهمزه لا تجب إذا قدرنا الاسم مذكرا مع هاء التأنيث وكان قلبها همزه مع ياء النسبه أولى لأنه لا يجب إلا تقدير الاسم مذكرا ثم إدخال النسبه عليه فاعرفه.

فإن كان آخر الاسم ياء وقبلها ألف فلك فى النسبه إليه ثلاثه أوجه : وذلك نحو : رأى ، تقول فى النسبه إليه : رأيى ، ورأوى ، ورأئى ، فمن أقر الياء مع النسبه فلأنها ياء يدخلها الإعراب فتجرى مجرى الحروف الصحاح إلا أنه ليس فى قوه رأوى لأن رأيى قبل يائه ألف ، والألف تشبه بالياء فيصير إقرارها مع ياء النسبه كأربع ياءات فلذلك فارقت ياء (رحى) ، وجاز أن تقلب واوا وهمزه فأما من

١- الصّلايه : ويهمز : الجبهه ، واسم ، ومدقّ الطيب. ج : صلىّ وصلىّ. القاموس (صلى). مشقاوه : المشقا : المشط. لغه فى الهمز ... القاموس (شقو).

قلبها همزه فإنه شبهها برداء إذ كانت همزه منقلبه من ياء ، ومن قلبها واوا (۱) جعلها بمنزله داروى ، كل ذلك (۲) فرارا من الياءات.

واعلم أن النسب إلى الأحياء على خلاف ما ذكرنا لأن هذا الباب مخالف للقياس ، إلا أنهم وإن خالفوا قياس اللفظ فقد عدلوا به إلى جهه صحيحه ، فمن ذلك قولهم فى النسب إلى طىّ : طايى ، وحقه أن يأتى على طيى ، فتخفف إحدى الياءين كما قلنا فى سيد : سيدى ، وإنما خالفوا القياس فى طى لكثره استعماله (۳) فى كلامهم ، وهو أثقل من سيد لأن الياء المشدده بعدها همزه والهمزه مستثقل بعدها فقرروا (۴) حذف الياء الساكنه لتنقلب المتحركه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيخف اللفظ عليهم إذ كان قد جاز لهم حذف الياء الواحده فى سيد ، وإنما قدرنا حذف الياء الساكنه من طى ليكون قلب الياء ألفا حجه من جهه اللفظ ليقل تقدير الشذوذ فى هذه الكلمه ، إذ لو قدرنا حذف الياء المتحركه لم يجز قلب الياء الساكنه ألفا فيصير قلبها على تقدير الشذوذ لنا عنه مندوحه ، فلذلك وجب ما ذكرناه ومن ذلك قولهم [فى النسبه](۵) إلى اليمن : يمانى ، وإلى الشام : شامى ، والقياس : يمنى ، وشأمى ، وإنما فعلوا ما ذكرناه لكثره استعمالهم اليمن والشام فى كلامهم فخففوا إحدى ياءى النسب وعوضوا ألفا إذ كان الحذف قد وقع فى كلامهم والتعويض فيما / لم يكثر استعماله فكان النسب أولى ، فلذلك كان أكثر تغييرا للكلمه من غيره ، فلذلك قالوا : يمان وشآم ، فأما قولهم فى النسب إلى تهامه : تهام ، فإن تقديره أن يكون ردوا الاسم إلى تهم وحذفوا الزياده ، فصار على لفظ

۱- فى الأصل : واو.

۲- فى الأصل : ذاك.

۳- فى الأصل : استعمالهم.

۴- فى الأصل : فقروا.

۵- زياده ليست فى الأصل.

يمن فكان القياس على هذا الوجه أن يقولوا : تهمى ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها الألف كما ذكرنا فى يمان لكثره الاستعمال واحتمال النسب للتغيير ، ومن ذلك النسب إلى البحرين بحرانى وكان القياس يجرى لأن ياء النسب يقع عليها الإعراب فلا يجوز بقاء ألف التثنيه معها لئلا يجتمع فى الاسم رفعان ونصب ، ومع ذلك فإن علامه التثنيه والجمع زياده على بناء الاسم كزياده هاء التأنيث. فكما يجب إسقاط هاء التأنيث لمجىء ياء النسبه فكذلك يجب إسقاط علامه التثنيه والجمع لاشتراكهما فى الزياده فى أواخر الأسماء ، وإنما جاز بحرانى لأنه قد صار اسما لموضع لا يجوز إسقاط الألف والنون منه فصارت الألف والنون معه كالألف والنون فى عثمان (١) وجريا مجرى ما بنى الاسم عليه وصار أيضا فى ياء الألف والنون فصل بين النسب إلى هذا الموضع وبين النسب إلى البحر بعينه ومن ذلك قولهم فى النسب إلى زبنيه (٢) : زبانى ، وكان القياس : زبنى ، ولكنهم أبدلوا من الياء ألفا لتخفيف الكلمه من غير أن يحذفوا حرفا ، ويجوز أن يكونوا خصوا بهذا ليدلوا على أن الأصل فيه فعيله وإن شئت جعلت الألف عوضا عن حذف الياء من فعيل كما جعلوها عوضا من إحدى ياءى النسب [فى](٣) يمان ، وأما قولهم فى النسب إلى الدهر : دهرى ، فإنهم أرادوا الفصل بين من قد مرت عليه الدهور وبين من يقول بالدهر فضم الأول لضمه الدهور وبقوا لفظ من يقول بالدهر على فتحه ، ومن ذلك قولهم فى النسب إلى البصره : بصرى بكسر الباء ، ووجه ذلك أن البصره بكسر الباء اسم الحجاره الرخوه فيجوز أنهم

١- فى الأصل : عثمن.

٢- الزّبنيه : كهبريه : متمرد الجن والإنس ، والشديد ، والشّرطىّ ، ج. زبانيه ، أو واحدها : زبنىّ ... والنسبه زبانىّ ، مخففه. القاموس (زبن).

٣- زياده ليست فى الأصل ، وفى الأصل : و.

كسروا الباء فى بصرى ليدلوا [على][(۱)] أن البصره سميت بهذا الاسم من أجل الحجاره التى يقال لها البصره ، وجميع ما ذكرنا إذا سميت به رجلا نسبت إليه على القياس الذى يجب له من جهه اللفظ.

واعلم أنك إذا نسبت إلى رجلين وقع النسب إلى أحدهما ليفصل بينه وبين ما وقع اسما لواحد ، وذلك قولك فى النسب إلى رجلين : رجلى ، وإلى مسلمين : مسلمى ، قال أبو الحسن : وإنما وجب أن تحذف علامه التثنيه والجمع لأنهما ليسا بلازمين للاسم فصار بمنزله هاء التأنيث وياء النسبه ، وقد بينا مضارعتهما لهاء التأنيث فحذفوا علامه التثنيه والجمع لمجىء النسبه كما حذفوا هاء التأنيث لأن من شرط الإعراب أن يقع على ياء النسبه فلم تقو علامه التثنيه والجمع فصار فى الاسم رفعان ونصبان وجران ، وهذا لا يكون لأن عاملا واحدا لا يحدث فى الاسم الواحد إعرابين ، فكانت ياء النسبه ألزم من علامه التثنيه والجمع لأن المنسوب يصير مرفوعا بما نسب إليه من بلد أو غير ذلك ، فلذلك صار بقاء ياء النسبه أولى من بقاء علامه التثنيه والجمع ، ومع ذلك فلو بقوا علامه التثنيه / والجمع لالتبس المنسوب إلى التثنيه والجمع بالمنسوب إلى الواحد على لفظ التثنيه والجمع ، وكان الحذف من المثنى والمجموع أولى من اسمه ، ذلك لأن الألف والنون إذا صارت مع ما قبلها من الكلمه اسما لواحد لم يجز أن يفارقاه ، لأنه قد صار علما معهما فجريا مجرى أحد حروف الأصل ، فإذا كانت الألف والنون للتثنيه لم يكونا لازمين فكان حذف ما لا يلزم أولى من حذف اللازم.

واعلم أنك إذا سميت رجلا برجلين أو مسلمين فالاختيار أيضا حذف علامه التثنيه والجمع فى النسبه ، ذلك أنّا قد بينا فى باب ما لا ينصرف وما ينصرف [(۲)] أن

۱- زياده ليست فى الأصل.

۲- باب ما ينصرف وما لا ينصرف ۲۹۴.

التسميه بالتثنيه والجمع الأحسن فيهما حكايه حالهما قبل التسميه ، وإذا كان ذلك كذلك فقد جريا فى حال التسميه مجراهما قبل التسميه اعنى فى الإعراب ، فلذلك كان حذفهما فى التسميه مساويا لحذفهما قبل التسميه ، ومن جعل الإعراب فى النون قال : جاءنى رجلان ، ورأيت رجلان ، ومررت برجلان ، وكذلك من يقول : جاءنى مسلمين ، ورأيت مسلمينا ، ومررت بمسلمين ، فإنه قد أجرى هاتين العلامتين مجرى ما هو من نفس الحرف ، وإذا نسبت إليها لم تحذف منها شيئا فتقول هذا رجلانى ، ومسلمينى ، وكذلك حال يبرين ، وقنّسرين (١) ، وفلسطين ، من أعربها إعراب الجمع فجعلها فى الرفع بالواو وفى الجر بالنصب بالياء حذف الياء والنون فى النسبه إذا أجراها مجرى الجمع ، ومن جعل الإعراب فى النون ولم يحذف من الأسماء فقال هذا قنسرينى ، وفلسطينى ، وكذلك حكم جميع ما يجرى هذا المجرى من الأسماء ، فأما النسب إلى المساجد فمسجدى لأنك رددت المساجد إلى الواحد ونسبت إليه لتفصل بين من اسمه مسجد وبين من يكثر القعود فى المساجد (٢) وإنما كان بالرد إلى الواحد أولى من المسمى بالجمع لأن الذى يكثر القعود فى المساجد ليس يجوز أن يجمع بينهما فى حال واحده وإنما نسب إلى أحدها ولفظه لفظ الجنس لما صارت النسبه تدل على ملازمته للمساجد إذ ليس واحد منها أولى به من الآخر ، وأما المسمى بالجمع فقد صار مجموع الكلمه وليس الغرض بالنسبه إثبات معنى من المسمى بل الغرض أن

١- يبرين : بالفتح ثم السكون ، وكسر الراء ، وياء ثم نون ، وهو لغه فى أبرين ، وهو رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حجر اليمامه ، وقيل : يبرين بأعلى بلاد بنى سعد ، وقيل : يبرين من أصقاع البحرين. معجم البلدان ۵ / ۴۲۷. قنّسرين : بكسر أوله ، وفتح ثانيه وتشديده ، وقد كسره قوم ، ... مدينه بينها وبين حلب مرحله من جهه حمص ، وكان فتحها على يد أبى عبيده بن الجراح سنه ١٧ ه ، وقد كان خرابها سنه ٣٥١ ه أو ٣٥۵ ه معجم البلدان ۴ / ۴۰۳ - ۴۰۴.

٢- مساجدى نسبه إلى من يكثر ملازمه المساجد.

يكون هذا الجمع علما له ، ولو رد إلى الواحد لم يقع النسب إلى المقصود إليه فلذلك وجب بقاء الجمع فى حال النسبه إذ كان اسما لشخص ، وكذلك حكم جميع كل جمع مكسر ومن ذلك قولهم للذى يكثر النظر فى الفرائض : فرضى ، وذلك أن الواحد فريضه فوجب حذف الياء والهاء على ما ذكرناه فى فعيله ، وأما (١) قولهم : مداينى ، ومعافرى ، وضبابى ، وكلابى ، فإنما نسب إلى لفظ الجمع لأنها أسماء لبلد أو شخص فالنسبه يجب أن يكون إلى لفظه ، وأما ما كان فى أسماء الجموع لا واحد لها من لفظها نحو ، نفر ، وقوم ، ونسوه ، ورهط ، فالنسب يقع إلى لفظها سواء كانت لشخص أو واقعه على معناه ، وإنما وجب ذلك لأنها لو ردت إلى واحدها لم يكن من لفظ واحدها أن المراد من هذه الجموع دون غيرها ، فلذلك وجب بقاء لفظها فى النسب اسما كان لشخص أو كان لجمع فاعرفه.

النسب إلى الاسم المضاف

قال أبو الحسن : الأجود / فى هذا أن تقسم المضاف والمضاف إليه على ثلاثه أوجه:

أحدها : أن يكون الثانى معرفه مقصودا إليه ، والأول به معرفه ، فإذا كان كذلك فالنسب إلى الثانى لأن الأول اختص به يعنى بالثانى وهو فى نفسه معروف ، فتقول فى ابن الزبير : زبيرى.

والوجه الثانى : أن يكون المضاف والمضاف إليه كنيه نحو : أبى الحسن ، وأبى عمرو ، فالأول مشترك لجميع المكنيين ، وإنما اختلفوا بالثانى فصار حكمه كحكم الزبير فى اختصاص الأول به ، فالأجود فى هذا أن ينسب إلى الثانى فنقول : حسنى.

والوجه الثالث : غير معروف للأول ولكن الأول والثانى جعلا اسما واحدا

١- فى الأصل : وما.

لشخص ليس أحدهما أولى به من الآخر فصار مجموعها بمنزله اسم واحد مفرد. وإذا كان ذلك كذلك وجب حذف الثانى لأنه فى موضع الزياده للأول إذ كان قد قام مقام التنوين فيه وذلك نحو : عبد القيس ، وامرئ القيس ، فتقول : عبدى ، وامرئى ، وبعضهم يقول : مرى ، وذلك أنه لما أضاف ألف الوصل ، رد الكلمه إلى أصلها وأصلها فعل بإسكان الراء ، ولكنهم حركوها فى النسب لروم الحركه فى بناء ألف الوصل وهذا مطرد على قياس مذهب سيبويه (١) لا أن تغيّر الحرف ، فإن لزمته الحركه لعلّه دخلته وكان أصله السكون ثم رد إلى أصله لم تسقط عن الحرف حركته وإنما فعل ذلك ليدل ببقاء الحركه فيه أنه قد كان مما تلزمه الحركه فلذلك قالوا : امرى.

واعلم أن قياس الكنيه أن تجرى مجرى عبد القيس ؛ لأن الكنيه مجموعها قد صار علما للشخص غير أن الكنيه يجرى الاسم الأول منها على طريقه واحده فيقع فيها إشكال لو حذفت الثانى ، وأما المسمى فالأول يختلف ، وربما يتفق نحو : عبد القيس ، وعبد الدار ، والعرب لحرصها على البيان وزوال الإشكال يشتقون من الاسمين اسما فيقولون (٢) فى النسب إلى عبد القيس : عبقسى ، وإلى عبد الدار ، عبدرى ، وإلى عبد شمس : عبشمى ، وإنما فعلوا ذلك لتساوى حكم الاثنين فى النسبه فلذلك جاز أن يشتقوا منها اسما واحدا فيجتمع لهم بهذا الفعل معرفه المنسوب إليه وخفه اللفظ وليس هذا مما يجب أن يجمعا (٣) اسما يقام عليه فى كلامهم لاختلاط طريقه ألا ترى أنهم أثبتوا الدال فى عبدرى ولم يثبتوا فى عبقسى وعبشمى فإذا كان الطريق مختلفا لم يكن طريق إلى القياس عليه لأن الغرض فى القياس أن يتكلم على حد كلامهم فإذا لم تدر كيفيه ذلك سقط

١- انظر الكتاب ٣ / ٣٧٦.

٢- فى الأصل : فيقول.

٣- فى الأصل : يجمعان.

القياس عنا فيما يجرى هذا المجرى ، وإنما وجب فى المضاف والمضاف إليه حذف أحد الاسمين لأن الغرض فى المنسوب أن يعلم تعلقها بالمنسوب إليه فإذا كان كذلك استطاعوا (۱) إدخال ياء النسبه على لفظ المضاف إليه ، لأن جعل الاسمين اسما واحدا آكد فى لزوم أحدهما الآخر من لزوم المضاف والمضاف إليه ؛ لأن المضاف قد ينفصل من المضاف إليه ويقع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه ؛ إذ كان المضاف إليه معنى فى نفسه نحو : غلام زيد ، وما أشبه ذلك ، ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر ولا يجوز ذلك فى الاسمين اللذين جعلا اسما واحدا. / والنسب يوجب حذف الثانى من الاسمين [اللذين](۲) جعلا اسما واحدا. فإذا كان الحذف واجبا فى اللازم كان ما ليس بلازم أولى بالحذف ، وإنما وجب حذف الثانى من الاسمين اللذين جعلا اسما واحدا لأنه مضارع لهاء التأنيث فكما وجب حذفها أعنى هاء التأنيث فى النسبه وجب حذف الاسم الثانى فى النسبه.

واعلم أن العرب تشتق من الاسمين اللذين جعلا اسما واحدا فى النسبه اسما فتقول فى حضرموت حضرمى ، وإنما جاز ذلك لأنه إذا جاز فى المضاف هذا الاشتقاق حرصا على البيان وليس لزوم المضاف للمضاف إليه كلزوم واحد الاسمين للآخر الذى جعل معه اسما واحدا ، فإذا جاز فى المضاف هذا الوجه كان فى هذا أجود ، وليس ذلك أيضا بقياس مطرد والعلّه فيه كالعلّه فيما ذكرنا فى باب المضاف والمضاف إليه وذكر النسب إلى ما كان على حرفين.

واعلم أن الأصل فى هذا الباب أن تعتبر الأسماء المنقوصه التى تقع على حرفين نحو : يد ، وغد ، ودم ، وما أشبهها فلما لم يرجع من الحرف إليه المنقوص فى تثنيه

۱- فى الأصل : استطالوا.

۲- زياده ليست فى الأصل.

ولا ـ جمع سالم (۱) فأنت مخير فى النسب ؛ إن شئت رددت المحذوف وإن شئت لم ترد وإنما يعتبر برد المحذوف فى التثنيه والجمع ما يستعمل فى الكلام ومن ما يجوز فى الشعر تقول فى دم : دموى ، وإن شئت : دمىّ ، وكذلك تقول فى يد : يدوى ، وإن شئت : يدىّ ، وفى غد : غدوى ، لأن هذه الأسماء لا ـ تستعمل فى التثنيه تقول : يدان ، ودمان ، وغدان ، وإنما ترد المحذوفات منها فى الشعر.

قال الشاعر (۲) :

...

جرى الدميان بالخبر اليقين

وقال آخر (۳) :

يديان بالمعروف عند محلم

...

وقال آخر (۴) :

وما الناس إلا كالديار وأهلها

بها يوم حلّوها وغدوا بلاقع

وإنما كانت النسبه دون رد المحذوف لما بيناه من كثره تغيير المنسوب ، فلما

۱- فى الجمله خلل ، والمؤلف يأخذ بالرأيين : إما رد المحذوف أو عدم رده.

۲- من الوافر ، واختلف فى نسبه الشاهد فمنهم من نسبه إلى المثقب العبدى وهو فى ملحق ديوانه ۲۸۳ ، ومنهم من نسبه لمرداس بن عمرو أو لسحيم بن وثيل ، وهو فى المقتضب ۱ / ۲۳۱ ، وفى أمالى ابن الشجرى ۲ / ۲۲۸ - ۳ / ۱۲۷ ، وفى الإنصاف ۱ / ۳۵۷ ، وفى شرح المفصل ۶ / ۵ - ۴ / ۱۵۱ ، وفى الخزانه ۷ / ۴۸۲. وتمامه : فلو أنّا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

۳- الشاهد من الكامل وهو فى أمالى ابن الشجرى ۲ / ۲۳۱ ، وفى شرح المفصل ۱ / ۵۶ - ۴ / ۱۵۱ - ۵ / ۸۳ ، وفى الخزانه ۷ / ۴۷۶. والروايه فيه : يديان بيضاوان عند محلم قد تمنعانك أن تذلّ وتقهرا

۴- الشاهد من الطويل وهو للبيد فى ديوانه ۸۸ ، ولذى الرمه فى ملحق ديوانه ۱۸۸۷ فهو مختلف فى نسبته ، وهو فى الكتاب ۳ / ۳۵۸ ، وفى المقتضب ۳ / ۱۵۳ ، وفى أمالى ابن الشجرى ۲ / ۲۲۹ ، وفى شرح المفصل ۶ / ۴ ، وفى الخزانه ۷ / ۴۷۹.

كانت النسبه تقوى على تغيير الاسم وحذف ما لا يجوز حذفه فى التثنيه والجمع السالم كانت أيضا قويه على رد المحذوف كما قويت على حذف الموجود ليكون هذا إذا رد فى النسبه عوضا مما يوجبه حذف ياء النسبه وكذلك صار ردّ ياء النسبه أقوى على ردّ المحذوف من التثنيه والجمع السالم إذ كانت التثنيه والجمع السالم إنما طريقهما نحو علامتهما ببناء الاسم من غير تغيير لصيغته.

وأما ما رد فى التثنيه والجمع السالم فلا بد من رده فى النسبه ؛ لأن الأضعف إذا قوى على رد المحذوف كان الأقوى أولى برده فتقول فى النسب إلى أخ : أخوى ، وإلى أب : أبوى ، وإلى سنه : سنوى ، لأنك تقول أخوان ، وأبوان ، وسنوات ، ومن جعل سنه من سانهت ، قال فى النسب : سنهى ، لأنه إنما وجب ردها لقيامها مقام الواو لأنه وإن لم تقل سنهات فإنما ذلك لاكتفائهم بالسنوات عنه فلذلك وجب رد الهاء فى النسبه على اللغه الأخرى فاعرفه.

واعلم أن الأصل فى يد : يدى ، على وزن فعل بسكون العين ويكون بتحريك الدال فى الشعر لما ذكرناه من مذهب سيبويه فى أن الدال لما كف منها الحركه فى حال النقص ثم ردّ إلى الاسم ما حذف حركت (١) الدال لتكون / حركتها دلاله على لزوم الحركه لها فى حال النقص ، وجئت بالفتح لأن علامه التثنيه توجب فتح ما قبلها فلما ظهرت الياء حركت الدال بالحركه التى كانت تستحقها ثم حذفت الياء فى التثنيه ، وإن شئت قلت : إنما خصت بالفتح لأن الفتح أخف الحركات والغرض بتحريك الدال الدلاله على أن لها حالا تلزمها فيه الحركه ونحن نصل بالفتح إلى هذه الدلاله فوجب استعماله بالفتح دون الضم والكسر إذ كانا أثقل من الفتح ، فأما غد فقد استعمل فى الشعر على أصله وصار ذلك دليلا بينا على أصله فعل بسكون العين ، وأما دم فالأظهر فيه فتحه الميم فى الشعر لأنه

١- فى الأصل : حركت.

جائز أن يكون سمى بمصدر دمى ، يدمى ، دما ، فلهذا كان الأظهر فيه هذا الوجه وإن كان ليس بممتنع أن يجعل أصله على فعل بسكون العين وهو البناء المتفق الذى أقل ما تبنى الكلمه عليه والحركه زياده ويجوز أن تكون الميم حركت فى حال التثنيه الذى ذكرنا فى يد ، فإذا كان كذلك لم يمتنع هذا الوجه الثانى.

فإن قال قائل : فإذا كان الأصل فى يد وغد ما ذكرتم من سكون حاليهما فلم حركا فى النسبه؟

قيل له : لما ذكرنا من لزوم الحركه لهما فلما ردّ إليهما فى النسبه المحذوف منهما حرك الثانى منهما بالفتح ، وأما يد فلما تحركت الدال انقلبت منها الياء المردوده ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما صار آخرها ألفا جرت مجرى المقصور فلذلك وجب أن تقول : يدوى كما قلت : رحوى ، فأما غد فالقياس فيه أيضا وإن كانت الواو انقلبت الهاء على حد انقلاب الياء ثم صارت واوا بعد ذلك كما قيل فى قفوى فاعرفه.

باب التضعيف

اعلم أن الأصل فى الحرفين إذا التقيا من كلمه واحده ، وكانت الكلمه على ثلاثه أحرف فى الفعل أن تدغم نحو : ردّ ، وفرّ ، والأصل : ردد ، وفرر ، وإنما وجب الإدغام فى الفعل لثقله إذ (١) كان متضمنا للفاعل ، فأما الأسماء الثلاثيه فما كان منها على فعل أو فعل (٢) وجب الإدغام لثقل الكسره فى العين والضمه فيها وحمل على الفعل من أجل الثقل ، وأما ما كان منها على فعل مفتوح العين نحو : شرر ، وطلل ، وضرر ، لم يدغم لخفه الفتح وخفه الاسم أقروه على أصله إذ لم يشبه

١- فى الأصل : إذا.

٢- انظر المقتضب باب إدغام المتلين ١ / ١٩٧.

الفعل ، وأصل الإدغام إدخال الشيء فى الشيء مأخوذ من قولهم : أدغمت فاس اللجام فى فم الفرس ، وإنما حملهم على الإدغام طلب الخفه ؛ لأن الشيء إذا كان خفيفا بقى على أصله ، ولا بد من إسكان الحرف المدغم لأن الحركه حائله بين الحرفين المدغم والمدغم فيه.

وإنما وجب الإدغام لئلا تعود إلى حرف نطقت به إلى مثله من وسطه ، وإذا أدغمت رفعت لسانك عن الحرف المدغم فى الآخر رفعه واحده (١) لا تكرير فيه ولا يجوز أن يكون بينهما متوسط فلذلك وجب إسكان الحرف المدغم ، فأما ما زاد على ثلاثه أحرف والتقى فيه حرفان من جنس واحد فالإدغام فيه واجب لأنه لما / كثرت حروفه طال وثقل ، فلما كان الإدغام فى الثلاثى الذى ثانيه مكسور أو مضموم واجبا كان ما زاد على الثلاثى أولى بذلك ؛ لأنه أثقل منه ألا ترى أنه أثقل منه إلا أن تكون الكلمه ملحقه وذلك أنك لو بنيت من ضرب ، نحو جعفر ، لقلت : ضربب ، ولم يجز الإدغام ، وإنما لم يجز ذلك لأنك لو أدغمت لألقيت حركه الباء الأولى على الراء فتغيرت الباء والراء عن أصلهما ، وكان الإلحاق يزول والغرض فى الإلحاق أن يكون الملحق مطابقا للفظ الملحق به فى حركاته وسكونه فلذلك لم يجز الإدغام فى هذا القبيل فأما قوله (٢) :

فغضّ الطرف إنك من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا

فلك فى الضاد أربعه أوجه الضم والفتح والكسر من وجهين ، فأحد وجهى الكسر أن تحرك الضاد الآخره لسكونها وسكون الطاء فى الطرف فالكسر لا

١- ذكر المبرد ذلك ، انظر المقتضب ١ / ١٩٧. وانظر باب إدغام المثلين فى الفعل ١ / ١٩٨ - ٢٠٥.

٢- الشاهد من الوافر وهو لجرير فى ديوانه ٧٥ من قصيده يهجو بها الراعى النميرى ، وفى الكتاب ٣ / ٥٣٣ ، والكامل ١ / ٤٣٨ ، والمقتضب وجوزه على الأوجه الثلاثه الفتح والكسر والضم ، ودره الغواص ٥٠ ، وفيه قال الحريرى : " فقد جوّز كسر الضاد من (غضّ) لالتقاء الساكنين ، وفتحها لخفه الفتحه ، وضمها على إتباع الضمه قبلها وهو أضعفها" ، وشرح المفصل ٩ / ١٢٨ ، والارتشاف ١ / ١٦٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٥٠ ، والهمع ٦ / ٢٨٨.

غير ، لأن الحرفين الساكنين إذا كانا من كلمتين لم يراعوا فيهما قبل الساكن ، وإنما تعتبر الحرف فى نفسه وإن كان الكسر فيه مستثقلا عدل عنه وإن لم يكن مستثقلا كسر على أصل ما يجب فى التقاء الساكنين ، وأما إذا كانت الحركه من أجل الساكن فى الكلمه روعى ثقل الكلمه وجاء العدول عن الكسر لثقل الكلمه ، والفصل بين الحكم المتعلق بالكلمه وبينه إذا كان متعلقا بالكلمه الأخرى أن الكلمه الثانيه لا تلزم الكلمه الأولى كلزوم الكلمه بعضها بعضا فصار ما يتعلق بالكلمه أثقل حكما مما يتعلق بغيرها إن شاء الله.

باب الألفات

اعلم أن ألفات الوصل إنما وجب أن يكون دخولها فى الأصل على الأفعال دون الأسماء ؛ لأن الأفعال تتصرف ، وتقع فيها الزياده والأسماء تبنى على بناء واحد ، وكان حق ألفها أن تكون كبعض حروف الاسم فى الثبات فذلك كان حق ألف الوصل ألا تدخل على الأسماء ، وإنما دخلت على الأسماء لأنها مشبهه بالفعل إذ كانت متضمنه للإضافه كتضمن الفعل للفاعل ، ومع ذلك فقد حذف أواخرها كما تحذف أواخر الأفعال المعتله فى الأمر نحو : اغز ، ارم ، فسكنوا أوائل هذه الأسماء وأدخلوا ألف الوصل عليها عوضا من الحذف الذى وقع فيها.

فإن قال قائل : فامرؤ ، وامرأه ، لم يقع فيهما حذف فلأى شىء دخلتها ألف الوصل؟ فالجواب فى ذلك أنهم يقولون : مرؤ إذا حذفوا الهمزه على هذه اللغه ، فهو إذن من الأسماء المحذوفه الآواخر ، فإذا كان ذلك كذلك ألحقوه ألف الوصل فى حال تخفيف الهمزه عوضا من حذفها ، ولم يحذفوا لرجوع الهمزه ، إذ كان التخفيف فيها سابقا أبدا فلما لم يكن رجوعها يوجب ثباتها أبدا صار الاسم فى معنى المنقوص ، فلذلك دخلته ألف الوصل ، وأما الأفعال المضارعه فتقديرها أن يقع معها ألف الوصل ، وذلك أن الأمر إنما يكون لما لم يقع منها وإذا كان

كذلك وجب تقدير بنائه من المضارع [فتحذف](۱) / حرف المضارعه فإن كان بعدها حرف ساكن وأردت الأمر من ذلك لم يكن بد من دخول ألف الوصل فى قولك : اضرب ، والأصل : تضرب ، فلما حذفت التاء أفضى بالأمر إلى ساكن والابتداء بالساكن محال ؛ لأن المبتدأ مهيج ، فمحال أن يكون الحرف فى حال إثاره المتكلم له ساكنا فوجب إدخال ألف الوصل عليه ليمكن الابتداء به ، ولما كان ما يلى حرف المضارعه فى قولك : بع ، وقل ، والأصل فيه : يبيع ويقول فالقاف والباء متحركتان لم يحتج فيهما ألف وصل بعد حذف الياء.

وأما ما زاد على الرباعى من الأفعال نحو : انطلق ، واستخرج ، فالسين والنون دخلا للمعانى التى أريدت (۲) بالأفعال وثبتت هذه الحروف على السكون لأن الأصل فى الحروف السكون فلما ثبتت على السكون احتاجت إلى ألف الوصل لما ذكرناه.

وأما همزه ألف القطع نحو قولك : أكرم ، يكرم ، فإنها قطعت وإن كانت داخله على الساكن وخالفت همزه انطلق واستخرج لأن همزه أكرم وبابه دخلت لمعنى وهو أنها عدّت الفعل بعد أن لم يكن متعديا ، ألا ترى أنك تقول : كرم زيد ، ثم تقول : أكرمت زيدا ، فلما دخلت لمعنى وجب أن تثبت فى جميع الأحوال كما تثبت الحرف الذى هو من نفس الكلمه ، وألف انطلق واستخرج لا تفيد معنى ، وإنما دخلت لما ذكرناه من التوصل إلى النطق بالساكن بعدها ، فلذلك افترقا فإذا أمرت من قولك : أكرم يكرم قلت : أكرم زيدا ، وهذه الهمزه التى كانت فى الماضى محذوفه فى المضارع وفى فعل الأمر وكان حقها أن تستعمل لأن شرط الفعل المضارع أن يحتويه لفظ الماضى مع زياده حرف المضارعه ، فلما كان

۱- زياده ليست فى الأصل.

۲- فى الأصل : أريد.

قولـك أكرم فى أوله همزه ثم أدخلت عليه حرف المضارعه وجب أن تقول يؤكرم ، كما تقول : يـدحرج ، إلا أنهم لو قالوا لزم المتكلم أنا أأكرم فيجمع بين همزتين زائدتين ، وقد وجدنا العرب تستثقل الجمع بين همزتين (١) ، والثانيه منهما أصل فتحذفهما جميعا نحو قولك : خذ وكل ، وهما من : أخذ وأكل ، فلما حذفت الهمزه الأصليه كان حذف الزائد لازما وبقيت همزه المتكلم لأنها دخلت المعنى ثم أجروا ما فى أوله حرف المضارعه مجرى الهمزه فى الحـذف لئلا يختلف طريق الفعل وإن اضـطر الشاعر جاز أن يأتى به على الأصل كما قال الشاعر(٢):

...

لأنه أهل لأن يؤكرما (٣)

فقـد بان بما ذكرناه أن الأصل فى يكرم : يؤكرم ، وأما فى الأمر من أكرم يكرم فإنه إذا أمر حـذف التاء من تكرم فبقيت الكاف سـاكنه ولاـ يجوز الابتـداء بالسـاكن فوجب أن ترد الهمزه الـذاهبه لأنهـا أولى من زيـاده همزه ليست مراده فى الكلمه ، فلـذلك وجب ردها دون ألف الوصل وقـد ابتـدت مفتوحه على أصـلها فقالوا : أكرم زيـدا ، وإنما خصت لام همزه التعريف بالفتح لأنها دخلت على حرف وأصل الحرف أن يبنى على الفتح فلما ألزمت اللام السـكون / جعل ما كان يسـتحق اللام داخلا على الألف ، وأما ألف إبراهيم وإسماعيل فإنما حكمتم عليهما بأنهما أصل لأنه (٤) بعد الهمزه أربعه أحرف أصول ، والهمزه لا تلحق بناءات الأربعه زائده ، فوجب أن تجعل من نفس الكلمه قياسا على كلام العرب ،

١- انظر مسائل الخلاف للأنبارى ، المسأله الأولى ۴ (ط ليدن).

٢- الشاهـد من الرجز وهو فى المقتضب ٢ / ٩٨ ، والخصائص ١ / ١۴۴ ، والإنصاف ١ / ١١ - ١٢ ونسبه المحقق إلى أبى حيان الفقعسى ، وفى الارتشاف ١ / ١١٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣۴۶ ، والهمع ۶ / ٢٥١.

٣- فى الأصل : يؤكرمها.

۴- فى الأصل : أصلان.

وأما إسحاق (۱) فبعد الهمزه ثلاثه أحرف ومن شرط الهمزه إذا وقعت بعدها (۲) ثلاثه أحرف أصول أن يحكم عليها بالزياده لكثره زيادتها فى هذا الموضع نحو : حمراء وصفراء وما أشبه ذلك ، فلذلك فارقت ألف إسحاق ألف إبراهيم وإسماعيل (۳).

فإن قال قائل : فقد ذكر سيبويه تصغير إبراهيم فقال : بريه (۴) ، وكان القياس على ما أصلناه أبيره لأن الاسم إذا كان على خمسه أحرف أصول فإنما يقع الحذف فى آخره إذا صغر كقولك : سفرجل فإذا صغرته قلت : سفيرج ، وقد ردّ أبو العباس قول سيبويه واحتج بما ذكرناه (۵)؟ فالجواب لسيبويه عن هذا أن هذه أسماء أعجميه لا يعرف اشتقاقها وغير ممتنع أن تكون الهمزه عند العجم زائده ، فلما كان هذا محتملا ورأينا الهمزه تزاد كثيرا فى الأوائل جاز حذفها من هذه [الأسماء](۶) الأعجميه لما ذكرنا من الاحتمال ولا يجب ذلك من كلام العرب

۱- لم يعتد بالألف كما لم يعتد بالألف والياء فى إبراهيم وإسماعيل.

۲- فى الأصل : بعد.

۳- جاء فى سر الصناعه : " اعلم أن موضع زياده الهمزه أن تقع فى أول بنات الثلاثه ، فمتى رأيت ثلاثه أحرف أصولا وفى أولها همزه فاقض بزياده الهمزه ... فإن حصلت معك أربعه أحرف أصول والهمزه فى أولها فاقض أن الهمزه أصل ، واجعل اللفظه بها من بنات الخمسه وذلك نحو : إصطبل ، وإبريم ، وإبراهيم ، وإسماعيل" ۱ / ۱۰۷ زياده الهمزه. وانظر المنصف شرح التصريف ۱ / ۹۹ ط ۱ ، وانظر المبدع فى التصريف ۱۲۵ - ۱۲۶.

۴- قال سيبويه : " وإن حقّرت إبراهيم وإسماعيل قلت : بريهيم وسميعيل ، تحذف الألف ، فإذا حذفتها صار ما بقى يجىء على مثال فعيعيل". الكتاب ۳ / ۴۴۶ (هارون). وما ذكره الوراق هنا من تصغير إبراهيم على بريه هو مما حكاه سيبويه عن الخليل وعن العرب فى تصغير ترخيم إبراهيم كما جاء فى الكتاب باب الترخيم فى التصغير ۲ / ۱۳۴ ، وفى هامش الصفحه ۱۲۰ من الجزء نفسه (طبعه بولاق) وذلك نقلا عن السيرافى فى شرحه ، وانظر شرح اللّمع ۲ / ۴۶۱. وقد عرض السيوطى فى الهمع حجه كل من سيبويه والمبرد فيما ذهبا إليه ۲ / ۱۹۲ (ط ۱ - مطبعه السعاده).

۵- ذكر الاستراباذى قول المبرد وأيده فكان القياس عنده فى تصغير إبراهيم : أبيريه ، وإسماعيل : أسيعيع ، انظر شرح الشافيه ۱ / ۲۸۳ - ۲۸۴.

۶- زياده ليست فى الأصل.

لأن الدلاله قد قامت على الحروف كلها أنها أصول فى سفرجل من غير شبهه ، فلذلك لم يجز إلا حذف الأواخر وفارقت الأسماء (١) الأعجميه لجواز الشك فى الأعجميه (٢) فيها إن شاء الله عزوجل.

باب حروف القسم التى يجر بها

اعلم أن الغرض فى القسم تأكيد (٣) الخبر وذلك إذا قلت : والله لأقومن ، إنما زيدت النون توكيدا لخبرك بوقوع القيام ليزول الشك عن المخاطب ، وإنما جعل جواب القسم ينقسم قسمين نفيا وإثباتا ، لأن الإخبار على ضربين : أحدهما : إيجاب ، والآخر : نفى ، وهما اللذان يقع عليهما القسم ، فلذلك جعل جواب القسم على ضربين.

واعلم أن المقسم به لا يتعلق بالمقسم عليه إلا بتوسط حرف إيجاب أو حرف نفى ، وإنما لا يتعلق به إلا بما ذكرنا ، لأن قول القائل : " والله " معناه : أحلف بالله ، ولا يتعلق بالمقسم عليه إلا بتوسط حرف وهذا الكلام تام ، فلو جئت بعده بقولك : زيد فى الدار ، فقولك : (زيد فى الدار) كلام أيضا تام وكل كلام قائم بنفسه فليس يجوز أن يتعلق به من غير شىء يعلقه به إذ كان مستغنيا بنفسه ، فجعلوا أماره تعلق أحدهما بالآخر توسط النفى والإيجاب ، وجعلوا النفى (ما) و (لا) والإيجاب (إن) و (اللام) وإنما احتيج لكل واحد من الإيجاب والنفى حرفان ليكون أحد الحرفين يختص بالاسم و (ما) (٤) تدخل على الاسم والفعل كقولك :

١- فى الأصل : أسماء.

٢- غلّط الفارسى سيبويه فى تصغيره إبراهيم على : بريهيم ، لقوله إن الزياده لا تلحق بنات الأربعه من أولها ، لحكمه بأن الهمزه فى إبراهيم زائده لحذفه إياها فى التصغير. انظر كتاب التعليقه على كتاب سيبويه ۴ / ۲۷۸ - ۲۷۹.

٣- فى الأصل : تقديم.

۴- فى الأصل : اللام.

والله ما قام زيـد ، والله ما زيـد منطلقا ، و (لا) تدخل على الفعل المضارع وتخلصه للاسـتقبال / وإنما أدخلوها على الماضـى وهم يريدون الاسـتقبال كقولك : والله لا فعلت (١) أبـدا و (لا) تـدخل على الاسم وإنما احتيـج إلى ما ذكرنا لأن الإيجاب والنفى قد يقعان (٢) بالأسماء والأفعال.

فـإن قـال قائل : فهلّا اكتفى ب (ما) وحـدها (٣) إذ كـانت تقع على الفعـل والاسم أو (٤) ب (اللام) وحـدها إذ كانت تقع على الاسم والفعل أيضا؟

قيل له : لأن (لا) جعلت لنفى الفعل المسـتقبل المحض و (ما) تنفى الفعل الماضـى ، ويقع الفعل المسـتقبل فيصلح لزمانين للحال والاسـتقبال ، فلما لم تصلح (ما) لنفى الاستقبال احتاجوا إلى حرف يختص بذلك فجاؤوا ب (لا) ، فلما ثبت للنفى حرفان جاؤوا ايضـا للإيجـاب بحرفين ، أحـدهما يخلص الاسم وهو أن يعادلوا بـذلك حكم (لا) ولو قيل : إنهم فعلوا ذلك اتساعا لئلا يضـيق عليهم كان وجها.

واعلم أن النون إنمـا ألزمت اللام لأن الفعل المضارع يصـلح لزمانين فلو أسـقطت النون وقلت : والله لا يقوم زيـد ، لم يعلم أنك تقسم على الحال أو (٥) الاسـتقبال فجعلوا النون تخص الفعل المضارع بالاسـتقبال كما تخصه بالسين وسوف وإنما كانت النون أولى بـذلك لأنهـا تـدخل زائـده مؤكـده ولكل فعل غير واجب نحو الأمر والنهى والنفى والاسـتفهام وما أشـبه ذلك كقولك : أضربن زيدا ، ولا تقتلنّ عمرا ، وهل تأتينّ خالدا ، أو ما تكرمنّ عمرا ، فلما كانت هذه

١- فى الأصل كلمه لم أتبينها وقد أثبت ما يناسب المعنى.

٢- فى الأصل : يقعا.

٣- فى الأصل : وجدنا.

٤- فى الأصل : و.

٥- فى الأصل : و.

الأشياء غير واجبه وكان الفعل المضارع لم يقع على واجب خصوا النون بهذا الفعل ليدلوا به [على][(١)] أنه غير واقع فى الحال فلذلك لم يجز حذفها.

وإنما حسن دخول اللام على الفعل الماضى إذا توسطت بينهما (قد) لأن (قد) تقرب الماضى من الحال إذ كانت للتوقع فصار الماضى لدخول (قد) عليه تقربه من الاسم لأجل الحال ، وتقربه من الفعل المضارع لأجل الزوائد فى أوله ، وإنما لم يجز أن تحذف من أجوبه القسم سوى (لا) لأن اللام لو حذفت لوجب أن ينحذف معها النون إذ كانا جميعا قد اختصا بالحال لأجل القسم ، وإذا كانا زائدين معا وجب إذا استحق أحدهما الحذف أن تحذف الآخر إذا لم يعرف فى اللفظ ما يمنع من ذلك ، فلما لم يجز حذف الحرفين من الفعل لأن ذلك يؤدى إلى إجحاف لم يجز حذف اللام.

فأما (أن) فلا يجوز حذفها لأنها عامله وعملها ضعيف فلم يجز أن تحذف وتزاد ؛ لأن ذلك يؤدى إلى أنها تعمل وهى مضمره وليس أصلها ، فلما كان الحذف ينقض أصلها لم يجز أن تحذف ، وحكم (ما) فى أنه لا يجوز حذفها كحكم (أن) إذ كانت تعمل فى المبتدأ والخبر فلم يبق ما يجوز حذفه سوى (لا) وإنما ساغ ذلك لأن حذفها لا يشكل إذ كانت قد استقر أن القسم لا بد له من حرف يصل بينه بين المقسم عليه ، فقد سقط أنه لا يجوز حذف حرف سوى (لا) إذ صار حذفها لا يشكل وساغ فيها ذلك لأنها غير عامله ، ولأن حذفها لا يؤدى إلى حذف شىء آخر سواها ، والله أعلم.

١- زياده ليست فى الأصل.

باب ما يكون من [أسماء الفاعلين]

(١) / ولم يجروه على الفعل

نحو قولهم : جاءنى نابل ، أى ذو نبل ، ورامح أى ذو رمح ، وليس يريد بذلك رمح أو نبل فهو رامح ونابل ، وسواء قلت : امرأه رامح أو رجل رامح لأن التأنيث إنما يلحق أسماء الفاعلين لجريها على الفعل إذ كنا قد بينا أن أصل التأنيث للأفعال والأسماء يجب تأنيثها على مثل هذا ، وكذلك الحال فى النسب لم يفصلوا بين المذكر والمؤنث وكأنهم اكتفوا بالمعنى إذ كان قولهم : رامح ، كقولهم (ذو رمح) وامرأه رامح بمنزله ذات رمح ، فلما كان فى الكلام تقديره ذو ذات استغنوا بهذا الفصل من أن يؤنثوا اسم الفاعل ، ومعنى قولهم (ذو رمح) وكذلك إذا قلت : امرأه حائض ، كأنك قلت : ذات حيض ، أو معها حيض ، فلما نويت بالحيض المصدر ذكّرت اسم الفاعل فإن أجريت هذه الأسماء على الفعل جاز أن تؤنثها فتقول : امرأه طالقه أى طلقت ومن ذلك قول الشاعر (٢) :

أيا جارتا بينى فإنك طالقه

كذاك أمور الناس غاد وطارقه

وأما قولهم : امرأه معطار (٣) ، وودود ، وولود ، وشكور ، ومحسار ، فإن هذه النعوت معدوله عن الفعل بمعنى المبالغه فلما لم تجر على لفظ الفعل وعدل عنه صارت بمنزله اسم ليس بمشتق من الفعل ، كذلك جاز أن يقع على المذكر والمؤنث ، وكذلك ما كان من فعيل يراد به مفعول كقولهم : كف خضيب ، ولحيه دهين ، المعنى مدهونه ، ومخضوبه ، وفعيل بابه أن يكون اسم الفاعل من فعل

١- محيت من الأصل.

٢- الشاهد من الطويل وهو منسوب إلى الأعشى فى الإنصاف ٢ / ٧٦٠ ، وهو فى ديوانه ١٢٢ من قصيده قالها لامرأته الهزانيه حيث طلقها من الشطر الأول. يا جارتى بينى فإنك طالقه.

٣- جاء فى القاموس : (... ورجل عطر ، وامرأه عطره ومعطاره ومعطّره ومتعطّره ، وكلاهما معطير ومعطار وناقه معطار ... شديده حسنه). القاموس (عطر).

یفعل نحو : کرم یکرم فهو کریم ، وظرف یظرف فهو ظریف ، فلما جاء خضیب ودهین علی لفظ اسم الفاعل والمراد به مفعول علمنا أنه معدول عن الفعل غیر جار علیه فلم یجب تأنیثه ، وأما قولهم : رجل صروره (۱) للذی لم یحج ، ورجل علّامه ونسّابه ، فإنما (۲) ألحقوا بهذا الهاءات للمبالغه ، وجعلوا زیاده اللفظ دلیلا علی ما یقصدونه من المدح أو الذم ، فأما ما تعلق بالمدح فقد ذکرناه ، وأما الذم فقولهم : رجل فقّاقه وبقّاقه (۳) للذی یکثر الکلام فی غیر موضعه ، ورجل صخّابه (۴) للأحمق فصارت زیاده الهاء دلیلا علی ما ذکرناه من الزیاده والزیاده فی المدح والزیاده فی العقل والفضل.

تمّ الکتاب بحمد الله وحسن عونه ، والصلاه علی سیدنا ومولانا محمد خیر النبیین وسید المرسلین ، وکان الفراغ منه یوم الثلاثاء (۵) من شهر رمضان المبارک ، جعلنا الله فی برکته ، سنه ثمان وتسع مئه ، کتبه العبد الفقیر الراجی رحمه مولاه الغنی بفضله عما سواه بلقاسم بن أحمد بن سلیمان ، کتبه لنفسه ، غفر الله له ولوالدیه ولجمیع المسلمین ، ولا حول ولا قوه إلا بالله العلی العظیم ، ونسأل الله أن یجعلنا من أهل العلم والعاملین به بحق وجمیع المسلمین آمین.

۱- جاء فی القاموس : (... ورجل صروره ، وصراره ، وصاروره ، وصارور ، وصروری ، وصاروراء : لم یحج ، ج :صراره ، وصرار ، أو لم یتزوج ، للواحد والجمع). القاموس (صرر).

۲- فی الأصل : وإنما.

۳- رجل فقاق کسحاب وسحابه وفقفاق وفقفاقه : أحمق هذره بقّ علی القوم بقا وبقّاقا : کثر کلامه ، ورجل لقّ بقّ ولقلاق بقباق : مکثار والرجل المکثار کالبقاقه والمبقّ. القاموس (فقق - بقق).

۴- الصّخب : محرّکه : شده الصوت. صخب ، کفرح ، فهو صخّاب ، وصخب ، وصخوب ، وصخبان ... ، وهی صخبه ، وصخّابه ، وصخبّه ، کعتلّه ، وصخوب ... القاموس (صخب).

۵- فی الأصل : الثلاثه.

الفهارس

الفهارس العامه

اشاره

- فهرس الآيات القرآنيه.

- فهرس الأمثال والأقوال المأثوره

- فهرس الشعر

- فهرس الأعلام والجماعات

- فهرس الأماكن

- فهرس اللغه

- فهرس المصادر والمراجع

- فهرس الموضوعات

ص: ۳۸۱

فهرس الآيات

الآيه / السوره / رقم الآيه / الصفحه

- من ذا الّذى يقرض اللّه قرضا حسنا . . . / البقره / ۲۴۵ / ۲۷۶

- أنّى يكون لى غلام / آل عمران / ۴۰ / ۲۷۹ - ۲۸۰

- ربّنا لا تزغ قلوبنا . . . / آل عمران / ۸ / ۲۰۸

- فإن طبن لكم عن شىء منه نفسا . . . / النساء / ۴ / ۳۴۰

- إلّا أن تكون تجاره عن تراض . . . / النساء / ۲۹ / ۱۲۴

- فبما نقضهم ميثاقهم . . . / النساء / ۱۵۵ / ۹۶

- وحسبوا ألّا تكون فتنه . / المائده / ۷۱ / ۲۸۹

- يا أيّها الّذين آمنوا عليكم أنفسكم / المائده / ۱۰۵ / ۲۱۶

فبذلك فليفرحوا . . / يونس / ۵۸ / ۳۳

- يوسف أعرض عن هذا . . . / يوسف / ۲۹ / ۲۰۸

- وإذا لا يلبثون خلافك إلّا قليل . . . / الإسراء / ۷۶ / ۷۲

- ولبثوا فى كهفهم ثلاث مئه سنين . . . / الكهف / ۲۵ / ۳۴۱

- أنّى يكون لى غلام / مريم / ۸ ، ۲۰ / ۲۷۹ ، ۲۸۰

- كيف نكلّم من كان فى المهد صبيّا / مريم / ۲۹ / ۱۲۳

- ذلك عيسى ابن مريم قول الحقّ ا . . . / مريم / ۳۴ / ۲۲۳

- فاجتنبوا الرّجس من الأوثان / الحج / ۳۰ / ۸۷

- عليه ما حمّل / النور / ۵۴ / ۲۶۶

- فألقى موسى عصاه / الشعراء / ۴۵ / ۲۶۶

- من لدن حكيم عليم / النمل / ۶ / ۱۹۷ ، ۲۷۰ ، ۳۳۰

- وتظنّون باللّه الظّنونا / الأحزاب / ۱۰ / ۱۴۶

- يا جبال أوّبى معه والطّير / سبأ / ۱۰ / ۲۰۱

- لا يقضى عليهم فيموتوا / فاطر / ۳۶ / ۲۷۵

- خذوه فغلّوه / الحاقه / ۳۰ / ۲۶۶

- علم أن سيكون منكم مرضى / المزمل / ۲۰ / ۲۸۹

- وإذا الرّسل أقّتت / المرسلات / ۱۱ / ۶۴

- ولا يؤذن لهم فيعتذرون / المرسلات / ۳۶ / ۲۷۵

- وما أدراك ما العقبه / البلد / ۱۲ / ۱۷۴

- أو إطعام فى يوم ذى مسغبه ، يتيما ذا مقربه / البلد / ۱۴ ، ۱۵ / ۱۷۴

فهرس الأمثال والأقوال المأثوره

الأمثال والأقوال المأثوره / الصفحه

- أتت الناقه على مضربها ٢٦

- أتيتك مقام الحاج ٢٢٦

- أخذته بدرهم فصاعدا ٢٣١

- أدغمت فاس اللجام فى فم ٣٩٧ الفرس

- إذا بلغ المرء الستين فإيّاه وإيّا ٢٦٢ الشواب

- أرخص ما يكون السمن ٢٣٠ منوان . . .

- أرسلها العراك ٢٢١

- أكلونى البراغيث ١٤٣ - ١٤٤

- أنت سيرا سيرا ٢٦٦

- إنه المسكين أحمق ٢٤٨

- ثوب خز ٨٤٠

- حوقل الرجل وبسمل ٢٩٠

الأمثال والأقوال المأثوره الصفحه

- ما أحسن بالرجل أن يفعل ٢٤٦ الجميل

- ما كل سواداء تمره ولا بيضاء ١٣٤ شحمه

- المرء مجزى بعمله إن خيرا فخير ٢١٣ وإن شرا فشر

- مربط الفرس ٢٢٦

- مرحبا وأهلا ٢٢٠

- مررت بهم الجماء الغفير ٢٢١

- مرّ عليه حول كتيع ٢٤١

- مركب فاره ٢١٨

- مشرب عذب ٢١٨

- مكان الشاربه ٢٢٦

- من كذب كان شرا له ١٠٦

- من لدن غدوه ٣٧٠

ص: ٣٨٥

- زید منی مزجر الکلب ۲۲۶

- زید منی مقعد القابله ۲۲۶

- علیه رجلا لیسنی ۲۱۵

- قد کان ذلک إن صالحا وإن ۲۶۱ فاسدا

- کف خضیب ۲۲۲

- کل رجل وقرینه ۲۱۳

- لا تأکل السمک وتشرب اللبن ۲۷۷

- نعم المولوده مولودتک ۱۶۰

- هؤلاء حواج بیت اللّه ۳۲۸

- هذی أمه اللّه ۵۳ - ۶۸

- هو یتصب عرقا ویتفقأ شحما ۲۴۴

- واللّه ما هی بنعم المولوده نصرها ۱۶۰ بکاء وبرّها سرقه

- یا اللّه أمنّا منک بخیر ۲۰۴ - ۲۰۵

فهرس الشعر

الهمزه

- ماء / الوافر / ١٢٦

- الفتاء / الوافر / ٣٣٨

- أعماؤه / رجز / ٧٧

- المائى (المئى) / رجز / ٣٣٦

الباء

- الصبا / الطويل / ٢٦٦

- كلابا / الوافر / ٣٧١

- أشهب / الطويل / ١٢٤

- تطيب / الطويل / ٢٤٥

- فصليب / الطويل / ٣٣٧

- لغريب / الطويل / ١١٩

- صاحبه / رجز / ١٦١

- العراب / الوافر / ١٢٤

التاء

- أمت / رجز / ٥٣

- نزت / رجز / ٣٣٨

الراء

- أبرارا / رجز / ٢٢٣

- نزارا / رجز / ٢٢٣

- تقهرا / كامل / ٣٦٨

- شرا / سريع / ٢٠٣

- قرّا / رجز / ٢٦٤

- إدبار / البسيط / ٢٢٠

- عمر / البسيط / ٣٠٦

- الإنكار / رجز / ٣٠٦

- قرقار / رجز / ٣٠٦

- الذعر / الكامل / ٣٠٧

- صبر / الوافر / ٢٣٢

السين

- أنيس / رجز / ٧٧ - ١٨٠

- العيس / رجز / ٧٧

الصاد

- خبيص / الوافر / ٣٤٠

- الغلصمت / رجز / ٥٣

- بعدمت / رجز / ٥٣

- مسلمت / رجز / ٥٣

- أنتا / رجز / ٢٦٠

- جعتا / رجز / ٢٦٠

- الأساه / الوافر / ٣٣

الدال

- من أحد / البسيط / ٢٤٨

- نجد / الطويل / ٣٥١

- مخلدى / الطويل / ٢٨٤

الكاف

- شمالك / الطويل / ٨٥

اللام

- قاتل / الطويل / ٢٧٦

- وابل / الطويل / ٢٧٦

- نوافله / الطويل / ١٥١

- بقؤول / الطويل / ٢٧٧

- التدلدل / الرجز / ٣١٩

- حنظل / الرجز / ٣١٩

العين

- ترفعا / / ٨٦

- بلاقع / الطويل / ٣٦٨

- مجاشع / الطويل / ١٨٣

- وازع / الطويل / ٣٢٣

النون

- يؤثفين / سريع / ٨٧

- إيانا / رجز / ٢٦٤

- سبينا / رجز / ٣٣٧

- شجينا / رجز / ٣٣٧

- مثلان / بسيط / ٢٨٢

- عقالين / بسيط / ٣٤٢

- جمالين / بسيط / ٣٤٢

- اليقين / وافر / ٣٦٨

- تعرفونى / وافر / ٣٠٣

الهاء

- بزائده / رجز / ٢٤٢

- واحده / رجز / ٢٤٢

- كمره / رجز / ٣٣٨

الميم

- دما / الطويل / ٣٤٧

- ظلاما / الوافر / ٢٧٢

- مصرما / الطويل / ١٦٠

- مظلوما / الكامل / ٢١٤

- يؤكرما / الرجز / ٣٧٤

- الأسحم / الكامل / ٣٤٢

- التكّرم / الطويل / ٣٥٠

- طارقه / طويل / ٣٧٩

الياء

- وعلى / رجز / ٣٣٦

- ميو / / ٣٣٦

ص: ٣٨٩

فهرس الأعلام والجماعات

اشاره

أوردت الأعلام بحسب الألقاب التى اشتهروا بها وذكرها الوراق ، من دون إحاله إلى أسمائهم .

الألف

- الأخفس : سعيد بن مسعده المجاشعى .

٣٢ - ٤٩ - ٦٠ - ١٣٨ - ١٣٩ - ٢٢٩ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٨٥ - ٢٩٦ .

- الأعرج : ٢٠١ .

الباء

- البصريون (أهل البصره) : ٢٨٤ .

- أبو بكر بن السراج : محمد بن السرى ٩٥ - ٩٨ - ١٠٧ - ١٩٨ - ١٩٩ .

التاء

- تميم (بنو) : ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٢٧ .

الجيم

- الجرمى : صالح بن إسحاق ٥٠ - ٩٣ - ٢٠١ - ٢٤٣ .

الحاء

- الحجازيون (أهل الحجاز) ١٣١ - ٢٩٠ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٢٧ .

- حسان بن ثابت ٣٤٧ .

- أبو الحسن (محمد بن عبد اللّه الوراق) :

٢٣ - ١٠٧ - ٣٤٥ - ٣٤٧ - ٣٤٩ - ٣٦٣ - ٣٦٥ .

الخاء

- الخليل بن أحمد الفراهيدى : ٧٣ - ٧٤ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٩٢ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٩ .

- الخنساء : تماضر بنت عمرو بن الشريد ٢٢٠ .

الراء

- رؤبه بن العجاج ٢٢٣ .

- الربيع بن ضبع الفزارى ٣٣٨ .

الزاى

- الزجاج : إبراهيم بن السرى ٥٠ - ١٣٦ - ١٥٩ - ٣٤١ .

السين

- سيبويه : ٤٦ - ٤٩ - ٨٦ - ٩٥ - ٩٨ - ٤٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٢٨ -

١٣٨ – ١٣٩ – ١٤٤ – ١٤٧ – ١٦١ – ١٧٤ – ١٩٠ – ١٩٣ – ٢٠١ – ٢٠٩ – ٢٢٩ – ٢٤٣ – ٢٤٤ – ٢٤٥ – ٢٤٧ – ٢٤٨ – ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٦٤ – ٢٦٩ – ٢٧٧ – ٢٩٦ – ٣٠٦ – ٣١٢ – ٣٢٢ – ٣٦٦ – ٣٦٩ – ٣٧٥ .

الطاء

– طرفه بن العبد : ٢٨٤ .

– طفيل الغنوى : ٢٧٧ .

– أبو عمرو بن العلاء ٣١٦ .

العين

– عيسى عليه السّلام : ١٢٣ – ٢٢٣ .

– عيسى بن عمر : ٣٠٣ .

الفاء

– الفرّاء : ٧٠ – ٧١ – ١١٨ – ١٧٤ – ١٨٨ – ٢٠٤ – ٢١٩ – ٣٤٢

– الفرزدق : ١٨٣ .

القاف

– القاسم بن أحمد بن سليمان (بلقاسم) :

٣٨٠ .

الكاف

– الكسائى : على بن حمزه : ٧٠ .

– الكوفيون (أهل الكوفه) : ٢٥٩ – ٢٦٣ – ٣٢٢ .

الميم

– المازنى : بكر بن محمد : ١٥٨ – ٢٠١ – ٢٠٥ – ٢٤٤ .

– المبرد : محمد بن يزيد : ٤٩ – ٨٦ – ١٣٥ – ١٦١ – ١٦٢ – ٢٠٤ – ٢٤٧ – ٢٤٨ – ٢٥٦ – ٢٥٧ – ٢٧٧ – ٢٨١ – ٣٠٨ – ٣١٢ –

٣٢٢ - ٣٧٥ .

النون

- النابغه الذبيانى : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

- النبى (محمد عليه الصلاه والسّلام) :

٣٣ - ١٧٤ - ٣٨٠ .

الياء

- يونس البصرى : يونس بن حبيب :

١٠٦ - ١٠٧ - ٢٦٩ - ٢٧٠ .

فهرس الأماكن

الباء

- البحرين : ٣٦٢ .

- البصره : ٣٦٢ - ٣٦٣ .

- بعلبك : ٣٠١ - ٣٠٢ .

التاء

- تهامه : ٣٦١ .

الحاء

- حراء : ٣٠٥ .

- حضرموت : ٢٥٧ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٢٩ - ٣٦٧ .

- حمير : ٣٨١ .

الشين

- الشام : ٣٦١ .

الفاء

- فسطاط : ٣١٨ .

- فلسطين : ٣٦٤ .

القاف

- قباء : ٣٠٥ .

- قنّسرين : ٣٦٤ .

الكاف

- الكوفه : ١٥٥ .

الواو

- واسط : ٣٠٥ .

الياء

- يبرين : ٣٦٤ .

- اليمن : ٣٦١ .

فهرس اللغه

- أرطى ۳۵۵

- بره ۳۴۸

- بشکی ۳۵۷

- بقاقه ۳۸۰

- الجحنفل ۳۴۶

- الجرموز ۳۴۵

- جعل ۳۴۴

- الجفنه ۳۴۷

- جمزی ۳۵۷

- الجمه ۲۲۲

- حباری ۳۱۶ - ۳۵۷

- حبنطی ۳۱۲ - ۳۴۶

- حرباء ۳۵۸

- حضار ۳۰۸

- خضیب ۳۷۹

- دهین ۳۷۹

- دوانق ۳۲۲

- ربع ۳۴۵

- زبنیه ۳۶۲

- سدره ۳۴۸

- سرداح ۳۱۸ - ۳۵۸

- سرحان ۳۱۸

- سفار ۳۰۸

- صحفه ۳۴۷

- صخابه ۳۸۰

- صرد ۳۴۴

- صروره ۳۸۰

- صلایه ۳۶۰

- طنب ۳۴۴

- عبله ۳۴۷

- عرعار ۳۰۶

- عضر فوط ۳۶

- علباء ۳۵۸

- علقی ۳۵۵

- علیبط ۶۴

- عناق ۳۲۱

- فقاقه ۳۸۰

- فقع ۳۴۴

- قبعثری ۳۵۷

- قراریط ۳۲۲

- قرعبلانه ۳۱۱ - ۳۱۶

- قرقار ۳۰۶

- قشوه ۳۱۵

- قعب ۳۴۴

- محسار ۳۷۹

- مدق ۳۱۹

- مشقاوه ۳۶۰

- معطار ۳۷۹

- مقعنس ۳۱۲

- نغر ۳۴۴

- هدبد ۶۴۶۴

المصادر

- ابن مضاء القرطبى وموقفه من أصول النحو : بكرى عبد الكريم ، (رساله دكتوراه - جامعه وهران) ، ديوان المطبوعات الجامعيه الجزائر ، ۱۴۰۲ ه - ۱۹۸۲ م .

- الإبهاج فى شرح المنهاج : لعلى بن عبد الكافى السبكى وولده تاج الدين السبكى ، ۳ أجزاء ، تح : شعبان محمد إسماعيل ، ط ۱ ۱۴۰۱ ه - ۱۹۸۱ م ، مكتبه الكليات الأزهريه .

- أبو عثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو : رشيد عبد الرحمن العبيدى (رساله ماجستير) ، ۱۳۸۹ ه - ۱۹۶۹ م ، مطبعه سلمان الأعظمى بغداد (ساعدت جامعه بغداد على طبعه) .

- أبو على الفارسى : عبد الفتاح شلبى ، (رساله دكتوراه) ۱۳۷۷ ه ، مطبعه نهضه مصر - القاهره .

- الإحكام فى أصول الأحكام : لابن حزم الأندلسى الظاهرى ، حققه وراجعه : لجنه من العلماء مجلدين - ۸ أجزاء ، ط ۲ ۱۴۰۷ ه - ۱۹۸۷ م ، دار الجيل - بيروت .

- الأدب الجاهلى ، قضاياه وأغراضه - أعلامه - فنونه : غازى طليمات - عرفان الأشقر ، ط ۱ ۱۴۱۲ ه - ۱۹۲۱ م - دار الإرشاد - حمص .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبى حيان الأندلسى ، تح : مصطفى أحمد النماس ، ۳ أجزاء ، ط ۱ ۱۴۰۸ ه - ۱۹۸۷ م ، مطبعه المدنى - مصر + (ط مكتبه الخانجى القاهره) .

- الأزهيه فى علم الحروف : للهروى ، تح : عبد المعين الملوحى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه - بدمشق ۱۳۹۱ ه - ۱۹۷۱ م .

- الاستغناء فى الاستثناء : للقرافى ، تح : محمد عبد القادر عطا ، ط ١ ١٤٠٦ ه - ١٩٨٦ م ، دار الكتب العلميه - بيروت .

- أسرار العربيه : لابن الأنبارى ، تح : محمد بهجه البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق ، ١٣٧٧ ه - ١٩٥٧ م .

- إشاره التعيين فى تراجم النحاه واللغويين : عبد الباقى اليمانى ، تح : عبد المجيد دياب ، ط ١ ١٤٠٦ ه - ١٩٨٦ م ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميه .

- الأشباه والنظائر فى النحو : للسيوطى ، ٩ أجزاء ، تح : عبد العال سالم مكرم ، ط ١ ١٤٠٦ ه - ١٩٨٥ م ، مؤسسه الرساله - بيروت + (ط مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ٤ أجزاء ، الأول تح : عبد الإله نبهان ١٩٨٥ م .

الثانى تح : غازى طليمات ١٩٨٦ م .

الثالث تح : إبراهيم محمد عبد اللّه ١٩٨٦ م .

الرابع تح : أحمد مختار الشريف ١٩٨٧ م .

- الأصول ، دراسه إيبستيمولوجيه لأصول الفكر اللغوى العربى : تمام حسان ، ط ١ ١٤٠١ ه - ١٩٨١ م ، دار الثقافه .

- أصول الفقه : الشيخ محمد الخضرى ، ١٤٠٩ ه - ١٩٨٨ م ، دار الفكر بيروت .

- الأصول فى النحو : ابن السراج النحوى ، تح : عبد الحسين الفتلى ، ٣ أجزاء ، ط ١ ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م ، مؤسسه الرساله - بيروت .

- أصول النحو العربى : محمد خير الحلوانى ، ١٩٧٩ م ، جامعه تشرين - اللاذقيه .

- الأعلام : للزركلى ، ٨ أجزاء ، ط ٥ ١٩٨٠ م ، دار العلم للملايين - بيروت .

- الأغانى : لأبى الفرج الأصبهانى ، تح : عبد الستار أحمد فراج ، ٢٥ جزء ، دار الثقافه - بيروت .

- الاقتراح فى أصول النحو : للسيوطى ، صححه وشرحه : أحمد سليم الحمصى ومحمد أحمد قاسم ، ط ١ ١٩٨٨ م ، جروس برس + (ط تح : محمد أحمد قاسم ١٩٧٦ م ، مطبعه السعاده القاهره) .

- أمالى ابن الشجرى : هبه اللّه الحسنى العلوى ، تح : محمود محمد الطناحى ، ٣ أجزاء ، مكتبه الخانجى القاهره + (طبعه دار المعرفه - بيروت ، جزآن) .

- أمالى المرتضى : للشريف المرتضى العلوى ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، جزآن ، ط ١ ١٣٧٣ ه - ١٩٥٤ م ، دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبى وشركاه .

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن : للعكبرى ، تح :

إبراهيم عطوه عوض ، جزآن ط ١ ١٣٨٠ ه - ١٩٦١ م ، مطبعه البابى الحلبى ، مصر .

- إنباه الرواه على أنباه النحاه : للقفطى ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ٤ أجزاء ، ط ١ ١٣٦٩ ه - ١٩٥٠ م ، دار الكتب المصريه .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف : ابن الأنبارى ، جزآن ، تح : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ٤ ١٣٨٠ ه - ١٩٦١ م ، دار إحياء التراث العربى + (طبعه ليدن سنه ١٩١٢) .

- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك : لابن هشام الأنصارى ، ٣ أجزاء ، تح : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ٨ ١٤٠٦ ه - ١٩٨٦ م ، دار إحياء التراث العربى - بيروت .

- الإيضاح فى علل النحو : للزجاجى ، تح : مازن المبارك ، ١٣٧٨ ه - ١٩٥٩ م ، مكتبه دار العروبه - القاهره .

- إيضاح المكنون : فى الذيل على كشف الظنون ، للبغدادى ، مجلدين (٣ - ٤ مجموعه الكشف) ، دار الفكر ١٤٠٢ ه - ١٩٨٢ م - بيروت .

- البحث اللغوى عند العرب : أحمد مختار عمر ، ١٩٧١ م ، دار المعارف - مصر .

- بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه : السيوطى ، ط ١ ١٣٢٦ ه ، مطبعه السعاده - مصر .

- البلغه فی تاریخ أئمه اللغه : للفیروز آبادی ، تح : محمد المصری ، منشورات وزاره الثقافه - دمشق ۱۳۹۲ ه - ۱۹۷۲ م .

- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبیدی ، ۱۰ أجزاء ، ط ۱ ۱۳۰۶ ، المطبعه المیریه ببولاق ، مصر .

- تاریخ الإسلام السیاسی والدینی والثقافی والاجتماعی : حسن إبراهیم حسن ، ۴ أجزاء ط ۷ ۱۹۶۵ م ، دار إحیاء التراث العربی - بیروت .

- التبصره والتذکره : لابن إسحاق الصّیمری ، تح : فتحی أحمد مصطفی علی الدین ، جزآن ، ط ۱ ۱۴۰۲ ه - ۱۹۸۲ م ، مرکز البحث العلمی وإحیاء التراث الإسلامی - جامعه أم القری .

- التبیین عن مذاهب النحویین البصریین والکوفیین : لأبی البقاء العکبری ، تح : عبد الرحمن ابن سلیمان العثیمین ط ۱ ۱۴۰۶ ه - ۱۹۸۶ م ، دار الغرب الإسلامی - بیروت .

- تذکره النحاه : لأبی حیان الأندلسی ، تح : عفیف عبد الرحمن / ط ۱ ۱۴۰۶ ه - ۱۹۸۶ م ، مؤسسه الرساله - بیروت .

- التصریف الملوکی : لابن جنی ، تح محمد سعید بن مصطفی النعسان ، علق علیه : أحمد الخانی ومحی الدین الجراح ، ط ۲ ۱۳۹۰ ه - ۱۹۷۰ م ، دار المعارف للطباعه - دمشق .

- التعلیقه علی کتاب سیبویه : لأبی علی الفارسی ، تح : عوض بن محمد القوزی ، ۵ أجزاء ، ط ۱ ۱۴۱۴ ه - ۱۹۹۴ م مطابع الحسنی - الریاض .

- تعلیل الأحکام ، عرض وتحلیل لطریقه التعلیل وتطوراتها فی عصور الاجتهاد والتقلید ، محمد مصطفی شلبی ، ۱۴۰۱ ه - ۱۹۸۱ م ، دار النهضه - بیروت .

- التمهید فی علم التجوید : للجزری ، تح : غانم قدورنی حمد ، ط ۱ ۱۴۰۷ ه - ۱۹۸۶ م ، مؤسسه الرساله - بیروت .

- التيسير فى القراءات السبع ، للإمام الدانى ، ط ۲ ۱۴۰۴ ه - ۱۹۸۴ م ، دار الكتاب العربى - بيروت .

- الجامع لأحكام القرآن : للقرطبى ، ۲۰ جزءا ، ۱۳۸۷ ه - ۱۹۶۷ م ، دار الكاتب العربى للطباعه والنشر - القاهره .

- الجمل فى النحو : للفراهيدى ، تح : فخر الدين قباوه ، ط ۱ ۱۴۰۵ ه - ۱۹۸۵ م ، مؤسسه الرساله - بيروت .

- الجمل فى النحو : للزجّاجى ، : تح : على توفيق الحمد ، ط ۱ ۱۴۰۴ ه - ۱۹۸۴ م ، مؤسسه الرساله - بيروت .

- الجمله الشرطيه عند النحاه العرب : إبراهيم الشمسان ، (رساله ماجستير) ، ط ۱ (۱۴۰۱ ه - ۱۹۸۱ م) ، مطابع الدجوى ، لم يذكر المكان .

- جمهره أشعار العرب : لأبى زيد القرشى ، ط ۱ ۱۳۰۸ ه ، بولاق - مصر .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى : للمرادى ، تح : فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل ، ط ۱ ۱۳۹۳ ه - ۱۹۷۳ م مطابع المكتبه العربيه - حلب .

- حاشيه الدسوقى : وبهامشه متن مغنى اللبيب ، مصطفى محمد عرفه الدسوقى ، جزآن ، مكتبه ومطبعه المشهد الحسينى - القاهره .

- حجه القراءات : للإمام أبى زرعه بن زنجله ، تح : سعيد الأفغانى ، ط ۲ ۱۳۹۹ ه - ۱۹۷۹ م ، مؤسسه الرساله - بيروت .

- الحجه للقراء السبعه ك للفارسى ، تح : بدر الدين قهوجى - بشير جويجاتى ، ط ۱ ۱۴۱۳ ه - ۱۹۹۳ م ، دار المأمون للتراث - دمشق .

- حروف المعانى : للزجاجى ، نح : على توفيق الحمد ، ط ۱ ۱۴۰۴ ه - ۱۹۸۴ م ، مؤسسه الرساله - بيروت ، دار الأمل - الأردن .

- الحيوان : للجاحظ ، تح : عبد السّلام هارون ، ۷ أجزاء ، مكتبه مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .

- خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب : تح : عبد السّلام محمد هارون ، ۱۳ جزء ، ط ۱ ۱۴۰۱ ه - ۱۹۸۱ م ، مكتبه الخانجى بالقاهره - دار الرفاعى بالرياض (+ ط بولاق ، ۴ أجزاء وبهامشه كتاب المقاصد النحويه للإمام العينى) .

- الخصائص : ابن جنى ، ۳ أجزاء ، تح : محمد على النجار ، ط ۲ ، دار الهدى للطباعه والنشر - بيروت .

- الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف : محمد خير حلوانى ، دار الأصمعى - دا القلم - حلب (رساله ماجستير) .

- الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله ومنهجه : مهدى المخزومى ، مطبعه الزهراء ۱۹۶۰ - بغداد .

- دره الغواص فى أوهام الخواص : للحريرى ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضه مصر للطبع والنشر .

- ديوان الأعشى : دار صادر - بيروت للطباعه والنشر ، بيروت ۱۳۸۰ ه - ۱۹۶۰ م .

- ديوان حسان بن ثابت : تح : وليد عرفات ، جزآن ، دار صادر - بيروت ۱۹۷۴ م .

- ديوان الخنساء : شرح وتقديم إسماعيل اليوسف ، منشورات دار الكتاب العربى ، دمشق .

- ديوان دريد بن الصمه الجشمى : تح : محمد خير البقاعى ، دار قتيبه - ۱۴۰۱ ه - ۱۹۸۱ م .

- ديوان زهير بن أبى سلمى : دار بيروت للطباعه والنشر - بيروت ۱۴۰۶ ه - ۱۹۸۶ م .

- ديوان علقمه الفحل بشرح الأعلم الشنتمرى : تح : لطفى الصقال - دريه الخطيب ، راجعه : فخر الدين قباوه ، دار الكتاب العربى - حلب ، ط ۱ ۱۳۸۹ ه - ۱۹۶۹ م .

- ديوان الفرزدق : جزآن : ۱۳۸۶ ه - ۱۹۶۶ م ، دار صادر - بيروت .

- ديوان لبيد بن ربيعه : شرح الطّوسى ، وضع هوامشه وفهارسه : حنا نصر حتى ، ط ۱ ۱۴۱۴ ه - ۱۹۹۳ م ، دار الكتاب العربى - بيروت .

- ديوان ليلى الأخيليه : تح : خليل إبراهيم العطيه ، جليل العطيه ، ط ۲ ۱۳۹۷ ه - ۱۹۷۷ م ، دار الجمهوريه - بغداد .

- ديوان المثقب العبدى : تح : حسن كامل الصيرفى ، جامعه الدول العربيه - معهد المخطوطات العربيه ۱۳۹۱ ه - ۱۹۷۱ م .

- ديوان النابغه الذبيانى : صنعه ابن السّكّيت ، تح : شكرى فيصل ، ينشر لأول مره ۱۹۶۸ ، دار الفكر - بيروت .

- الردّ على النّحاه : ابن مضاء القرطبى ، تح : شوقى ضيف ، ط ۱ ۱۳۶۶ ه - ۱۹۴۷ م ، دار الفكر العربى .

- رصف المبانى فى شرح المعانى : للمالقى ، تح : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ۱۳۹۵ ه - ۱۹۷۵ م .

- الرمانى النّحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه : مازن المبارك ، (رساله دكتوراه) ، ط ۳ ۱۴۱۶ ه - ۱۹۹۵ م ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، دار الفكر - دمشق .

- الزجّاجى حياته وآثاره ومذهبه النحوى من خلال كتابه الإيضاح : مازن المبارك ، ط ۲ ۱۳۰۳ ه - ۱۹۸۴ م ، دار الفكر - دمشق .

- السبعه فى القراءات : ابن مجاهد ، تح : شوقى ضيف ، ط ۲ ، دار المعارف - القاهره .

- سر صناعه الإعراب : ابن جنى ، جزآن تح : حسن هنداوى ، ط ۱ ۱۴۰۵ ه - ۱۹۸۵ م ، دار القلم - دمشق .

- السيرافى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه : تح : عبد المنعم فائز ، ط ۱ ۱۴۰۳ ه - ۱۹۸۳ م ، دار الفكر - دمشق .

- الشافيه من علمى الصرف والخط بشرح العلامه الجاربردى ، وحاشيه ابن جماعه الكنانى على الشرح ، جزآن ، عالم الكتب - بيروت .

- الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه : خديجه الحديثى ، مطبوعات جامعه الكويت ، ۱۳۹۴ ه - ۱۹۷۴ م .

- شذا العرف فى فن الصرف : أحمد الحملاوى ، ط ۱۹ ۱۳۹۲ ه - ۱۹۷۲ م ، مطبعه مصطفى البابى الحلبى - مصر .

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلى ، ۸ أجزاء ، ۱۳۵۰ ه - مكتبه القدسى - القاهره .

- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك : ۴ أجزاء ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعى ، ۱۴۱۱ ه - ۱۹۹۱ م ، دار الفكر - بيروت . (+ طبعه بتحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ۲ ۱۴۰۵ ه - ۱۹۸۵ م ، دار الفكر) .

- شرح أبيات إصلاح المنطق : للسيرافى ، تح : ياسين محمد السواس ، ط ۱ ۱۴۱۲ ه - ۱۹۹۲ م ، مطبوعات مركز جمعه الماجد للثقافه والتراث - دبى .

- شرح أبيات سيبويه : لأبى جعفر النحاس ، تح : أحمد خطاب ، ط ۱ ۱۳۹۴ ه - ۱۹۷۴ م ، مطابع المكتبه العربيه بحلب .

- شرح أبيات سيبويه : لأبى سعيد السيرافى ، تح : محمد على سلطانى ، جزآن ، ۱۹۷۹ م ، دار المأمون للتراث دمشق - بيروت .

- شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك : ۳ أجزاء ، تح : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ۱ ۱۳۷۵ ه - ۱۹۵۵ م ، مطبعه السعاده - مصر .

- شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد بن عبد اللّه الأزهرى ، جزآن ، دار الفكر - بيروت .

- شرح جمل الزجاجی : لابن هشام الأنصاری ، تح : علی محسن عیسی مال اللّه ، ط ۲ ۱۴۰۶ ه - ۱۹۸۶ م ، عالم الکتب - بیروت .

- شرح دیوان حسان بن ثابت الأنصاری : وضعه وضبط الدیوان وصححه : عبد الرحمن البرقوقی ، المطبعه الرحمانیه بمصر ، ۱۳۴۷ ه - ۱۹۲۹ م .

- شرح شافیه ابن الحاجب : لرضی الدین الاستراباذی ، مع شرح شواهده للبغدادی ، تح :

محمد نور الحسن - محمد محی الدین عبد الحمید ، دار الکتب العلمیه - بیروت ، ۴ أجزاء ، ۱۳۹۵ ه - ۱۹۷۵ م .

- شرح شذور الذهب فی معرفه کلام العرب : لابن هشام الأنصاری ، تح : محمد محی الدین عبد الحمید . ط ۶ ۱۳۷۳ ه - ۱۹۵۳ م ، مطبعه السعاده - مصر .

- شرح شواهد الإیضاح لأبی علی الفارسی : عبد اللّه بن برّی ، تح : عید مصطفی درویش ، الهیئه العامه لشؤون المطابع الأمیریه ، ۱۴۰۵ ه - ۱۹۸۵ م ، القاهره .

- شرح شواهد المغنی ، للإمام السیوطی ، جزآن ، ذیل بتصحیحات وتعلیقات الشنقیطی ، علق علی حواشیه : أحمد ظافر کوجان ، منشورات دار مکتبه الحیاه - بیروت .

- شرح أبیات المغنی : للبغدادی ، ۸ أجزاء ، تح : عبد العزیز رباح وأحمد یوسف دقاق ، ط ۱ ۱۳۹۳ ه - ۱۹۷۳ م ، مکتبه دار البیان - دمشق .

- شرح الکافیه : لابن جماعه ، تح : محمد عبد النبی عبد المجید ، ط ۱ ۱۴۰۸ ه - ۱۹۸۷ م ، مطبعه دار البیان - مصر .

- شرح اللّمع : لابن برهان العکبری ، جزآن ، تح : فائز فارس ، ط ۱ ۱۴۰۴ ه - ۱۹۸۴ م ، المجلس الوطنی للثقافه والفنون والآداب - الکویت .

- شرح المعلقات السبع : للحسین بن أحمد الزّوزنی ، ضبطه : محمد علی حمد اللّه ، ۱۳۸۳ ه - ۱۹۶۳ م ، المکتبه الأمویه - دمشق .

- شرح المفصل : لابن يعيش ، ١٠ أجزاء ، عالم الكتب - بيروت (+ طبعه إداره الطباعه المنيريه - مصر) .

- شرح الملوكى فى التصريف : ابن يعيش ، تح : فخر الدين قباوه ، ط ١ ١٣٩٣ ه - ١٩٧٣ م ، المكتبه العربيه - حلب .

- الشعر ، أو شرح الأبيات المشكله الإعراب : لأبى على الفارسى ، تح : محمود محمد الطناحى ، جزآن ، ط ١ ١٤٠٨ ه - ١٩٨٨ م ، مكتبه الخانجى - القاهره .

- شعر الأحوص الأنصارى : تح : عادل سليمان جمال ، الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر ، ١٣٩٠ ه - ١٩٧٠ م .

- الشعر والشعراء : لابن قتيبه الدينورى ، علق عليه : مصطفى السقا ، ط ٢ ١٣٥٠ ه - ١٩٣٢ م ، المكتبه التجاريه مصر .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك ، تح : محمد فؤاد عبد الباقى ، عالم الكتب - بيروت .

- الصاحبى فى فقه اللغه : تح : مصطفى الشويمى ، مؤسسه بدران ، بيروت ، ١٣٨٢ ه - ١٩٦٣ م (+ ط المكتبه السلفيه فى القاهره ١٩١٠) .

- الصحاح : (تاج اللغه وصحاح العربيه) ، للجوهرى ، تح : أحمد عبد الغفور وعطار ، ۶ أجزاء ، دار الكتاب العربى ، مصر .

- طبقات فحول الشعراء : لابن سلام الجمحى ، جزآن ، شرحه : محمود محمد شاكر ، مطبعه المدنى - القاهره .

- طبقات النحويين واللغويين : لأبى بكر الزبيدى ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ١٣٧٣ ه - ١٩٧٥ م ، وقف على طبعه محمد سامى أمين الخانى بمصر .

- العنوان فى القراءات السبع : لأبى طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصارى الأندلسى ، تح : زهير زاهد - خليل العطيه ، ط ١ ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م ، عالم الكتب - بيروت .

- عيسى بن عمر الثقفى ، نحوه من خلال قراءته : صباح عباس السالم ، (رساله ماجستير) ، ط ١ ١٣٩٥ ه ت ١٩٧٥ م ، منشورات مؤسسه الأعلمى - بيروت ، دار التربيه - بغداد .

- العين : للخليل بن أحمد الفراهيدى ، تح : مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى ، ٨ أجزاء ، ط ١ ١٤٠٥ ه ، منشورات دار الهجره - إيران .

- الفراء ومذهبه فى النحو واللغه : أحمد مكى الأنصارى (رساله جامعيه) مطبوعات المجلس الأعلى لرعايه الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيه - القاهره ١٣٨٤ ه - ١٩٦٤ م .

- الفهرست : محمد بن إسحاق النديم ، تح : ناهد عباس عثمان ، ط ١ ١٩٨٥ م ، دار قطرى بن الفجاءه - الدوحه .

- القاموس المحيط : للفيروزآبادى ، تح : مكتب تحقيق التراث فى مؤسسه الرساله ، ط ٢ ١٤٠٧ ه - ١٩٨٧ م ، مؤسسه الرساله بيروت .

- قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصارى ، ١٢٦٤ ه ، بولاق - مصر .

- القياس فى النحو : منى الياس ، ط ١ ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م ، دار الفكر - دمشق .

- القياس النحوى بين مدرستى البصره والكوفه : محمد عاشور السّويح ، ط ١ ١٤٠٦ ه - ١٩٨٦ م ، الدار الجماهيريه للنشر والتوزيع والإعلان - مصراته - ليبيا .

- الكافيه فى النحو : لابن الحاجب ، بشرح الاستراباذى ، جزآن ، دار الكتب العلميه - بيروت .

- الكامل : لأبى العباس المبرد ، تح : محمد أحمد الدالى ، ٤ أجزاء ، ط ٢ ١٤١٣ ه - ١٩٩٣ م ، مؤسسه الرساله - بيروت .

- الكتاب : لسيبويه ، تح : عبد السّلام هارون ، ٥ أجزاء ، ط ٣ ١٤٠٨ ه - ١٩٨٨ م ، مكتبه الخانجى القاهره + ط ٢ ١٩٧٩ م ، الهيئه المصريه العامه للكتاب (+ ط بولاق) .

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : مصطفى بن عبد اللّه المعروف بحاج خليفه ، ط ١ ١٣١٠ ه ، مطبعه العالم + ط المكتبه الفيصليه - مكه المكرمه .

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات : للأصبهانى الباقولى ، تح : محمد أحمد الدالى ، جزآن ، ط ١ ١٤١٥ ه - ١٩٩٥ م ، مطبوعات المجمع .

- اللامات : للزجّاجى ، تح : مازن المبارك ، ط ٢ ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م ، دار الفكر - دمشق .

- اللباب فى علل البناء والإعراب : لأبى البقاء العكبرى ، جزآن ، تح : غازى طليمات - عبد الإله نبهان ، ط ١ ١٣١٦ ه - ١٩٩٥ م ، دار الفكر - دمشق - بيروت .

- لسان العرب : لابن منظور ، ٢٠ جزءا ، ط ١ ١٣٠٠ ه ، بالمطبعه الميريه ببولاق ، مصر .

- لسان الميزان : لابن حجر العسقلانى ، ٧ أجزاء ، ط ١ ١٣٩٠ ه - ١٩٧١ م ، مؤسسه الأعلمى - بيروت .

- اللغه والنحو (دراسات تاريخيه وتحليليه مقارنه) : حسن عون ، ط ١ ١٩٥٢ م ، مطبعه رويال ، الإسكندريه .

- لمع الأدله : رسالتان لابن الأنبارى : الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدله ، تح : سعيد الأفغانى ، ١٣٧٧ ه - ١٩٥٧ م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف : أبو إسحاق الزجاج ، تح : هدى محمود قراعه ، لجنه إحياء التراث الإسلامى ، ١٣٩١ ه - ١٩٧١ م ، القاهره .

- مباحث العلّه فى القياس عند الأصوليين : عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدى (رساله دكتوراه) ، ط ١ ١٤٠٦ ه - ١٩٨٦ م ، دار البشائر الإسلاميه - بيروت .

- المبدع فى التصريف : لأبى حيان الأندلسى ، تح : عبد الحميد السيد طلب ، ط ١ ١٤٠٢ ه - ١٩٨٢ م ، مكتبه دار العروبه للنشر والتوزيع - الكويت .

- المبرد حياته وآثاره : أحمد حسين القرنى وعبد الحفيظ فرغلى على ، الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر ، ١٩٧١ م .

- المبسوط فی القراءات العشر : لأبی بکر الأصبهانی ، تح : سبیع حمزه حاکمی ، ۱۴۰۷ ه - ۱۹۸۶ م ، مطبوعات مجمع اللغه العربیه - دمشق .

- مجالس ثعلب : لأبی العباس ثعلب ، تح : عبد السّلام محمد هارون ، جزآن ، دار المعارف مصر .

- مجمع الأمثال : للمیدانی ، جزآن ، تح : محمد محی الدین عبد الحمید ، ط ۳ ۱۳۹۳ ه - ۱۹۷۲ م ، دار الفکر .

- مجموع أشعار العرب : وهو مشتمل علی دیوان رؤبه بن العجاج ، اعتنی بتصحیحه :

ولیم بن الورد ، طبع فی لیبسیغ ۱۹۰۳ م ، یطلب من مکتبه المثنی - بغداد .

- المحتسب فی تبین وجوه شواذ القراءات والإیضاح عنها : ابن جنی ، جزآن ، تح : علی النجدی ناصف - عبد الحلیم النجار - عبد الفتاح إسماعیل شلبی ، المجلس الأعلی للشؤون الإسلامیه ، القاهره ۱۳۸۶ ه .

- مختار الشعر الجاهلی : تح : مصطفی السقا ، الجزء الأول ، ۱۳۶۸ ه - ۱۹۴۹ م ، مطبعه البابی الحلبی - القاهره .

- المخصص : لابن سیده ، ۱۵ جزء ، ط ۱ ۱۳۱۶ ه ، المطبعه المیریه ببولاق ، مصر .

- المدارس النحویه : شوقی ضیف ، دار المعارف - مصر ۱۹۶۸ م .

- المدرسه البغدادیه فی تاریخ النحو العربی : محمود حسنی محمود ، ط ۱ ۱۴۰۷ ه - ۱۹۸۶ م ، مؤسسه الرساله - بیروت .

- مراتب النحویین : لأبی الطیب اللغوی الحلبی ، تح : محمد أبو الفضل إبراهیم ، مطبعه نهضه مصر - القاهره .

- المرتجل : لابن الخشاب ، تح : علی حیدر ، ۱۳۹۲ ه - ۱۹۷۲ م ، دمشق .

- المسائل الحلبیات : لأبی علی الفارسی ، تح : حسن هنداوی ، ط ۱ ۱۴۰۷ ه - ۱۹۸۷ م ، دار القلم - دمشق ، دار المناره - بیروت .

- مسائل خلافيه فى النحو : للعكبرى ، تح : محمد خير الحلوانى ، منشورات مكتبه الشهباء - حلب .

- المسائل العضديات : للفارسى ، تح : شيخ الراشد ، منشورات وزاره الثقافه - دمشق ١٩٨٦ م .

- المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل ، تح : محمد كامل بركات ، جزآن ، ١٤٠٠ ه - ١٩٨٠ م ، دار الفكر - دمشق .

- المستصفى من علم الأصول ، وبذيله : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت فى أصول الفقه : للإمام الغزالى ، فواتح الرحموت لعبد العلى الأنصارى ، جزآن ، ط ١ ١٣٢٤ ه ، المطبعه الأميريه ببولاق مصر المحميه - وط دار الأرقم بن أبى الأرقم - بيروت ، تح : إبراهيم محمد رمضان .

- مشكل إعراب القرآن : مكى بن أبى طالب القيسى ، تح : ياسين محمد السواس ، جزآن ، ١٣٩٤ ه - ١٩٧٤ م ، مطبوعات المجمع - دمشق .

- معانى القرآن : للفراء ، ٣ أجزاء ، تح : محمد على النجار - وأحمد يوسف نجاتى ، ط ٣ ١٤٠٣ ه - ١٩٨٣ م ، عالم الكتب - بيروت (+ ط ١ مطبعه دار الكتب المصريه ١٣٧٤ ه - ١٩٥٥ م) .

- معانى القرآن : للأخفش الأوسط ، جزآن ، تح : فائز فارس ، ط ١ ١٤٠٠ ه - ١٩٧٩ م ، المطبعه العصريه - الكويت .

- معانى القرآن وإعرابه : لأبى إسحاق الزجاج ، ٥ أجزاء ، تح : عبد الجليل عبدو شلبى ، ط ١ ١٤٠٨ ه - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب - بيروت .

- معجم الأدباء : لياقوت الحموى : ط ١ ١٤١١ ه - ١٩١١ م ، دار الكتب العلميه - بيروت .

- معجم البلدان : لياقوت الحموى أيضا ، ۵ مجلدات ، ۱۴۰۴ ه - ۱۹۸۴ م ، دار صادر - بيروت .

- معجم المؤلفين : عمر رضا كحاله ، دار إحياء التراث العربى - بيروت .

- معجم القراءات القرآنيه مع مقدمه فى القراءات وأشهر القراء : عبد العال سالم مكرم - أحمد مختار عمر ، ۸ أجزاء ، ط ۱ ۱۴۰۲ ه - ۱۹۸۲ م ، مطبوعات جامعه الكويت .

- المعجم الوسيط : قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى - أحمد حسن الزيات - حامد عبد القادر - محمد على النجار ، أشرف على طبعه : عبد السّلام هارون ، جزآن ، ط ۳ ۱۴۰۵ ه - ۱۹۸۵ م ، مكتبه النورى - دمشق .

- معرفه القراء الكبار على الطبقات والأعصار : للإمام الذهبى ، تح : بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدى عباس ، جزآن ، ط ۱ ۱۴۰۴ ه - ۱۹۸۴ م ، مؤسسه الرساله - بيروت .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصارى ، تح : مازن المبارك - محمد على حمد اللّه ، ط ۶ ۱۹۸۵ م ، دار الفكر - بيروت .

- المقاصد النّحويه فى شرح شواهد شروح الألفيه : للإمام العينى بهامش كتاب خزانه الأدب ، ط ۱ ، المطبعه الميريه ببولاق ، مصر .

- المقتضب : لأبى العباس المبرد ، ۴ أجزاء ، تح : محمد عبد الخالق عضيمه ، عالم الكتب - بيروت (+ ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميه - لجنه إحياء التراث الإسلامى ، القاهره ۱۳۸۵ ه) .

- المقرب : لابن عصفور ، تح : أحمد عبد الستار الجوارى - عبد اللّه الجبورى ، ج ۱ ، مطبعه العانى - بغداد .

- الممتع فى التصرف : لابن عصفور أيضا ، تح : فخر الدين قباوه ، جزآن ، ط ۱ ۱۳۹۰ ه - ۱۹۷۰ م ، المكتبه العربيه - حلب .

- المنصف شرح كتاب التصريف لابن جنى : للمازنى ، تح : إبراهيم مصطفى - عبد اللّه أمين ، جزآن ، ط ١ ١٣٧٣ ه - ١٩٥٤ م ، مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبى وأولاده - مصر .

- موقف سيبويه من القراءات والحديث : خديجه الحديثى ، مجله كليه الآداب - بغداد - العدد (١٤) .

- الميسر فى أصول الفقه الإسلامى : إبراهيم محمد سلقينى ، ط ١ ١٤١١ ه - ١٩٩١ م ، دار الفكر - دمشق - بيروت .

- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال : للإمام الذهبى ، تح : على محمد البجاوى ، ٤ مجلدات ، ط ١ ١٣٨٢ ه - ١٩٦٣ م ، دار المعرفه - بيروت .

- نحو القراء الكوفيين : خديجه أحمد مفتى (رساله ماجستير) ، ط ١ ١٤٠٦ ه - ١٩٨٥ م ، المكتبه الفيصليه - مكه المكرمه .

- النحو الوافى : عباس حسن ، ٤ أجزاء ، ط ٢ ١٩٦٤ م ، دار المعارف - مصر .

- نزهه الألباء فى طبقات الأدباء : لابن الأنبارى ، تح : إبراهيم السامرائى ، ط ٣ ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م ، مكتبه المنار الأردن + (ط تح : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار النهضه - مصر) .

- هديه العارفين : (مجموعه الكشف) المجلدان (٥ - ٦) ، للبغدادى ، دار الفكر ١٤٠٢ ه - ١٩٨٢ م - بيروت .

- همع الهوامع : للسيوطى ، تح : عبد العال سالم مكرم ، ٧ أجزاء ، ط ١ ١٤٠٠ ه - ١٩٨٠ م ، دار البحوث العلميه - الكويت + (ط تح : عبد العال سالم مكرم وعبد السّلام هارون ١٣٩٤ ه - ١٩٧٥ م) .

- الوافى بالوفيات : لابن أيبك الصفدى ، (تقريبا ٢٢ جزء) ، ط ٢ غير منقحه ، يطلب من دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن ١٣٨١ ه - ١٩٦٢ م .

- يونس بن حبيب : حسين نصار ، دار الكاتب العربى للطباعه والنشر ، الجمهوريه المتحده - مارس ١٩٦٨ م .

- يونس البصرى ، حياته وآثاره ومذاهبه : أحمد مكى الأنصارى ، مطبوعات جامعه القاهره بالخرطوم ١٣٩٣ ه - ١٩٧٣ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع..... ٥

بين يدى الكتاب..... ٧

المقدمه..... ٧

تمهيد..... ٩

عصر الوراق..... ٩

اسم المؤلف..... ١٠

نسبه..... ١١

ثقافته..... ١٢

شيوخه وتلامذته..... ١٣

آثاره..... ١٤

المخطوط ومنهج العمل..... ١٦

وصف النسخ المخطوطه..... ١٦

منهج التحقيق..... ١٩

الكتاب..... ٢١

باب علم ما الكلم..... ٢٣

باب حد الأسماء والأفعال والحروف..... ٢٦

باب مجارى أواخر الكلم..... ٢٨

باب التثنيه والجمع..... ٤٤

باب فى إعراب التثنيه والجمع..... ٤٦

باب ارتفاع الفعل المضارع..... ۶۹

باب حروف النصب..... ۷۱

باب حروف الجزم..... ۷۷

باب حروف الخفض..... ٨٥

باب حروف القسم..... ٨٩

باب الحروف التى ترفع الأسماء والنعوت والأخبار..... ٩٣

باب الحروف التى تنصب الأسماء والنعوت وترفع الأخبار..... ١١٠

باب الأفعال التى ترفع الأسماء وتنصب الأخبار..... ١٢٠

باب ما..... ١٣١

باب الابتداء وخبره..... ١٣٥

باب الفاعل والمفعول به..... ١٤٠

باب ما لم يسمّ فاعله..... ١٤٦

باب ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها..... ١٥٥

باب نعم وبئس..... ١٥٩

باب حبذا..... ١٦٤

باب الضمير..... ١٦٥

باب اسم الفاعل..... ١٦٨

باب ما يعمل من المصادر..... ١٧١

باب ما يشتغل عنه الفعل..... ١٧٦

باب حتى..... ١٨١

باب ما تنصبه العرب وترفعه..... ١٨٤

باب (وهو ما كان من الأفعال يتعدى بحرف جر)..... ٨٥

باب التعجب..... ١٨٦

باب النداء..... ١٩٥

باب الترخيم..... ٢٠٩

باب الإغراء..... ٢١٥

باب المصدر..... ٢١٧

باب الظروف..... ٢٢٣

باب الحال..... ٢٢٧

باب حروف العطف..... ٢٣١

باب الصفه..... ٢٣٤

باب التوكيد..... ٢٤١

باب التمييز..... ٢٤٣

باب الاستثناء..... ٢٤٥

باب الحروف التى يجر بها فى حروف الاستثناء..... ٢٤٧

باب كم..... ٢٥٢

باب لا..... ٢٥٤

باب الضمير..... ٢٥٨

باب أى..... ٢٦٨

باب من..... ٢٧٠

باب الجواب بالفاء..... ٢٧٣

باب المجازاه..... ٢٧٨

باب إضافه أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر..... ٢٨٤

باب إنّ وأنّ..... ٢٨٦

باب أم وأو..... ٢٩١

باب ما ينصرف وما لا ينصرف..... ٢٩٤

باب أسماء الأرضين..... ٣٠٤

باب ما كان من أسماء النساء معدولا..... ٣٠٦

باب التصغير..... ٣٠٩

ص: ٤١٥

فصل..... ۳۱۴

باب العدد..... ۳۱۹

باب الجمع..... ۳۴۳

باب النّسب..... ۳۴۹

باب النسب إلى الاسم المضاف..... ۳۶۵

باب التضعيف..... ۳۷۰

باب الألفات..... ۳۷۲

باب حروف القسم التى يجر بها..... ۳۷۶

باب ما يكون من أسماء الفاعلين ولم يجروه على الفعل..... ۳۷۹

الفهارس..... ۳۸۱

فهرس الآيات..... ۳۸۳

فهرس الأمثال والأقوال المأثوره..... ۳۸۵

فهرس الأشعار..... ۳۸۷

فهرس الأعلام والجماعات..... ۳۹۰

فهرس الأماكن..... ۳۹۲

فهرس اللغه..... ۳۹۳

فهرس المصادر..... ۳۹۵

فهرس الموضوعات ۴۱۳

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹